

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حِكَايَةُ النَّحْوِ

شَرْح

هُدَايَةُ النَّحْوِ

نَاشِر

كُتُبُ خانَةِ مُحَمَّدِيَّةِ مُلْتَانِ

أَعْلَى حَبِيبِي مِنْ شَيْءٍ وَهَكَذَا لَيْسَ مِنْ يَدَيَّ

دَرَايَةِ النَّحْوِ

شَرْحُ

هُدَايَةِ النَّحْوِ

نَاشِرُ

كُتُبُ خَانَةِ مُجِيدِيهِ مُلْتَانُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي صرف قلوبنا نحو الهداية بكلمة الاسلام + وشرح صدرنا لادراك
قواعد علم الاحراب لا صلاح الكلام + وزين عقولنا بافاضة علم الاصول والفروع
بحجرات النوال وبدائع الانعام + وامتدنا على وفق حكمه بالقدر الموصوف بصفاته
الكمال والاحكام + فحمد يا عظم اسماءه وشكره بحسن فعله ونسئله ان يحسننا
حرف الاجرام الذي تغرد بانشار اشكال في الارحام + وتوحد باداع روح في الجسام
وتقدس عن ادراك الابصار والاهام + وتنزه عن اشباه الاشباح والاجرام
ثم افضل الصلوات واكمل التحيات على نبيه محمد الذي يتلى معجزاته الى يوم القيمة
وعلى آله واصحابه مصايير الظلام **اما بعد** فلما كان المختصر الموسوم بالهداية في النجاة
منظر يا على قواعد كافية + ومقاصد عالية + محتوية على فوائد وافية + وقرائن باهية
مفتحة الى الدلائل لما فيه من المسائل + والى الاختلال لما فيه من الاشكال حاولت
ان اذكر له شرحا يبين مراداته + ويكشف مكنوناته + ويحل تركيباته + ويتعالى بعبارة
رائقة + والفاظ شائقة + وبدلائل واسعة + وعمل باهرة + ويتجشع عن شدة التكلف
والاعتساف + ويتشاعب عن سيرة العدل والانصاف + خاويا عن الاجحاز المخل
بالمراد + سالك سلك الاقتصاد + هاديا للعباد + الى سبيل الرشاد جاثيا بالمراد بلا هاد
قاصيا بالحرمات على اهل العناد + وسميته بداية الهداية ومن الله نسأل ان يزرنا الفهم
الدائية + ويعصمنا من الجهل والغواية + ويهدينا طريق الصواب + ويحينا عن الوقوع في الاضطرار
انه على ذلك قد يربى وبالاجابة جدير + وهو حسب نعم النصير + واليه المرجع واليه المصير
قال الشيخ رحمه الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم من مختصر السلسلة تيمنا باسم الله
في بداية امره ونحوه ليوفقه طريق الرشاد + ويسلكه سنن السداد + واقتلج بكلام الله
المستفتر بها واتباعا لمجد نبيه عليه الصلوة والسلام وهو كل امر ذي بال لا يبدأ به
بسم الله الرحمن الرحيم فهو قطع رواه ابوداود وابن ماجه وعلماء ماروي عن علي رضي الله
تعالى عنه كلمة بسم الله فاتقوا الله في توقي ومسهلة للوعود + ومجته لنشر

تعالى

على

تعالى

ثم

بالوصفیه الحمد لله رب العالمین هو جزء من قرآن حکیم جاء به فی تغنیه مختصراً
توجیه اول تفویله لیتیم به فی اول امره اذ لیس شیء مما یتیم به
افضل من القرآن والثانی عملاً بکتاب الله العزیز فانه مستفهم اولاً بالتسمیه
وثانیاً بالتحمید والثالث امتثالاً بحديث نبیه علیه الصلوة والسلام هو کل امر
ذی بال لا یبدأ به بالحمد لله فهو اقطع رواه البود اود وابن ماجة وابوعوانة وما قبل
من ان هذا وحديث التسمیه متعارضین ظاهر الان حدیث التسمیه یقتضی
البداية بها وهذا الحدیث یقتضی البداية بالحمد والبداية بالشیئین مستحيل
فیدفع بان المراد بالبدایة بكل منهما تصدیراً المقصود وهو لیس بمستحيل
وانما المستحيل التلقظ بكل منهما ابتداءً من غیر ان یتقدم کلامه علیه علی ان لا یامر الله
رحمه الله تعالی ذکر ان المراد بالحمد لله الذی فی قوله علیه الصلوة والسلام لا یبدأ به
بالحمد لله ذکر الله تعالی بدلیل ما جاء فی رواية اخرى کل امر ذی بال لم یبدأ به بذكر الله
تعالی الحدیث وحينئذ لا تعارض من هذا ظهر جواب ما قيل ایضاً من ان کل واحد من
التسمیه والحمد امر فبال کذلک فوجب ان یبدأ التسمیه بتسمیه اخرى والحمد بحمد
اخر ثم فتم وذلك لان المراد بالامر فی الحدیث هو الامر المقصود وبالشرع فیه من قول
فعل قطعاً للتسلسل الرابع تحرز عن مخالفة المصنفین فانهم صدقوا ومصنفاتهم
بالتسمیه وثانیاً بالتحمید والخامس ان ذلك اقتباس هو من صنعة البدیع هو ان یؤخذ
شیء من القرآن او الحدیث او من کلام البلغاء لا علی انه منه والسادس ان هذا الجزء الشریف
مشتمل علی الحمد لله الذی هو أس الشکر والتسابع جواب عن سؤال لیسأل لیسأل الحمد
علی المدح والشکر الثامن توجهها الی جناب قدسه والتاسع اظهار العظمة والكبریا
والعاشر ایضاً حالها وصل الید من نعمائه والحادی عشر استيفاء لما وهب له
من الآله اذ الحمد رأس الشکر والشکر تزیید النعمة والثانی عشر ابتغاء الرضا وقوة
ثم الحمد هو الوصف بالجلیل علی جهة التفصیل لا علی جهة الاستهزاء والافتقار واللام فی
للاستغراق ای کل فرد من افراد الحمد ثابت لله ولیس هی کما زعمت المعتزلة والجمهور
بالابتداء وخیر لله والعدول عن الجملة الفعلية الی الاسمیه للدلالة علی و امر الحمد وثبانه
وقدم ذکر الحمد علی ذکر الله لیکونه اهم لان المقام مقام الحمد وان کان ذکر الله اهم نظراً

منه

لا
له فقه في المقام
مقام الحمد
او لكون الحمد
مبتدأ وليس
خبره ولا
في الاستقبال
او في التثنية
او في التثنية
او في التثنية

التبجيل

الى ذاته تعالى لا يقال هذا الاهتمام عارضى بواسطة المقام والاهتمام باسم ذاتي والذاتي
ينبغي ان يقدم في الاعتبار وان لم يتقدم فينبغي ان لا يؤخر لا نقول معنى البلاغة
مطابقة الكلام لمقتضى المقام لا رعاية الامور الذاتية فرجح العارضى والله اسم
للذات الواجب الوجود المستجمع لصفات الكمال ولهذا اختص الحمد بهذا
الاسم لانه اعظم اسمائه تعالى حيث لم يطلق على غيره اصلا بخلاف ما سواه ولا ذه
لوهذا كبره من الصفات لا وهم ان الحمد لله تعالى انما هو باعتبار هذه الصفة دون اخرى
ولانه اراد التنبيه على الاستحقاقين الاستحقاق بحسب الذات والاستحقاق بحسب المقام
ولانه اراد ذكر الصفة وهو قوله رب العلمين فذكر اسم الذات حينئذ اولى لانه
الموافق لكلامه تعالى وحديث نبيه عليه الصلوة والسلام وهو غير مشتق
على الهمزة الذين ذهبوا الى اشتقاقه بعضهم قالوا انه من آله ياله بكسر العين
في الماضي وفتحها في الغابر اي سكن وبعضهم قالوا عن وله يوله اي تغير بعضهم قالوا
من تاله يتاله اي تضرع وبعضهم قالوا من لاله يله اي احتجب ومراعاة
هذه المعاني ظاهرة في لفظ الله اما الاول فلسكون المخلق اليه واما الثاني
فلتحقيق كنه عظيمته واما الثالث فلتضرعهم اليه واما الرابع فلانه يجتنب
ادراك الابصار واحاطة الافكار ثم الرب المالك يقال رب يرب فهو رب كما يقال
نعمت فمهم ذهب جمهور شارحي الكشاف الى ان الرب صفة مشبهة بعد نقله
الى لازم كما هو القاعدة وقال بعضهم ترك مفعوله دليل عليه ورد بان الاصل عدم
النقل الا اذا قامت قرينة تدل على النقل وقد انتفت هنا فان قلت صيغة
مخصوصة بالصفة المشبهة مثل الصعب ونحوه قلت بعد التسليم اصل رب رب
على وزن فخذ وهو من اوزان اسم الفاعل الموضع للمبالغة مثل الحذر ثم ادغم من تأمل
في قوله فهو رب بالالف بعد قوله رب رب جزم بما ذكرنا وكان المعنى في قوله تعارب العلمين
على الاضافة الى المفعول ولهذا قال صاحب الكشاف من كونه رباً بالعلمين لا يخرجهم
شيء من ملكوته وربوبيته فالقول بانه صفة مشبهة فاسد في الكشاف
يجوز ان يكون وصفاً بالمصدر للمبالغة كما وصف بالعدل في رجل عدل وقد تبعه
جمهور المفسرين وذكر المتأخرين في تصانيفهم ورأى ايضا بان اطلاق المصدر على

اسم الفاعل والمفعول مجاز اتفاقا وعندهم قاعدة مقررة هي ان المصير الى الجاهل دون
 قرينة فأنفة عن الحقيقة لا يجوز وقد امكن حملها على الحقيقة وقد اعترفوا به ايضا
 فالقول بالمجاز ههنا فاسد وقال بعض العلماء الرب هو الخالق ابتداء والمراد غذاء
 والغافر انتهاء واسم الله الاعظم وقيل الرب المصير من رب الاديم اي اصل
 وقيل الدائم من رب السماينة اي دامت المطرف فهو مصيرنا والدائم
 ما فاضة النعم علينا ولا يجوز اطلاقه على غير الله تعالى الا عند الاضافة
 كما يقال رب الدار ورب السلم ورب الناقة الى غير العالم اسم لما يُعلم به كالمخاطر
 اسم لما يُختم به والتابع لما يُتبع به ثم غلب فيما يُعلم به الصانع وهو كل ما سواه من الجواهر
 والاعراض انما جمع بالواو والنون لان فيه معنى الوصفية وهي دلالة على معنى العلم
 وغلب الواو على غيره وقيل اسم لذوى العلم من الثقليين فلا اشكال في جمعه
 حينئذ والعاقبة للمتقين وهو جمع متيق وهو في اللغة اسم فاعل من قولهم
 وقاه فلتقه فقاؤها واو ولا فها ياء فاذا بينيت من ذلك افتعل قلبت الواو تاء و
 ادغمت في التاء الاخيرة فقلت اتقي الوقاية فرط الصيانة وفي الشريعة من بقي نفسه
 من تعاطى ما يستحق به العقوبة من فعل او ترك فان قلت هذه الجملة معطوفة على جملة
 الحمد فما وجه التناسب بين الجملتين قيل هذه الواو ليست بعاطفة بل اعتراضية
 يعني لما توهم من قول الحمد لله رب العالمين انه تعالى يعطي لجميع العالم كما هو فهم فغير بقوله
 والعاقبة للمتقين اي خير العاقبة حاصل للمتقين والصلوة على رسوله محمد ارف
 التحميد بالصلوة لقوله تعالى قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ولانه
 عليه السلام قال ان الله تعالى خصني بكم امانات احدها اذ ذكرتم كرت مع هذا فسر
 قوله تعالى ورفعنا لك ذكرك ولانه عليه السلام سفير بينه وبين عباد في تبليغ احكام
 فهو سيلة الوصول الى سعادة الدارين فحينئذ نحمد الله تعالى عليه لانه اراد تكميل
 الثناء عليه فان الثناء على نبيه ثناء عليه في الحقيقة واستمداد منه صلى الله تعالى عليه
 وسلم في هذا الامر تنبيه على ان هذا التأليف من تأليفات اهل الاسلام لان الصلوة
 عليه الصلوة والسلام من خواص المؤمنين دون الحمد لله تعالى قالوا الصلوة من الله
 تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء ومن الوحوش

والطیر تسیر قیل ازید ههنا للمعنی العام وهو ایصال الخیر الی الغیر فان قلت
الصلوة بمعنی الدعاء واستعمال کلمة علی یفید الدعاء بمعنی الشرک لا یجوز ذلك
ههنا قلنا ذلك اذا کان لفظ الدعاء صریحاً ولا کذلک ههنا وانما قدم اسم الذات
فی الحمد اخره فی الصلوة للدلالة علی ان المختص بالاحتقاق الذی هو الله تعالی علی ان
سلوک طریق الاجمال والتفصیل من شعب البلاغة والالف فی لفظ الصلوة منقلبه
عن الواو وحقیها ان یکتب الصلوة بالالف لکنها تکتب بالواو تخیلاً وانما کتب قوله تعالی
هُم عَلَی صَلَاتِهِمْ یُحَافِظُونَ بالالف فی بعض المصاحفات بما عا المصاحف السلف والرسول
بمعنی المرسل انه فعول بمعنی المفعول وهو من الانبیاء من جمع المجهزات والکتاب المنزل علیه
والنبی من اوحی الیه سواء نزل علیه الکتاب اولم یزل والانبیاء مختصون بالصلوة
والعلماء مختصون بالرحمة والرضوان ومحمد عطف بیان للرسول ومعناه اللغوی هو
البلیغ فی کونه محمداً اقیل یجوز ان یکون سبب تسمیة النبی صلی الله تعالی علیه وسلم
ثبوت هذا المعنی فی ذاته والاله ال الرجل ذریته واهل بیته وقبیل قومه والاله
علیه السلام منبوعه فی التقوی كما قال صلی الله تعالی علیه وسلم الی کل
مؤمن تقی ولهذا لم یتعرض بذكر الاصحاب لدخولهم فی ال ال بهذا المعنی علی
هذا لو ذکر الاصحاب بعد ال لکان ذکرهم تخصیصاً بعد التعمیم وال ال یجئ بمعنی
النفس نحو ال مؤمنی وال هارون ای نفسهما وانما ذکر ال ال فی الصلوة لقوله علیه
السلام اذا صلیتموا علی فعموا اراد بالتعمیم الصلوة علی ال ال وخص استعمال
ال ال بالاشراف کالمملوک ونظائرهم اجمعین جاء بالتأکید علی الروافض حیث
خصوا بعض العیابة بالصلوة دون بعض اخر لغلوهم فی محبة ال ال علی الخوارج فانهم كانوا
معاندين بالال فلم یصلوا علیه اما بعد کلمة اما تضمنت معنی الشرط حقه قیل ان
ال اصل فی قوله اما زید فمنطلق مایکن من شیء فزید منطلق اسقط الجملة الشرطیة
ونابت منابتها اما کما نابت کلمة نعم مناب أفعل فی جواب من قال لك افعل کذا
ولتضمنها معنی الشرط لزمتها الفاء ولتضمنها معنی الابتداء لم یلحقها فعل ولا یلیها
الا اسم یتوجه علیه قوله تعالی واما ان کان من المقرین ولیم بان المبتدأ ههنا محذوف
ای اما المتوفی وقال الرضی اللازم اقامة جنه من الجزاء مقام الشرط سواء کان اسماً

نحو ما زید فنطلق أولا كالأية المذكورة ويستعمل ما في الكلام لتفصيل الاحمال
وهي اكثر كقولك جاء في القوم اما زید فاكرمته واما عمر فاهنته واما بشر
فاعرضت عنه وقد يستعمل للاستيناف من خیر ان يسبقه اجمال كما في المذكور
في اوائل الكتب وقيل اول من تكلم بهذه الكلمة وفضل بها بين الكلامين داود عليه
السلام وهو المراد بفصل الخطاب بقوله تعالى وان كنتم تحبون الله فاطيعوا الله
واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فان تنازعوا في شئ فمن الله به فاعلم ان
الضم وكها احوال ثلث اجزا فتا وتزكها مع جعلها مبنية فهي معرفة فيها وتزكها
مع جعلها منوية وهي مبنية فيها والعامل في بعد ههنا كلمة اما فانها
لنبايتها عن الفعل تفعل في الظروف فهذا مختصر في هذا الكتاب الذي وصفه
كتاب مختصر هذا النقد يراذ كانت الخطبة بعد الفراغ من التصنيف
وان كانت في اول شروع تكون الاشارة حينئذ الى ما في خاطر لانه تصو في خاطره ان
يصنف كتابا صفتة كذا وكذا امثل قوله تعالى واذا قال ابراهيم رب اجعل هذا بلدا
امنا فانه عليه السلام اشار الى الكعبة قبل بنائها لانه تصورها في قلبه ما من
شأنها ان يكون كذا او كذا او المختصر هو كلام قليل المباني كثير المعاني والوسالة انما
تطلق على الموجزات من المتن هو موصوف بقوله مضبوط اي محفوظ من الحشو والتقليد
في الخواطر مستقر محله الرفع على الوصفية لقوله مختصر سياق تفسير النحر من
حيث اللغة والعرف جمعت فيه اي في المختصر هو صفة ثالثة له مهمات النحر
ولم يقل مهماته مع انه اخصر لان اقامة المظهر مقام المضمر زيادة التمكن في هذا
والمهمات المقاصد وهو مفعول به لجمعت والنصب فيه تابع للجر كما في مسلمات على
ترتيب الكافية متعلق بقوله جمعت والكافية اسم كتاب للشيخ ابن الحاجب النحوي
وانما اثر ترتيب الكافية لجمع مختصر لاشتماله على ترتيب يقتضيه الطبع السليم
والذوق المستقيم واقتضا على منهاج التعليم اراد على منوال الارشاد هاديا الى سبيل
الارشاد لاهل الاسترشاد اتيا بالمراد لاهل الارتياح واثا على فوائد جليلة جامعًا
لنكات غريبة نفيسة غاويًا عن ابرادات واسولة وبه يحصل الحظ للبستك والفضل
للمنتهي او ارادة ان يكون كتابه ككتاب الكافية في الترتيب جاء ان يجعل الله تعالى

مشرفاً لقبول كما جعل كتاب الكافية كذلك حتى اشتهر فيما بين المشار والمغارب
 اذ كثيراً ما يعتبر الشبه في الاحكام والى هذا اشير في قوله عليه السلام من تشبه بقوم
 فهو منهم او تيسيراً على كل من يهتم بشان الكافية من اصحاب التحصيل حتى يكون له علة
 وقوة حيث لم يجر بتحصيل هذا المختصر ما في الكافية لاشتماله على ما فيها من القواعد
 والترتيب مع وضوح عبارته وذكر مثال لكل قاعدة فيه حتى رأيت بعض المحصلين بعد
 ان يحصل هذا المختصر مستغنياً عن متن الكافية بل رجع الى شرح من شرحها
 او ترغيباً به للمبتدئين المتعلمين اذ ركز حب الكافية في قلوبهم فكلهم يرتاد الى
 هذا المختصر لاشتغالهم على ترتيبها حتى الكتاب الكافية او اجابة للسؤال فاني قد سمعت عن
 بعض المشايخ انه قد سأل بعض الواردين على ابي حيان النحوي مصنف هذا الكتاب ان
 يجمع مختصراً على ترتيب الكافية بعبارة واضحة وذكر امثلة في جميع قواعد بيان بيان
 الدلائل ثم جمع هذا المختصر على ترتيب الكافية انما وقع في اكثر المواضع اغلبها وبلا اكثر
 حكم الكل فلا بد ما يقال كيف وقع هذا المختصر على ترتيب الكافية وقد وجدنا بعض
 المواضع غير اقم ولا يبعد ان يجعل الكافية ههنا صفة لموصوف محذوف او موصلا
 على زنة اسم الفاعل كالكاذبة والباقية في قوله تعالى ليس يوقعنهما كاذبة ذو
 هل ترى كهن من باقية وحينئذ يحتمل ان يكون قوله على ترتيب الكافية منصوب
 المحل على انه حال من ههنا النحر والمعنى جمعت فيه ههنا النحر حال كونه مشتقاً على
 ترتيب فصول الكافية اي وضعها ويحتمل انه صفة للمختصر المعنى فهذا مختصر
 محفوظ ثابت في النحر مجموع فيه مقاصد موضوع فيه القواعد الكافية او الكافية
 والى هذا اشير في تسمية المختصر بالهداية ثم شرع فيما كان بمنزلة الاستثناء عن قوله
 على ترتيب الكافية عند حملها على اسم الكتاب كما هو المشهور بقوله مابوتاً ومفصلاً
 ان كانا بكسر الواو والفتحة على صيغة اسم الفاعل يكونا حالين من تاء المتكلم في قوله
 جمعت وان كانا بفتح الواو على صيغة اسم المفعول يكونا حالين من الضمير المحذوف في فيه
 واما جعل مختصر مابوتاً ومفصلاً لان ارباب التدين رحمهم الله تعالى قد اتبعوا في
 جميع المسائل طريق النظم المعجز تيمناً وتبركاً حيث جعلوا انصافهم كتباً وابواباً فصولاً
 كما جاء في سور وايات وقد جرت عادتهم بمجعل الكتب اشمل من الاسواب و

الأبواب اشتمل على الفصول ومع ذلك التيمن والتبرك فيه فلا يخفى عن مصلحة التعليم
 والتعلم في طي كل كتاب نشاط وفي شروح كل باب فصل انبساط ولهذا المصلحة
 جعلت المسافة البعيدة منقسمة الى مراحل وفراستح وامبال بعبارة متعلق بقوله
 جمعت والعبارة في اللغة تفسير الروي يقال عابرتها عبادة اي فسرتها وكذا عابرها
 وعابرت عن فلان اذا تكلمت عنه ويسمى الالفاظ الدالة على المعاني عبارات لانها
 تفسيرها في الضمير الذي هو مستور كما ان المعبر مفسر هو مستور وهو عاقبة
 الروي لانها تكلمت عن الضمير واضحة صفة عبارة اي لا عبارة معقدة لا يفهم منها
 الا بصعوبة مع ايراد الامثلة من اضافة المصل الى المفعول الامثلة جمع مثال
 كالاشنة جمع امام وهو ما ينكر لا يصاح القاعدة والشاهد ما ينكر لا تثبات القاعدة
 فمما خص من المثال لان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا من غير عكس لان اثبات
 لا يتيسر بكل كلام بل لا بد من كونه مقدما به بان يكون من التنزيل او من الحد
 او كلام من يوثق بعريته بخلاف الايضاح فانه لا يحتاج الى ذلك في جميع مسائلها
 متعلق بالايراد والمسائل جميع مسئلة اصلها مسئلة يسكون السين وفتح الهزة
 حذفت حركة الهزة فاجتمع الساكنان ثم حذفت الهزة فنقل حركتها الى ما قبلها كما
 ان الملائكة جمع ملك اصله ملائكة من الالوكة وهي الرسالة فاجل كما في مسئلة و
 زيد التاء في الملائكة التاكيد تانيث الجمع المراد من المسائل القواعد الضمير
 المجرور في مسائلها راجع الى المختص تانيثه مبني على تاويل الرسالة وادعاء ايراد الامثلة
 في جميع المسائل محمول على الاغلب الا فلم يؤرد امثلة بعض المسائل فلم يستقم
 ذلك من غير تعرض للادللة جمع دليل كالاجنة جمع جنين ودليل الشيء ما يعرف به
 ذلك الشيء والقياس ان يذكروا لفظ الدلائل لان الموضوع موضع الكثرة لا القلة
 وجوابه انه يجوز استعارة احد اللفظين مكان الآخر كما في قوله تعالى ثلثة قروء
 مكان اقراء والعلل جمع علة كالمجم جمع همة والدليل العلة لفظان مترادفان
 وايراد الالفاظ المترادفة في الخطبة خير عزيز فانها ما يطلب فيه التوكيد وتحسين
 الالفاظ فان قلت كيف يستقيم هذا فانه قد تعرض الشيخ رحمه الله تعالى للادللة في
 بعض المواضع كما استتقت عليه بعد قلنا هذا ايضا محمول على الاحتمال فلا يرد

والعبارة في اللغة

مقتضى الشاهد ما ينكر

الدليل الاشتغال

بالمسئلة جمع
مسائل
بالدليل والملة

ما ذكرت لثلاثيوش اي المختصرة هن المبتدى عن فهم المسائل ان كان يشوش
على الصيغة المبني للفاعل فذهن المبتدى منصوب على انه مفعول به ان كان على
الصيغة المبني للمفعول فذهن المبتدى مرفوع على انه مفعول فالمرسيم فاعله واللام
في قوله لثلاثيوش متعلقة بقوله جمعت باعتبار الامور المتعلقة بتعليل للجمع
نظراً الى تلبسه بتلك الامور يعني انما جمعت في هذا المختصر مقاصد النحوي على وجه
يتيسر به على المتكلم المبتدى ولا يشوشه على فهم مسائل لقصور فهمه قلنا بضاعتنا
بان جعلته ذابواب وفصول وذكرت فيه عبارة واضحة والردت فيه امثلة المسائل
وتركت فيه ادلة لثلاثيوش هن المبتدى عن فهم المسائل الذي هو المقصود
الاصل لان هذه الامور مزيدة للتشويش موجبة لتغير النشاط والانبساط
ثم الذهن هو قوة معدة لاكتساب التصورات والتصديقات وانما سمي قاري
هذا المختصر مبتدئاً لان هذا المختصر لا يقرأه الا من هو مبتدئ في علم النحوي شارح فيه
وسميته اي المختصر بهداية النحوي يقال سميته كذا او سميته بكذا رجاء ان يهتدوا الله تعالى
به الطالبين تعليل لقوله سميته الهداية اي رجاء ان يوحدا الله تعالى مناسبة بين المسمى
اسمه تصلح وجهاً لهذه التسمية بان يجعله سبباً للهداية للذين يطلبون النور فانه على
كل شئ قد يروى بالاجابة جديراً لا يرد راجية لا يخيب اقله فيكون تسمية المختصر بالهداية
من باب تسمية السبب باسم المسبب والهداية يتعدى الى المفعول بنفسه اما
نعميتها الى المفعول الثاني فقد جاءت بنفسها كقوله تعالى هداية الصراط المستقيم
وقد جاءت باللام كقوله تعالى هداية الصراط المستقيم او بالي كقوله تعالى هداية الصراط
الى صراط مستقيم الهداية هي الدلالة الموصلة الى البغية بدليل وقوع الضلالة
في مقابلتها في قوله تعالى اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى ومرتبتهم اي
المختصرة والترتيب في اللغة جعل كل شئ في مرتبته وفي الصناعة جعل الاشياء
الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد على مقدمة وثلاثة اقسام بتوفيق الملك
العزیز العلامة محتمل ان يكون الباء متعلقة بقوله جمعت ومحتمل ان تكون متعلقة
بقوله رتبته والتوفيق جعل فعل العبد موافقاً لما هو الخير في حقه ويتعدى باللام
وتعديته بالباء اما تسامح او تضمين بمعنى التشريف والمملك المالك والعزیز

هو الذهن

الترتيب
فالتوفيق

الشرع بدين هذه الامور وما ذكره من البصيرة فليس امر اضيق يقتضيه الاقتصار
على ما ذكره وفيها اي في المقدمة فصول جمع فصل كالاصول جمع اصل وسيأتي
معناه بعيد هذا ثلثة مرفوع بانه صفة فصول فان قلت اين التوافق بين الموصوف
والصفة ههنا لان الموصوف جمع والصفة مفردة قلت التوافق بينهما ثابت مع
هذا انزل منزلة التوافق اللفظي والمعنوي ونظيرة من وجه قوله تعالى او الطفل
الذين لم يظفروا ثم الفصل الاول من تلك الفصول لثلاثة في بيان تعريف النحوي
والغرض منه والثاني والثالث في بيان موضوعيه وهما الكلمة والكلام فلما فرغ من
تعداد الفصول شرع في تفصيل كل واحد منها فقال **فصل** هو في اللغة القطع
يقال فصلت الثياب اذا قطعناها وفي الاصطلاح هو الحاجزين الحكمين ثم الفصل
ههنا فصل لا يتوّن وهما وصل يتوّن لان الاعراب بعد لعقد والتركيب النحوي
في اللغة المقصد يقال نحوته ونحيثه وههنا هو قصد سميت كلام العرب لينطق
ليس من اهل اللغة ياهلها في الفصاحة فيطلق بها وفي الاصطلاح ما اشار اليه الشيخ
رحمه الله تعالى بقوله علم باصول الاصول جمع الاصل كالفصول جمع الفصل والاصل
في اللغة ما يبتنى عليه غيره ويسند تحقق ذلك الغير اليه كما ان الفرع ما يبتنى على غيره
ويسند تحقق الفرع اليه في الصناعة عبارة من امور كلية منطبقة على ما تحتها من الجزئية
ويراد فيها القاعدة والقانون والضابطة وما شاكلها وانما قيد العلم بالاصول لانه
لا يمكن حد كل نوع من العلوم الا باعتبار متعلقاته التي يبحث ذلك العلم عنها ولما كان
قوله علم باصول شاملا للمقصود وغيرها ارد به بما يخرج سوى الحدود ويخرج بقوله بتر
بها اي بتلك الاصول احوال واخر الكلام التلخيص من الاسماء والفعل والحرف فاعدا
النحو والصرف ويقول من حيث الاعراب والبناء خرج العلم ثم لما كان عادتهم
جارية على استعمال العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات ذكر لفظ العلم في
الاصول لانها امور كلية كما عرفت ولفظ المعرفة في الاحوال لان المراد بالاحوال
المواد الجزئية التي تستعمل تلك الاصول فيها واتى بالباء في قوله علم باصول لانه يقال
علم وعلم قال الله تعالى فانه يعلم السر واخفى ولم يعلم بان الله يرى او ضمنه
معنى الاحاطة فاتي بصلتها فالاقتضال الى الصلة للنفهم وقوله من الاعراب

ب
فينطق

عن

ب
علم الصنف

والبناء بيان للاحوال وكيفية تركيب بعضها اي بعض الكلم مع بعض اخر وهي مرفوعة
 بانها معطوفة على الاصول والمراد بكيفية التركيب تقدیم بعض الكلم على بعض
 رعاية ما يكون من الهيئات واعتراض على هذا التعريف بانه لا يجوز ان يكون
 المراد بمعرفة الاحوال معرفة جميعها فيلزم ان لا يكون شخص نحويا لانه لم يتيسر له معرفة
 جميع الاحوال ان لا يكون المدون نحويا بل بعضها او معرفة بعضها فيلزم ان
 يكون العالم بعشرة مسائل نحويا لانه حصل له معرفة بعض احوال الكلم مع انه
 ليس بنحوي في العرف وان اريد معرفة جميع الاحوال المدونة يلزم انه اذا جاء نحويا
 ودون احوالا اخر ان لا يكون النحوي السابق نحويا لانه لم يكن باحثا عن جميع
 الاحوال المدونة فان قلت نحوي كل زمان يجب عليه معرفة بالاحوال المدونة
 في زمانه فحينئذ لا يقدح في كونه نحويا ان يحق نحوي اخر ويدون احوالا اخر قلت يلزم
 ان لا يكون النحوي السابق نحويا في هذا الزمان مع انه نحوي فيه على انه لو دون شخص او
 في زمانه يلزم ان لا يبقى ذلك نحويا ما لم يعلم تلك الاحوال لم يبحث عنها والجواب ان المراد
 بمعرفة الاحوال معرفة جميعها والمراد بمعرفة جميع الاحوال ان يحصل له ملكة يقتضيها على معرفة
 جميع الاحوال او يراى بالاستغراق العرفي لجميع الاحوال ولما وقع الفراغ من تعريف علم
 النحو شرع في الفائدة المقصودة منه فقال والغرض منه اي من علم النحو ثلثة بينة والغرض
 ما يصلح الفعل عن الفاعل لاجل صيانة الذهن اي وقايته وهو من اضافة المصطلح
 الى المفعول وقد عرفت معنى الذهن عن الخطأ اللفظي الواقع في كلام العرب وفي
 تقييد الخطأ باللفظي احتراز عن الخطأ الصرفي والمعنوي والفكري فان الصيانة
 عن الاول غرض علم التصريف وعن الثاني غرض علم المعاني والبيان وعن الثالث
 غرض علم الميزان واذا كان الغرض من النحو والفائدة منه هو العصمة عن الخطأ في كلام
 العرب والاعتماد منه على فهم نظم القرآن والحديث والفقه وبه يتيسر الارتقاء الى علم
 البيان ويحصل الاقتدار على البيّنات والتقوى على التاويلات فكان شرف العلوم
 شرف العلم بشرف المعلم منه وغايته واقرب العربية فائدة واربعها عائدة
 واربعها معيارا واسنها عظيمة ومقدارا وكان تعلمه وتعليمه من الواجبات لانهم
 مكلفون بمعرفة الشرائع الواردة بلغة العرب فلا سبيل الى معرفة دقائقها من الكتاب

علم الصناعة

الجنس هو بيان الماهية وهي واحدة وان كان لفظ الكلمة الاسم للعموم فهو
 عارضا ولا ينافيه بناء الوحدة ثم اعلم ان النحويين اختلفوا في الكلمة ببناء التاء اهو جنس
 ام جمع قد ذهب بعضهم الى انه جنس جمع كثر ونمرة مستند لا بان احكام المفردات
 تجري عليهم تنكير وصفه كقوله تعالى اَلَيْسَ بِصَعْدِ الْكَلِمِ الطَّيِّبِ ولو كان جمعا
 لوجب تأنيث الطيب بناء على ان كل جمع مؤنث فان قلت ما كان التاء فارقة بينه
 وبين واحدة ويجوز ان يذكروا ثبوت فلا يكون تنكير وصف الكلمة ليدل على كونه
 جنسا والحال انه من الاسماء التي لا تفرق بينها وبين واحد ها الا التاء قلنا ان هذا
 الضابطة ثابتة في الجنس لا في الجمع الحقيقي وما ذكر في بعض الكتب من قولهم كل
 جمع يفرق بينه وبين واحدة بالتاء بين كرو وثوبت فالمراد بالجمع هنالك الجنس المستعمل
 في معنى الجمع بدليل تمثيلهم بنحو المخل انه ليس بجمع حقيقي ومن عجيب تصغيره
 على كليم ولو كان جمعا لوجب ردة الى واحدة في التصغير فقل كليمه لان التصغير
 يرد الاشياء الى اصولها غالباً ومن جعله تميز النحوي خمسة عشر كلاً ولو كان جمعا لما
 تميز النحوي ذلك لان تميزه لا يكون الا مفرداً فاعلم انه جنس لا جمع وانما لم يقع
 الكلام على الكلمة والكلمتين بحسب الاستعمال لا بحسب لوضع وذهب بعضهم
 الى انه جمع مستند لا بان الكلمة لا يقع في الاستعمال الا على التثنية فصاعداً والاية
 محمولة على حذف المضاف والتقدير باليه يصعد بعض الكلام الطيب اذا الصاعد الى
 الحضرة الالهية هو المقبول من الكل لا كل كلمة والقول عجيب تصغيره على كليمه
 جعله تميز النحوي خمسة عشر ممنوع عند هذا البعض بل يقال عندنا في التصغير
 كلمة تدل في التميز خمسة عشر كلمة لفظ ذكره مجرّد اعن التاء عناية الى الجنس فيتناول
 المحرّك وغيره من المركبات مطلقاً لا الى المفرد حتى لو ذكره بالتاء لكان التاء مجرداً
 عن معنى الوحدة والمطابقة غير جائرة ههنا لكون اللفظ مصدراً وهو لا يطابق
 التانيث والمثنى والمجوع ولو عني به معنى الوصفية على انه اخصر مما هو بالتاء ثم
 اللفظ في الاصل مصدّر بمعنى الرمي مطلقاً يقال لفظت الرمي الدقيق او بمعنى
 الرمي من الفم يقال لفظت الكلام ولفظ بالكلام واختلف عبا راقهم في المعنى المصطلح
 عليه اللفظ فقل هو صوّت يعتمد على الخارج من حرف فصاعداً وقيل ما يتلفظ به الانسان

الكلمة والحال ان جزء لفظه يدل على جزء معناه اذ حروف المضارعة والتمتع على
الحال الاستقبال والباقي على الحال قلنا حروف المضارعة خارجة عن المضارعة
غير اخلة فيه لما ان بعضهم جعلها ما ملأ في المضارع والعامل في الشيء يكون خارجاً
عنه ولئن سلمنا فالفعل الذي من اقسام الكلمة انما هو الفعل المفرد لا الفعل المطلق
كما ان الاسم معرب ومبني مع ان كل معرب ومبني ليس من اقسام الاسم بل المعرب الذي
هو اسم للمبني الذي هو اسم ثم قوله مفرد احترز به عن نحو قائمة فانه مركب
على الصيغة لدلالة قائم على ذات من له القيام ودلالة التاء على التانيث وهو ما
يجوز على انه صفة معنوية واما مرفوع على انه صفة لفظ واما منصوب على انه
من صفات وضع واحترز على كل واحد من هذه الوجوه الثلاثة اما على الاول فانه يفيد
ان اللفظ موضوع للمعنى الذي يتصف بالافراد قبل الوضع بناء على انه اذا علق
فعل او شبهه بصفة يستفاد منه ان ما تعلق به هذا المعلق كان متصفاً بمعنى
الصفة قبل تعلق ذلك المعلق ولا يستفاد خلاف ذلك الا بضمين المجزوء والامر
ليس كذلك لان اتصفاً بالمعنى بالافراد والتركيب بعد الوضع واما على الثاني فلا ريب
مرفوعاً على الوصفية للفظ يجب ان يدل كرمقداً على ذكر وصف اللفظ الذي هو الجملة
وضمناً لما تقر من وجوب تقدير المفرد على الجملة اذا وقعاً وصفين لشيء واحد واما
على الثالث فلا ريب لو كان منصوباً على الحالية من ضمير وضع يجب ذكره بحسب ما عرف من
ان الشيء اذا كان صالحاً للحالية من الفاعل والمفعول جميعاً وانت تريد ان تجعل حلاً
من الفاعل وجب عليك ان تذكره بحسب فعل الاشتباه فمفرد يكون صالحاً
لان يقع حلاً عن المعنى اذ له صلاحية الوصفية للمعنى وباله صلاحية الوصفية
صلاحية الحالية فعند وقوعه حالاً من ضمير وضع يجب ذكره بحسب واجب عن
الاول بان يصار هنا الى المجاز كما يصار اليه في قوله تعالى اِنِّي اَرْسِيْ اَعْمُرُ خَيْرًا
اذ نظر القرآن يستدعي ان يقول عنياً الا انه سماه خيراً باعتبار ما يؤل اليه
وعن الثاني بان ذلك انما هو مذهب البعض والجمهور على انه ليس بواجب
وعن الثالث بان صاحب الكشف قد اجاز ذكر الحال من الفاعل بحسب المفعول مع
صلاحية لكونه حالاً من المفعول ايضاً فيه يجب ذكر هذه الحال بحسب لفاعل واما

لفظ

لوجب

قلنا لوجوبه فذلك عند عدم قرينة معينة لجعله حالاً عن الفاعل وقد وجبت
القرينة لان الافراد والتركيب من اوصاف اللفظ لا يتصف بهما المعنى الا بمجاز او
الحقيقة الحق وايضاً ان الحال عن المجرور الذي هو نكرة محضة ممنوع لا مستلزامه اما
تقدير الحال على المجرور او تأخر الحال عن النكرة المحضة وكل ذلك ممنوع فيجب جعل
مفرد حالاً لقوله معني فتعين كونه حالاً عن ضمير وضع وعند التعيين ما يجزى
يجنب الفاعل ثم لما كان الوضع مستلزماً للدلالة اذ هي عبارة عن كون الشيء بحالة
يلزم من العلم به العلم بشئ اخر فمضى وجد الوضع وجد الدلالة لا حاجة الى
ذكرها بعد ذكر الوضع كما وضع في هذا المختصر واما الدلالة فهي غير مستلزمة
للوضع لجواز كونها بالعقل او بالطبع فيعد ذكر الدلالة يحتاج الى ذكر الوضع كما
وقع في بعض كتب القوم ويمكن ان يقال لم يرد ذكر الدلالة فهنا اكتفاء بذكرها
في تعريف كل نوع الكلمة وهي اى الكلمة بحسب مفهوماً مختصة في ثلاثة اقسام
فلا يرد ما يقال ضمير هي ان كان عائداً الى الكلمة باعتبار لفظها لا يستقيم لانها اسم
بدخول اللام عليها فيلزم انقسام الشئ الى نفسه والى قسميه وان كان عائداً اليها
باعتبار مفهومها فيجب تذكر الضمير ولا يجوز تأنيته اسماً ما مخرج وريانه بدل
او مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف والاولى اولى لعدم احتياجه الى المحذوف بخلاف
الاخر وفعل معطوف على اسم وحرف كذلك اما قدم الاسم على الفعل لكونه مستقلاً
عن الفعل في الافادة لاحتياجه اليه فيها واشتقاقه عنه على الاصح فيكون الاسم
والاصل مقدم على الفرع وانما قلنا في الافادة لعدم استغناء الاسم عن الفعل ^{مطلقاً}
لافتقاره اليه في العمل ثم قدم الفعل على الحرف لكونه مستقلاً في افادة المعنى بنفسه
غيب مفتقر الى شئ بخلاف الحرف فانه غير مستقل بنفسه في افادة معناه بل
مفتقر الى ضم كلمة اخرى اليه وكان ما لا يقتصر اصلاً وما يفتقر فرعاً والاصل مقدر
على الفرع كما تلونا عليك وانما كانت الكلمة مختصة في الاقسام الثلاثة لانها
اى الكلمة اما ان لا تدل فان قلت الضمير في قوله لانها حائداً الى الكلمة وهو اسم
ان وقوله ان لا تدل بتأويل المصدر خيرة فيصير معنى الكلام لانها اما عدم
دلالتها وهو ليس بمستقيم لانه مصدر وحمل المصدر على الذات لا يصح اذ هو

حمل الوصف على الذات ولذا لا يقال زيد ضرب قلنا الكلام محمول على حدث المصنوع
 إما من الأسماء لأن حالها إما عدم دلالتها أو دلالتها أو من الخبر أي لأنها إما ذات
 عدم دلالتها أو دلالتها على معنى مجرد وتقديرا كفتى في نفسها صفة معنى يعني
 أما أن لا تدل على معنى حاصل في نفس الكلمة ويمكن أن يكون في نفسها متعلقا
 بقوله أن لا تدل وكلمة في معنى الباء أي أن لا تدل على معنى بنفسها أو بفهم ضمنية
 وهو أي القسم الذي لا يدل على معنى في نفس الحرف قد وه في وجه المحصر مع أنه
 آخر في التقسيم لأنه في اللغة الطرف كما سيأتي فذكر مرة في طرف الانتهاء وأخرى
 في طرف الابتداء وخصه مرة في التقسيم بالانتهاء ليشير إلى تأخير في المرتبة وقد
 في وجه المحصر في البيان عن القريب أو لانه على في والعدم مقدم
 على الوجود أو لأن وجه الممكنات مسبوق بالعدم أو لأن هذا القسم من الكلمة غير
 منقسم أو تدل أي الكلمة على معنى في نفسها والحال أنه قد يقترن معناها أي مع
 الكلمة بحسب لوضع بأحد لازمة الثلاثة أي الماضي والحال والاستقبال هو أي
 القسم الذي يدل على معنى في نفسه واقترن معناها بأحد لازمة الثلاثة الفعل
 قد مر الفعل على الأسماء هنا وإن كان آخر عنه في التقسيم لأن تعريف الفعل جوي
 وتعريف الأسماء عدهي والأجسام تعرف بملكانها أو تدل أي الكلمة على معنى في نفسها و
 الحال أنه لم يقترن معناها أي معنى الكلمة بحسب لوضع به أي بأحد لازمة الثلاثة
 وهو أي القسم الذي يدل على معنى في نفسه ولم يقترن معناها به الأسماء فإقيدنا
 اقتران المعنى وعدم اقترانه بقولنا بحسب لوضع لما سيأتي واعتراضه هنا بأن هذا
 الدليل لا يخلو من أن يكون عقليا أو نقليا فإن كان عقليا لا سبيل إليه لأن
 العقل لا يحكم بالحصر لأن القسم الأول يحتمل التقسيم عقلا إذا العقل لا ياتي
 أن ينقسم غير الدال إلى المقترن بأحد لازمة الثلاثة وإلى غير المقترن بأحد وكذا
 كل قسم من قسمي القسم الثاني يحتمل التقسيم عقلا إذا العقل لا ياتي أن ينقسم المقترن
 بالزمان إلى الزمان الماضي والحال والاستقبال ثم المقترن بالماضي أن ينقسم الماضي
 القريب والبعيد وكذا المقترن بالاستقبال أن ينقسم إلى المستقبل في الدنيا والآخرة
 وكذا غير المقترن لا يمنع العقل أن ينقسم إلى مشتق وغير مشتق إلى ما لا يتناهي

وان كان نقلياً لا سبيل اليه ايضاً لان الدليل النقلى ما يكون منقولاً من واحد من العرب وهذا الدليل غير منقول من احد من العرب حتى يكون حجةً واجيب بان هذا الدليل عقلى ومقدّماته اصطلاحية ونقلية وبيان ذلك انا وجدنا فى اصطلاح الفقهاء ان الكلمة منحصرّة فى قسمين احدهما مادّ دل على معنى فى نفسه والثانيها ما لا يدل على معنى فى نفسه منحصرّة فى قسمين احدهما ما يقتضى باحد الازمنة الثلاثة وثانيها ما لا يقتضى باحدها فهذه المقدمات منقولة عن اهل الاصطلاح واذا ثبتت هذه المقدمات حكم العقل لما ذكرنا ان هذه قسمة دائرة بين النفى والايجاب فيقتضى الحصر الا لزماً لا ارتفاع النقيضين واجتماعهما وكل منهما متعذر عقلاً والدليل العقلى لا يدل ان يكون مقدّماته عقلية بل قد يكون عقلية وقد يكون نقلية حسية وقد يكون تجريبية على ما عرف فى علم الميزان فخذ الاسم الفاء فى جواب شرط محذوف اى اذا بيننا دليل الحصر فخذ الاسم هو فى اللغة المنع سمي به لانه يمنع دخول الغير والمراد بالحد منها المعنى الظاهر المانع وهو يعبر عنه الحد الرسمى فان قيل قد علمت حد ذلك اقسام الثلاثة بدليل الحصر فاعادتها يوجب لتكرار قيل ذلك على وجه الالتزام وهذا على المطابقة كلمة موصوفة بقوله تدل على معنى جنس يشمل الحدود وغيرها وخبره بقوله فى نفسها هو صفة معنى اى معنى حاصل فى نفس الكلمة والمراد بحصول المعنى فى الكلمة ان يكون مدلولها ومعنى الكلمة وان لم يكن حاصل متحققاً فيها فهو با يكون مدلولها ويجوز ان يكون فى نفسها متعلقاً بقوله تدل وفى معنى الباء اى تدل بنفسها مستقلة من غير ذكر متعلق لها بخلاف الحرف فانها لا تدل الا بن كرم متعلق لها كما مر وخبره بقوله غير مقتضى باحد الازمنة الثلاثة الفعل وكلمة غير متعذر وبانه صفة معنى او مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف او منصوب بانه حال من معنى والمراد بعدم اقتران المعنى بالزمان انما هو بحسب الوضع لئلا يتوجه عليه النقص باسمى الفاعل والمفعول فى قولنا زيد ضارب عمر الآن او غداً وزيد مضروب غلامه الآن او غداً لان اقترانها بالزمان ليس بحسب الوضع وانما هو لعارض الاستعمال واما نفي الصبوح والغروب فانه مقتضى بطلان الزمان لا بزمان معين فلا يكون

فخر

باصطلاح و آراء
بالفقه شریع
محبوب
کتاب

الاسماء حق الماضى والحال والاستقبال بيان لازمة الثلاثة والحال ما انت فيه في
 زمان التكلم لا الدال على الزمان والماضى ما تقدم عليه والاستقبال ما تأخر
 عنه كرجل وعلم خبر مبتدأ محذوف اي هو كرجل وعلم انما ذكر المثلين للاسم
 ايضا لان الاول من الاعيان والبحث والثاني من المعاني والاحداث ولذا قال كرجل
 وعلم لم يقل كعلم ورجل ولما كان حلا لا سمر لا ينفع كثيرا من المبتدئين
 المتعلمين ولا يترجي فهم منهم لكونه خافضا غاية الغرض لتوقفه على معرفة الغنى
 في نفس الكلمة وعلى تعقل استقلاله اراد ان يبين بعض علامات الاسم ليفيد معرفة
 الاسم وامتياره عن اخويه لمن لا يرجي منه فهم الحد وزيادة معرفته لمن يرجي
 فهم فان الشئ كما يعرف بمجدة كذلك يعرف بعلامته وخاصته فقال وعلامة اي
 علامة الاسم حقيقة او حكما فلا يرد نحو قوله تعا واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض
 ونحو عجبني ان ضربت زيدا وزعموا مظنة الكذب وجسق محمد فان الخبر عنه
 في امثلة الثلاثة الاول وان كان فعلا حقيقة وفي المثال الرابع ليس بكلمة حقيقة
 في تاويل الاسم فان الاول ما اول بهذا القول والثاني يضربك زيدا والثالث بلفظ
 زعموا والرابع بهذا اللفظ وانما لم يقل وخصته لسكته موجودة في لفظ علامته
 ومفعوده في لفظ خاصته وهي ان الدلالة على جود الشئ ماخوذة في مفهوم العلامة
 دون الخاصة وان كان احدهما مستلزا للآخر وانما اكتفى بلفظ الواحد مع كثرة
 العلامات لان العلاقة اسم جنس يشمل جميع انواعها وافرادها فلا حاجة الى لفظ
 الجمع صفة الاخبار عنه وبه اي صفة كون الشئ مخبرا عنه وصفة كون الشئ مخبرا به صحة
 كونه مخبرا عنه اما صفة كون الشئ مخبرا به مع عدم صفة كونه مخبرا عنه فهي ليست علامة الاسم
 كما سيأتى فخذ يد قارئنا انما يختص هذا المعنى بالاسم لانه لا يخبر الا عن لفظ دال على
 الذات في نفسه مطابقة والفعل الحرف ليس كذلك ما ذكر في بعض شروح الكافية من
 انه انما يختص الاسناد اليه بالاسم لان الفعل قد ضم لان يكون ابدا مسندا فقط فاما
 مسندا اليه لزم خلاف وصنع فقيه نوع تامل لان الاختصاص عبارة عن وجوده في
 الاسم وانتقائه في غيره من الفعل الحرف فهو لا يخصص ليدل على انتقاء الاسماء اليه
 الحرف فلا يكون دليلا على الاختصاص فكانه دليل على بعض المتعدي وللإضافة كغلام زيد المراد

مما هو غنى
 يا غنى
 قسما نكاح
 دستور
 وخطيبين
 ان اصاح

العلاقة
 الخاصة

له المراد منه
 غاية التحقيق
 نصيبان نصيب
 غلام
 غلام رسول مرحوم

بالاضافة مرئنا كون الشئ مضافا بتقدير حرف الجر وجه اختصاصها بالاسم انما هو
 للتعريف او للتخصيص وللتخفيف ولا يجوز اضافة الفعل للتعريف والتخصيص لا يحتاج
 هذا الزائد لفادته بدونها ولا يجوز اضافة للتخفيف ايضا لانها انما هي مجرد التنوين او ما يقرب
 مقامه فلا يوجد في الفعل التنوين او ما يقوم مقامه فلم يضيف للتخفيف وانما قيدنا
 الاضافة بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا يشك بقولنا مرت بزيد فان مرت مضافا الى
 زيد بواسطة حرف الجر لفظا لا تقدر انما المراد اطلاق الاضافة ولم يقيد ما بتقدير حرف الجر
 ان القيد مما لا بد منه لان الاضافة على الاطلاق تقع على ما كان بتقدير حرف الجر
 فلا حاجة الى القيد ودخول لام التعريف وانما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم
 حاجته الى التعريف بكونه خبرا وحقق ان يكون نكرة ليفيد المخاطب فان قيل حصول
 الفائدة مبني على كون النسبة مجهولة سواء كان الخبر معرفة او نكرة قلنا نعم لكن النسبة
 داخلية في مفهوم المسند فلذلك لا يفرقون بينهما ويوثقون احدهما حكم الآخر
 واما الحرف فليس له معنى مستقل يصح له الاشارة اليه بالتحسين والتعريف واما
 قال دخول لام التعريف احدا من احسن سائر اللامات كلاما لا ابتداء لام الجوابه لام الامر
 حينئذ حملت على لام التعريف اللام الزائدة للتحسين وفيه نظر لان الحرف الزائد لم يرد
 بما جرح الفاظها بلا معانيها بل اني بها مع ارادة معانيها الاخر اذ الزائدة على التعريف
 اللام الزائدة معرفة فلا يحتاج الى حمل بل يكون ذلك حمل الشئ على نفسه وجوابه
 ان ما ذكرت من ان الحروف تزداد مع ارادة معانيها افرادية فلذلك اختار البعض
 الى انها عند الزيادة تنجده عن معانيها فالحمل على المذهب الثاني واعلم ان
 الحاجة اختلفوا في اداة التعريف ذهب سيبويه الى انها اللام وحدها زيدت عليها
 هنة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن وذهب الخليل الى انها ال مثل هل ذهب
 المبرد الى انها هي الهنة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفصل بينها وبين هنة
 الاستفهام ولما كان المختار عند المصنف ما ذهب اليه سيبويه اثر اللام بالجر
 بالرفع عطف على الدخول وبالجر على اللام ويراد بالدخول اعرافه ومن اللوح
 وهو الاتصال لان الجر والتنوين لاحقان بالآخر وليس اداخلين على الاول وانما انقض
 بالاسم لكونه علم المضاف اليه المختص به فيه نظرا لان الرفع النصيب ايضا علما القا

فائدة ولهم
 ما قال النحوي
 حرف تعريف
 ان يندخل
 ويبنى

والمفعولية المختصين بالاسم مع انها ليسا مختصين به ولا نالا سلبا مختصا المضاف
اليه بالاسم الا ترى ان الجملة تقع مضافا اليه وهي ليست باسم **الجواب**
عن الاول ان الرفع والنصب علما الفاعلية والمفعولية في الاسماء مطلقا بخلاف الجر
فانه علم المضاف اليه مطلقا وعن الثاني بان الجملة اذا وقعت مضافا اليها نحو
يَوْمَ يَنْفُخُ فِي الصُّورِ فَيَأْتُوا بِالْمَهِرِ فاما المضاف اليه لا يكون الا اسما حقيقة او حكما وقيل
انما يختص الجر بالاسم لكونه اثر حركي الجرح المختص به وفيه ايضا نظر لان اختصاص المفعول
لا يوجب اختصاصا لا تزلان ان المصدرية ولن تختصا بالفعل مع ان اثرهما هو
النصب خيري مختص به واجيب بان ذلك فيما اذا كان للامر مؤثرات شق كالنصب اما اذا
كان له مؤثر خاص فلا وههنا كذلك اذ ليس للجر مؤثر سوى حرف الجر والتنوين اراد بها
ما عد تنوين الترنيم لانه صرح باختصاصه به في اخر الكتاب وهو اربعة اقسام
تنوين التمكن وتنوين العوض وتنوين التنكير وتنوين المقابلة ويعلم من ذلك ان
تنوين الترنيم مشتركة بين الاسم والفعل والحرف كما سيبحثي امثلتها في فضل التنوين
وانما اختص غير تنوين الترنيم من التنوينات بالاسم لاقتضاءها لا نفصا عما بعدها
واقتضاء الفعل الاتصال بالفاعل فتكونان متنافيين فان قلت نون التاكيد
تقتضي لا نفصا مع انها تدخل على الفعل قلت انها لتأكيد الفعل ان كانت من ممتنا
فلا يعتد الفعل به الفصلا ولا يخفى ان التعليل المذكور لا يقتضي لا اختصاصا لان
المراد ان يلحق بالاسم ما يلحق غيره من الفعل والحرف وذلك لا يصلح تعليل لا امتناع الحرف
الحرف فانه تعليل لبعض المدعى فالاولى ان يقال انما يختص التنوين بالاسم لانه
اما للتمكن او للعوض عن المضاف اليه وللفرق بين المعرفة والنكرة في الاسماء لانها
اول للمقابلة بنون جمع المذكور وكل ذلك لا يتحقق الا في الاسم يقال ان التنوين قد يلحق
بالصوت نحو سيبويه وهو ليس باسم فكيف يكون مختصا بالاسم نأقول ان الاصوات
اجريت مجرى الاسماء فالتنوين اللاحقة به بالاسم حقة حكما والتثنية والجرم التصغير
انما اختصت هذه المعاني بالاسم لان الفعل يدل على الماهية الخالية عن القلة والكثرة
ومقتضى التصغير القلة ومقتضى التثنية والجمع الكثرة ولهذا اذا وقع المصدر
تاكيدا للفعل لا يثنى ولا يجمع لانه حينئذ مدلول الفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع

وأيضا من باب
الاصول
اوسط دان
علامه رسول
مرحوم
عادل كوفي

فكان اوله فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يصح الاستناد الى المصل كما لا يصح الى الفعل و
ايضا مدلول المصل هو الحدث فقط ومدلول الفعل الحدث مع الزمان فيكون مدلول
الفعل اثنان على مدلول المصل قلنا ان مدلول المصل يخالف مدلول الفعل حقيقة
ويتحد مع مدلوله اعتبارا من حيث ان الحدث هو الاصل في مدلول الفعل
والزمان كالقيد له فاعتبارا بالقيد له اعتبارا بالحقيقة يصح الاستناد اليه باعتبار
الاتحاد ولا يثنى ولا يجمع عملا باعتبارين والنداء انما يختص النداء بالاسم لكونه اثر
النداء وهو مختص بالاسم فكذا النداء والا لزم تخلف المؤثر عن المؤثر وهو ممتنع فان
كل هذه خواص الاسم الفاعل في جواب الشرط المحذوف اى اذا علمت ان المعدومات
علامات الاسم فقد علمت ان جميع هذه المصداوات خواص الاسم بناء على ان كلاً من
العلاقة والخاصة مستلزم للآخر فيكون هذا نصرياً بما علم من قوله وعلامته كذا وكذا بطريق
الاستلزام فلا يلزم التكرار وفيه تيسير للطالب المبتدى وتنبية على قصوفهم قلة
بصاعته فانه ربما لا يفهم شيئاً مما لا يصح به او نقول اني بهذا الكلام مؤكداً بان وبجملته
على من قال ان هذه العلامات ذاتية للاسم حتى يعرف بها وانكر كونها خواص الاسم
اذ لا يليق ان تجعل خواص الاسم من غير ان يجعل الاسم معاً تابعاً ولسا كان من هذه
العلامات ما هو شهرها استملاً ومنها ما لم يكن كذلك قد يتوهم في عدم اختصاص
بالاسم سيما في التثنية والجمع والاختيار به بحسب الظاهر فذكر هذا الكلام مؤكداً بكلمة كل جموع
دفعاً لذلك الايهام ثم الخواص جمع خاصة والظاهر ان المراد بالخاصة ههنا هو الخاصة
النحوية وهي ما يختص بالشئ ولا يوجد في غيره ولم يقل فان كل هذه خصائص الاسماء
للفظ المصطلح فيما بينهم ثم لما كان اختصاص الفاعلية باسم مطلقاً سواء كانت في
الاخبارات او في الانشاءات واختصاص الاخبار عنه وبه يختص اختصاص
الفاعلية لا في الانشاءات احتياج الى حمل الخبر عنه او بعمد الفاعلية مطلقاً واختصاصها
يتضمن اختصاصها كذلك لتضمن اختصاص الاستدلال به اياه لان الفاعل في الانشاءات
ان يكون محكوماً عليه ولا يكون مخبراً عنه ومعنى الاخبار عنه ان يكون محكوماً عليه
لكونه فاعلاً او مفعولاً او مبتدأ فيكون اختصاص المحكوم عليه يتضمن اختصاص
الفاعلية مطلقاً والمفعولية والمبتدائية وكونه موصوفاً وذا حال وتميزاً ونحو ذلك

هنا

ولو قال وعلامته صحة كونه محكوماً عليه او صحة الاسناد اليه لم يجز الى
حل الاخبار عنه على هذا المعنى ولا يبعد ان يقال لما توجه من قوله علامته صحة
الاخبار عنه وبه ان المراد بالاخبار عنه كونه مبتدأ لا غير لوقوع ما يعلم به خبريته في
جنبه وهو به دفعه ببيان المعنى الذي كان حقيقة الامر عليه لهذا الضم المبتدأ في الذكر
واما التصريح بكونه فاعلاً او مفعولاً او مبتدأ في ما بعده فلا ينفع ههنا لانه وقع ههنا
من حيث انهما من المرفوعات لمقابلة المنصوبات والمجرورات وهذا من حيث انها
من النحوي اص والعلامات ثم قوله او مفعولاً اراد به مفعول فالرسيم فاعلة لا فاعلة
الخسنة ليس شئ منها محكوماً عليه انما ذكره مجنب لفاعل لشدة الاتصال به حتى ما
بعضهم فاعلاً ويسمى اى الاسم اسماً لسموة اى علوة على قسميه يشير الى ان
الختار عنده ما ذهب اليه البصريون من ان اصل الاسم هو السمو بكسر الفاء وسكون
العين ومعناه العلوة والارتفاع ويدل على هذا الاصل امثلة اشتقاق من نحو سمي
واسماء ويترجم ثم حذف الواو التي هي لام الكلمة الاصل ونقلت حركة السين الى ما قبلها
ثم اتي بهمة الوصل زعموا في لفظ الاسم فسق به لذلك حيث يسمى اى يعول على قسميه
وهما الفعل والحرف لانه يتركب منه الكلام وحده ولا يرفع المسمى بخلاف قسميه
وذهب الكوفيون الى ان اصل الاسم وسم بكسر الفاء وسكون العين ومعناه العلوة
وسمى به لانه علامة على سماه ثم حذف الواو التي هي فاء الكلمة وجعلت همزة الوصل
عرضاً عنها وامثلة اشتقاق عندهم محمولة على القلب فاصل سمي يسمى وسم سمي
واصل سماء او سماء واصل سمي سمي ثم قلبت وهذا كما ترى خلاف ظاهر
ولهذا اخرج المصنف عنه وقال ردة اعليه لا كونه وسماعلى المعنى اى لا يسمى لاسم
لكونه علامة على المسمى وما فرغ عن بيان هذا الاسم وعلامته شرع في بيان هذا الفعل
وعلامته فقال وحده الفعل كلمة موصوفة بقوله تدل على معنى هو
جنس يشمل المحدث وغيره وقوله في نفسها اى في نفس الكلمة يخرج الحرف
قوله دلالة مقتزنة بزمان ذلك المعنى يخرج لاسم فان قلت يخرج المضارع عن
على قول من قال انه مشترك بين الحال والاستقبال لانه مقتزن بالزمانين قلنا
ان ما اقتزن بزمانين صدق عليه انه مقتزن باحدهما لوجه الاحد في المشي

ولانه مقترون بواحد فی کل وضع وان الاشتراك الغلبة للوضع او بتعدیه والمراد
بالاقتزان ههنا انما هو بحسب الوضع فلا ینتقض الحد بالافعال التي لم یقتزن
معناها بزمان مثل یعم وعسی لان عدم اقتزانها بزمان انما هو بغض الاستعمال لا بحسب الوضع
کضرب مثال للفعل لماضی ویضرب مثال للحال واضرب مثال للاستقبال وعلامته
ای علامته الفعل ان لا یصح الاخبار به ای کون الشئ بخبریه لا عنه ای لا یصح الاخبار عنه
او کون الشئ بخبریه وانا قال فی ذلك لان عدم صحه الاخبار عنه شرط لکون صحه
الاخبار به علامه للفعل کما ان صحه الاخبار عنه شرط لکون صحه الاخبار به علاقته
للاسم فالجاء ان صحه الاخبار به علی قسمین احدهما ما یکون مع صحه الاخبار عنه
وثانیها ما یکون مع عدمه فالاول من علامات الاسم والثانی من علامات الفعل
کما سبقت الاشارة الیه وجه اختصاص هذا الاخبار به مع الفعل ان حق الاخبار به التکثیر
لان محکوم به وقد وضع الفعل علی التکثیر ودخل قد انما اختصت بالفعل لانها انما
تستعمل لتقريب الماضی الی الحال نحو قد قامت الصلوة او لتقلیل المضارع نحو کذبنا
قد یصدق او لتحقيقه نحو قد یعلم الله المعوقین وكل فی ذلك لا یتصور الا فی الفعل
والسینین وسوف وانا اختصنا بالفعل لانها وصنعتا للدلالة علی الاستقبال الوضع
وذا لا یکون الا فی الفعل وانا قیدنا بالاستقبال بالوضع احترازاً عن زید ضارب غدا
وانما ذکر السین معرفاً باللام لان المراد سین معروف وهی سین الاستقبال لاسیما
الاستفعال نحو استغفر الله ولا سین التحقيق نحو سأطلبک سین الخول نحو استخرج الخیار
ولا سین اصابة الشئ علی صفة نحو استجاره ولا سین الوقف بعد کاف الموت ویم
هذا السین سین السکنه نحو اکرمتکس واما قدم السین علی سنی الدلالة علی الاستقبال
القريب دلالة سوف علی الاستقبال البعيد الجزم نحو لم یفعل ولما یفعل لیفعل
ولا یفعل ان تفعل افعل وانا اختص الجزم بالفعل لاختصاص مؤثره به هو الجازم
فکن الاثر وذلك لان الجازم انما وضع لنفی الفعل کلم ولما وطلب بالفعل کلام الامر
او النهی عن الفعل کلام النهی او لتعلق شئ بالفعل کاد وان الشرط وكل من هذه المقامات
لا یتصور الا فی الفعل والتصرف ای تصرف الفعل فاللام بدل عن المضاف الیه
الی الماضی ای الی صیغ الماضی والمضارع وکونه امر وخبیاء ولم یقل والامر والنهی لانها

بالوضع

السین

یستخرجان من المضارع فلا يكون التصرف اليهما بل يكون التصرف الى المضارع ثم
 يستخرجان منه واتصال الضمائر البارزة المرفوعة نحو ضربت ضربنا وانما تختص
 الضمائر البارزة المرفوعة بالفعل لانها ضامرات الفاعلين فلا تلحق الابعاد فاعل الفاعل
 انما يكون للفعل والفروعه وحضت فروعه بمنع احد نوعي الضمير وهو البارز تحرراً
 عن لزوم تساوي القوم والاصل وحضت البارز بالمنع لان المستكن اخف واخبر
 فهو بالتعمير اليق واجد واتصال التاء الساكنة نحو ضربت قيد التاء بالساكنة
 احترازاً عن التاء المتحركة فانها تختص بالاسم وانما اختصت هذه التاء بالفعل لانها
 على تانيث الفاعل فلا تلحق الابعاد فاعل هو الفعل والحقت بالصفة لانها مستغنية
 عن هذه التاء بما لحقها من تاء التانيث المتحركة للدلالة على تانيثها وتانيث فاعلها
 لمكان الاتحاد بينهما وبين فاعلها فيما صدقت عليه فلا حرج من اختصت تاء التانيث
 الساكنة بالفعل وانما انما اسكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة بالاسم فكانت
 الساكنة بالفعل اولى من الاسم لخفة الاسم وثقل الفعل واتصال تانيثها
 الخفيفة والثقيلة متميماً به لانها تقيدها تأكيداً حصول الفعل المطلوب وجه اختصاها
 بالفعل انما وضعنا لتأكيد الامر والمضارع اذا كان فيه طلب فان كل هذه خواص
 الفعل قد اتم البحث في حل الاسم عما يماثل هذا الكلام فلا نعيد في هذا المقام ولما كان
 من الافعال ما لا يصلح الاخبار به فلم يصح كونه علامة له كالامر النهي والاستفهام والشرط
 والجزاء اختار الى بيان معناه بما يعبرها فقال ومعنى الاخبار به ان يكون محكوماً به
 لان تلك الافعال تكون محكوماً بها وتكون مخبرا بها ولو قال وعلامة ان يعبر كونه
 محكوماً به او يصح اسناده الى شيء ولا يسند اليه لكان اولى لم يجتز الى حمل الاخبار به
 على هذا المعنى ويسمى اي الفعل الاصطلاحي فعلاً باسم اصله وهو المصدر
 وانما كان الفعل اسماً للمصدر لان المصدر هو فعل الفاعل حقيقة فيكون تسميته به
 من حيث الحقيقة والاصالة وانما سمي به الفعل الاصطلاحي على سبيل المجاز لتضمنه
 الفعل الحقيقي وهو المصدر تسمية للدلالة باسم جزء مدلوله واعتراضه هنا بان
 ما تضمن الفعل الاصطلاحي من المصدر هو الفعل بفقر الفاء لا الفعل بكسر الهاء لانه
 اسم مجزئ الشأن لا مصدر فمن حيث التضمن يستدعي ان يسمى فعلاً بفقر الفاء

لا الفعل بكسرها والحاصل ان ما يسمى به مثل ضرب ومَنِعَ من الفعل بكسر الفاء فهو لا يكون مصدراً لتضمنه ذلك وانما تضمنه من المصد وهو الفعل بفتح الفاء لا بكسرها فلا يكون تسميته به واجب بان الفعل بكسر الفاء قد جاء اطلاقاً على المصدا وعلى الحاصل به ايضاً كذا اذكر في التوضيح في بحث الحسن والقيم عند بيان المقدامات الاربع وقوله يسمى فعلاً باسم اصله يشير الى ان المختار عندنا ما ذهب اليه البصريون من ان اصل الفعل هو المصد في الاشتقاق ولما فرغ من بيان حد الفعل عاملاً شرع في بيان حد الحرف وعلاماته فقال وحد الحرف كلمة موصوفة بقوله لا تدل على معنى في نفسها اي في نفس الكلمة بل الحرف كلمة تدل على معنى يشمل الحرف وغيره وخبر بقوله في غيرها الا اسم والفعل اي معنى حاصل في غيرها والمرد بقوله الحرف لا تدل على معنى في نفسها بل في غيرها ان الحرف له معنى ولذلك المعنى متعلق لا بد من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف كما مثل بقوله نحو من فان معناها الابتداء هي اي كلمة من لا تدل على الابتداء الا بعد كوما منه الابتداء كالبصر والكوفة مثلاً كما تقول سرت من البصرة الى الكوفة فتدل فيه على معناها بعد كرا البصرة التي يكون منها الابتداء واعترض عليه بالاسماء اللانزفة الاضافة فانها لا تدل على معانيها الا بعد كومتعلقاتها واجيب عن بان الواضع شرط عند وضع الحرف ذكر متعلقه ليدل على معناه الا فرادى ولم يشترط عند وضع تلك الاسماء ذكر متعلقاتها فيكون ذكر المتعلق شرطاً في اصل وضع الحرف بخلاف تلك الاسماء وكذا لا يرد الموصولات واسماء الاشارة وضمير الغائب حيث تحتاج في الدلالة على معانيها الى الصلة المشار اليه المعادلاتها تدل على معانيها بحسب الوضع ان خرجت عن الاستقلال بحسب استعمال علامته اي علاقة الحرف ان لا يصح الاخبار عنه ولا بد ان لا تقبل علامات الاسماء ولا علامات الافعال تعمير به تخصيص لما كان الكلام السابق يفيد ان وضع الحرف لم يكن هو المطلوب الاصل والمقصود بالذات هو المعنى المستقل وان الاستقلال به لا يورث فائدة لانه لم يوجد فيه شيء مما يترتب عليه الفوائد من العلامات المذكورة ووضع الالفاظ للمقاصد الاستقلال بها على الفوائد توهم منه انه لا يجوز الاستقلال بالحرف ولا البحث عنه في الكلام لان الاشتغال بما لا يفيد بحثاً واحترار عنه اجب فعبه بقوله وللحرف في الكلام فوائد لذلك اتي بتقدم

لا استقلال

للخبر اعني بالحرف للاهتمام بذكره لان هذا مقام بيان الحرف ويجوز ان يكون والحرف مبتدأ
 كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللّٰهِ وَقَوْلُهُ
 فِي الْكَلَامِ صِفَةٌ للحرف اي والحرف الكائن في الكلام فوائدها جمع فائدة كقواعد جميع قاعدة
 والفائدة ما استفيد من علم او مال او جاء فاوله المال ويفيد اي ثبت له المال فلان
 تزيد بالفوائد الثوابت يعنى والحرف في الكلام امور ثابتة بعيدة عن الشك في ذكر
 الفوائد بصيغة جمع الكثرة ايها الى كثرة فوائد الحرف ثم اشار الى بيان بعض تلك
 الفوائد بقوله كالربط بين الاسمين نحو زيد في الدار او الربط بين الفعلين نحو زيد يقرأ
 او الربط بين اسم وفعل كضربت بالخشبة او الربط بين الجملتين نحو ان جاء زيد
 اكرمه وغير ذلك اي الربط المذكور من الفوائد التي تعرفها في القسم الثالث
 وهو حرف ان شاء الله تعالى احوال امرة الى مشيئة الله فانك في عدة شأنه ان شاء الله
 مراعاة لادب ربه واتباعا لسنة نبيه عليه الصلوة والسلام لما ورد في كلام الله تعالى
 حكاية قول رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله تعالى ان شاء الله اامين فليقلل منكم
 او تعلما لعباده ان يقولوا في عاداتهم مثل ذلك متاديين بادب الله تعالى متبعين لسنة
 رسوله ويسمى اي الحرف حرفا لوقوعه في الكلام حال كونه حرفا في طرفا فسر الحرف بالطرف
 لان الحرف في اللغة الطرف يقال حرف الوادي اي لوقوع الحرف في الكلام طرفا في جانب
 للاسم الفعل ليس اي الحرف مقصودا بالذات وهو بيان لوقوع الحرف طرفا مثل المسند
 والمسند اليه تشيل للمقصود بالذات والمثل مرقوع بالخبرية لمبتدأ محذوف اي
 ويرجع الى المقصود بالذات وانما قدم المسند على المسند اليه التمثيل جاعلا كونه مقصودا
 بالذات ومزيدا اهتمام به لانه ادنى درجة من المسند اليه لا خفاء في كون المسند اليه مقصودا
 بالذات لانه اعلى درجة من المسند ايضرا ان المسند يكون اسما وفعل والمسند اليه لا يكون الاسما
 وللتعظيم فضيلة ثم الاولى في بيان طرفية الحرف ان يقول بدل قوله ليس مقصودا بالذات
 حيث لا يدل على معني في نفسه بخلاف الاسم والفعل اذا عرفت ذلك فاعلم ان
 طرفا في قوله اي طرفا منصوب لانه تفسير لقوله حرفا وهو منصوب على الحالية و
 يعرب المفسر به باعراب المفسر لانه تابع له ثم لما وقع الفراغ من تعريف الموضع
 النحوي هو الكلمة وبيان انحصارها في الاقسام الثلاثة مع دليل وبيان حدودها و

علاماتها ووجوه تسمياتها شرع في تعريف موضوعه الآخر وهو الكلام وقال
فصل الكلام هو في الاصل ما وضع لما يتكلم به سواء كان كلمة على حرفي واكثر
او كان اكثر من كلمة واحدة وسواء كان مهلاً او موضوعاً ولم يوضع مصداقاً في العبر
اذ لم يكن على صيغة مصادراً لافعال التي تنصيرها على المصداقية الا انه قد يستعمل استعمال
المصداق فيقال كلمته كلاماً كما يقال عطيته عطاء مع انه في الاصل لما يعطى
في الاصطلاح ما اشار اليه بقوله لفظ جنس يتناول المحل ودو غيره من المهملات
والمفردات والمركبات الغير الكلامية وقوله تضمن كلمتين فصل يخرج المفردات
وقوله بالاسناد يخرج المركبات الغير الكلامية وانما اختار الاسناد على الاخبار
الاسناد اخبر من الاخبار لتناوله الاخبار والانشاء والباء في قوله بالاسناد للسببية
اي تضمننا حاصل سبب الاسناد ويجوز ان يكون للاصاق اي تضمننا ملصفاً
بالاسناد وانما عدل عن لفظ تركب مع انه المشهور المصطلح عليه في حل الكلام الى
لفظ تضمن لا مربي احدهما انه لو قال تركب لم يدخل في حد الكلام الذي
احد كلمتيه ملفوظة واخرى مستترة غير ملفوظة مثل كرم فان المستتر
لا يتصل تركيبه مع الملفوظة واذا قال تضمن دخل فيه الثاني ان الكلام قد يتركب
من كلمتين اكثر من اثنتين فلو قال تركب لم يدخل فيه هذا الكلام لان المتبادر من التركيب
ما هو مركب من كلمتين لفظاً بخلاف المتضمن لكلمتين فانه يتناول ما فيه كلمتان واكثر
واجيب عن الاول بان المستتر عند هو في حكم الملفوظ حقيقة فيجوز التركيب بينهما
وقن الثاني بان الكلام انما يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بالاسناد اليه المصداق
اما كلمتان او ما يجري مجرىهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة
عن حقيقة الكلام عارضة له فيصدق على مثل هذا الكلام انه مركب من كلمتين
وذكر في بعض الحواشي ان تضمن على تركب لانه انحصر الاستغناء عن صلة من
واحتياج تركب اليها وعوض بان المصطلح عليه فيما بينهم لفظاً الا افراد التركيب
والاولى التلطف بالمصطلح عليه اجيب بان المصطلح عليه هو لفظ التركيب بمقابل الاول
فيقال هذا مفرد وهذا مركب والتضمن هنا لم يقع بمقابلة الافراد حتى يكون المصطلح
عليه لفظ التركيب اعلم ان النخاة اختلفوا في ان الكلام هو مترادف للجملة ام لا ذهب

تضمن
تركب

نفيد

صاحب المفصل واللباب الى انهما مترادفان وكلام المصنف والشيخ ابن الحاجب ميل
الى ذلك فانهما قد اكتفيا في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيدا به بكونه
مقصودا بذااته وذهب بعضهم الى ان الكلام اخص من الجملة فيقيد الاسناد في
تعريف الكلام بكونه مقصودا بذااته فحينئذ يصدق الجملة على الجملة الخبرية
الواقعة اخبارا واوصافا بخلاف الكلام ووقع في بعض شروح الكافية ان المراد
بالاسناد هو الاسناد المقصود بذااته وحينئذ يكون الكلام عند المصنف وعند
الشيخ ابن الحاجب اخص من الجملة ثم لما فرغ من تعريف الكلام شرعا في تعريف الاسناد
لاحتياج معرفة الكلام اليه الاسناد نسبة احدى الكلمتين الى ضم احدهما الكلمتين
او نسبة مدلول احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد في النسبة
المخاطب فائدة تامة تسمع السكوت اى سكوت المتكلم عليها اى على تلك الفائدة
اى من شأنه ان يقصد به افادة المخاطب فائدة تسمع السكوت عليها اى لو سكوت المتكلم
عليها لم يكن لاهل العرف مجال تخطيته ونسبته الى المقصود في باب لفائدة فدخل
اسناد الجملة الواقعة خبرا او صفة ودخل فيه اسناد الجملة التي يسكت على مضمونها
المخاطب وقيل الاسناد هو حكم المقيد باحد جزئي المركب على الاخر نحو قام زيد فانك اذا
قلت ذلك افدت للمخاطب فائدة يصح سكوتك عليها بحيث لا ينتظر المخاطب للفظ
واذا قلت غلام زيد مثلا فلا يكون الا احد جزئي الكلام ويبقى المخاطب منتظرا
للمسند اليه او المسند حتى يستفيد فان قلت فعلى هذا يلزم ان لا يكون مثل ضرب
زيد كلاما لان المخاطب ينتظر ان يبين المضروب ويقال عمر الى غير ذلك من المقتضى
كالزمان والمكان قلت المراد ان لا ينتظر المخاطب للفظ اخر مثل انتظار المسند اليه
والمسند عنده كالمسند اليه فقط او بالعكس ليس لا انتظار الذي في مثل ضرب زيد
مثل هذا الا انتظار فعلم ان الغاء في جواب شرط محذوف اى اذا كان الاستثناء خروفا
في تعريف الكلام فعلم بذلك ان الكلام لا يحصل من تركيب الا من احد هذين
التركيبين من اسمين اى بكلمة من دون في كما انى به غير لانه لا يظهر الا نسبة المقسم
قدم هذا التركيب على تركيب الفعل الاسم لان جزئيه يستحقان التقدير نحو زيد قائم
ويسمى هذه الجملة جملة اسمية ايضا لكونها مصدرة بالاسم او من فعل واسم قدم

الفعل على الاسم لان تقدير الفعل انشكبه بصدده بيان الجملة الفعلية نحو قازيدا
ويسمى هذه الجملة جملة فعلية لكونها مصدرة بالفعل، ويبنى ان يعلم ان الكلام
لا يحصل من كل اسمين لانه لا يحصل من اسم الفعل ولا من كل فعل اسم لانه
لا يحصل من فعل كان واسمه الا على قول من جعل اسما للافعال الناقصة فاعلها لكن
التحقيق هو الاول وانما صرح المصنف بالحصر في تقسيم الكلام لا في تقسيم الكلمة
لانه اعلى من ذهب الى ان الكلام يحصل من ثلاثة تراكيب كما استقف عليه في نحويا
زيد وقيل لان تعريف الكلام يرشد الى اقسام ستة في بادي الرأي بخلاف تعريف
الكلمة وانما لا يحصل الكلام الا من هذين التركيبين اذ لا يوجد المستند
والمستند اليه معا اي جميعا قال في القاموس تقول كذا معا اي جميعا وهو منصوب
على الظرفية والتنوين فيه عوض عن المضاف اليه يتعلق بما وقع حالا من مفعول
ماله يسم فاعله اذ لا يوجد المستند المستند اليه كائنا كل واحد منهما مع صاحبه
عنده في غيرها اي في غير هذين التركيبين لان الحرف لا يقع مستندا اليه ولا بدل للكلمة
منها اي من المستند والمستند اليه لان الاسناد ما خذ في تعريفه هو يقتضيه المستند
والمستند اليه قوله لا بد اذ لا فراق للكلام منها من قولهم بداه بيده بداه اي فرق
التبديد التفريق وتبدد اي تفرق او لا عوض للكلام منها من البد وهو العوض
ثم الجار والمجرور اعني للكلام متعلق بالمعنى اعني بد قول البغداديين حيث جاز
لا طالعابلا بترك تنوين الاسم المطول جراء له مجر في المصنعا كما جرى مجراه في
الاعراب وخرجوا على ذلك قوله عليه الصلوة والسلام لا مانع لما اعطيت ولا معط
لما منعت والبصريون اوجبوا في مثله تنوين الاسم لكونه مضارعا للمضاف مثل
لا خير من زيد وجعلوا متعلقا بالظرف فيما يبنى الاسم فيه على الفتح كما فيما نحن فيه
محد وفا وهو الخبر للمبتدأ اي لا بد ثابت للكلام وقوله منها خبر مبتدأ محذوف اي البد
للتعني منها وهذه الجملة للسببية البتة لا محل لها من الاعراب لانهما مستانقة لفظا
ويجوز ان يكون منهما متعلقا بما دل عليه لا بد اي لا يثبت منهما اذ كان الكلام منحصرا
في التركيبين المذكورين فان قيل قد توقف ما ذكر من انحصار الكلام فيهما بالنداء
بالمنادي نحو يا زيد فانه يحصل من غير التركيبين المذكورين وهو الحرف والاسم

على وجه جازم
نحو من امره

مع انه قسم من الكلام فينتقض الحصر النقض اذا اضيف الى الاجسام يراد ابطال
تأليفها واذا اضيف الى غيرها يراد باخراجه عما هو المطلوب فالمطوب بهرنا هو حصر
الكلام في التركيبين قلنا في جوابه ان حرف النداء التي في نحو يا زيد قائم مقام ادعو
اطلب لان تقديري يا زيد ادعو زيدا او اطلب وهو اي كل واحد من ادعو اطلب الفعل
واذا كان كذلك فلا نقض عليه للحصر المذكور بالنداء ويستقيم ذلك الحصر كلاً
يحصل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي ولم يحصل من تركيب الحرف والاسم
كما ذهب اليه المبرد فان قيل فعلى هذا يلزم ان يتم الكلام بمجرد كلمة يا دون زيد قلنا
ان الكلام يتم بـ يا زيد وذكر زيد كذا كرسا اثر المفاهيم نحو ضربت زيدا او رويدا
زيدا واذا فرغنا من المقدمة فلنشعر في الاقسام الثلاثة وهو الاسم والفعل والحرف
فان قلت كلمة اذا للزمان المستقبل سواء دخلت على الماضي او غيره فكيف يستقيم

للماضيه ههنا قلت ذلك على الغالب وقد روي الماضي ايضاً فلا يرد ما ذكرت والله
الموفق لا تنام امر خلقه والمعين على اصلاح شئ نعم فهو يوفقنا لا تمام عند امر
الذي اشرع فيه يغيثنا على اصلاحه وآنما ذكر الخبز معرقا باللام ليفيد حصر
المسند في المسند اليه يعني ان الله تعالى هو الموفق والمعين ولا موفق ولا معين سواه
كما جاء في التنزيل حكايه عن شعيب عليه السلام وما توفيقى الا بالله عليه توكلت
واليه ائنيب **القسم الاول** في الاسم قد مر تعريفه اي تعريف الاسم كذا بعض
علاماته في المقدمة فلا نعيد وهو اي الاسم ينقسم انقسام الكلي الى الجزئيات الى المعرب
وهو ما خذ من الاعراب وجاء بالمعنيين الاول الابانة والاظهار منه قوله عليه الصلوة
والسلام الشيب تغرب عن نفسه اي تقصير وقول الشاعر
وانى لا كثر عن قذور غيرها واعرب احبانا انا فاصاح

والثاني ازالة الفساد والالتباس من قولهم عربت معدة اذا فسدت فيكون الهنرة
للسلب فالمعرب بالمعنى الاول ظرف اي محل اظهار المعاني والثاني اسم مفعول اي مزال
فساده والتباسه باظهار المعاني المعتودة عليه لان في خفاها فسادا والتباسا والمبني
هو ما خذ من البناء وآنما سمي به لان المطلوب من البناء هو القرار وعد الاختلاف
والمبني كذلك واصله مبنوى على صيغة اسم المفعول من بنى يبنى فاجتمعت

على قوله انهم
النحوي على صيغة
من الكثرة والقدر
اسم اشارة مجعولة
الشاعر اعرب على
صيغة التكلم من
الامم بغير الابهاء
والانفصال وح
الاستكمال هذا
المقام واما
على صيغة التكلم من
المكسر

الواو والياء والسابقة منهما ساكنة فابدلت ياء ثم ادغمت الياء في الياء فابدلت
الفحة بالكسرة لمناسبة الياء كسا في مرعى وآنما كان الاسم منحصرا في
هذين القسمين لانه لا يخلو من ان يكون مركبا مع غيره او لا فان كان مركبا مع
لا يخلو من ان يكون مشبها لمبنى الاصل ولا فان كان هذا فهو معرب وان كان غير
فهو مبنى ويجعل ان يكون المعرب والمبنى قيدين للاسم ليسا قسمين لانهما يشتملان
الاسم والفعل لا يعرف واذا كان الاسم منقسما الى معرب ومبنى فلنذكر احكام
اي احكام الاسم بابين الباب الاول في بيان الاسم المعرب الباب الثاني في بيان
الاسم المبني وخاتمة في بيان سائر احكام الاسم ولو احقه غير الاعراب والبناء

الباب الاول في الاسم المعرب

وفيه اي في هذا الباب مقدمة وهي مشتملة على اربعة فصول الفصل الاول في تعريف
الاسم المعرب والثاني في بيان حكم الاسم المعرب الثالث في بيان اصناف الاعراب الرابع
في تقسيم الاسم المعرب الى منصرف وغيره وثلاثة مقاصد الاول في بيان المرفوعا والثاني
في بيان المنصوبات والثالث في بيان المجرورات وخاتمة في بيان التوابع اما المقدّم
ففيها فصول اربعة **فصل** في تعريف الاسم المعرب قدّمه على المبني لكونه اصلا
اذ المقصود من وضع الالفاظ اظهار ما هو في الضمير وما هو الالفاظ اعرابا به يعلم
ان هذا فاعل وذلك مفعول فان قيل كيف حكم ان الاصل في الاسماء الاعراب
واصلها الافراد وهي الافراد لا تستحق الاعراب قيل انها حكم بذكر
لانها لم توضع الا بان تستعمل في الكلام مركبة واستعمالها مفردة مخالف لغرض
الواضع فبناء المفردات وان كان اصل المركبات فهو عارض لها لكون استعمالها
مفردا عارضا وهو اي الاسم المعرب كل اسم ذكر كلمة كل في التعريف وان كان في
في التعريفات مستنكر في اصطلاح اهل المنطق لانها لا حاطة الافراد والتعريف
للحقيقة لا للافراد ولهذا قالوا من شرط الحد ان يستقيم على كل افراد المحدود
لوجه الحقيقة فيه فانك اذا قلت الانسان حيوان ناطق يصدق هذا الحد
على كل فرد من افراد الانسان فلو قلت الانسان كل حيوان ناطق لا يستقيم على زيد
اطلاقه مثلا فانه ليس كل حيوان ناطق الا ان المصنفين رحمهم الله تعالى

باني نفسه
ومعنى الشرح قول
ان اذكر من يكون
محبوبتي المسماة
بالقذور وعن غيرها
من الجلساء والرفاق
اجبا ناطقيا والكلية
والاشارة وانت
تلقه لطف الكناية
بالحبيب عند ذكر
محبوبتي احببنا
بكرين القلم

لان

ناتج حاشية الهامية في باب ١٢ قوله احقر من مرة الهداية في باب ١٢ قوله محمد نظام الدين الكوراني

ليوقف
المراد

لم يلتفتوا الى اصطلاحاتهم في الحذف وذكر والتعريفات في تصانيفهم يوقف على
المراد ومعنى الفاظ كما هو الملائق تركا منهم للتكليف واحترازا عما لا يعينهم لخصو
مرامهم بدونها ثم قوله كل اسم جنس يتناول المقصود وغيره
قوله ركب مع غيره فصل أحترز به عما لم يركب مع غيره كالاصوات الاعلى
من نحو واحد اثنان وثلاث وكالاسماء المعدودة من نحو الف ويا وثا وثا
وزيد وعمر وبكر ثم اختلفوا في التركيب ههنا فقال بعضهم المراد بالتركيب
هو التركيب الاسنادي لانه هو العلة للاعراب يتولد منهم المعاني المقتضية
للاعراب ورد بانه اذا كان المراد بالتركيب ذلك لم يدخل في التعريف سوى
المسند اليه المسند لكونها مركبين تركيبا اسناديا وعند ذلك يخرج المصنوع اليه غيره
من المعصولات كالمفاعيل الخمسة وما شاكلها عنه فالاولى ان يقال المراد بالتركيب
التركيب مع العامل فيرد عليه المبتدأ والخبر لا على قول من يجعل كلا
منها عاملا في الآخر وقيل المراد بالتركيب تركيب يتحقق معه العامل حينئذ
فلا اشكال وقوله ولا يشبه مبنية الاصل احتراز عما ركب مع غيره ويشبه مبنية كمال
كقولهم في قام هؤلاء فان قلت صدق هذا التعريف على ما تضمنه مبنية الاصل
كأين وعلى ما وقع موقعه كنز الـ وعلى ما اضيف اليه كيومئذ فان كل واحد منها ركب مع
غيره ولا يشبه مبنية الاصل قلت اريد بقوله ولا يشبه ولا يناسب والمناسبة تعم
المشابهة والتضمن والوقوع موقعه ما اضيف اليه ثم اضافة المبنى الى الاصل
بيانية اي لا يشبه مبنية الاصل المبنيات وليست من اضافة اسم المفعول الى
المفعول ما لم يسم فاعله اي مبنية اصله ولا من باب اضافة الظرف الى مبنية
في اصله ولا يجعل الاصل ههنا على القانون لان في كل من ذلك فسادا ظاهرا
اما في الاول فلانه يستدعي ان لا يكون الامور الثلاثة مبنية بل اصلها مبنية
والامر ليس كذلك اذا الحرف لا اصل لها والماضي الامر ان ثبت لهما اصل هو
المصدر والمضارع فهو معرب وليس بمبنى واما في الثاني فلانه يستدعي ان لا يكون
الامور الثلاثة مبنية بعد اي الان واما في الثالث فلان الامور الثلاثة لا يكون
مبنية القانون لانها لم تكن على القاعدة وعلى تقدير التسليم فليس شيء من المبنى

يصدق

الا وبنائة مبنى على الفائدة فلا وجه لتخصيص هذه الامور الثلاثة
 بمبنى الاصل واجيب عن الثاني بان الاصل ههنا بمعنى الوضع اى مبنى في وضع
 يعنى بالنسبة الى وضعه بمعنى انه وضع لان يستعمل مبنيا وهذا معنى صحيح لا قسما
 فيه قطعاً وعن الثالث بان بناءه ليس بمبنى على القاعدة غير مسلم بل هو مبنى عليها
 وهى ما تقر عندهم من ان كل ما لم يوجد فيه موجب لاعراب فهو مبنى فكل من الفعل
 الماضى والامر بغير اللام والحرف بناؤها مبنى على هذه القاعدة فيكون مبنى
 القانون وهذا اللفظ كان عاماً في الاصل ثم غلب على الفعل الماضى والامر بغير اللام
 والحرف والا طراد في وجه التسمية غير لازم اعنى الحرف والماضى والامر الحاضر
 بيان مبنى الاصل وقيد الامر بالحاضر احتراز من الامر الغائب فانه معرب بالاجماع
 واختلفوا في الامر هو مبنى ام معرب والاخر انه مبنى والحق بعضهم الجملة بمبنى
 الاصل لان الجملة من حيث انها جملة اى من حيث لم تقع موضع المفرد مبنية
 لا محل لها من الاعراب اصلاً ومنهم من جعلها من مبنيات الفرع اذ مبنى الاصل
 لا يكون له اعراب لفظاً ولا نقدياً ولا محلاً والجملة معرب محلاً فلا يكون من مبنيات
 الاصل وقال الشيخ الرضى الجملة قبل العلمية لا توصف بالاعراب لا بالبناء لانها
 عوارض الكلمة لا الكلام ثم ذكر المصنف مثالا للاسم المعرب بقوله نخوزيد في قام
 زيدا فقوله نخوزيد مبتدأ محذوف اعنى هو وهو عايد الى الاسم المعرب
 والمجاور المجزوء صفة زيد تقديره هو اى الاسم المعرب نخوزيد لكاش في قام زيد
 لا زيد المذموم حال كونه وحدة اى غير مركب مع غيره فهو حال بتاويل النكرة
 والتقدير متوحد اى منفرد او مصل اقيم مقام الحال اى ينفرد انفراداً او يكون قوله
 لا زيداً وحدة معطوفاً على النحو الواقع خبر مبتدأ محذوف لعدم التركيب لتعليل محذوف
 اى لا يكون زيداً وحدة اسماً معرباً لعدم التركيب اى لعدم كونها مركباً مع غيره
 ووجه التركيب شرط لحصول المعرب ولذا اخذت في تعريفه فاذا انعدم الشرط
 انعدم المشروط لان المشروط ينتفى بانتفاء الشرط ولا هو كالكاش في قام هؤلاء
 لوجه الشبه اى المشابهة على ما سيجمع في بحث المبنى اى لكون هؤلاء مشابهاً
 لمبنى الاصل وعدم المشابهة شرط لحصول المعرب ولذا اخذت في تعريفه

فاذا فقد الشرط فقد المشروط لان المشروط يفقد بفقدان الشرط كما مر فاعلم ان
 المعرب لا يحصل الا بشرطين احدهما وجودى وهو وجود التركيب فتعرف له بقوله كل اسم
 ركب مع غيره والثانى عدلى وهو عدم المشابهة بمبنى الاصل فتعرف له بقوله لا يشبه
 مبنى الاصل ويسمى اى الاسم المعرب متمكنا قال السيد قدس سره فى حاشيته
 المتوسط المتكّن هو الاسم المعرب فى الاسمىة من حيث الاعراب ولا يمكن هو الاسم المعرب
 المنصرف والمبنى يسمى غير متمكّن ثم لما فرغ من تعريف الاسم المعرب شرع فى بيان حكمه فقال
فصل فى حكمه اى حكم الاسم المعرب الاضافة ههنا بمعنى فى ونظيره ضرب اليوم
 اى حكم فيه لا ريب ان الاختلاف حكم فى المعرب ويمعنه اللام والاضافة بادى
 ملابسة ونظيره وكوب الخرقاء اى حكم له اختصاصا بالمعرب بملابسة الوقوفية فلا يرد ما يقا
 حكم الشئ هو الاثر الثابت بذات الشئ واختلاف آخر المعرب اثر العامل دون اثر
 المعرب كيف يكون الاختلاف حكم المعرب ان يختلف آخره اى صفة آخره بتقد
 المضان والا فالحرف الاخير لا يكون مختلفا بحال ومعنى اختلاف آخره ايضا بصفة
 لم توحيد قبلها وصرح باختلاف آخره فى بيان حكم المعرب احترازاً عن اختلاف
 غير آخره فانه ليس حكم المعرب كاختلاف الراى فى امر أو النون فى انتم نقول
 جاء فى امرؤ وانتم ورايت امرأ وابتما ومرت بامرئ وابنهم باختلاف العوامل
 الياء للسببية متعلقة بقوله يختلف اى بسبب اختلاف العوامل فيه احتراز عن
 اختلاف آخره لا بسبب اختلاف العوامل فانه ليس من احكام المعرب كاختلاف آخر من الاستفها
 فى نحو من امتلك ومن الرجل من زيد والمراد باختلاف آخره بسبب اختلاف العوامل
 صلاحية ترتب اختلاف الآخر على حصول اختلاف العوامل فيصدق على جاء فى يد
 واذا قيل فى اول الامر انه معرب ولم يوجد فيه اختلاف العوامل لانه لا يميز اختلاف
 آخره عند حصول اختلاف العوامل والمراد بالاختلاف الثانى الوجود للعلاقة
 الملازمة بينهما لان اختلاف العوامل يستلزم وجوده لا ستمالة اختلافه باوجه
 فكان من قبيل ذكر الملزوم ارادة للامر وانما اختار لفظ الاختلاف على لفظ الوجود للمشكلة
 قوله ان يختلف فى صفة المشاكلة من محسنات الكلام وهوان يدين كلفظ يعنى
 غيره لوقوعه فى جنبيه فيكون المعنى ان يختلف صفة آخره بوجه جنس العوامل

على ان يفرق بينه وبين
 الميم وهو معرب
 من مكانين يقال
 هذا الميم وذاك
 ابنا وهدون
 بالميم تتبع النون
 فى الاعمال
 تتبع الراء الميم
 فى امرؤ والاولى
 كاسية على
 حال كذا فى الصلوات
 المولوى غلاما هو
 مرصوم

ثم العوامل جمع عامل وسياتي تفسيره واما جمع العامل على عوامل لان صيغة القاعل
 ان كان صفة بجمع على فاعلون كناصرون وان كان اسما يجمع على فواعل ككواهل
 ولما صار العوامل ههنا ولم يكن له معنى الصفة مراد اجمع على فواعل لان الامل في العوامل
 للمجنس لانه اذا اتى على الجمع فلا يكون ههنا معهود الجمل على الجنس يبطل معنى الجمعية
 وبهذا اندفع ما يقال كون العوامل جمعا وادناه ثلثة يقتضى ان لا يتحقق المعرب
 الا باختلاف ثلثة عوامل وليس الامر كذلك اختلافا منصوب على انه مفعول
 مطلق لفظيا صفة اختلافا اى يختلف اخرة اختلافا لفظيا وهو اعم من ان يكون حقيقة
 نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومردت بزيد او حكما نحو رأيت احمد وصهرت
 يا احمد فانه يختلف فيه اخر المعرب اختلافا حكميا لان الفتحة في حالة الجر غير الفتحة
 في حالة النصب لكونها ناشئة عن الكسرة او يختلف اخرة اختلافا نقديريا وهو اعم
 من ان يكون حقيقة نحو هذا عصا واخذت عصا وضربت بعصا او حكما نحو جاءني
 موسى ورأيت موسى ومردت بموسى وهذه الاقسام الاربعة فيما اذا كان
 الاعراب بالحروف فالاقسام ايضا اربعة فان الاختلاف اللفظي حينئذ اما ان يكون
 حقيقة نحو جاءني ابوك ورأيت اباك ومردت بابيك او حكما نحو رأيت مؤمنا
 ومردت بمؤمنا فانه يختلف فيه اخر المعرب اختلافا لفظيا حكما فان الياء في
 حالة الجر غير الياء في حالة النصب لكونه ناشئا عن الكسرة وكذا الاختلاف
 النقديري حينئذ اما ان يكون حقيقة نحو جاءني ابو القاسم ورأيت ابا القاسم
 ومردت بابي القاسم ما حذف فيه الحرف لا لتقاء الساكنين فان الاعراب فيه
 بالحروف مقدروا وقد اختلف اخرة اختلافا نقديريا حقيقة او حكما نحو رأيت
 مؤمنا البلد ومردت بمؤمنا البلد فانه قد اختلف اخر المعرب اختلافا
 نقديريا حكما واذا عرفت ذلك فاعلم ان جمهور النحاة عرّفوا المعرب بما اختلف
 اخرة باختلاف العوامل وعرفوه الشيخ ابن الحاجب بانه المركب الذي لم يشبه صق
 الاصل وجعل ما عرفوه به حكما وتابعه المصنف واستدل الشيخ على ذلك بما
 ذكر في شرحه لكتابه الكافية حيث قال انما لم اعرف المعرب بما عرفه هو المخلّة
 لانه يلزم منه تعريف الشئ بما هو خفي منه لان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت

له هذا الحكم وهو اختلاف آخر باختلاف العوامل واثبات هذا الحكم انما يكون بعد العلم به نيكون هذا الحكم اخفى من المعرب فلو عرفت به لزم تعريف الشئ بما هو اخفى منه انه غير جائز قال صاحب المتن وسط يمكن ان يجاب عنه نصرة للنفاة بان يقال لا نسلم ان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم لجواز ان يعرف هذا الحكم له باستعمال العرب بل الغرض من تعريفه ان يعرف ان المعرب على اى نوع من انواع الاسم يطلق بعد ان يعرف احد نوعيه ما يختلف آخر باختلاف العوامل باستعمال العرب ثم لما فرغ عن بيان تعريف المعرب وحكمه راد ان يبين ما هو وصف لازم وهو الاعراب وللنفاة خلاف في تعريف الاعراب فمنهم من ذهب الى ان الاعراب عبارة عما يحصل به الاختلاف من الحركات والحروف واختاره الشيخ ابن الحاجب استدلال بانهم اتفقوا على ان الاعراب الرفع والنصب الجر انما يحصل بها الاختلاف ولا نفس الاختلاف ومنهم من ذهب الى ان الاعراب عبارة عن نفس الاختلاف واستدل بان الاعراب صند البناء والبناء لا يقع على الحركات بل الحركات مابه الاعراب ولما كان المختار عند المصنف ما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب عرف الاعراب بما عرف به فقال الاعراب ما اى شئ به الباء للسببية والضمير المجرور راجع الى الاعراب اى الاعراب شئ بسبب ذلك الشئ يختلف آخر المعرب وهذا السبب محمول على السبب القريب كما هو المتبادر وهو ما يكون سبباً واسطة فلا يدخل فيه العوامل والمقتضى والاسناد لكون هذه الامور اسباباً بعيدة للاختلاف لان العامل سبب قريب للمقتضى وهو سبب قريب للاعراب وهو سبب قريب للاختلاف فيكون العامل سبباً بوسائط والاسناد سبباً له بوسطتين والمقتضى سبباً له بواسطة والاعراب سبباً له بلا واسطة فكان هذا قريباً وقال الفاضل الهندى في تفسيره ما اى حركة او حرف فلا يرد العامل المقتضى الاسناد واعتراض عليه بعض الفضلاء بانه ان اريد بكلمة ما الحركة يخرج الحرف وان اريد الحرف يخرج الحركة وان اريد جميعاً لزم ان يراد بالعام افراد مختلفة الماهية وهو غير جائز وايضاً يلزم ان يكون الحرف العامل بتعليم الحرف المرادة بكلمة ما الا ان يراد حرف يصلح للاعراب وحرف علة ساكنة وهذا هو الا صواب اذ التقدير الاول يوجب اخذ الاعراب في حدة واخذ المحدد في الحد

بوجوب الدّر لتوقف معرفة المحرّج على معرفة الحدّ وذلك باطل لا يقال
 اختلاف آخر المعرب لا يتأق في الايجزكتين فهو يقتضي ان لا يكون الحركة الاولى اعراباً
 لا نأقول المراد بالنسب المذكور ما ليس بتأق اي ما يكون له شيء من التأثير في المسبّب
 ولا يكون له تأثير تأق فيه فيندرج الحركة الاولى في الاعراب لان لها شيئاً
 من التأثير اذا الحركة الثانية غير موجبة للاختلاف عند فقد الحركة الاولى
 وانما يكون موجبة له حين وجدانها ويمكن ان يقر الحركة الاولى بعد السكون فتكون
 مما يترتب عليه الاختلاف فصدق عليها انها يختلف بها آخر المعرب لان الاسم
 حينئذ معرب اي مركب لا يشبه صيغته الاصل يختلف آخره بها من السكون الى
 الحركة وان لم يكن في حال الاعراب ونظيره ما يقال ارضعت هذه المرأة هذا الشايب
 فان هذا الكلام صادق وان لم يكن الرضيع المشار اليه شايباً في حالة الرضاع فكذا
 هو هنا يصدق على الحركة الاولى انها تختلف بها آخر المعرب من السكون الى الحركة وان
 لم يكن الاسم معرباً في حالة السكون ثم قوله يختلف آخر المعرب خرج به حركة نحو
 غلام لانّه يختلف به آخر المبني لا آخر المعرب لان المضاف الى ياء المتكلم مبني قبل
 دخول العامل وانما يكون معرباً بعد تركيبه مع العامل واخره انما يكون معرباً بعد
 تركيبه مع العامل واخره انما يكون مختلفاً عند الاضافة وهي باقية على التركيب
 مع العامل بظهور انك تخبر في جاء في غلام زيد عن المضاف لا عن المعرب ثم تضيفه
 فكان المختلف هذه الحركة هو آخر المبني البتّة واعترض على هذا التعريف بان الاعراب
 والمعرب يستويان في المعرفة والجهالة وتعريف الشيء بما يساويه باطل وانما جعل
 الاعراب في آخر الاسم لانه دال على الوصف من كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف
 متأخر من الموصوف كالضمة والفتحة والكسرة تمثيل للاعراب وهذه الاسماء الثلاثة
 ان كانت بالتاء يطلق على الحركات سواء كانت بناءً او غير اعرابية كانت
 او غيرها كضمة وعِد لانها اذا اطلقت بدون قرينة يراد بها غير اعرابية وان كانت
 مجردة عن التاء فلا تكون الا القاب البناء واما الرفع والجر فلا تطلق الا على
 الحركات والحروف اعرابية ولا تطلق على الحركات البناءية ولا على غيرها
 من غير الاخر اعراب الاسم اي الاسم المعرب ثلاثة انواع وذلك لان المعاني التي وضعت

نظروا

الدال

الاعراب للدلالة عليها ثلاثة الفاعلية والمفعولية والاختلافية فيكون الاعراب الدال
عليها ايضا ثلاثة تكون الدال على حسب المدلول اي على قدرة والا لزم الاشتراك
لو كان الدال اقل من المدلول والتزاد لو كان الدال اكثر من المدلول
وكلاهما خلاف الاصل انما سمي اعراب المعرب انواعا واعراب المبنى القابلا لكل واحد
من الرفع والنصب والجر دال على نوع من انواع المعاني فلما كانت المدلولات انواعا
كانت الدال عليها انواعا ايضا بخلاف اعراب المبنى كالنصب والفتح والنكران كل واحد
منها يدل على امر واحد هو البناء فيكون القابلا رفع مجرور وعلى البدلية او رفوع على
الخبرية مبتدأ محذوف ونصب عطف عليه وجر كذا لانه انما سمي الرفع رفعا لارتفاع
الشفة السفلى عند تلفظ به وارتفاع مرتبته من اخويه لكونه علما لما هو عند الكلام
وانما سمي النصب نصبا لان تصاب الشفتين على حالها عند التلفظ به لانه ينصب الفضلة
اي يفضيها في الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام وانما سمي الجر جرا لان عامله مجرور
الى الاسم لان الشفة السفلى ينجر الى السفلى عند التلفظ به ثم لما فرغ من بيان الاعراب
اراد ان يبين العامل لا يحتاج معرفة المعرب الى بيان العامل لانه معتبر في مفهومه
كما عرف وجريان ذكره في حكمه انما اخبره عن بيان الاعراب لتوقف تعريفه على
حصول الاعراب او على المعنى المقتض للاعراب فقال العامل ما به رفع ونصب وجر
اعلم ان النحويين اختلفوا في تعريف العامل فمنهم من ذهب الى اختاره المعر ومنهم
من ذهب الى ان العامل ما به يتقوم المعنى المقتض للاعراب اختاره الشيخ ابن الجوزي
في الكافية واعتراض على هذا التعريف بانه ليس بجامع اذ لا يصدق على عامل
الفعل وليس بما نفع اذ يدخل فيه الاسناد فانه ايضا يتقوم به المعنى المقتض للاعراب
واجيب عن الاول بان المراد من هذا التعريف تعريف عامل الاسم ينتقض بخرجه
عامل الفعل عن الثاني بان الباء للسببية فلا يدخل الاسناد لانه ليس بسبب
بل هو شرط اولانه سبب قريب لحصول المعنى المقتض للاعراب بخلاف العامل
فانه سبب بعيد لذلك لانه سبب قريب لحصول المعنى المقتض فيكون العامل سببا بعيدا
فان السبب البعيد مجاز ولا يكون ارادة المجاز في التعريفات لا يراد به الجهالة
في التعريف حيث يسبق الفهم عند الاطلاق الى المعنى الحقيقي لا المجازي قلنا

ان هذا الجواز مشتهر في الاصطلاح فتعين كونه سببا بعيدا ههنا ومنهم من
 ذهب الى ان العامل ما يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص وهذا حد شامل
 لعامل الاسم والفعل واورده عليه بانه ان اطلق الوجه لمخصوص يرشح حرف النداء
 في نحو يا زيد ويا اصدقاء في يا غلام لانها توجب ان كون آخر الكلمة على وجه
 مخصوص مع انها ليسا بعاملين وان اريد وجه مخصوص من الاعراب يلزم الدور
 على قول من اخذ العامل في حد الاعراب قائلا بان الاعراب ان يختلف لآخر الكلمة باختلاف
 العوامل وان اريد وجه مخصوص من المقتضى يا بانه آخر الكلمة اذا مقتضى صفة قائمه
 بتام كلمة لا باخرها وايضا يخرج عامل الفعل لانعدام المقتضى فيه فيكون تعريفه
 من العوامل والمفروض انه تعريف مطلق العامل واجيب بارة وجه مخصوص
 مما اقتضاه المقتضى وللشبه التام بالاسم فلا يلزم الدور لان ما اقتضاه المقتضى
 من الاعراب مفروقا وان لم يصدق الا عليه ولا يخرج عامل الفعل لانه يصدق عليه
 انه يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص مما اقتضاه الشبه التام هو الشبه لفظا
 ومعنى واستعمالا على ما عرف فان قيل الشبه امر واحد فكيف يترتب عليه المختلف
 من الرفع والنصب الجزم قلنا للشبه ثلاثة احوال اقولها ان يقع المضارع موقع
 الاسم بنفسه واوسطها ان يقع موقعه بتاويل ادناها ان لم يقع موقعه
 ففي قوى الاحوال يقتضى الرفع الذي هو اقوى الحركات وفي اوسطها يقتضى النصب الذي
 هو اوسط الحركات وفي ادناها يقتضى ما هو اخف وهو الجزم فالشبه وان كان واحدا
 لكن له احوال مختلفة يقتضى كل منها ما هو انسب بتلك الحال فعمل الاعراب لفظيا
 كان او تقديريا من اسمى المحل الكائن من الاسم المعرب هو الحرف الاخير غام يقبل
 الاخير لان لفظ الاخير بين كرويت وتخصيص المحل بالاسم لانه يبحث عن احوال
 الاسم لا فعمل الاعراب من الفعل المضارع ايضا هو الحرف الاخير ثم ضمير الفصل هذا
 للمحصلي هو الحرف الاخير لا غير جاء به فعلا توهم من يتوهم ان محل اعراب لتثنية الجمع
 المذكر السالم هو ما قبل النون فلا يكون حرف الاخير لان هذا النون عوض عن الحركة
 والتنوين اللتين كانتا في الواحد فهو ليس بحرف اخير بل الحرف الاخير هو ما قبل النون
 ولما بين المعرب الاعراب والعامل محل الاعراب ذكر الجميع ذلك مثالا قصد لا يفسد

الامر فقال مثال الكل اى كل ما ذكرنا من هذه الامور نحو قام زيد فقام الفاء للتفسير
والذى يسوق دخول الفاء التوضيحية للتعقيب على المفسر كون ذكر المفسر عقيب
ذكر المفسر قائم مبتدأ وتأويل اللفظ وقوله عامل خبره وزيد معرب في الصلة اعراب
والدال حرف الاعراب الانسب ان يقول والدال محل الاعراب ثم لما كان ما هو
معرب من كلام العرب مقتصراً على قسمين الاسم المتمكن والفعل المضارع شرع
في بيان ذلك بقوله واعلم هي كلمة تدكر في اول الكلام لتشويق السامع لوصفها
الى جانب الكلام ولا ريب ان الكلام بعد الطلب والتشويق اليه اوقع في ذهن المستمع
العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات امر بالعلم بالمعرفة لان المتعلق بهن المفعول
امر كلي لا جزئي ولما كان الفهم متعلقا بسابق الكلام لم يكن الامر به مناسباً
لهذا المقام ولم يقل اقرء لان المقصود هو الدراية لا القراءة انما اى الشاكلة يعرب
شيء في كلام العرب الا الاسم المتمكن قد مره لا صالته في الاعراب قيد الاسم بالممكن
لان من الاسم ما لم يكن متمكناً لم يكن معرباً والفعل المضارع وصف الفعل بالمضارع
لان من الفعل ما لم يكن مضارعاً لم يكن معرباً هذا المر يتصل به نون التاكيد
ولا نون جمع المؤنث واما لم يرد هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره في بحث الفعل وسبق
حكمه اى حكم الفعل المضارع في القسم الثاني وهو الفعل ان شاء الله تعالى ثم لما فرغ
عن بيان حكم الاسم المعرب شرع في بيان اصناف اعرابه فقال **فصل في اصناف**
اعراب الاسم وهي تسعة اصناف جمع صنف وهو اخص من النوع مطلقاً ولما كان
الرفع قد يحصل بالضم لفظاً او تقديراً وقد يحصل بالواو وقد يحصل بالكاف كذلك
وكذا النصب نارة يكون بالفتحة لفظاً او تقديراً ونارة يكون بالكسرة ونارة يكون بالالف
كذلك وكذا الجر بما يوجد بالكسرة لفظاً او تقديراً وبما يوجد بالياء كذلك الاسماء
تختلف في استحقاق اقسام الرفع فبعضها تستحق الرفع بالفتحة وبعضها تستحقه
بالواو وبعضها تستحقه بالالف وكذلك الاسماء تختلف في استحقاق اقسام النصب
لجزء قسم المصير باعتبار الاستحقاق اصناف الاعراب ليتبين احوالها في الاصناف
بالاعراب ولما كان الاعراب اللفظي هو الاصل الاكثر قد مره على التقديرى فقال
الاول من تلك الاصناف واما جعل هذا الصنف اول الاصناف لكونه اشرافاً لانه

لـ
جوان
عائقة انه لم يقل فيهم ١٢ بولوى غلام رسول محمد

قد بينا في التمهيد

ليس في التمهيد

مطلق

اصل من وجهين احدهما كونه بالحركات واصل الاعراب ان يكون بالحركات والاعراب
 بالحروف خلاف الاصل الثاني كونه بالحركات الثلث واصل الاعراب ان يكون
 بالحركات الثلث والاعراب بالحركتين خلاف الاصل ولذا اقدم المفرد
 المنصرف والجمع المكسر المنصرف على جمع المؤنث السالم لكون اعراب
 الاول بالحركات الثلث وهو اصل وكون اعراب الثاني بالحركتين وهو
 خلاف الاصل انما اقدم المفرد المنصرف على المكسر المنصرف في الوضع لان المفرد مقدم على
 الجمع طبعاً فقدّمه في الوضع ليوافق الوضع الطبع ان يكون الرفع بالضمة والنصب
 بالفتحة والجر بالكسرة ويختص اى هذا الصنف بالمفرد وقد بين كر و يراد به ما يقابل
 الجملة كما سيأتي في بحث التميز وقد بين كر و يراد به ما يقابل المضارع والمضارع
 له كما سيجمع في باب المنادى نحو يا زيد فانه مقابل للمضارع والمشبّه به
 مثل يا عبداً لله ويا طالعاً جباراً وقد بين كر و يراد به ما يقابل المثنى والجمع
 وهو المراد به ههنا واورح عليه بان كلا الاسماء الستة مفردات مع انها
 ليست بمعرفة بالحركات الثلث التامة واجيب عنه بان المراد بالمفرد المفرد
 من كل وجه يعنى ما لا يكون مثنى ولا جمعاً ولا ملحقاتها وكلا الاسماء الستة
 ملحقة بالمثنى لمشابهتهما اياها في الدلالة على الامرين مع وجود حرف يصلح للاعراب
 في اخرهما وليس المراد في المفرد من كل وجه ان يكون مفرد اللفظ ومعنى حتى يرد عليه
 ما يقال من ان الاسماء الاضافية كالابن مثلاً ليس بمفرد من كل وجه للدلالة على
 امرين في معنى المثنى فلواريد بالمفرد ذلك لزم ان يكون الاضافيات معرفة بالحركات
 الثلث لما ان التنصيص على الشيء في الروايات يوجب نفي الحكم عما عدل الامر بخلاف
 المنصرف قيد المفرد بالمنصرف احترازاً عن المفرد الغير المنصرف فان جرة بالفتحة
 كما سيجمع الصحيح فيه احترازاً عن المفرد المنصرف المعتل فان اعرابه ليس كذلك
 وهو اى الصحيح عند الحاجة جمع ناجر كالقضاة جمع قاض وهو الذى يتكلم في
 علم النحو وانما قال هذا احترازاً عن الصحيح عند الصرفيين وهو لا يكون مقابلة
 فائه وعينه ولا مخرج علة وتضعيف وهزة مثل الضرب اختلفوا في السالم
 فمنهم من قال لا فرق بينه وبين الصحيح ومنهم من قال بينهما عموم وخصوص مطلقاً

اذا سأل عند هذا القائل ما عرف الصحيح به الصحيح فالجواب ليس بمقابلته فائدة عينه ولا
 حرف علة فحسب فكل سأل صحيح من غير عكس وإنما شرط خلوه من التصغير
 والهنزة لترتب احكام حرف العلة من الابدال والحذف وغيرها فيها وقوله وهو
 ما لا يكون في مقابلة فائدة عينه ولا ما لا يدل على ان حرف العلة لو لم يكن في مقابلهما
 لا ينافي في الصحيح نحو ضارب ومضروب وقيل إنما اختص الفاء والعين واللام للميزان
 حتى يكون فيه شيء من حروف الشفحة والوسط والحلق وقيل في وجه الاختصاص
 ان لفظ الفعل فرد من افراد الاسم شامل لجميع الافعال لان نصراً مثلاً
 معناه فعل المضرب ضرب معناه فعل المضرب الى غير ذلك ولا شيء غيره من الكلمات
 كذلك وهذا الوجه اولى لثلا يرد عليه بمثل عمل وسمع ومنع فان قلت ما وجه
 اختصاص الميزان بالثلاثي ولم يكره ان يكون رباعياً او خماسياً قلت انه لو كان رباعياً
 او خماسياً لم يكن وزن الثلاثي به الا بحذف حرف واحد واكثر ولو كان ثلاثياً لم يكن
 وزن الرباعي والخماسي به الا بزيادة اللام مرة او مرتين والزيادة عندهم اسهل من
 الحذف ولهذا قيل دعاء زيادة الهاء في انها بحسن من ادعاء حذفها في اقامت فان قلت
 لم يقدم الفاء ثم العين ولم ينعكس قلت التكتة فيه ان الفاء اخف من الشفحة وهي مقد
 على اخوها ثم اخرا العين عن اللام لزم ان يكون الخفيف في طرفه الثقيل في طرفه فلم يكن
 معتدلاً فتعين ان يكون العين في الوسط والخفيف في طرفي الحظوا الاعتدال في الوزن
 ما لا يكون في آخره هذا يدل على انه لو كان في اوله واوسطه حرف علة لا ينافي
 الصحيح عند الحاجة وانما عرفوا الصحيح بذلك لان بحتم يقع عن آخر الكلمة
 حرف علة وهي الواو والياء والالف التي اصلها واو او ياء الا في الاسماء اللزمية منها
 ويجمعها لفظ واوي وانما سميت هذه الحروف بحرف العلة لكثرة تغييرها من حال الى
 حال مثل العليل المتغير المزاج وبحرف المدة لتولدها بمد الحركة فان الواو متولدة
 بمد الضمة والياء بمد الكسرة والالف بمد الفتحة ولذا كانت الواو اخف الضمة والياء
 اخف الكسرة والالف اخف الفتحة اي مناسبات لهن وبحرف لين لكونها ضعيفة لا تنافي
 بمنزلة النفس لذا لا يحتمل الحركة الثقيلة ثم اعلم ان هذه الثلاثة اصلية كانت اذ كانت
 ان كانت ساكنة تسمى حروف اللين فان كانت حركية فاقبلها موافقة لها تسمى حروف

المدَّة مدَّة
مدَّة مدَّة

المدَّة ایضاً فالالف لئلا تسکونها وانفتاح ما قبلها حرف مدَّة ولین دائماً واما الواو
والیاء فتکونان تارة حرفی مدَّة ولین وتکونان تارة حرفی لین ولا مدَّة واما ان کانتا
محرکتین فلا یکونان حرفی لین ولا مدَّة بل هما بمنزلة الحرف الصبیح نحو یسیر عد
کزید مثال للمفرد المنصرف الصبیح والجارى مجرى الصبیح معطوف على قوله الصبیح
وهو ما یکون فی آخره واو او یاء ما قبلها ساکن کد لو وظی مثالان للجارى مجرى
الصبیح وانما کان هذا جارياً مجرى الصبیح ولاحقاً بهما لان حرف العلة بعد السکون
لا یتقل علیها الحركة لمعارضته خفة السکون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السکون
مثلاً بعد نسکون فی الوقوع بعد ستراحة اللسان ولا یتقل علیه الحركة بعد السکون
یعنی فی ابتداء التلفظ ایه حرکت كانت لقوة المتکلم فی الابتداء لان هذه الحركة
تقع علیها بعد ستراحة اللسان فیحتمل کل حرکت نحو وصول و یسیر و وقایة ونحو
ذلك وبعاً السکون لا یتقل علیها الحركة ایه حرکت كانت ویختص هذا الصنف لیساً
بالجمع المكسر وصف الجمع بامکسر احترازاً عن الجمع السالم بالالف التاء الواو والنون
او بالیاء والنون المنصرف صفة ثانیة للجمع واحترز به عن الجمع لمکسر غیر المنصرف
کرجال مثال للجمع المكسر المنصرف ثم اورد مثلاً للکل قال تقول جاء فی زید اولو
ظبی ورجال فی الرفع ورأیت زیداً اولوا وظبیا ورجالاً فی النصب ومرت زیداً اولو
ظبی ورجال فی الجر ولما فرغ عن بیان ما یعرب بالحركات الثلاث شرع فی بیان ما یعرب
بمحرکتین وجمیل فیها الفتحه علی الکسرة فقال الثانی ای الصنف الثانی من تلك الاصناف
ان یکون الرفع بالضمه والنصب بالجر بالکسرة ویختص فی هذا الصنف لجمع المؤنث
السالم قدّمه علی غیر المنصرف لانه اوضح اذ معرفة غیر المنصرف یحتاج الی التطویل ولا یزید
یزول عنه ثم قوله السالم بالجر علی انه صفة الجمع لاصفة المؤنث کما ینتبادر من کون
السلامة صفة للمفرد لان الاصطلاح جرى علی وصف الجمع بالسلامة وان كانت
السلامة حال مفردة وما هو بأعرف من الموصوف لان المضاف الی فی الامر وغیر
من المعارف له حکم المضاف الیه وتعریفه مثل تعریف المضاف الیه هذا عند سیبویه
وامّا عند المبرد فتعریف المضاف انقص من تعریف المضاف الیه لانه یکتسب
التعریف من المضاف الیه فهو الظریف فی قولک رأیت غلام الرجل الظریف بدل

فیه

صفة

لفظ

جمع ذوق
في لفظه

عند المتروك وصفه عند سيبويه فكذا السالم على مذهب سيبويه لا المبرر وأنا وصف
جمع المؤنث بالسالم احترازاً عن الجمع المكسر كحرف في جمع خراء فان اعرابه بالحركات
الثلاث وينبغي ان يضم الى جمع المؤنث السالم اولات جمع ذوات من غير لفظه
كما ضم أول الى جمع المذكور السالم ثم اعترض عليه بأنه يدخل فيه نحو سنين
وثبائن وقلائن وأرضين لكونه جمع المؤنث السالم مع انه مع بالحرز ويخرج عنه
سجلات وسفر جلات من جموع المذكور واجب عنه بأن المراد به صيغة جمع
المؤنث على حذف المضاف فيبتنا أول نحو سجلات وسفر جلات لانه على صيغة
جمع المؤنث السالم ويخرج عنه نحو سنين وثبائن لانه على صيغة جمع المذكور السالم
اصطلاحاً أو بان المراد جمع المؤنث وما على صيغة بحذف المعطوف وحذف مؤد
العطف غير غريب في كلامهم وإنما النادر حذف حرف عطف فقط ويمكن ان
يجاب بأن المراد بجمع المؤنث السالم ما جمع بالالف وتاء الجمع على عموم الجواز فيندرج
فيه نحو سجلات ويخرج عنه نحو سنين وإنما لم يقل بالجمع بالالف وتاء الجمع
يشير الى ان الأصل في هذا الحكم هو جمع المؤنث السالم دون غيره من الجمع وإنما
جعلت الفتحه تابعة للكسرة في جمع المؤنث السالم لكونه فرعاً لجمع المذكور السالم
وقد جعلنا الفتحه فيه تابعة للكسرة فجعل في الفرع ايضاً كذلك لئلا يلزم
مزية للفرع على الأصل والمزية تكون الأعراب بالحركات محتملة ضرورة لعدم
ما يصلح للأعراب في آخره من الحروف ولأن الأعراب بالحروف في المجموع صام
أصلاً أي معتبراً مستقلاً فصار الأعراب بالحركة فيها كأنه فرع فيها فان قيل
الدليل الذي يدل على أصالة الأعراب هو كونه حقيقاً أدلة على المعاني المعتوقة
على الاسم من الفاعلية والمفعولية والاضافة التي وضع الأعراب للدلالة عليها بواسطة
بجلاف الحروف فانها مع كونها ثقيلة بالنسبة الى الحركات لا تدل على المعاني
الدلالة على الحركات فالواو تدل على الفتحه لكونها اخت الفتحه من حيث
انها تحصل بأشباع الضمة والألف تدل على الفتحه لكونها اخت الفتحه من حيث
انها تحصل بأشباع الفتحه والياء تدل على الكسرة لكونها اخت الكسرة من حيث انها
تحصل بأشباع الكسرة ثم هذه الحركات تدل على المعاني والدلالة على ما هو المقصود

المراد

ممکن

بلا واسطة اظهر منه بالواسطة فان قلت فلا فرق بين هذه في المفرد وغيره من التثنية
والجمع فكيف يكون اصلا في المفرد وفرعا في غيره ظنا ان هذا الدليل في الجمع متروك
بدليل اخر اقوى منه وهوان الجمع فرع و الاعراب بالحركة اصل وجعل الاصل للفرع
غير ملائم كتعليق الدال على عنق الخنزير فكانت الفرعية في الجمع الممكنة الاعراب
بالحرف دليلا ما خذ او الدليل المذكور الدال على اصاله الاعراب بالحركات
متروك والمتروك كالمعذور فكان مقتضى الدليل في الجمع هو الاعراب بالحرف وهو اصل
هو الذي اقتضاه الدليل المعنوي الذي لم يعارضه ما هو اقوى منه وما لم يكن كذلك
فهو خلاف الاصل الاعراب بالحرف في الجمع مقتضى الدليل فكان اصلا بخلاف الاعراب
بالحركات فكان فرعاً وعطاء للحركة التي اقتضت فيه الدليل الحرف خطأ المرتبة الارفع عن مرتبة
تعليق الدال على عنق الخنزير الذي غير ملائم سخرية بلا تكرير تقول هن مسلمات في الرفع
ورأيت مسلمات في النصب ومررت بمسلمات في الجرح ثم لما وقع الفراغ عما يعرب بحركتين
وحل فيه الفتحة على الكسرة اخذ في بيان ما يعرب بالحركتين وحل فيه الكسرة على الفتحة فقالت
الثالث اى الصنف الثالث من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالضم والنصب بالجرح بالفتحة
ويختص اى هذا الصنف بغير المنصرف اى غير المجازى عليه حكم الانصاف واكتفى فيه
بالفتحة في حالة النصب والجرح ما سياتى عند بيان حكمه كما تقول جاءني احمد في
الرفع ورأيت احمد في النصب ومررت باحمد في الجرح ولما فرغ من بيان ما يعرب
بالحركات لفظا شرع في بيان ما يعرب بالحروف لفظا فقال الرابع اى الصنف الرابع
من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالواو والنصب بالالف الجرح بالياء ويختص هذا
الصنف بالاسماء الستة حال كونها مكبرة لانها اذا كانت مصغرة كان اعرابها
بالحركات فخرجت في اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك مضافة حال بعد
حال لانها اذا كانت مفردة كان اعرابها ايضا بالحركات فخرجت في اخي ورأيت اخي
ومررت باخي الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم كانت مبنية او معرفة
اعرابيا نقدر يا فخرجت في اخي ورأيت اخي ومررت باخي واعترض بعض الفضلاء هنا
بان قوله مضافة الى غير ياء المتكلم مغل عن قوله مكبرة لانه انما احتز بقيد الاضافة
عن حاله الا افراد ويقيد الاضافة الى غير ياء المتكلم عن حاله الاضافة الى ياء المتكلم

بعد من حروف صالحة للأعراب في أول غيرها في هاتين الحالتين وهذه حلة موجودة
 في حالة كونها مكبرة فكان هذا القيد احترازاً عن حالة التصغير أيضاً وكان ذكره
 كذا كقيد كونها مكبرة وهي أي الأسماء الستة أبوك وأخوك وهنوك وهن عباة
 عن الشيء المستنكر الذي يستشنع ذكره من العورة والفعل القبيح وجملك بكسر
 الكاف لأنه خطاب للمؤنث لأن الحمر أبو الزوج أو عصيته على حسب الاختلاف
 فلا يجوز إضافته إلا إلى المرأة وهذه الأربعة منقوصة وأوياً يدل عليه بون ونون
 وهنوان وحموان وأصلها أبو وأخو وهنو وحمو وفول أصله فوة على وزن فعل
 بفتح الفاء وسكون العين وفول أجوف وأوى لامه هاء إذا أصله فوة فحذف
 الهاء لسيان قلبت الواو ميلاً لأنه لو لم يقلب للواو لأعراب على العين كما
 في ياء دم فيجب قلبها الفالخر كما وانفتاح ما قبلها فيبقى المعرب على حرف واحد
 عند التقاء الساكنين ثم إذا اضيف إلى ياء المتكلم وغيرها يزول حلة قلبتها
 هو خوف السقوط عند اجتماع الساكنين فيعود إلى أصله فيقال فوة وذو قال
 وهو ليف مقرون بالواوين إذا أصله ذوو وأضافه إلى اسم الجنس لأن إضافته
 إلى غيره لا يجوز إلا على الشذوذ وإنما عربت هذه الأسماء بالحروف
 لشأبها بالمشي في الدلالة على الأمرين وإن كان العمل بالشبه
 لوجه ما يصلح للأعراب في أول غيرها واحتراض بأن أعراب هذه الأسماء الستة بهذا
 الحروف الثلاثة جائز واجب فإن كان جائزاً لا سبيل إليه لأنه ينقض بنية فإن أعرابه
 بالحروف واجب أن كان واجباً لا سبيل إليه أيضاً لأن الأعراب فيما عدا من الأسماء
 الخمسة جائز ولا واجب لها قد تعرب بالحركات الثلاث لفظاً كما تقول هذا بك ورايت
 أبك ومررت بأبك والجواب عنه أن هذه القضية ممكنة بالأماكن العامة ثم
 هذه الأسماء الستة بالواو ونصبها بالالف وجوهاً بالياء بالأماكن العامة أي عدم أعرابها
 بهذه الحروف غير لازم وأما أعرابها فيجمل اللزوم كما في ذو ويجمل عدمه كما في غير تقول
 جاء في أخوك في الرفع ورايت أخاك في النصب ومررت بأخيك في الجر وكن البواقي أي
 مثل مثال الآخر المذكور أمثلة البواقي من الأسماء الخمسة ثم لما فرغ من بيان الأسماء
 التي تعرب بالحروف الثلاثة شرع في بيان الأسماء التي تعرب بحرفين ورفعها بالالف

فقال الخامس ای الصنف الخامس من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالالف والنصب بالجر
 بالياء المفتوح ما قبلها ويختص ای هذا الصنف بالمتن وكلا وكذا وكلتا ولم يرد كره
 اكتفاء بذكر الاصل فكان ذكره مغنی عن ذكرها واورده عليه بانه ذكر اثنتان
 مع انه فرع اثنتان واجیب بان الاصل هو ان يذكر الفرع لكن لما كان الفرعية
 يجوز الاكتفاء عنه بالاصل فالفرعية وجه لجواز الترك لانه يوجب ذلك
 ايضا ذكر اثنتان فيدل على ان حكم الثبوت كحكم المذكر وايضا لما
 كان اثنتان واثنتان على صورة المتن وليس بتثنيتين حقيقة ذكرهما
 على حدة لدفع توهمهما اثنتيتان حقيقة قال الكوفيون الالف في كلا وكلتا
 للتثنية ولزم حذف نونهما للزوم الاضافة قالوا اصلهما كل المفيد للاضافة
 في الواحد ورجع الضمير الى الواحد وبقاء الالف عند الاضافة الى الظاهر
 نصبا وجرادليل ظاهر على انه مفرد وليس بتثنية مضافا حال من كلا
 الى مضمراي مضمرا كان وفيه احتراز عما اذا كان مضافا الى مظهر فان حكمه
 ج حكم عصا فخرجاء في كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومرت بكلا الرجلين
 وكانوا يعربونه مضافا الى مظهر ايضا اعراب المتن وذكر صاحب المغني ان بعض
 العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المظهر وقيل انما يعرب
 كلا بالحرف حال كونه مضافا الى مضمرا لانه باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه
 متن فلفظه يقتضی اعراب بالحركات ومعناه يقتضی اعراب بالحروف
 فروجی فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل وعى جانب
 اللفظ الذي هو الاصل واعررب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون اعرابه تقديرية
 لان اخر الالف يسقط لا لتقاء الساكنين واذا اضيف الى المضمرا الذي هو الفرع وعى
 جانب معناه الذي هو الفرع واعررب بالحروف التي هي الفرع فخرجاء في كلاهما
 ورأيت كليهما ومرت بكليهما فلهذا قيد كون اعرابه بالحروف باضافة الى مضمرا
 وفيه بحث لان الاسماء الستة مفرد اللفظ متن المعنى لانها لكونها من الاضافات
 تدل على امرين كالمثنى ولم يعمل فيها لاعتبارين في حالة الاضافة الى المظهر والمضمرا
 فعلم ان كونه متن المعنى لا يكفي لكون اعرابه بالحروف الثلاثة في الاحوال كلها واثنتان

ث

ليدل

واثنان مرفوعان لانها معطوفان على قوله كلا فانه مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف
 اذا التقدير يختص بالمتن وما الحق به هو كلا واثنان واثنان وهذا التأويل يتأق
 في قوله وعشرون مع اخواتها فانه مرفوع لانه معطوف على قوله والثن بالرفع بانه
 خبر مبتدأ محذوف اذا التقدير هناك ويختص بجمع المذكور السالم وما الحق به هو الواو
 عشرون تقول جاءني الرجلان كلاهما واثنان واثنان في الرفع ورايت الرجلين
 كليهما واثنين واثنتين في النصب مررت بالرجلين كليهما واثنين واثنتين في الجر
 ثم لما فرغ من بيان الاسماء التي تعرب بالحرفين ورفعها بالالف اخذ في بيان الاسماء
 التي تعرب بالحرفين ورفعها بالواو فقال السادس اى الصنف السادس من تلك
 الاصناف ان يكون الرفع بالواو والمضمر ما قبلها والنصب والمجر بالياء المكسرة
 ما قبلها ويختص اى هذا الصنف بجمع المذكور السالم احذر به عن الجمع المكسر فخرجوا
 ولا يدهمنا من تقديرمضاف اى صيغة جمع المذكور ليدخل فيه نحو سنين وثبيز وقلابين
 لانها جمع المؤنثات ويخرج عنه نحو سجلات وسفر جلات او من تقديرمعطوف
 اى جمع المذكور السالم وما على صيغة فيدخل فيه نحو سنين ويخرج عنه نحو سجلات
 ويمكن ان يقال المراد به ما جمع بالواو والياء والنون على عموم المجاز فيندرج فيه نحو
 سنين ويخرج عنه نحو سجلات الا انه لم يقل كذلك ليشير الى ان العرف في هذا الحكم
 هو جمع المذكور السالم والواو هو جمع ذو من غير لفظه فان قلت هذا اسم قد وجد في
 اخره واو قبلها ضمة ولم يوجد في كلامهم مثل ذلك قلت الواو فيه في معرض التغير
 فلم يعبا به او نقول لما كان الواو فيه مقام الضمة صارت كأنها ضمة
 لا واو وكذا لا يرد مثل كفوفانه اسم في اخره واو قبلها ضمة لان واو غير اصلية
 بل هي منقلبة عن الهزة اذا اصل كفوف كفوف والممنوع كون الواو اصلية قبلها ضمة
 وعشرون مع اخواتها اى مع اخوات كلمة عشرون وهي مثالها السبع من الثلاثين
 الى تسعين اذا المراد بالاخت المثال وبهذا افسرنا الاخت في قوله تعالى كلما
 دخلت امة لعنت اخوتها وانما افراد الـ وعشرون من اخواته بالذكواتها اليسا
 يد اخلين في الجمع المذكور السالم لان المراد بجمع المذكور السالم اسم مفرع الحى باخرة
 واواو ياء ونون مفتوحة وظاهر ان الـ وعشرون ليسا كذلك ولا يجوز ان يكون جمع

عشرة والدليل على ذلك انه لو كان كذلك لوجب اطلاق عشرين على ثلثين لوجوب
 اطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد لا انه ليس كذلك ووجب ان يقال عشرون
 بفتح العين والشين وايضاً يدل على عدم معين ولا تعين في الجمع فلا يكون عشرون جمعاً
 وانما عدل في المثنى وجمع المذكر السالم وعلقتانها عن الحركات الى الحروف مع كون
 الحركات اخف لتكثيرهما لان المثنى يدل على الواحد مع الزيادة وكذا الجمع كذا تكثير
 الحروف يدل على الزيادة لانها لا تخلو عن الحركات الثلاث فيكون الحروف اكثر من الحركات
 فاعطى الكثير للكثير معادلة وعدل عن الالف في نصبها للنصب بينهما عند الاضافة
 فعمل على الجز لكونها اعرابي الفضلات وقيل جراً لما حمل على النصب في غير المنصرفة جعلت
 الالف رفع المثنى لاختلافها سبقة على الجمع تقول جاءني مسلمون وعشرون والوفا في الرفع
 ورايت مسلمين وعشرين وأولى ما لي في النصب ومردت بمسلمين وعشرين وأولى
 ما لي في الجز واعلم خطاب عام لكل من يصلح ان يخاطب به غريباً كان او سامعاً او ناظراً
 من عند نفسه حاضر كان او غائباً زماناً او مكاناً على سبيل المبدل لهذا الترتيب في اللفظ
 على صيغة الجمع ان نون التثنية مكسوة ابداً النصب على الظروف في الاحوال الثلاث لانها بسبقتها
 عن نون الجمع اخذ الاصل لان الاصل فيما حرك عن الساكنين ان يحرك بالكسرة نون جمع السلامة
 مفتوحة ابداً في الاحوال لثلاث للفرق بينها وبين نون التثنية واما اختيار الفتح على الضم
 فلانه اخف منه وانما قال ونون جمع السلامة احترازاً عن نون جمع التكسير فانه ليس كذلك
 بل يكون مضموماً ومكسوراً ايضاً كفي شياطين وهما اي نون التثنية ونون جمع السلامة
 تسقطان عند الاضافة لا عند الالف واللام لان النون فيها انما زيدت عوضاً عن
 الحركة والتنوين كما اختاره صاحب المفصل وهو مذهب سيبويه فلما كان النون
 عوضاً عن الحركة تثبت في موضع وهو في الالف واللام نحو الزيدان والزيدان نظراً
 الى انهما عوض عن الحركة وتسقط في موضع وهو في الاضافة نظراً الى انهما عوض
 عن التنوين نحو جاءني غلاماً زيد نظير لسقوط نون التثنية عند الاضافة ومسلمون
 محو نظير لسقوط نون الجمع عندها وكما فرغ عن بيان الاعراب اللفظي شرع في
 بيان الاعراب التقديري ومواضع تقديري الاعراب على ما ذكر في هذا المختصر الكافية
 اربعة موضعان منها ما تغدز تلفظ الاعراب فيه احدهما الاسم المقصود والثاني

جوهراً

البذل

المضاف الى ياء المتكلم وموضعان منها ما استثقل تلفظ الاعراب فيه احدهما الاسم
 المنقوص والثاني جمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم ويعرب غير المنصرف
 بالفتحة في حالة الجز وجمع المؤنث السالم بالكسر في حالة النصب لفظا لا تقديرا
 غاية الامرات اعرابها جار على خلاف الاصل فقال السابع اي الصنف السابع
 تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الضمة والنصب بتقدير الفتحة والجر بتقدير
 الكسر ويختص اي هذا الصنف بالمقصود وهو المقصود ما اي اسم معرب في آخر
 الف مقصورة اي لا ممدودة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام
 التعريف او معدومة كاجتماع الساكنين كعصا بالتنوين وانما تعدد الاعراب
 في الاسم المقصود لفظا لوجود الالف في آخره وهو لا يحتل شيئا من الحركات لانه
 لو احتملت الحركة صارت هززة ولا يكون الفاء لقا ئلا ان يقول لا نسلم وجود الالف
 في عصا لوجب سقوطه باجتماع الساكنين وتجب بان وجوده في حالة اللام والالف
 ظاهر اما في حالة التنكين فمقدّر ومن ثم لم يجر الاعراب على ما قبلها حتى لا يضم
 ما قبلها في حالة الرفع ولم يفتح في حالة النصب ولم يكسر في حالة الجز كما في يد
 ودم وبالمضاف الى ياء المتكلم معطوف على قوله بالمقصود اي ويختص هذا
 الصنف ايضا بالاسم المضاف الى ياء المتكلم مفردا كان او جمعا مكسرا وجمع
 مؤنث سالما وانما تعدد الاعراب في اسم المضاف الى ياء المتكلم لفظا لان ما قبل
 الياء اسحق الكسر قبل مجيء الاعراب لتوافق الياء لان الاضاقه سابقة على دخول الالف
 اذ المفرد قبل المركب فلما جاء الاعراب بالتركيب مع العامل وجد في محله ما ينافي
 وجوده فوجب تقديره اذ لو اعرب حينئذ بالحركة لفظا لكان من تحريك الحرف
 الواحد بحركتين مختلفتين في حالة الرفع والنصب متماثلين في حالة الجز وهو ما
 فاعرب بالحركة تقديره في جميع الاحوال وهو هذا المعنى والشيخ ابن الجب
 وذهب ابن مالك ومن تابعه الى انه معرب في حالة الجز لفظا لانه يمكن ان يجعل كثر
 جرا كما جعل الف التثنية وواو الجمع رفعا كما على الفاعلية واجيب بانه يلزم
 توارده المؤثرين اللفظيين وهما الياء والعامل على اثر واحد بخلاف الف التثنية
 وواو الجمع حيث يلزم فيه توارده المؤثرين احدهما لفظي وهو العامل والاخر معنوي

لا ينفق

بن
لم يجر

وهو التنشئة والجمع وذهب الجرجاني ومن تابعه الى انه مبني في الاحوال كلها لغاية
 امتزاجه بالبناء لا صافته الى المبني وانصال الضمير وسكون حرف العلة وما يجيبه
 عن هذا ففيه كلام طويل من كونه في المطولات كما يليق ذكره بهذا المختصر وذهب
 بعضهم الى ان مثل غلام ليس بمعرب ولا مبنية لتوسط الحرف الآخر بالامتزاج كما
 والبناء من صفات الآخر والجواب عنه ان توسط الآخر يوجب تنقأ الاعراب
 البناء بالحرف الآخر التوسط ولا يوجب تنقأ هذا في اللفظ بل يجوز ان يكون الاعراب
 في اللفظ بالحركة تقديره اقول بعدم اعرابه وبناءه غلط تقول جاء في عصا وغلام
 في الرفع ورايت عصا وغلام في النصب ومرت بعصا وغلام في الجر ولما فرغ من
 بيان ما يعرب بالحركات الثلاث تقديره اشرح في بيان ما يعرب بالحركات الثلاث تقديره اقول
 الثامن اي الصنف الثامن من تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الضمة والنصب
 بالفتحة لفظا والجر بتقدير الكسرة ويختص اي هذا الصنف بالمنقوص هو اي المنقوص
 ما اي اسم معرب يكون في اخره ياء ما قبلها مكسوة كقارض وانما استثقل الاعراب
 في الاسماء المنقوص لفظا في حالة الرفع والجر لتقلها على الياء بخلاف حالة النصب
 فانه يظهر لان الاعراب اللفظي اصله لا مانع للنصب لخمسة تقول جاء في قارض
 في الرفع ورايت قارضا في النصب ومرت بقارض في الجر ثم لما فرغ من بيان ما
 يعرب بالحركات تقديره اشرح في بيان ما يعرب بالحروف تقديره اقول التاسع
 اي الصنف التاسع من تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الواو والنصب بالجر
 بالياء لفظا ويختص اي هذا الصنف بجمع المذكر السالم حال كونه مضافا الى الياء لفظا
 تقول جاء في مسلمي بقديرة مسلمي اجتمعت الواو والياء والاولى منهما ساكنة
 فقلبت الواو ياء فادغمت الياء في الياء وابدلت الضمة بالكسرة لمناسبة الياء
 فصار مسلمي ورايت مسلمي في النصب ومرت بمسلمي في الجر وانما استثقل
 الاعراب في جمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم لفظا في حالة الرفع لان حالة الرفع
 فيه الواو وقد جعلت حالة الرفع للقاعدة الصرفية المذكورة في المتن مدحفا لما لم يبق الواو
 لفظا ضرورة واما نصبه فخرج لفظي لان علامتها الياء وهي ثابتة وبالاذغام لا يخرج
 الحرف من حقيقته اذا المدغم فيه حرفان في اللفظ ومرف واحد في الكتابة

على جواب السؤال
 منقذ تقديره
 كما

وَاَتَمَّا قَدَّمَ الْمُنْصَرَفَ عَلَى غَيْرِهِ لِأَصَالَتِهِ وَكَثَرَتِهِ وَهُوَ أَيْ الْمُنْصَرَفُ مَا أَيْ اسْمُهُ
 لَيْسَ فِيهِ سَبَبَانِ وَلَا وَاحِدٌ يَقُومُ مَقَامَهُمَا مِنْ الْأَسْبَابِ التَّسْعَةِ الَّتِي
 يَأْتِي ذِكْرُهَا عَنْ قَرِيبٍ وَاعْتَرِضَ عَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ بِأَنَّهُ عَدُوٌّ مِنْ حَقِّ التَّعْرِيفِ
 أَنْ يَكُونَ وَجُودُ يَأْتِيهِ مَعْرِفَةٌ وَالْمَعْرِفَةُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ وَجُودُ يَأْتِيهِ الْمَعْدُومُ
 لَا يَصِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً فَإِنَّ الَّذِي لَا يَكُونُ مَوْجُودًا بِنَفْسِهِ كَيْفَ يَعْرِفُ غَيْرَهُ إِذَا
 وَجُودُهُ سَبَبٌ لَوْجُودِ الْمَعْرِفَةِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْرِفَةُ وَاجِبٌ بِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ مِنَ التَّعْرِيفِ
 التَّيْمِينُ وَهُوَ بِالْمَعْدُومِ مُمْكِنٌ وَيُسَمَّى أَيْ الْأَسْمَاءُ الْمَعْرَبُ الْمُنْصَرَفُ الْمَتَمَكِّنُ لِمَا قُلْنَا وَحَكَ
 أَيْ حَكَ الْأَسْمَاءُ الْمَعْرَبُ الْمُنْصَرَفُ أَنْ يَدْخُلَ الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ وَهِيَ الرُّفْعُ النَّصْبُ الْجَمْعُ الْكَاشَةُ
 مَعَ التَّنْوِينِ لَعَدَمِ شَبَهِهِ بِالْفِعْلِ غَيْرِ مُنْصَرَفٍ مَعْطُوفٍ عَلَى قَوْلِهِ مُنْصَرَفٌ وَهُوَ أَيْ غَيْرُ
 الْمُنْصَرَفِ مَا أَيْ اسْمُ مَعْرَبٍ فِيهِ سَبَبَانِ كَأَنَّ مِنْهَا أَيْ مِنْ تِلْكَ الْأَسْبَابِ التَّسْعَةِ
 أَوْ وَاحِدًا كَأَنَّ مِنْهَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا أَيْ مَقَامَ السَّبَبَيْنِ وَهُوَ الْجَمْعُ التَّانِيثُ بِالْألفِ الْمَقْصُودُ
 وَالْمَدُّ دُخْلُ الْمَرَادِ بِوُجُودِ السَّبَبَيْنِ أَوْ وَاحِدٍ يَقُومُ مَقَامَهُمَا مِنْ الْأَسْبَابِ التَّسْعَةِ أَعْمُ
 مِنْ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً أَوْ حَكْمًا فَلَا يَرُدُّ مَا هُوَ غَيْرُ مُنْصَرَفٍ لِلْمَوَازَنَةِ كَسَرًا وَيَلْزَمُ أَنَّ الْجَمْعِيَّةَ
 فِيهِ قَائِمَةٌ مَقَامَ السَّبَبَيْنِ مَوْجُودَةٌ حَكْمًا وَلَقَدْ أَثَلْنَا أَنْ يَقُولَ أَنْ جُعِلَ مُسَبِّبُ
 السَّبَبَيْنِ الْفَرَعِيَّةُ يَشْكُلُ بِأَنَّ الْفَرَعِيَّةَ تَحْصُلُ بِسَبَبٍ وَاحِدٍ فَكَانَ السَّبَبُ الْآخِرُ
 زَائِدًا لَا طَائِلَ تَحْتَهُ وَأَنْ جُعِلَ مُسَبِّبًا مَنَعَ الصَّرْفَ يَشْكُلُ بِأَنَّ مَنَعَ الصَّرْفَ لَمْ يَحْدُ
 وَتَوَارَدَ السَّبَبَيْنِ عَلَى مُسَبِّبٍ وَاحِدٍ بَاطِلٌ وَاجِبٌ بِأَنَّ أَحَدَ السَّبَبَيْنِ يَكْفِي لِحَصُولِ
 الْفَرَعِيَّةِ بِجِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَالْمَطْلُوبُ هُوَ ثَبُوتُ الْفَرَعِيَّةِ بِجِهَتَيْنِ حَتَّى يَتَحَقَّقَ الشَّبَهُ بِالْفِعْلِ
 وَالْفَرَعِيَّةُ بِجِهَتَيْنِ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِسَبَبَيْنِ يَوْجِبُ أَحَدَهُمَا الْفَرَعِيَّةُ بِجِهَةٍ وَالْآخَرُ بِجِهَةٍ أُخْرَى
 وَيَعْبَرُ أَنْ يَجْعَلَ الْمُسَبِّبَ مَنَعَ الصَّرْفَ أَمَّا بِتَقْدِيرِ مُضَافٍ أَيْ جِزءِ السَّبَبِ أَوْ بِتَقْدِيرِ صِفَةٍ
 أَيْ سَبَبَانِ نَاقِصَانِ وَأَمَّا الْمَنُوعُ هُوَ تَوَارِدُ السَّبَبَيْنِ التَّامِّينِ لَا نَاقِصَيْنِ الَّذِينَ
 يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جِزءَ السَّبَبِ نَعْمَ لَوْ كَانَ التَّقْدِيرُ سَبَبَانِ لَمَنْعُ الصَّرْفِ يَلْزَمُ تَعْرِيفُ
 الشَّيْءِ بِمَا يَسَاوِيهِ أَلَّا يَكُونَ يَجْعَلُ التَّعْرِيفَ لَفْظِيًّا ثُمَّ اعْتَرِضَ عَلَى هَذَا الْحَدِّ بِجِهَتَيْنِ
 وَسَلَّاسِلٍ وَمَسَائِلَاتٍ حَالُ كَوْنِهَا عِلْمًا لِلْمَوْتِ فَأَتَتْهَا مُنْصَرَفَاتٌ مَعَ وَجُودِ السَّبَبَيْنِ
 أَوْ وَاحِدٍ يَقُومُ مَقَامَهُمَا فِيهَا وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ الْمَرَادَ سَبَبَانِ مُعْتَبَرَانِ وَلَا يَعْتَبَرُ

السيبان او واحد يقوم مقامها فيها ولا بد من بيان وجع عدم اعتبار السيبان
او واحد يقوم مقامها فيما ذكر اما الاول فنقول لم يعتد في نحو هذا احد السيبان
لكان الحقة المعارضة ثقل احد السيبان على ما سيأتي وكذا لك الجمعية في سائر
لم يعتد رعاية التناسب للمقصود في الكلام واما نحو مسلمات فقد قيل ان التانيث
فيه غير معتبر بخلاف عن التاء لفظا وتقديرًا اما خلوة عن التاء لفظا فلا ناءها
ليست للتانيث لان التاء التي كانت لحض التانيث سقطت التاء فيه لجمع المثنى
لا للتانيث ولذا لا تتقلب في حالة الوقف هاء واما خلوة عن التاء تقديرًا فلا
مختصاص هذا التاء بجمع المثنى يأتي تقدير التاء فيها لكونها مخصوصة بجمع المثنى
وما يكون مخصوصا بجمع المثنى لا يمكن تقدير التاء فيه فسقط اعتبار التانيث
والاولى ان يقال انما لم يعتد السيبان في نحو مسلمات حال كونه علما رعاية للحالة
الاصلية التي كانت في المنقول عنه وانما عدل المصنف عما يعرف به المتقدمون غير المنصر
وهو ما يعتزل عنه الجرح والتنوين لان الحكم باعتزال الجرح والتنوين يتوقف على
المصرف فلو عرف غير المنصر به لزوم الدور كما عرفت في المعرب وانت خير بالغة
يمكن ان يجاب عن هذا نصرة للحاجة كما نصر قوم هناك بان يقال ان اعتزال الجرح
والتنوين امر يعرف باستعمالات العرب قبل ان يعرف غير المنصر فلا يلزم الدور وقال
الاندلسي ظاهر كلام النحويين ان هذه القسمة مخصصة في ان الاسماء منصرة وما غير منصرة
وتفسير كل واحد من القسمين ما ينبغي للحصر ذلك لانهم فسروا المنصرف بانه الذي
يداخل الحركات الثلاث والتنوين لعدم شبه الفعل فسروا غير المنصر بانه الذي
يعتزل عنه الجرح والتنوين لشبه الفعل ويجوز بالفتح موضع الجرح وعلى هذا الوجه لعله
كثيرة لا تدخل تحته واحد من نحو جمع المذكر لانه لا تدخل الحركات فلا يكون
منصرا ولا يعتزل عنه الجرح ولا يجر بالفتح فلا يكون غير منصرا وهكذا جميع ما عرّب
بالحرف وجمع المثنى لا يدخل فيها في كلامهم على انهم لم يردوا الحصر انما اوردوها من كلام
ما هو حكمه كذلك ومنها ما ليس كذلك غير معرفين الحصر هذا كلامه وقال
ابو الفناء ينبغي ان يجعل قول النحويين المعرب على نوعين منصرة وغير منصرة على المعرب
بالحركات لفظا او تقديرًا وهو بعض اقسام المعرب ليخرج عنه المعرب بالحرف والفتحة

ينافي

ابو البقاء

بأحدها ثم لما ذكر الأسباب التسعة في تعريف المنصرف وغيره مجملة والتعريف
 الاجمالي ليحل بالغرض اراد ان يبينها مفصلة فقال الاسباب التسعة للام للعلماء
 اي الاسباب التسعة التي سبق ذكرها هذا الجمع العدل الوصف والتأنيث والمعرفة
 والجمعة والجمع والتوكيد الالف والنون الزائدتان ووزن الفعل قد لحق بعضهم
 بهذه الاسباب التسعة ما شابه بالالف التأنيث المقصورة وهو كل الف زائدتان في
 اخر الاسماء سواء كانت للالحاق او لغيره كالف ارطى وقبعترى فان الالف
 في ارطى زيد للالحاق وليست للتأنيث والدليل عليه محو الرطة فلو كانت للتأنيث
 كالف خبط لم يحذف الرطة كما لم يحذف جلات لاجتماع علامتي التأنيث والالف
 في قبعترى ليست للتأنيث لقولهم قبعترات فلو كانت للتأنيث لما لحقه
 تأنيث اخرى كما ذكر ولا للالحاق لزيادتها على الغاية وهو الخامس اذ ليس لها اصل
 سداسي فيلحق به فهو لتكثير الكلمة واتمام بنائها فعلى هذا يكون الاسباب عشرة
 وقال بعضهم هي احد عشر زاد على العشرة المذكورة مراعاة الاصل في احمره قال
 بعضهم ثلث عشرة زاد لزوم التأنيث تكرار الجمع وحكمه اي حكم غير المنصرف فالاضافة محضة
 في اوباد في ملابسة اذ المراد حكم وجه السببين او واحد يقوم مقامها ان لا يدخله الكسرة
 والتنوين كلمة ان مخففة من المثقلة وضمير الشأن اسمها وخبرها ما بعد ويكون
 اي غير المنصرف في موضع الجر مفتوحا انما اتى بمنع الكسرة ههنا مع انه سبق في
 اصناف الاعراب ليجمع بين الحكمين فانه اقرب ضبطا وانما لم يقل ان لا يدخله الجر لان
 غير المنصرف هو روائ كان جرة بالفتحة وانما قدم الكسرة على التنوين في المنع اشارة الى
 ان منع الكسرة قصدى لا تنبى والظاهر انه تنبى كما هو من ذهب الاكثرين لان المنع
 لمشاهدة الفعر ومراعاة الشبه يحصل بمنع التنوين غير ان الجر تمنع ايضا تكميل على
 الشبه والتكميل تابع والدليل عليه عودة حالة الضرورة مع التنوين مع ان الضميرة
 ترفع وجهها فقط فلو كان منعه قصديا لعاد في قوله فتعثر ثم فتوى فربعدا وما هو
 الشافعي حذره لقصد الضرورة اليه قد استدل على تبعية الكسرة في السقوط لانه
 لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف المنع الضم لم يسقط وانما منع التنوين
 لرعاية اصل الشبه جعل منع الكسرة مكملا للشبه لان تنوين التمكن ممنوع من الفعل نوعا

وكذا

وجنساً لما الكسرة فهو ان كان نوحه ممنوعاً عن الفعل فجنسها عن الحركة غير ممنوع عنه
وكذا أصوات الكسرة يدخل على الفعل مثل قول الحق بخلاف صيغة التنوين وأما تنوين
التثنية فمقتضى ما يدخل على الفعل على غير القياس فلا يعتبر به وأما النون الحقيقية وان كان
جنس التنوين فهو لا يدخل في جميع الأفعال بخلاف الحركة فان شيئاً من الأفعال لا يدخل
عنه ثم اهلر ان المراد من التنوين الممنوعة تنوين التمكن فلا يلزم مثل جابر عند
من جعله غير منصرف لبقاء التنوين فقد يراد ان تنوينه لو يكن للممكن بل هو
عن الحركة او الحرف وإنما منع الكسرة والتنوين عن غير المنصرف لحصول الشبه
بالفرعيتين الحاصلتين بالسبب للفعل من جهة انه فرع الاسم
بجهتين لا فتقاره الى الفاعل اشتقاقاً عن المصدر فاعتبر الشبه لمنع الأعراب
المختص بالاسم هو الجرح ومنع علاقة التمكن وهي التنوين فان قيل ما وجه لاختصاص
هذين بالمنع من بين سائر ما يمنع كالاسناد اليه نحو قلنا وجه ذلك ان الاسم
قلما يدخل من التنوين والجرح فاختير بالمنع ليظهر اثر الشبه في عامة الاسماء واختير
غيرهما ليعلم ان الشبه كما يظهر بمنعها وأعلم ان قوله وحكمه ان لا يدخل الكسرة
والتنوين ليس على إطلاقه بل اذا لم يدخل عليه ما يقوى جهة الاسمية ايضاً مع انه
ليس بمنع لعدم دخول التنوين والجرح واجب بان اللام والاضافة كل واحد منهما
يؤثر في اللفظ باسقاط التنوين وفي المعنى بافادة التعريف فيكون لها من القوة
ما ليس في غيرها من خواص الاسم فلذا يعتبر ان مقويين لجهة الاسمية لا غيرها
ثم لما بين الأسباب التسعة مجتمعة ولم يتعرض لحدودها وشرائط تأثيرها
شرح في بيان ذلك فقال ما العدل كلمة اما تفصيل ما اجمال قد تم تحقيقه في صفة
الكتاب واما قدم العدل على سائر الأسباب لانه مؤثر في منع الصرف بدون
الشرط ولم يعرف من الأسباب التسعة الا العدل دون غيره لانه اما معرف
في هذا المختصر في موضع واما مستغن عن التعريف لاشتهاره بين المتعلمين
او خص العدل بالتعريف لعدوله فيه عن تعريف المتقدمين بخلاف سائر
الاسباب حيث لم يعدل فيها فهو تغيير اللفظ اي الاسم واخراجاً من صيغته
الاصولية الى صيغة اخرى لا من مادة فانها باقية كما هو المتبادر من هذا العبارة

والتغيرا بنا وقع في الصورة فقط فلا يرد ما حذف عنه أو أجزأ الحرم في كل اسماء
كيد ودمر فان المادة فيها غير باقية وذكر في بعض الحواشي ان الترخيم ليس ^{بالفخر}
الاسم من صيغة الى صيغة اخرى اذ قولنا يا حارث ليس بصيغة اخرى للحارث بل هو
بعض الصيغة فالصيغة واحدة غير ان حذف بعضها للتخفيف ولا بد للمعدل من
صيغتين ولذا لا يصدق هذا التعريف على المصغر اذ ليس للاسم المصغر
صيغتان يخرج من احدهما الى الاخرى حتى يصدق عليه انه خرج من صيغة
الاصلية الى صيغة اخرى واما صيغة المكبر فليست بصيغة اصلية للمصغر
من حيث ان التصغير يستفاد منها وان كانت اصل صيغة المصغر من حيث
ان صيغة المصغر متفرعة عليها كصيغة المضارع فانها اصل صيغة الامر
وليست بصيغة اصلية لصيغة الامر اذ لا يستفاد معناها منها وصيغة الشئ
ما يستفاد هو منها وليست صيغة المضارع بالنسبة الى الامر ولا صيغة المكبر
بالنسبة الى المصغر كذلك فصيغة المكبر وان كانت اصل صيغة المصغر بناءً
فليست بصيغة اصلية للمصغر فلا يصدق عليه انه خرج من صيغة الاصلية فان قلت يصح
هذا التعريف على التغيرات النضربية مطلقا سواء كانت قياسية او غير قياسية
قلنا المراد من اخراج الاسم عن صيغته الاصلية لخراج غير نصريفي وهو ما يبحث عنه
النحوي بقربينة ان المتكلم نحوي وكل متكلم يتكلم باصطلاحه فيخرج عنه التغير
النضربية مطلقا تحقيقا اما مفعول مطلق وحذف عامله خفة لدلالة عليه اذ كل
مصل يدل على فعله او مضاف اليه تقدير او المضاف محذوف اي تغير تحقيق
محذوف المضاف واقدير المضاف اليه مقامه واعرب باعرابه او صفة مصدر
محذوف اي تغيرا محققا اي لم يفقد ضرورة منع الصرف او ضرورة البناء
اولتبع الاخوات او تقدير اعطف على قوله تحقيقا وهو ما قد لا ضرورة منع الصرف
كما في عمرا وتحقيق البناء كما في حضار وطبارا ولتبع الاخوات كما في قطام ولا يجمع مع
وزن الفعل باعتبار خلاف اوزانها لان اوزان العدل محصورة بالاستفراء في ستة
وهي فعَالٌ كَثَلْتُ ومَفْعَلٌ كَمَثَلْتُ وفُعْلٌ كَعُمِرَ واُخْرَ وفُعْلٌ كَأَمْسِرَ وفَعْلٌ كَسَحَرَ
وفَعَالٌ كَقَطَامٍ وليس شيء من هذه الاوزان على وزن الفعل فثبت ان العدل لا يجمع

مع وزن الفعل أصلاً أي تحقيقاً كان العدل أو تقديراً أو قولاً أصلاً منصوباً
على التميز وعلى المصدلية ويحتمل مع العلمية كعموم فرقانها غير منصرفين للعلمية
والعدل التقديري فانهم لما وجدوها غير منصرفين في كلاهما لم يكن فيها سبب
ظاهر سوى العلمية ومن قاعدتهم أن الاسم لم يمنع من الصرف إلا بسببين قد وافيا
العدل صيانة لقاعدتهم وإنما أشاروا إلى تقدير العدل إلى تقدير غيره من الأسباب
لأن مكان تقدير العدل امتناع تقدير غيره كما بين في المطولات ويحتمل مع الوصف
كثلاث ومثلث فانها معدلان عن ثلاثة ثلاثة بدليلنا وجدنا في كل واحد من
ثلاث ومثلث معنى ثلاثة ثلاثة وفائدتها تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد
المعين ويكون اسم المقسوم عليه مكرراً على الأجزاء نحو جاء في القوم رجلان ورجلين
رجلين وجماعة جماعة وكان القياس في باب العدد أيضاً التكرير فلما وجد كل واحد
من ثلاث ومثلث غير مكرراً علمنا أن أصله مكرراً فقل هو معدل عن ثلاثة وثلاثة وكذا
أحاد وموحد معدول عن واحد واحد ثناء ومثنى عن اثنين اثنين ورباع ومربع
عن أربعة أربعة لا غير وقيل جاء إلى عشر وعشر فثلاث مستخرج من الصف للعدل
الوصف وهذا الوصف وإن كان في أصله عارضاً فلا يعد سبباً كما يحى بعد فهو منها
غير عارض لعدم استعمال هذه الأعداد والمعدولة غير صفات فان شئ به من كوصف
لزال الوصف والعدل ولخر على وزن فعل بضم الفاء وفتح العين فانه جمع لغوي
تأنيث آخر معدل عن آخر من بفتح الحنة مدة دة أو عن الآخر بضم الهاء وفتح العين
لأنه فعل التفصيل فكان معناه جاء في زيد ورجل آخر أشد تأخيراً من زيد في معنى
المعاني ثم صار بمعنى غير وافعل التفصيل مما لا بدله من أحد الأمر الثلاثة الإضافي أو اللام
أو من ولا يجوز تقدير الإضافات إلا باليحد إلا إذا جاء اظهاراً لها رهنها مجتمع
وما يقال إن تقدير الإضافات يوجب التنوين أو البناء أو إضافة أخرى إلى مثلها فهو
ضعيف فانه قال الأخفش في الجمع وإخوانته إنها معارف بتقدير الإضافات مخرجهما
عن هذه الوجوه فإذا كان تقدير الإضافات متنعاً ثبت أنه معدول عن أحد
الأمريين فقل إنه معدول عن الآخر فإن قيل لا يجوز أن يكون آخر معدل عما فيه
اللام لأنه يكون نكرة لوقوعه صفة النكرة في قوله تعالى من أيام أخر ولو كان معدلاً

معدلان

والوصف
نحو إذا سمي برون
فلا بد أن يشد جمع
بوزن فقال بقية
فاذا ما رأيت جون
صغارى جمع صغارة
وبوزن فقال
بوزن فقال
بوزن فقال

فصل اول
في معرفة
الاسماء
التي هي
مفعول
او متبوعه

الوصف

الاولان المشهوره جمع

عما فيه اللام لوجب ان يكون معرفة اذا القاعد ان المعدل عنه اذا كان معرفة
 يوجب ان المعدل ايضا معرفة فلا يجوز ان يكون معدولا عما فيه اللام قيل من
 تخومين وتعريفه غير لازم كما في شعر وامس للمعدولين عنهما لان تعريف امس ليس
 لتضمنه لام التعريف ولهذا ثبت في شعر العلمية ولذلك امتنع من الصرف وامتنع
 كل واحد منهما في نحو لا اهراب والوصفية وجمع فانه معدول عن جمع بضم الجيم
 وسكون الميم او عن جماعي وجمعا وان لانه جمع جمعاء وجمعاء ان كانت صفة كان
 حقها ان يجمع على فعل كخبراء على خبره ان كانت اسما محضا كان حقها ان يجمع
 في التكسير على فعالي وفي الصحيح على فعلا وان كعجرا على مختاري او عجرا وان قما
 جعل على فعل بضم الفاء وفيه العين ثبت انه معدول عن احد ما ذكرنا ويلزم عليه
 جمع الجمع الشاذة كانيب واقوس لان القياس فيها اشياء واقواس كما عرف ان لا جوف
 مطلقا او تيا كان او يائلا لا يجمع على فعل فينبغي ان يكونا معصولين عما هو القياس
 فيها واجيب بانها ليسا على اوزان مشهورة فيعملان على الشذوذ لا العدل ما الوصف
 اردف العدل بذكر الوصف لانه مؤثر في بعض الاسماء المعدولة من نحو ثلث
 ومثلث ثم اردف الوصف بذكر التانيث لانها مشتملة على
 الانقسام الى وضعي وعارض التاثير للوصفي منها دون العارض فان الوصفانما
 كان مؤثرا اذا كان وضعيا وكذا التانيث انما يؤثر بالعلمية التي هي وضع ثاب
 ثم اردف التانيث بذكر المعرفة لكونه شرطها ثم اردف المعرفة بذكر العجمة لان
 شرطها التعريف العلوي وايضا لما كان التانيث بالعلمية مطلقا والعجمة في
 ساكن الوسط ذكر المعرفة والعجمة بعد ذكر التانيث تنميما للتانيث بذكره مع شرطها
 ثم لما فرغ عن ذكر التانيث مع شرائطه فيه عن العجمة والمعرفة شرعا في الجمع
 لمشايعته بالتانيث في القيام مقام السببين ثم اردف الجمع بذكر التركيب لاشتراكها
 في كونها فرعين للمفرد ثم اردف التركيب بذكر الالف والنون لان ما فيه الالف والنون
 الزائدتان يشبه المركب لما فيه من التركيب بين الزيادة المذكورة وبين المزيد عليه
 ثم لما لم يبق من الاسباب الا وزن الفعل لخوا بالذكر ضرورة واذا عرفت ذلك
 فنقول لوصف في عرف الفخاة جاء بمعنى تابع يدل على معنى في متبوعه جاء بمعنى

الاسم على ذات باعتبار معناه هو المقصود هذا هو المعنى به هنا فلا يجتمع مع العلمية
 اصلاً وضعياً كان الوصف او عارضياً لكونها متضادتين لما ان الوصف يقتضى العلم
 والعلمية يقتضى الخصوص شرطه اى شرط تأثير الوصف فى منع الصرف وهو فى
 اللغة العلامة وفى الاصطلاح ما يتوقف عليه الشئ ولا يكون منه والركن ما يقوم به
 الشئ ويفيد بدنه والغرض اعم منها يطلق على الشرط والركن جميعاً ان يكون مصفاً
 فى اصل الوضع اى الاصل الذى هو الوضع فلاضافة بيانية لا يطرى عليه الوصفية
 بعد الوضع استعمالاً سواء كان ذلك الوصف الوضعى باقياً فيه او زائلاً عنه
 وينبغى ان يشترط ايضاً بان لا يكون وضعياً فى العلم عند سيبويه وان يكون زائلاً
 بالعلمية عند الاخفش واذا كان شرط الوصف ان يكون فى اصل الوضع فاسم ورقم
 كل واحد منهما غير منصرف وان صار اى الاسم والرقم اسمين للحية فى الاستعمال اذ
 الاسود اسم للحية المتصفة بالسواد لا للحية مطلقاً مفهومة خرج عن الوصفية
 لكن لم يخرج عنها بالكلية لانه قد احتدر فى مفهوماها الاتصاف وكذلك حال ارقم
 فانه اسم للحية التى فيها سواد وبياض لا للحية مطلقاً كما يشعر به عبارة الكتاب لا صالتهما
 فى الوصفية تغليل لقوله غير منصرف يعنى انما كان اسود وارقم غير منصرفين
 لكونهما اصليين فى الوصفية لانهما موضوعان للصفة فى الاصل ثم صار اعليهما
 بعد الوضع فكانا غالبين فى الاسمية فلا يخرجهما غلبة الاسمية العارضية فى الاستعمال
 عن الوصفية الاصلية فهما غير منصرفين لوزن الفعل والوصف الاصل فان قلت كيف
 يعتبر وزن الفعل فى اسود وهو مشروط بعدم قبول التاء واسود قابل للتاء حيث جاء
 فى الانشراح الحية الاسودة قلنا لا عبرة بقوله التاء اذ المراد بعدم قبوله التاء على
 بالاعتبار الذى به امتنع من الصرف واسود امتنع من الصرف باعتبار الوصف الاصل
 وهو هذا الاعتبار لا يقبل التاء اصلاً حيث جاء مؤنثه بذلك الاعتبار على وزن
 سوداء وانما يقبل التاء باعتبار غلبة الاسمية العارضية وهو هذا الاعتبار غير ممتنع
 من الصرف واربع كائن فى مرتبة بنسوة اربع منصرف مع انه صفة للنسوة ووزن
 الفعل لعدم الاصلية فى الوصفية تغليل لقوله منصرف يعنى انما كان اربع ههنا
 منصرفاً لعدم اصالته فى الوصفية لانه من اسماء العدد وهى موضوعات بغير الوصفية

نحو

في الاصل والتاء التي في اربعة ليست للتأنيث بل هي علاقة التذكير والمراد بالتأنيث
 التأنيث فلا يرد ان شرط وزن الفعل لما منع من الصرف مفعول في اربع هو عقد قبول التاء
 وهذا يقللها اما التأنيث الحاصل بالتاء الملقوطة بدليل قوله فكذلك المعنوي وانما فيه
 به التأنيث احتراز عن التأنيث بالالف فانه مؤثر في منع الصرف بلا شرط العلمية
 لان اشتراطها للزوم ما هو في صدر الزوال كما ياتي والتأنيث بالالف لازمة لوضع الكلمة معها
 فلا حاجة الى اشتراطها بشرط اي شرط تأثير التأنيث في منع الصرف ان يكون علما انما
 اشترط ذلك في التأنيث ليلزم بالعلمية التي هي صغر ثان مانع عن التغيير فان قلت
 اشترطوا للزوم في سبب منع الصرف ولم يشترطوا في سبب البناء ^{منع} ^{لأنه أقوى} هو أقوى من
 الصرف في كونه غير الحاصل لان سلب الاعراب بالكلية اشد من سلب الجرح والتنوين قيل
 يكون سبب البناء قويا حتى يكون مؤثرا حال انفرادة بخلاف منع الصرف لضعفه حتى
 لم يكن مؤثرا بدون معاضدته ومعاونتته ولولا قلت في هذا الوجه لو جاز في نوع قلبي
 وذلك لان الكلام يؤل الى اشتراطه المعاضدة في سبب منع الصرف والبناء مع كونه
 اقوى منه في انه غير الحاصل ولذا قال بعض الفضلاء في وجه الاظهر ان يقال البناء هو الحاصل
 في اللفاظ والاعراب عارض عليه بعد التركيب فيقول اللفظ الى اصله ولو بسبب ضعف
 بخلاف منع الصرف فانه عارض في الاسماء فلا يخرج عن اصله وهو الصرف لا بسبب قوى
 لان العود الى الاصل اسهل من الخروج عنه فيشترط قوة السبب للخروج عن العرفان قلت
 كيف يشترط العلمية للزوم التأنيث مطلقا فالتأنيث قد يكون لازمة كجارية وشقاوة
 وحيائية ولهذا لم يقلب لام شقاوة وحيائية بهمة فلو لم يكن لامة لقالوا
 شقاوة وحيائية بقلب الواو الياء هزة قبل التاء في اصل صنعها للفرق بين المذكورين
 ولا يجرى هذا المعنى الا غيبا لازمة فلن ومها لغيب هذا المعنى غير معتبر فلا بد
 من اشتراط العلمية لئلا يلزم التاء التي في اصل صنعها غير لازمة واعترض عليه بان
 لزومها لاجل العلمية ايضال لزوم لغيب هذا المعنى فيجب ان لا يعتبر فالاولى ان يبطل لزوم التأنيث
 بهمة كطلمحة فانه غير منصرف للعلمية والتأنيث اللفظي وكذا لك اي ومثل التأنيث
 بالتاء في اشتراط العلمية التأنيث المعنوي الا ان العلمية في التأنيث بالتاء يشترط
 لوجوب منع الصرف وفي التأنيث المعنوي يشترط لجواز ولا بد لوجوبه من شرط اخر

كما اشار اليه في المتن ثم المعنوي ان كان ثلاثيا ساكن الاوسط غير اعجق يحوز صرفه
اي صرف ذلك المعنوي وتركه اي تركه صرفه كهنه فانه يحوز صرفه لاجل الخفة اي لاجل
معارضه الخفة احد السببين الذين هما في هذ فيمتنع تأثيره ويحوز تركه لوجود السببين
فيه وهما العلمية والتأنيث المعنوي ولم يجب لانعدام شرط وجوب تأثيره وكذلك
كل ثلاثي ساكن الاوسط بالوضع او بالاعلال وذلك لان الكلمية اذا كانت موصوفة
بهذا الامور تكون في غاية الخفة وهونقا واما احد السببين الذين فيها فلم يبق كاسب
واحد فيها والسبب الواحد لا يمنع من الصرف فلم يجب منع صرفه ولهذا يشترط
لوجوب تأثير المعنوي في منع الصرف وجود احد هذه الامور الثلاثة وهي الزيادة
على الثلاثة وتحرك الاوسط والعجمة ليخرج الكلمة بثقل هذه الامور الثلاثة
عن الخفة المذكورة اما ثقل الزيادة والتحريك فواضح واما ثقل العجمة فلان لسان
العجمة ثقيل على العرب والآي وان لم يكن المعنوي ثلاثيا ساكن الاوسط غير اعجق
يجب منعه اي منع المعنوي عن الصرف لان انتفاء هذه الامور الثلاثة يستلزم وجوبها
هو شرط لوجوب تأثير المعنوي في منع الصرف فيه وهو الامور الثلاثة اعني الزيادة على
الثلاثة وتحريك الاوسط والعجمة فيجب منعه لوجود السببين مع وجود شرط
وجوب التأثير فيه ثم اشترط احد هذه الامور انما هو مذهب البعض وذهب
سيبويه والمبرد والزجاج الى عدم اشتراطه وجزموا بامتناع الثلاثي الساكن الاوسط
عن الصرف وان سمي به مذكر كزيب فانه غير منصرف للعلمية لمؤنث والتأنيث
المعنوي مع وجود شرط وجوب تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة وسقرفانه
غير منصرف للعلمية لطبقة من طبقات الناز والتأنيث المعنوي مع وجود
شرط وجوب تأثيره وهو تحريك الاوسط وذهب ابن الانباري الى عدم
اعتبار التحريك وجعل سقرفانه في جواز صرفه وتركه وباه وجود فانه غير منصرفين
للعلمية لقريبتين والتأنيث المعنوي مع وجود شرط وجوب تأثيره وهو العجمة و
التأنيث الحاصل بالالف المقصورة كحيلي بالالف الممدودة كحراء فمتنع صرفهما
البتة اني بالبتة دفعا لتوهم من توهم في افتناع التأنيث بالالف عن الصرف لا تنقل
السببين ظاهرا وهو منصوب على المصدر ثم علل امتناعه عن الصرف وحده

بقوله لا ت ألف تقوم مقام السبيين الا صوب ان يقول لان التانيث بالالف
 الخ لان السبب القائم مقام السبيين هو التانيث لا الف التانيث ولزومه في لزوم
 التانيث بالالف فان هذا التانيث لازم للكلمة لزومًا لا ينقل عنها مجال فكانت
 تانيثان فللزومه يقوم مقام السبيين واما التأني فانهما في الاصل عارضة فلا تقوم
 مقام السبيين فان صارت لازمة بالعلمية فلعروضها في الاصل لا يبلغ حد الف
 التي وضعها على اللزوم ولفظ اشياء لا ينصرف بالالتفاق لانه في الاصل اشياء
 بالياءين على وزن انصباء فخذ فت احكم اليائين تخفيفا اذا اصل شئ الشئ
 وهذا اعدل ما قيل فيه اما المعرفة اي التعريف ولم يرد ما يقابل النكرة لان السبب
 هو التعريف دون المعرفة بمعنى الاسم الذي وضع لشئ بعينه الا انه لما جرى في الاجمال
 ذكر المعرفة ذكر في التفصيل لفظ للمعرفة ايضاً فلا يعتبر منها اي من المعرفة في منع المصروف
 ويحتمل مع غير الوصف في سببته الا العلمية انما لم يعتبر غير العلمية من المعاني
 في منع الصرف لانها خمسة وهي العلم والمضمر والمبهم والمعرف بلام التعريف والمضاف
 الى احدها معنى وما سوى العلمية غير مانع من الصرف اما تعريف المضمر والمبهم
 فلان المضمر والمبهم لا يمنعان الصرف لانها مبنيان وباب غير المنصرف من المعرفة
 واما تعريف المعرفة بلام التعريف والمضاف الى احدها فلانها يجعلان غير المنصرف
 منصرفا او في حكم المنصرف على اختلاف القولين فبالحرى ان لا يجعل المنصرف غير
 منصرف واذا بطل هذه الاقسام تعين ان التعريف المانع من الصرف هو العلمية لا غيرها
 ذهب اليه جمهور النحاة وذهب بعضهم الى ان تعريف المبهم المقطوع عن الاضافة كاية
 تانيث اي معتبر في منع الصرف قائلان بان اية تمتنع من الصرف للتانيث التعريف
 الا بهما في وعند البعض هي نكرة منصرفة وذهب بعضهم الى ان تعريف
 التوكيد كما في اجمع معتبر في منع الصرف قائلان بانته غير منصرف
 لوزن الفعل والتعريف التوكيدي لانه وضع تأكيد للمعارف بلا علامة
 التعريف ولم يلتفت المصنف الى هذين التعريفين حيث اقتصر العلمية في التعريف
 المعتبر في منع الصرف لان المختار عندنا هو مذهب الجمهور وتجهت مع غير الوصف
 العجمة اما العجمة هي كل لغة خالفت العرب من الروم ويونان وفارس وغيرها واختلف

مكرر
 ٢٠

في وزن الاسماء الاعجمية فذهب قوم الى انها لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الاصل
 والزايد انما يعلم ذلك باشتقاق وهو منتف فيها وذهب قوم الى انها توزن ولا يخفى ضعفه
 فلا يمكن معرفتها بالوزان بل تعرف بامور منها مخالفة ابنية كلام العرب منها ترك الص في
 اعلاها ومنها جعل اشتقاقها ومنها اجتماع الضاء والجيم في كلمة كصير وجر هو واجتمع فيه الماء
 والجص منها تبع الراء للنون نحو جرس ومنها اجتماع القاف والجيم فانها لم يجتمعا في العربية
 الا في القيم وهو الجعل ومنها تبع الراء المعجمة للدال المهملة نحو صبد ومنها ان يكون فيها حرف
 العربية كالقاف والجيم الباء والجيم الزاء ثم اعتبر ابو علي شبه العجمة ايضا كما سجد علماء فانه
 غير منصرف عند العلمية وشبه العجمة لانها يشابه الاعجمي من حيث انه لم يكن له الا حاد نظير
 كما ان الاعجمي لا يشبه العربي فشرطه اي شرطان اذ يرا العجمة في منع الص وذهب النحوي
 الى انه شرط تحته تاثيره في الثلاثي الساكن الاوسط كنوح عند مثل هند في جواز الامر
 ان يكون علما في العجمة لانه لو نقل الى العرب من غير كونه علما في العجمة لا عتورت العرب
 احكامهم كما اعتدوها على لغتهم من ادخال اللام والاضافة والتنوين فتضعف العجمة
 عند ذلك فتصير من جنس لغتهم لم يكن فانعا من الص والاعتراض ههنا بان هذا
 ليس شرط العجمة بل شرطه هو ان لا يستعمل في العرب الاعلماء سواء وجد علما في العرب
 او لم يوجد علما قبل النقل اليهم الا ترى الى ان قالون غير منصرف مع انه لم يوجد علما
 في العجم بل جدا سم جنس بمعنى الجيد ثم صار علما في لغة العرب بعد النقل قبل
 استعماله جنسا مرفوعا بان المراد بكونه علما في العجمة اعم من ان يكون علما في حقيقة
 او حكما وما يكون علما بعد النقل قبل الاستعمال بمعنى الجنس الجيد فهو علم فيها حكما
 وزائدا على ثلاثة احرف كابراهيم فانه غير منصرف للعجمة والعلمية مع وجود الزيادة
 فيه وكذا ابرهام وابرهم من لغات ابراهيم لا ينصرفان لوجود الشرطين فيهما او ثانيا
 متحرك الاوسط كشتريقة الشين المعجمة والتاء اسم قلعة فانه غير منصرف للعجمة العلمية
 مع وجود تحريك الاوسط فيه انما اشترط الزيادة على ثلاثة احرف او تحريك الاوسط
 مع العلمية في العجمة لان الاسم اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط يكون في غاية الخفة
 ومن شأنها ان تقارض احد السببين فتاخر تاثيره لا يقر قد اعتبرت
 العجمة مع فقدان هذا الشرط في ما وجد كما عرفت فلم يكن معتبرة ههنا بدون

هذا الشرط لا نأقول اعتبار الجهة فيما عرفت إنما هو لترجيح سببين آخرين وتقويتها
 ليندفع معارضة صفة السكون ولا يلزم من ذلك اعتبارها سبباً مستقلاً فلجام
 إذا سمي به رجل منصرف هذا تفريع على الشرط الأول فيكون لجام منصرف بالعدم
 العلمية في الجهة أي لعدم كونها علماً في الجهة ونوح منصرف هذا تفريع على الشرط الثاني
 فيكون نوح منصرفاً لسكونه الأوسط أي لعدم كونه متحركاً الأوسط ثم تحركه لا يترك
 إنما يؤثر في الجهة عند بعض النحاة وهو اختيار المصنف والشاذ بن الحاجب إليه قال
 الجوهري حيث قال ولو ط اسم نبت منصرف مع الجهة والتعريف ذهب سيوطي
 وأكثر النحاة إلى أن تحركه الأوسط غير مؤثر في التانيث لقيامه مقام السادة مستعلاً
 ولا علامة العجي حتى يستد مسدّها أعلم أن جميع أسماء الملائكة وكذا جميع
 أسماء الأنبياء عليهم السلام لا ينصرف إلا سبعة ثلث منها عربية وهو محمد صلى الله عليه
 وصّاه وشعيب وأربعة أعجمية وهي نوح ولو ط وهود وشيث لكونها سابقة على العرب
 وأما موسى فإن اسم النبي عليه السلام فغير منصرف للتعريف والجهة وإن كان
 للحديدة التي يخلق بها فإن سمي بها لم ينصرف للتعريف وشبه القى التانيث وإن تكررت
 صرفت وزنها فعلى من أوسيت رأسه إذا حلقته بالموسى وقال السكاكي
 هي مفعول من ماس يباس إذا تجتزع وعيسى في العربية فعلى من عيس وهو البياض
 فيكون الفعل للتانيث فلا ينصرف معرفة ونكرة أو للاحاق فينصرف نكرة ولا ينصرف
 معرفة ويحتمل أن يكون أعجمياً فلا ينصرف للتعريف والجهة قال الجوهري
 عيسى بن مريم عبراني أو شرياني والجمع العيسون بفهم السنين ورايت
 العيسين ومرت بالعيسين وأجاز الكوفيون ضم السين قبل الواو وكسرهما قبل الياء
 ولم يجز ذلك البصريون ويأجوز أن اخذ من اجت النار أي التهمت ضر ومن لم يشتق
 لم يصرفه وذكر ياء من جعل أعجمياً فظاهره من يشتق من زكرت بطن الصبي إذا
 امتلأ فهورته للتانيث ولا ينصرف معرفة ونكرة أما الجمع للراد به ههنا معناه الوصف
 لا معناه الاسم الذي يقابل المفرد والمثنى فإنه قد جاء كما معرفة مشتركاً بين الاسم
 والصفة وهو أمر من أن يكون جمعاً في الحال أو في الأصل ومن أن يكون جمعا حقيقة
 أو تقدير أو ألقا نحو مدأخني فليس بجمع لا في الحال ولا في الأصل بل هو مفرد محض إنما

حكمة

وإنما الجمع هو يداثن وهو لفظ آخر فلا يحتاج الى الاحتراز عنه بشرطه اى شرط تأثيث
 الجمع في منع الصرف وهو لا يظهر وما قيل ان شرطه قيامه مقام السببين فيه
 عن القصد ان يكون اى الجمع على صيغة منتهى الجموع اى على صيغة انتهاء الجموع
 فان المنتهى مصدر ميمي وقد اضيف الى فاعله عنه الجموع والصيغة هي الهيئة الصلة
 من مجموع الحروف والحركات والسكنات وهو اى الجمع الذى يسمى صيغة منتهى
 الجموع وما ذكر من صيغة منتهى الجموع ان يكون فيه بعد ألف الجمع حرفان
 متحركان كساجد وحرف مشددا ولها مدغم في الثانى كدات او ثلثة احرف
 اوسطها ساكن كصاييم سواء جمع مرة كالا مثله المذ كوزة او مرتين كالكال جمع ^{الكلب}
 جمع كلب وانا عيم جمع انعام جمع نعم غير قابل للهاء هو منصوب على انه خبر لخير لكونه ^{النعم}
 الاول او على انه حال من ضميرة او مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة حالية
 اى وذلك الجمع غير قابل للهاء والمراد بالهاء تاء التانيث اى غير قابل لتاء التانيث
 وانا اطلق عليها الهاء لانها تصير في حالة الوقف هاء فلا يشكلى بنحو فواره واحدا
 فارهة ثم فرق على الشرط الثانى قوله فصيا قلة وفرازة وما اشبههما كان على
 صيغة منتهى الجموع قابلا للهاء كل واحد منهما منصرف لقبولها للهاء لان هذا الجمع
 قبولها الهاء يصير مشابهة بالمفرد في الزنة فان صيا قلة وفرازة يشبهان الكراهية
 والطواعية في الزنة فيدخل في قوة جمعيته فتور فلا يقوم مقام السببين ولذا اشترط
 كونه غير قابل للهاء فان قيل هذا التاء زائدة فلا يعتد بها قلنا نعم لكن لها اثر في تغيير
 الاوزان وانا لم يورد مثالا لانتفاء الشرط الاول من نحو رجال وجرم اكتفاء باشتداد
 امثله وهو اى هذا الجمع ايضا منصوب على انه مصدر يقرأ ايضا اى جمع رجوعا
 والمعنى جز الكلام مرجوعا الى ان الجمع كالتانيث بالالف قائم مقام السببين الجمعية
 ولزومها وامتناع ان يجمع ذلك الجمع مرة اخرى جمع التفسير يعنى ان كونه جمعا بمنزلة سبب
 واحد وكونه على صيغة منتهى الجموع اى على صيغة لم يكن صيغة جمع السلامة فيمتنع
 ان يجمع جمع التفسير مرة اخرى بمنزلة سبب اخرى فكان فيه سببان فقام مقامهما
 بذلك عند المصنف لانه اختار ما ذهب اليه بعض النحاة من انه لما امتنع جمعه جمع
 التفسير مرة اخرى صاب بمنزلة ما جمع مرتين يعنى انك لا تزال تجمع الى ان ينتهى الى

تحقيق لفظ ايضا

التركيب

غياة

هذا المثال فلما انتهى جمع التفسير الذي هو مغير للصيغة عند سمي بصيغة منتهى
الجمع ويجوز ان يجمع جمع السلامة كما تجمع صواحب جمع صاحبة على صولجتها فانه
لا يغير الصيغة ومن ثم جعلت شرط لتكون صيغته موصوفة بالزوم والصيانة
عن قبول التغير من التفسير التصغير لتقوى وقيل انما قام الجمع مقام السببين
لفوته حيث لا نظير له في الاحاد واليه قال الزحشرى حيث قال في المفصل ونزلت
الزنة التي لا واحد لها من لذة جمع ثان وقيل لعدم احتمال الجمع مع غيره جمع
التفسير يشبه الاعجمي انه لا يجمع فلا ينصرف للجمع شبه الاعجمي قيل لما لم يبق له نظير في
الاحاد اشبه الاعجمي فلا ينصرف للجمع شبه الاعجمي فالتركيب هو ان يجعل كلمتان او اكثر كلمة
واحدة بدون حرفية احد الجزئين فلا يلزم النقص بصرته وضاربة اذا سمي بها فان كل واحد منها
مركب من اسم وحرف سواء كانت الكلمتان اسمين او اسما وفعل او نحو بخت نصر فشرط
اي شرط تاثير التركيب في منع الصرا ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التركيب
في معرض الزوال والتركيب انما يكون مؤثرا لمنع الصرا اذا كان لازما ولا يتحقق كونه
لازما الا بكونه علما فوجب ان يكون علما وقيل ليتحقق السبب الاخر وفيه نظر لانه
عليه انه لا فرق بين التانيث والجمدة والتركيب والالف النون في الاسم الا شرا
فجعل اشتراط العلمية في التركيب هذا دون اخواته تحكم على انه اذا سمي مؤثرا
ببعلبك لزمان لا يكون السبب الاخر فيه العلمية مع ان السبب الثاني يصح ان يكون
التانيث بلا اضافة انما اشترط عدم كونه باضافة لانهما نصير غير المنصرف منصرا او في
حكمه على اختلاف القولين كما اشرنا اليه من قبل اسناد انما اشترط عدم كونه باضافة
لان الاعلام التي يكون فيها اسناد محكية لا يستقيم فيها الاعراب ومنع الصرا مما
يتفرع عليه لم يجز من صريحا عن تركيب يكون الجزء الثاني فيه صوتا كسيوييه
او متضمنا للحرف كخمسة عشر لان الاحترار عن الاسنادى احتراز عن ما من حيث
الدليل او اشارة الى الاختلاف وهو ان هذا التركيب عند جعله علما مبني
على حاله في الاصح ومعرب غير منصرف في غير الاصح ولا يبعد ان يقال قولنا كلمتا
في تفسير التركيب يخرج به مثل سيوييه لانه مركب من كلمة وصوت
والصوت ليس بكلمة وقولنا بدون حرفية احد الجزئين يخرج به مثل

الالف والنون الزائدتان

خمسة عشر كان حرف العطف جزء له بحسب الحال وقد يجاب عن نحو سيبويه وخمسة عشر علمًا بأنه قد اكتفى فيه بما صرح به فيما بعده من أن ذلك من باب المبنيات فيعلم به خروجه عن التركيب المؤثر في منع الصرف بخلاف الأعلام التي يكون فيها الأسناد فأنه لم يصحح بكونها مبنية أصلاً فاحتاج إلى الاحتراز عنها كـ عليك فإنه غير منصرف للعلمية والتركيب لأنه مركب من تعل و بك والـ بعل اسم صنم والـ يك اسم كسر في جعله علمًا بلادة بالشام من غير أن يراد بينهما نسبة إضافية أو اسنادية أو غير ذلك في الحال ولا في الأصل بخلاف عبد الله فإنه قد اراد بين جزئيه نسبة في الأصل وإذا كان شرط التركيب المانع من الصرف أن لا يكون باضافة ولا اسناد فعبد الله منصرف لكون تركيبه باضافة ومعد يكرب غير منصرف لوجه التركيب فيه بلا اضافة ولا اسناد مع العلمية في شأن قرناها مبنى لكون تركيبه بالاسناد وهو لقب امرأة يقال للمرأة قرنان أي صغيرتان ويقال شاب قرناها أي ابضت صغيرتاها سميت به لأنها كانت كذلك أما الالف والنون الزائدتان اختلفا في الغاية في أنهما يؤثران في منع الصرف بمثابة الـ في التانيث أم بالمشابهة فذهب البصريون إلى أنهما يؤثران في منع الصرف بمشابهة الـ في التانيث في مثل خمر من حيث كونهما زائداً معاً وحيثما بعد استيفاء الحروف الأصلية وعدم دخول تاء التانيث عليها واستوائهما في الزنة وبقيتهما في التصغير واختلاف صيغة المذكر والمؤنث فيها وكون الأول منهما ألفاً وهي العلة للامتناع على الآخر ولهذا سميتا مضارعين وسميتا زائدتين لأنهما من الحروف الزائدة في حروف هويت السان أو لأنهما زائدتان في الكلمة وليستنا أصليتين فيها وذهب الكوفيون إلى أنهما يؤثران في منع الصرف بالذات من غير نظر إلى شيء آخر لأن الزيد فرع على المزيد عليه ثم اختلفوا في أنهما هل يقومان مقام السببين كـ الـ في التانيث أم لا فمنهم من قال نعم ومنهم من قال لا لأن المشبهين المشبهين كانتا أي كـ الـ في النون الزائدتان في اسم كـ اسم قد يقع على ما يقابل الفعل الحرف وقد يقع على ما يقابل اللقب والكنية وقد يقع على ما يقابل المجهل وقد يقع على ما يقابل الصفة وهو المراد به هنا فشرط أي شرطاً تأثير الالف والنون في الصرف شرط الالف والنون فيه فتوحيد الكناية باعتبار أنهما سبب واحد أن يكون علماً ليتحقق مشابهنهما بالـ في التانيث حينئذ من حيث امتناع دخول التاء عليهما

ان اوزانه مختلفه

نحوی سعدان وسعدانته ومرحان ومرحانته کچرا ان وعثمان فانها اسمان علمان غیر منصرفان
 للعلمیة والالف والنون الزائدتین وانما اورد مثالین لیعلم اوزانه مختلفه فچرا ان فکستوالفان
 وعثمان مضمون الفاء وتینغیران یورد مثالا ثالثا مفتوح الفاء کسلمان لوجوه فی الاسماء
 واذ کان شرط الالف والنون الزائدتین الکاثنین فی الاسم ان یرکب علمان فسدان اسم
 ثبت فی البادیه منصرف لعدم کونه علم بل هو اسم جنس ثم قوله فسعدان مبتدا وقوله
 اسم ثبت مرفوع علی انه بدل من المبتدا وخبره منصرف او قوله اسم ثبت خبر الاول منصرف
 خبر اخر له او مرفوع علی انه خبر مبتدا محذوف والجملة معترضة ویجوز ان یرکب اسم نبت منصوبا
 علی انه حال من المبتدا وقد صرح بجواز ابن مالک ولا غبار علیہ لفظا ومعنی وعلی انه حال
 من ضمیر منصرف واما انصبه علی ان یجعل خبرا لکان المحذوف فغیر صحیح لما ان حذف فی ما
 لم یکش وقوعه نادروکذا انصبه بتقدیر اعنی لاختصاصه بمقام المدح والذم التزم شیئا منها
 لا یتصور ههنا وان کانت ای الالف والنون الزائدتان فی صفة فشرط فی منع الصرف
 ان لا یرکب مؤنثه ای مؤنث ذلك الوصف فعلا انه لیتحقق مشابهاة المذکور
 باللفی الثانی کسکران بفتح الفاء اسم صفة غیر منصرف للوصف والالف والنون
 الزائدتین مع انتفاء سکرانته ولم یورد فی الصفة الا مثالا واحدا وهو مفتوح الفاء لان
 مضمون الفاء من الصفات کما یان مؤنثه عریانة بالتاء فیکون منصرفا قطعاً وفکستو
 الفاء لم یوجد فی الصفات واذ کان شرط الالف والنون الزائدتین فی الصفة بان لا یرکب
 مؤنثه فعلا نه فنذ مان منصرف لوجود ند مانیه هذا اذ کان المراد بالند مان النذیر
 وهو المعاشرة اما اذ کان المراد به النادم وهو المضطرب فنؤنثه ند فی کانه فیکون
 غیر منصرف اتفاقاً وکذا احسان ان جعل من الحسن بمعنی خوی ینصرف لانه
 علی وزن فعال وان جعل من الحسن لا ینصرف لانه علی وزن فعلا ن واما وزن الفعل
 اضافة الوزن الی الفعل ههنا من اضافة العام الی الخاص بمعنی الامر لحد الاختصاص
 بل یراد بهما مجرد النسبة فلا یرد ما یقال لا فائدة فی حمل الخبر وهو قوله فشرطه ای شرط تاثیر
 وزن الفعل فی منع الصرف ان یختص بالفعل لان الاضافة فی قوله وزن الفعل بمعنی ما
 فیکون المعنی واما الوزن المختص بالفعل فشرط اختصاص ذلك الوزن بالفعل نحو ضرب
 بالتحقیف والتشدید علی صیغة الماضي المجهول وشرطه علی صیغة الماضي المعروف من

وزن الفعل

التشهير فانها وزنان مختصان بالفعل اذا سمي بهما رجل فهما غير منصرفين للتعريف
وزن الفعل واذا سمي بهما امرأة فلا حاجة لهما الى اعتبار وزن الفعل وينبغي ان يكونا مجزئين
عن الضمير المستكن والا لكانا جملتين وانما قلنا ضرب على صيغة الماضي المجهول لانه
لو سمي بنحو ضرب معروفا كان منصرفا عند اكثر النحاة خلافا لعيسى بن عمر الثقفي
ولا يوجد شيء من اوزان الافعال في الاسم الا منقولا عن الفعل الى الاسم في اللغة العربية
كما عن العجدة الى العربي كسَلَّم وهو اسم لبنت المقدس ويقم وهو اسم جنس النبات
التي يصغره ولو سمي بهما امتنع من الصرف للتعريف وزن الفعل لا للتعريف والعجدة
لان شرط العجدة ان يكون علما في العجدة وهما اسم جنس فيها وان لم يختص اي
وزن الفعل به اي بذات الفعل فيجب ان يكون في اوله اي في اول وزن
الفعل احدى حروف المضارعة اي الحروف التي تصا الماضي بزيادة مضافا وحرف
اثنين فان قلت ظرفية الاول لاحد حروف المضارعة كيف يستقيم ان اول احد
حرف المضارعة فيلزم اتحاد الظرف والمظروف قلت لا يلزم ذلك لان بينهما عموم
وخصوص من وجه فان احد حروف المضارعة قد يكون في الاول وقد لا يكون فيه
وكذا الاول قد يكون ذلك الحرف وقد لا يكون والاهم يجوز ان يكون طرفا للاخص
وانما اشترط في وزن الفعل المؤثر في منع الصرف اختصاصه به او وجه حرف من
حروف المضارعة في اوله اذا لم يكن مختصا به ليحصل جهة الفرعية فان قلت فالمحكمة
في جعل وزن الفعل المطلق سببا لمنع الصرف وبيان شرط تأثيره وكان الاظهر
ان يجعل الوزن الخاص سببا للايفتقر الى شرط تأثيره مع ان الفرعية لا تظهر الا
فيما له زيادة نسبة الى الفعل لان الاصل في كل قسم ان لا يوجد فيه فالحزب
نسبة بالقسم الاخر قلنا انها فعل ذلك قصدا الى غاية المناسبة بين الاسباب كون
كل منها مؤثرا بشرط وكان الاصل في كل قسم ان لا يوجد فيه فالحزب نسبة بالاخر
كذلك الاصل فيه ان لا يوجد فالحزب نسبة في القسم الاخر لان التمايز بين اقسام اللفظ
مقصود جزا للتمييز المعاني غاية التبيين ولا يدخلها اي هذه الصيغة لوزن الفعل
الهاء اي التاء بالوضع فلا يرد نحو اسوح باعتبار دخول التاء في تانيته اذ دخل التاني
انما هو لاجل غلبة الاسمية لا بالوضع وقياس وضعه ان يكون مؤثرا على سواه والى

هذا سبقت الإشارة في بحث الوضع وانما اشترط عدم دخول التاء في هذه الصور
 لوزن الفعل لانها لو دخلت فيها يلزم خروج وزن الفعل عن كونه وزن الفعل
 لاختصاص التاء بالاسم فلم يتحقق مشابهة بالفعل كاحد يشكر تغلب نرجس
 واقا قولهم نرجسة بدخول الهاء في نرجس فلا يشكل به لانه غير علم حينئذ فان
 قلت ان نرجس لفظ اعجمي فبأي شيء يعلم زيادة النون فيه قلنا ان النجاة يجعلون
 اللفظ المنقول الى الغنم في زيادة حرف من حروف المضارعة بمنزلة اللفظ العربي لذا
 قالوا النون في نرجس ائدة قصدًا بذلك انه لو اخذ الفعل منه لقل نرجس بخلاف
 ما سمي رجل بنهشل فانه لم يمنع من الصر لانه يوجد في الاسم فعله مثل جعفر
 فلا يكون نونه زائدة واذا كان عدم دخول الهاء شرطًا في الصورة الأخيرة لوزن الفعل
 فيعمل هو الجمل القوي على العمل والسير منصرف مع وزن الفعل والوصف الاصل
 لدخول الهاء في انشاء كقولهم اي العرب للناقة القوي على العمل والسير ناقة بعلمة
 الا اذا سمي رجل ببعيل كان غير منصرف لانه غير قابل للهاء حينئذ واعلم ان الاوزان
 على اربعة اقسام احدها مختص بالاسم كقلس قفل صرد وابل علق وضلع جمل
 والرباعي ما عدا فعلل والخامس باجمعه التسمية به كما يؤثر والثاني ان يكون مشتركًا
 بين الاسم والفعل من غير ترجيح احدهما على الآخر نحو ضرب وعلم طفق ودحر
 وضارب مر وهذا القسم ايضا لا يؤثر التسمية به لا عند عيسى بن عمر الثقفي والثالث
 المختص بالفعل كشم وضرب وجرب وانطلق والجر واحمار واقطع الخشوشن
 واجلوذ واسلق واخر نجم واقشعر ولا عبرة بدليل لدية مشبهة بابن عرس لشدة
 والاربع ما في اوله احد الزوائد الاربع نحو احد واعصر يزيد ويغلب وحكم هذا القسم
 حكم المختص بالفعل في منع الصرف ثم ما فرغ عن بيان اسباب منع الصر اخذ في
 بيان ما يزول تأثير هذه الاسباب بزواله فقال اعلم ان كل ما يسم غير منصرف
 شرط فيه العلمية وهو المقتضى بالتاء والمعنوي والجمعة والتركيب الاسم الذي فيه
 الالف والنون الزائدتان او كل ما لم يشترط فيه ذلك اي التعريف العلوي واجتمع سببان
 مؤثران مع سبب آخر فقط هو من اسماء الافعال بمعنى انت وكثير
 ما يصدر بالتاء تزيينًا للفظ كانه جزاء شرط محذوف اي اذا لم يشترط العلمية في الاسم

الغير المنصرف واجتمعت مع شبه خرفيه بالسببية فقط اى فائته من ان تشتطها
وهو اى ذلك الاسم الغير المنصرف الذى لم يشترط فيه العلمية اجتمعت مع سبب
اخر فقط هو العلم المعدل ووزن الفعل بان العلمية اجتمعت معها مؤثرة حيث امتنع
عمل للعدل والعلمية واحد لوزن الفعل والعلمية مع انها ليست بشرط فيها حيث
امتنع ثلث واختر بدون العلمية ثم احذر بما ذكره عن مثل مساجد حمراء جل
اذا سمي بها فان العلمية فيها ليست بشرط ولا سبب لان امتناعها من الصراخ
هو لا جل الجمع الا قصه وللزوم التانيث لان الدال على الجمعية والتانيث امر لفظي
يتحقق بعد العلمية وقبلها واختلف النحاة في تأثير العلمية مع العدل في اسم غير منصرف
قبل العلمية كثلث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرفه لان العدل تابع للوصف قدال
الوصف بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصل واختاره الشيخ الرضى اختار
سيبويه منع صرف اخر وجمع واخوانه اعلاما والكوفيون صرفوها ولا خلا في تأثير
العلمية مع العدل وانما الخلاف في زوال العدل بزوال الوصف اذا بنكر بان
يؤول العلم بالمسمى به او بالصفة المشتهر مسماها بما فيدخل عليه ما يخفى بالتركيبات
مثل رب ويجب ان يعلم ان المراد بالتنكير ههنا التنكير الالهي اذ بالتاويل لا يصير
نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقية ما وضع لغرض معين لا يريد به غير معين مجازا صرف
ذلك الاسم الذي شرط فيه العلمية اذا اجتمعت فيه سبب اخر عند تنكيره وهذا
الاطلاق انما يكون مختارا لمصنف والشيخ ابن الحاجب افاق النحاة انفقوا على امتناع
افعل التفضيل المستعمل بمن اذا انكر بعد التسمية وخلاف سيبويه الا خفف في
مثل امر بعد التنكير مشهورا ما في القسم الاول اى افا حصول الصرف عند التنكير
في الاسم الذي يشترط فيه العلمية فليقاء الاسم اى ذلك الاسم بلا سبب اى بلا سبب مؤثر
لانعدام المشروط عند الشرط فلا يبقى فيه سبب افا في القسم الثاني اى افا حصول
الصرف عند التنكير في الاسم الذي لم يشترط فيه العلمية ويكون فيه سببا محضاً
فليقاء اى ذلك الاسم على سبب واحد وهو العدل ووزن الفعل والسبب الواحد يمنع
الصرف ثم اشار الى امثلة القسمين تعريفاً وتنكيراً بقوله تقول في مثال المائت
بالتاء جاء في طلحة بلا تنوين وعند صرفه بالتنكير طلحة اخر بالتنوين اى واحد

مسمى بطلمية وقس على هذا امثلة التانيث المعنوي والجملة والتركيب والالف
 والنون الزائدتين في الاسم وتقول في مثال العلم المعدل جاء في علم
 بلا تنوين وعند صرفه بالتكثير علم آخر بالتنوين اي واحد مسمى بعمر في العلم مع
 وزن الفعل احمد بلا تنوين وعند صرفه بالتكثير احمد آخر اي واحد مسمى باحد
 هذا في العلم الماويل بالمسمى به مثال العلم الماويل بالصفة المشتهر مسماة بها نحو محمّد
 حاتم لقيت ساي رت جواد لقيت ه وكل ما لا ينصرف هو منصوب بالعطف على الكل
 السابق لانه منصوب على انه اسمان او مرفوع بالابتداء اذا اضيف في الاسم الغير
 المنصرف الى اسم آخر او دخله الالف واللام دخله الكسرة كمررت باحد كم مثال لغير
 المنصرف الذي اضيف قد دخله الكسرة ومرت باحد مثال لغير المنصرف الذي دخل
 الالف واللام قد دخله الكسرة وانما دخلت الكسرة على غير المنصرف بالاضافة او دخل
 الالف واللام عليه لانهما من معطيات خواص الاسم لكونهما يقويان جهة الاسمية ويبعدانه
 عن مشابهة الفعل فيضعف تأثير شبهة بالفعل كذا قالوا واورد عليه بان الاستاذ دخل
 حرف الجر من معطيات علامات الاسم ايضا كما صرحوا فاما وجه اختصاص هذين
 علامتين بذلك واجيب بان الاضافة واللام انما يكون من معطيات العلامات
 لكونهما مؤثرين في اللفظ والمعنى كما مر فيكونان اقوى معطيات خواص الاسم بخلاف سائر
 علامات الاسم المعطيات فانها ليست بهذه المشابهة وقال بعضهم ان كان غير المنصرف
 مكسورا حينئذ لان الكسرة انما يسقط تبعا للتنوين الساقط لمنه الصرف والتنوين ههنا
 ساقط باللام الاضافة لانه الصرف فلا يتبعه الكسر في السقوط وفيه نظرا لان منه الصرف فقد
 على الاضافة واللام لا ترى انهم جعلوا الاضافة في نحو احمّد بيت الله معاقبة للتنوين المقدّم
 لمنه الصرف دون التنوين الملفوظة فلو كانت الاضافة سابقة على منه الصرف لكانت معاقبة
 للتنوين الملفوظة فعلم ان منه الصرف انما يكون هو موجبا لحد التنوين دون غيره من اللام
 والاضافة فاذا كان سقوط منه الصرف باعتبار تقدمه ينبغي ان يتبعه الكسر في السقوط
 ايضا تمت المقدمة المشتملة على فصول اربعة والا ان يشرع في بيان ثلاثة مقاصد هي المرفوعة
 والمنصوبات والمجرورات وقد سبقت الاشارة في قوله في المقدمة عند فصل الحكم واعرابه
 ثلاثة انواع رفع نصب جر الى ان الاسماء المعربة مرفوعة ومنصوبة ومجرورة الا انه

اراد ان يبين كل مقصد من المقاصد الثلاثة باستيفاء فقال

المقصد الاول في المرفوعات

قد هما على المنصوبات لكونها اصلا ومقصودة في التركيب لاسنادي لتحقيق الجملة بها
 وكون ما سواها فضلا وانما اتى بصيغة الجمع لمرديات بصيغة المفرد لان هذا المرفوع هو
 سنتلوعليك وحد الرفع وهو علم الفاعلية يوهان ان المرفوع لا يكون الا واحدا وهو الفاعل
 قد فر ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد لكنها في المجرورات المجرم المشاكك
 وفي المنصوبات مستعارة للكثرة وههنا في موقعها ثم واحد المرفوعات مرفوع مرفوعة
 لانه صفة الاسم هو من كذا يعقل وكما يجمع المؤنث بالالف والتاء يجمع صفة المذكر
 الذي لا يعقل بها ايضا نحو الجبال الراسيات والكواكب لطالعا والمرفوع في عرف النحاة
 ما اشتمل على علم الفاعلية اي علامتها وهي الرفع الواو والالف نحو جاء في زيد واو اوريد
 سواء كانت تلك العلامة لفظا او تقديرا فيتناول الاعراب اللفظ والتقدير في اللفظ
 يشتمل عليها دون المحل اذ الاعراب المحل لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاء في هؤلاء
 مرفوعا ومعنى الرفع المحل انه في محل لو كان هناك معرب لكان مرفوعا الاسماء المرفوعة
 فان قلت قوله المرفوعة صفة الاسماء وهو مفرد والاسماء جمع وقد جيت المطابقة بين
 الموصوف والصفة فيجب ان يجمع المرفوعة ولم يجمع ههنا قلت المرفوعة منه
 الى ضمير الاسماء والصفة المشتقة اذا اسندت الى غير الجمع جاز جمعها وتوجيهها
 بالتاء كقولك الايام الخاليات والخالية وكالا فعال لا نهض يقولون
 الرجال فَعَلُوا او فَعَلْتَ والمسلمات فعلن وفعلت ثمانية اقسام الفاعل ومفعول
 ما لم يسم فاعله المبتدأ والخبر وخبران ولخواتمها واسم كان ولخواتمها واسم ولا المشبهتين
 بليس وخبر لا ينفي الجنس ثم ما فرغ من تعداد المرفوعات ولم يتعرض لتعريفاتها
 شرع في بيان ذلك وتفصيل كل منها فقال **فصل** الفاعل قد مره
 على سائر المرفوعات لان المختار عند ما ذهب اليه اكثر النحاة من ان اصل
 المرفوعات الفاعل لكونه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولكونه اشبه
 في باب الركينة حيث لا يسوغ حذفه الا بسد شيء مسدده ولان رفعه لا ينضم
 بالنواسخ بخلاف المبتدأ ولان عامله قوي بخلاف عامل المبتدأ فانه ضعيف

المقصد
 الاول في
 المرفوعات

لكونه معنويًا وذهب سيبويه ومن تابعه الى ان اصل المرفوعات المبتدأ لانه
 باق على ما هو الاصل في المسند اليه بخلاف الفاعل للزوم تأخير عن الفعل لانه يحكم
 عليه بكل حكم جامد كان او مشتقًا ولانه يحكم عليه باحكام متعددة وحكم الفاعل
 واحد ليس الا كل اسم حقيقة او حكمًا ليتناول مثل سرفى ان تقوم قبله اى قبل ذلك
 الاسم فعل اراد به الفعل الحقيقي الذي هو المصداق لغير الصفة الا اصطلاحًا لان الاسم لفظ
 قام فيه فاعل المصداق وينفع قوله او صفة ثم احتراز بقوله قبله فعل عن نحو
 زيد في زيد قام لان الفعل يكون بعد وان اسند اليه فهو مبتدأ لافاعل فذهب الكوفيون الى
 انه لا فرق في الاسناد بين قولهم قام زيد و زيد قام فجعلوا زيدا في المثالين فاعلا فلا
 حاجة عندهم في تعريف الفاعل الى قيد تقديم الفعل عليه بل يحجب عليهم تركه وذهب
 البصريون الى ان الفعل عند تقديم الاسم عليه يكون مسندًا الى ضمير الاسم وهو ضمير
 جميعا مسندان الى الاسم فالفعل لم يكن مسندًا الى الاسم فالاسم ليس بفاعل بل هو
 مبتدأ فخرج لا حاجة الى الاحتراز عنه في تعريف الفاعل بقيد التقديم ايضا لانه خرج عنه
 بقيد اسناد الفعل اليه الا انه لما توهم دخوله في تعريف الفاعل لا اسناد الفعل اليه
 ظاهرا كما توهم الكوفيون ولان اسناد الفعل الى ضمير الشئ اسناد الى ذلك الشئ حقيقة
 احتجوا الى قيد تقديم الفعل في تعريف الفاعل احترازًا عنه او صفة كما سمي الفاعل والمفعول
 والصفة المشبهة وافعل التفضيل ولم يقل او معنى فعل ليدخل فيه الظرف المرتفع
 بعد الضمير في نحو زيد في الدار والظاهر في نحو خلفه ابوه لان الرافع في الحقيقة هو
 المقدّم او اسم الفاعل المقدّم لا الظرف لانه جامد فان قلت التعريف للتبيين الحق
 وكلمة اول التردد والتشكيك فلا يلازم ذكرها فيه قلت هي ههنا
 للتنويع اشارة الى ان الفاعل المعروف نوعان يصدق على احدهما ما يكون قبله فعل
 اسند اليه وعلى الثاني ما يكون قبله صفة اسند اليه اسند اى الفعل او الصفة اليه
 اى الى ذلك الاسم بلا تبعية فيخرج عنه توابع الفاعل التي فيها اسناد من المعطوف بالحر
 والبدل بخلاف النعت والتأكيد وعطف البيان فانه لا اسناد فيها فلا حاجة الى
 اخراجها وهو المقصود في تعريف المرفوعات والمنصوبات والمجرورات بقرينة ذكر
 التوابع بعد ذكر هذه المعربات ويجب ان يعلم ان الاسناد ههنا بمعنى النسبة الربط

فبمجرد ثبوت شئ لشئ يحصل هذا المعنى سواء تعلق به ادراك وقوع النسبة ^{او ادراك}
 عدم وقوعها بطريق الاخبار او بطريق الانشاء تحقيقاً او نقدياً ففي قولنا لم يقم زيد
 سلباً لوقوعه لا سلباً لا سناد وفي قولنا ان قام زيد قمت تقدير الوقوع لا تقدير الاسناد
 فلا يخرج تناول المحذ فاعل النهى والشرط الى ارتكاب التكلف لذي اشترطه هو ان المراد
 بالاسناد اهم من ان يكون بالاحتياج او بالسلب وبالحقيق او بالتقدير وتعلقت
 بالسند كلمة على في قوله على معنى انه اى الفعل والصفة قام به اى بذل الاسم
 لا على معنى انه وقع عليه اى على ذلك الاسم واحتار به عن مثل زيد في ضرب
 زيد على صيغة المبني للمفعول وعن مثل زيد في زيد مضروب علامة لان زيدا
 اسم قبله فعل في المثال الاول وصفة في المثال الثاني اسند اليه لكن على معنى ان وقع
 عليه قاتر به فيكون مفعول مالم يسم فاعله ولا يكون فاعلاً وانما احتاج الى هذا التقيد
 من جعل مفعول مالم يسم فاعله خارجاً عن الفاعل كالمضروب والشخص ابن الحاجب ومن
 جعله اخلافيه فلا يحتاج اليه بل يجب عليه تركه كالزحشر وشيخ عبد القاهر يخطئ
 فيه نحو مات زيد طال عمره لان الموت والطول قاتر بفاعله وان لم يكن صادراً
 عنه لا نه عرض وكل عرض قاتر بعرضه نحو قام زيد مثال للفاعل الذي قبله فعل
 اسند اليه زيد ضارب ابوه عمراً مثال للفاعل الذي قبله صفة اسندت اليه
 وما ضرب زيد عمراً مثال للفاعل الذي قبله فعل اسند اليه بسبب الوقوع وكل فعل
 لازماً كان او متعدداً لا بد له اى لذلك الفعل من فاعل الذي صدر عنه وقام به
 مرفوع صفة فاعله انما وصفه به مع انه لا يكون الامر فوعاً لزيادة التقرير مظهر صفة
 ثانية الفاعل كذهب زيد ومضمر عطف على قوله مظهر كضربت زيداً او مستتر كزيد
 ذهب وان كان اى الفعل متعدداً كان له مفعول به ايضا نحو ضرب زيد عمراً فان كان
 الفاعل اى فاعل الفعل مظهراً واحداً للفعل بدا اى سواء كان الفاعل مثنى
 او مجموعاً نحو ضرب زيدان وضرب الزيدون وان كان اى الفاعل مضمراً واحداً
 الفعل للفاعل الواحد نحو زيد ضرب وشئ اى الفعل للمثنى اى لشئ فاعله المضممر
 نحو الزيدان ضرباً ويجمع اى الفعل للجمع اى جمع فاعله المضممر نحو الزيدان ضربون وان
 كان اى الفاعل مؤنثاً حقيقياً احتار به عما اذا كان الفاعل مؤنثاً غير حقيقى فانه ليس

كالمؤنث الحقيقي على الاطلاق وهواي المؤنث الحقيقي ما اي مؤنث اذ كلمة ما عبارة
 عنه بازائه اي بمقابلته ذكر من الحيوان الجار والمجر وزطرف مستقر واقم صفة
 لن كراي ذكر كائن في جنس الحيوان سواء كان فيه علامة التانيث لفظا او لم يكن
 وانما قال من الحيوان احتراز عن الانثى من النخل لان بازائه ذكر امها وتانيثه
 غير حقيقي والمراد بالذكر ههنا خلاف الانثى لا قبل الرجال كما مر في الاناس ناقرة
 في الابل اذ بازائها رجل وبغير وكذا النفساء والحبل واثان وعناق انت الفعل
 جزاء الشرط ابدا اي مظهرا كان الفاعل او مضمرا وقوله ان لم تفصل بشئ بين الفاعل
 والفعل متعلق بقوله انت الفعل نحو قامت هند في المظهر وهند قامت في المضمهر
 وانما انت الفعل ابدا عند كون الفاعل مؤنثا حقيقيا لان تانيث الفاعل يسمى الى تانيث
 الفعل اما في المضمهر مطلقا اي سواء كان مؤنثا حقيقيا او غيره فليشدة الامتزاج
 واما في المظهر المؤنث الحقيقي فلقوة التانيث بخلاف المظهر الغير الحقيقي لقصوره
 في الامتزاج وقصوره في التانيث لانه ليس بحقيقي فبالاولى ان لا يلزم فيه السراية
 بل يجوز بناء على قصور الامتزاج من حيث الفاعلية والتانيث من وجه دون وجه
 لانه يكون تانيثا من حيث اللفظ ولا يكون تانيثا من حيث المعنى ثم اعلم ان تانيث
 الفعل انما يجب بثلاثة شروط الاول ان يكون الفعل متصرفا والثاني ان يكون للمؤنث
 الحقيقي من الاناس الثالث ان لا يقع الفصل بين الفاعل والمفعول حتى لو كان الفعل
 جامدا نحو نعم الهندا وكان المؤنث الحقيقي من البها ثم نحو اني النجعة او وقع فصل بينهما
 نحو جاء اليوم هند لا يلزم ان يسمى تانيث الفاعل الى تانيث الفعل لكون الفعل جامدا في
 الاول وكون التانيث الحقيقي من البها ثم في الثاني ولوقوع الفعل في الثالث فلا يجب
 تانيث الفعل ابدا والشيخ رحمه الله انما تعرض للشرط الاخر ولم يتعرض للشرطين الاولين
 وكان من الواجب ان يتعرض لهما ايضا وان فصلت على صيغة الماضى المعلوم للخطاب
 لغیر معین اي ان فصلت بشئ بين الفاعل والفعل في المؤنث الحقيقي فذلك الجار
 اي فيجوز لك الاختيار في التذكير اي تذكير الفعل والتانيث اي في تانيثه اذ لوقوع
 الفصل لا يلزم سراية تانيث الفاعل الى الفعل بل يجوز فجاز تذكير الفعل وتانيثه
 كما عرفت نحو ضرب اليوم هند يدك التاء وان اشدت قلت ضربت اليوم هند

بالتاء وكذا يجوز تذكر الفعل وتانيته في الحقيقة للضرورة قال جريح لقد و له
 الا حيطل امر سوء وفي هذا الخيار خلاف للمبدد فانه لا يجوز نزول تانيث الفعل اذا
 كان الفاعل مؤنثا حقيقيا وان كان بين الفاعل والفعل فصل ثم اعلم ان هذا الخيار
 ثابت في المؤنث الحقيقة عند غير المبدد اذ لم يسم الحقيقة بمثل زيد اعا اذا سقى به امرأة
 فهذا الخيار غير ثابت فيه عند الفصل عند غير المبدد ايضا بل يجب تانيث فعله دفعا
 للتباعد بالمد كمنحو قامت اليوم في الدار زيد وكذا اي ومثل الخيار في المؤنث
 الحقيقة في التذكير والتانيث الخيار في المؤنث الغيب الحقيقة وهو ما لا يكون باذنه
 ذكر في الحيوان نكن الخيار فيه مطلقا اي سواء فصلت او لم تفصل الا ان التذكير
 بالفصل فيه حسن لانه جائز في المؤنث الحقيقة بالفصل في غير الحقيقة اولى بطلوع
 اليوم شمس نحو طلعت الشمس بالتاء وان شئت قلت طلعت الشمس بدون التاء
 وانما ثبت هذا الخيار في المؤنث الغيب الحقيقة لو كان الفعل مقدا على الفاعل يعني اذا
 كان الفاعل مظهرا لما ذكرنا من قصص الامتزاج في مظهر المؤنث الغيب الحقيقة من حيث
 الفاعلية وقصو التانيث لعدم كونه حقيقيا اذ هو تانيث باعتبار اللفظ وعد تانيث
 باعتبار المعنى فلا يلزم فيه سرية الفاعل الى الفعل بل يجوز ان يذكروا فعله وان يؤنث
 عملا بالاعتبارين وان كان اي الفعل متاخرا عن الفاعل يعني اذا كان الفاعل مضمر انت
 اي الفعل لما قلنا من ان تانيث الفاعل ييسر الى تانيث الفعل في المضمر مطلقا لشد
 الامتزاج فيجب ان يؤنث فعله ولا يجوز ان يذكروا الشمس طلعت بالتاء قيل عليه
 ان عبارته هذه غير صحيحة اذ الفعل لا يكون متاخرا عن الفاعل كما صرح به ايضا
 حيث قال في تعريف الفاعل كل اسم قبله فعل قلنا عبارته صحيحة والقول بعدم صحة
 غير صحيحة لان ما صرح به هو في تعريف الفاعل مستقيم لجواز ان يختار ههنا ما ذهب
 اليه الكوفيون من انهم لم يفرقوا في الاسناد بين قولهم طلعت الشمس الشمس طلعت
 وجعلوا في التالين فاعلا وان كان المتأخر عند في تعريف الفاعل ما ذهب اليه البصريون
 وجمع التفسير في ظاهر جمع التفسير وكذا ظاهر جمع السالم بالالف والتاء مطلقا سواء كان جمعا
 يعقل كحال جمع مذكر لا يعقل كحال ايام وجمع مؤنث كنسوة ومثلكا مؤنث اي كظاهر المؤنث الغيب
 وتانيثه تقول قام الرجال بدون التاء وان شئت قلت قامت الرجال قال الله تعالى

في قوله و له
 فانه وانما زيد
 الفصل الغيب
 في التانيث
 اذا
 مفعول
 هو والله اعلم

في قوله و له

في قوله و له

اذا جاء لك المؤمنات وقال نسوة وقالت الاعراب واما جاء جواز الامرين في هذا الجمع
 لان في تاويل الجماعة وتاينه من حيث اللفظ وعدم تاينه من حيث المعنى فجاء
 جواز الامرين ههنا عملاً بالحيتيتين واما لم يخرج هذا التاويل في جمع المذكر السالم
 كراهية اعتبار التاين مع بقاء صيغة المذكر النحويين فان حكم حكم البناء
 وان كان صيغته صيغة جمع المذكر السالم لعدم بقاء واحدة وهو ابن قال الله تعالى
 امنت به بنو اسرائيل وكذا الجمع بالواو والنون الذي احد مؤنث كسين وارضاه
 وقلين وثبين فان حكم حكم الجمع بالالف والتاء فيقال مضت سنون لان حق
 هذا الجمع ان يجمع بالالف والتاء اذا الواو والنون فيه عوض عن الالف والتاء انما قلنا
 وظاهر جمع التكسير وقيدناه به لان مضمرة ليس كمضمرة المؤنث لان مضمرة هذا يستلزم
 التاء فقط نحو الشمس طلعت ومضمرة ذلك يستلزم التاء او الواو في الذكور العقاء
 نحو الرجال جاءت رجاء ويستلزم التاء والنون في غير العقلاء نحو الليالي الايام
 مضت او مضين فيكون مضمرة ذلك الجمع كمضمرة المؤنث الغير الحقيقية في الحاق
 العلاقة في حقوق التاء ثم اعلم ان الاصل في الفاعل ان يتقدم على المفعول لكونه اقوى
 الاركان ويجب تقديمه عليه في بعض المواضع منها ما اشار اليه بقوله ويجب تقديم الفاعل
 على المفعول بمعنى انه يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل ويجوز ان يتقدم على
 الفعل الفاعل مع ان نحو موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلاً لانه لا يلتبس المفعول
 حينئذ بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على المفعول صرح به الفاضل الهندي اذا كان
 اي الفاعل والمفعول اسمين مقصورين وخفت اللبس اي التباس الفاعل بالمفعول
 لعقدان الاعراب فيما لفظاً والقرينة الدالة على فاعلية احدهما ومفعولية الآخر فيجب تقديم
 الفاعل على المفعول دفعا للتباس نحو ضرب موسى عيسى وكذا اشتهت سعد سلى
 واكرم هؤلاء هؤلاء وضرب من في الدار من على الباب يجوز تقديم المفعول على الفاعل
 ان لم تخف اللبس اي التباس الفاعل بالمفعول نحو كل الكثر في يجيء لوجه القرينة المعنوية
 فيه وهي عدم صلاحية الكثرة للفاعلية وضرب عمر ازيد وكذا اضرب موسى العالم
 عيسى العالم بنصب العالم في الاول ورفع العالم في الثاني واكرم موسى سلى وهو
 موسى سعدى لوجه القرينة اللفظية فيها وهي نصب عمر في الاول ونصب

العالم في الثاني وتذكير الفعل في الثالث وتانيته في الرابع فحينئذ
يجوز تقديم المفعول على الفاعل ولا يجب تقديم الفاعل على المفعول لعدم الالتباس
ويجوز حذف الفعل أي الرفع للفاعل حيث كانت أي وجدت قرينة دالة على تعيين
الفعل المحذوف إذا القرينة هو ما يدل على تعيين المراد باللفظ أو على تعيين
المحذوف نحو زيد النحوي خبر مبتدأ محذوف مضاف إلى زيد أي هو نحو زيد رفع
زيد على الحكاية مقول في جواب من قال من ضرب كناية عن استغناء صيغة مبتدأ
وضرب خبره والجملة الاستغناءية مقول قال وزيد الواقع في الجواب فاعل الفعل المحذوف
أي ضرب زيد المحذوف لوجه القرينة وهي ضرب المذكور في السؤال وإنما لم يجعل
هذا من باب تقديم الخبر ليكون الجملة اسمية فيوافق السؤال وهو من ضرب لكونه
جملة اسمية لأن بتقديم الخبر يلزم حذف الجملة وتقدم الفعل يلزم حذف
شرطها والتقليل بالحذف أولى ثم وجه القرينة شرط للمحذوف لا هلة له وإنما
العلة هو لا يجازر والاختصار والأصل هو لا يظهر ويجوز حذف الفعل والفاعل معاً
أي جميعاً وإنما قال كذلك احترازاً عن حذف الفاعل وحده فإنه لا يجوز في غير باب
التنازع اجتماعاً وفيه أيضاً عند أكثر النحاة ألا إذا سد شئ مسدداً وكذلك أول كل
فعل لا يظهر فاعله بأنه مسند إلى مصدره نحو قوله تعالى ثم يبدء الهم من بعد
فأرأوا الآية فإنه أول بأن التقديم يبدء الهم ببدء أي ظهر لهم رأي ومنه ما هو
من موضوعات المؤلفين دأروا وتسلسل بمعنى داروا وتسلسل التسلسل
أي وقعاً ثم أعلم أن هذا الحذف غير مختص بالفعل والفاعل بل يوجد في كل كلام
اسمياً كان أو فعلياً قصيراً كان أو طويلاً مركباً من الفعل والفاعل أو من الفعل
أو جميع متعلقاته وإذا عرفت هذا فنقول معنى كلام المص ويحذف الفعل والفاعل
معاً أنه يجوز ذلك حيث كانت قرينة ألا أنه لم يصحح به لظهور أنه لا معنى للحذف
بدون القرينة وكثيراً ما لا يصحح به هذا كنعيم من قال أقام زيداً تقديره نعم قام
زيد فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز إظهارهما وإنما جعل من باب تقديم الجملة
الفعلية وهو الفعل والفاعل ولم يجعل من باب تقديم الجملة الاسمية وهو
المبتدأ والخبر ليكون الجواب موافقاً للسؤال وقد يحذف الفاعل ويقام

المفعول مقامه اى مقام الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه اليه اذا كان
 الفعل المسند اليه مجهولاً نحو ضرب زيد وهو اى المفعول الذى يقام مقام
 الفاعل عند حذفه القسم الثانى فى التعداد من السرفوعات
 اى من اقسامها وهو المسمى بمفعول فالمرسوم فاعله كما جاء منه بيان فى الفاعل المضمر
 وكان باب تنازع الفعلين ما يضم فيه الفاعل امره فى فصل التنازع واما بيان سائر
 الاحوال المتنازع فيها فلا ستطراد فقال **فصل** واذا تنازع الفعلان اردوا الفعلين
 العاملين غير المصدين يشمل المحققان التنازع يجرى فيها ايضاً نحو زيد معلوم
 مؤدب عمراً او بكر حكيم طبيب ابوه وانما اورد الفعل لاصالة فى العمل والفرع اخل
 تحت حكم الاصل للفرعية والتنازع كما يجرى فى الفعلين يجرى فى الاكثر من فعلين
 ايضاً كورد فى الصلوة اما ثمة اللهم صل على محمد على محمد كما صليت وسلمت
 وباركت ورحمت وترحمت على ابراهيم هذه الخمسة تنازعت فى ابراهيم وانما ذكر
 الفعلين بناء على بيان اقل ما يحصل به التنازع ثم الفعلان اهم من ان يكونا
 متعديين الى ثلاثة مفاعيل او لم يكونا كذلك ومن ان يكونا من فعل التعجب والاختلاف
 لبعضهم فى الاول لعدم السماع وفى الثانى لقلة تصرف فعل التعجب انما خصصنا
 العاملين بقوانا غير المصدين لان التنازع لا يجرى فيها اذا يجرى قطع التنازع
 عند لبصريين والكوفيين لانه يضم الفاعل فى المصداً نحو عجبني ضرب زيد
 فى اسم ظاهر صفة اسم غير مستتر لان المضمرة المنفصل قد يحصل فيه التنازع نحو
 ما ضربت وما اكرمت الا اياك واما المضمرة المتصل فلا يحصل فيه التنازع بل الحكم
 بما يليه ولا يكون لكل واحد من الفعلين ان يجوز اعماله فيه بعد ما صفة ظاهر
 اى وقع بعد الفعلين وفيه احتراز عن المتقدم والمتوسط لانها ملحظان بالاول
 فيستحقه هو قبل التكلم بالثانى فليس فيه مجال لتنازع فلا يكون من هذا الباب
 ثم بين الشيخ معنى قوله واذا تنازع الفعلان بقوله اى اراد يعنى اقتضى او توجه
 بحسب المعنى كل واحد من الفعلين اى العاملين ان يعمل فى ذلك الاسم اى الاسم
 الظاهر المتنازع فيه قال الفاضل الهندى اذا قصد توجه الفعلين الى اسم واحد من
 القلب واما بعد التركيب فلا تنازع اذ كل يستوى فى معموله مضمرة وحذو او منكر

هذا

هذا الى تنازع المفعلين وهو مبتدأ وخبره انما يكون على اربعة اقسام هذه الجملة
 جزاء الشرط ان كانت الفاء جزائية وان كانت للتفسير او للعطف فالجزء المجزأ في
 وتقديره واذا تنازع الفعلان في اسم ظاهر بعدهما يجوز اعمال كل واحد منهما
 لكن الاختلاف في المختار الاول اي القسم الاول من الاقسام الاربع ان يتنازعا في
 الفعلان في الفاعلية اي في فاعلية الاسم الظاهر بآء النسبة مع التاء تفيد عنه
 المصدية اي في كونه فاعلا فقط اي لا في المفعولية والتنازع في المفعول بالربط فاعله
 داخل في التنازع في الفاعلية عند من ادخله في الفاعل او يجعل الفاعل بعم من ان
 يكون حقيقيا او حكما ولا يجوز ادخاله في المفعولية لان اطلاق المفعول على ما لم يسم
 خامله غير شائع ولا يجعله اعم من الحقيقي والحكمي لا بغيره نحو ضربني واكرمني زيد
 والثاني اي القسم الثاني من الاقسام الاربع ان يتنازعا اي الفعلان في المفعولية اي
 مفعولية الاسم الظاهر اي في كونه مفعولا فقط لا في الفاعلية نحو ضربت واكرمت زيدا
 والثالث اي القسم الثالث من الاقسام الاربع ان يتنازعا اي الفعلان في الفاعلية
 والمفعولية معا ويقتضي الاول اي الفعل الاول الفاعل والثاني اي الفعل الثاني المفعول
 نحو ضربني واكرمت زيدا والرابع اي القسم الرابع من الاقسام الاربع عكسه اي عكس الثالث
 الاقتضاء بان يقتضي الاول المفعول والثاني الفاعل نحو ضربت واكرمته زيد اعلم ان في جملة
 هذه الاقسام اي الاقسام الاربع يجوز اعمال الفعل الاول اعمال الفعل الثاني عند البقر
 والكوفيين جميعا خلافا منسوب على انه مفعول مطلق اي يخالف لقول الجوزخاني
 للفراء في الصيغة الاولى وهو ان يتنازعا اي الفعلان في الفاعلية وفي الصيغة الثالثة
 ان يتنازعا في الفاعلية والمفعولية ويقتضي الاول الفاعل الثاني المفعول ان عمل الثانيان
 عند الفراء لا يجوز اعمال الفعل الثاني في هاتين الصورتين بل يجب اعمال الفعل الاول عند
 فيه ما ودليله اي دليل الفراء على ذلك لزوم احد الامرين على تقدير اعمال الفعل الثاني اما
 حث الفاعل اي فاعل الفعل الاول او الاضمار اي اضمار فاعل الفعل الاول قبل الذكر اي
 قبل ذكر الفاعل وكلاهما اي حث الفاعل والاضمار قبل الذكر مخطوئان اي ممنوعان
 وقوله وكلاهما مبتدأ مضاف ومحظوران خيرة وتشبيه الضمير باعتبار معنى كلا فانه
 مفرد لفظا ومثنى معنى كما عرفت وهي جملة جالية بالواو والضمير ثم رواية المتن غير مشهورة

عن الفراء والرواية الصحيحة عنه هي تشريك الرافعين ولكن يرد عليه لاجتماع المؤثرين
على اثر واحد روى عنه اظهار الضمير بعد الظاهر نحو ضربني واكرمني زيد هو كما في
تاخير الناصب نحو ضربني واكرممت زيد هو هذا اي اعمال كل واحد من الفعل الاول
والثاني عند تنازعهما بلا خلاف فيه بين البصريين والكوفيين في الاقتسام لا يفصل المذكر
سوى الفراء في الصوتين المذكورتين على تقدير اعمال الثاني ثابت في الجواز اي في
صولة الجواز ويحتل ان يكون هذا اشارة الى خلاف الفراء كما وقع في بعض شروح
هذا الكتاب وانما صرح بذلك مع انه مستفاد مما سبق لانه لما كان في ذهنه
ان يبين عدل الجواز وهو الاختيار بكلمة اما لانه للتفصيل وهو لا يستعمل غالبا
الا لعدلين فصاعد الحادة لثلاث يكون ذكر كلمة اما للتفصيل مع عدم العدلين
فكانه قال اما اعمال كل من الفعلين عند تنازعهما بلا خلاف فيه بين البصريين
والكوفيين سوى الفراء فهو ثابت في الجواز واما الاختيار في اعمال اي
منهما ففيه خلاف البصريين بكسر الباء والقياس فتحها اي النخاعة المنسوبة الى البصريين
والكوفيين اي النخاعة المنسوبة الى الكوفة اذ قال واما خلاف الفراء في الصوتين الاول
والثالث فهو انما يكون في الجواز واما خلاف البصريين والكوفيين في الصوتين جميعا
ففي الاختيار فانهم اي البصريين يختارون اعمال الفعل الثاني مع تجوز اعمال الفعل
الاول واما ابتداء مذهب البصريين لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا واما
اختار البصريون اعمال الفعل الثاني اعتبارا للقرب والجوار يعني ان الفعل الثاني
اقرب الطالبين من المطلوب وجاره فيكون اقدا على اخذ ما يقع ان اعمال الفعل
الاول يستلزم الفصل بين العامل والمعمول وهو غير الاصل في المعمول اذ الاصل
في المعمول ان يتصل بعامله لان استفاضة الاستعمال على ذلك في التنزيل وكلا
الفصحاء منه قوله تعالى فماؤمرا قرءوا كتابيه حيث اعمل الثاني اذ لو اعمل الاول
لقيل اقرءوا واختيارا ضمرا للمفعول في الثاني عند اعمال الاول قول الشاعر شعر قصه
كل ذي دين فوق حريمه وعزة مطول فعنه غيرهما حيث اعمل الثاني في كلا
المصرعين اما في المصراع الاول فلانه لو اذ لك لقيل فوقاه واما في المصراع الثاني فلانه
لو اذ لك لقيل معنه هو غيرهما باظهار الضمير والكوفيين عطف على الضمير المنصوب

وله باظهار الضمير
اي في فصح لا في صفة
حيث على غير من هو له
حيث وقع صفة الفراء
وهو صفة الفراء حيث
استداليه والصفة
اذ لم يوجع على غير من
هو ليس يجب فيما ابدان
الضمير اذ المراد به على
شريطة التفسير فلما
لم يبين الضمير في
عمله انما على
انما كان النخاعة المنسوبة
ما لو كان النخاعة المنسوبة
لقولهم ففهم في المصراع
ابراز الضمير في المصراع
لانه وان كان صفة
حيث وقع غير من هو له
حيث وقع غير من هو له
وهو صفة الفراء
لانه ان ضمير الفراء
تنبه لخطبة التفسير
لان الفراء في المصراع
فلا يجب فيه التفسير
لانه ان ضمير الفراء
فلا يجب فيه التفسير

بأن أي وأن الكوفيين يختارون أعمال الفعل الأول مع تجويز أعمال الثاني وإنما اختار
 الكوفيون أعمال الفعل الأول مراعاةً للتقديم والاستحقاق يعني أن الفعل الأول
 سبق الطالبين واحقهما فهو اليق بأعطاء المطلوب ولأن أعمال الثاني
 يستلزم الاختصار قبل الذكر كذا لك أعمال الأول فكان هو الذي ثم لما فرغ من بيان
 ما هو المختار عند البصريين وهو أعمال الفعل الثاني اخذ في تفصيل من ههنا
 وبيان كيفية الأعمال ثم لما جاء بتقدير اختيار البصريين بقوله فانه يختارون أعمال
 الثاني جاء بتقدير قوله فان عملت الثاني ليكون في الكلام لشرع على ترتيب
 اللف والفاء للتفسير أي فان عملت الفعل الثاني كما هو مختار البصريين فانظر
 أن كان الفعل الأول يقتضيه الفاعل اضمرت به أي الفاعل في الأول أي
 في الفعل الأول على موافقة لاسم الظاهر الواقع بين الفعلين في الأفراد والتنشئة
 والجمع والتذكير والتأنيث كما تقول في المترواقفين في الاقتضاء نحو ضربني وكرمني
 زيد وضرباني وكرمني الزيدان وضربني وكرمني الزيدون وفي المختار الفاعل في
 الاقتضاء نحو ضربني وكرمت زيداً وضرباني وكرمت الزيدين وضربوني وكرمت
 الزيدين ونحو ضربتني وكرمت هنداً وضربتني وكرمت هندن وضربتني
 وكرمت هنديت وأنا اضمر الفاعل في الأول لأن الاختصار قبل الذكر جائز في العدة
 بشرط التفسير نحو قل هو الله أحد ونعم رجلاً وعلى تقدير إظهاره يلزم التكرار
 وهو قبيح وحذفه لا يجوز إلا إذا سُدَّ شيء مسدود وقال الكسائي بحذفه لا باضماره ثم
 عن الاختصار قبل الذكر وأثر الخلاف يظهر في مثل ضرباني وكرمني الزيد
 عندهم وضربني وكرمني الزيدان عندنا والقول بأن ما ذهب إليه
 الجمهور من أن حذف الفاعل لا يجوز إلا إذا سُدَّ شيء مسدود غير مستقيم فانه قد
 جاء حذف الفاعل بدون سد شيء مسدود في مواضع كقوله تعالى أو أطعمهم في يوم
 ذي مشقة وقوله تعالى أسمعهم وهم وأبصر حيث حذف بهم عن الثاني وهو
 فاعل على قول سيبويه ونحو ما قد و ما قام إلا أنا إذ فاعل الفعل الأول محذوف
 اتفاقاً ونحو ضربني وكرموا القوم حيث حذف الفاعل هو الواو وكقولهم بد لكم أي
 رأي فإنه فاعله وقد حذف كثيراً وأجيب عن الأول بأن الأفعال مبدوءة قد

عرفت ان المصداق اصر في العمل فلا يجب فيه وجود الفاعل فيكون من باب
عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما في الجوامد من باب حذف الفاعل وعن سائر امثلة
المنكورة بانها محمولة على تقدير الفاعل لا على حذفه نسبيا والمحدث وف في باب
التنازع انما هو محدوف نسبيا والى هذا اشار الشيخ الرضوي او نقول ان ذلك
نادر قليل فالحق بالعدم وان كان الفعل الاول يقتضي المفعول ولم يكن الفاعل
اي المتنازعان من افعال القلوب وان كانا منها فيا في حكمها حذف المفعول من الفعل
الاول لان المفعول فضلة فلا ضرورة في اضمارة قبل الذكر فيحذف لدلالة الاسم
الظاهر وانما لم يحذف هذا المفعول فراراً عن شناعة التكرار ولم يضم فراراً عن
الاضمار قبل الذكر في الفضيلة واما ورود الاضمار قبل الذكر في قولهم برة رجلا
فشاذ كما تقول في المتوافقين في الاقتضاء ضربت واكرمت زيد او ضربت
واكرمت الزيدين وضربت واكرمت الزيدين وفي المنها لفين في
الاقتضاء ضربت واكرمت زيد وضربت واكرمتي الزيدان وضربت واكرمتي الزيدان
وان كانا اي المتنازعان من افعال القلوب يجب اظهار المفعول للفعل الاول كما تقول
حسبته منطلقاً وحسبت زيدا منطلقاً فان حسبت وحسبت لما تنازعا في منطلقا الاخير
واعمل فيه حسبت وجب اظهار مفعول الفعل الاول وهو حسبت اعني منطلقا الاول اذ
لا يجوز حذف المفعول من افعال القلوب لئلا يلزم الاقتصار على احد المفعولين من
افعال القلوب واعتراض عليه بانه قد جاء كما في قوله تعالى ولا يحسب الذين ينجلون
بما ائتم الله من فضله هو خبير اللهم عند من قرأ الياء اي بخلهم هو خير لهم
فحذف احد مفعولي يحسبت وهو بخلهم وذكر الآخر وهو خير لهم وقد اجاب
عنه بعض الفضلاء بانه يجوز ان يكون المفعول يحسبت في هذه القراءة
ضميراً او عائداً الى البخل اي لا يحسبت البخل خير لهم لكن وضع الضمير المرفوع
موضع المنصوب كانت في قوله تعالى انت العليم الحكيم واضمار المفعول اي لا يجوز
ايضا اضمار المفعول قبل الذكر لما مر وهذا اي ما بينناه من كيفية احوال الفعل
الثاني هو مذهب البصريين واما ان عملت الفعل الاول على مذهب الكوفيين
فانظر ان كان الفعل الثاني يقتضي الفاعل اضرمت الفاعل في الفعل الثاني على موافقة

الظاهر بالاجماع كما تقول في المتوافقين في الاقتضاء ضربتي واكرموني زيد وضربتي
واكرماني الزيدان وضربتي واكرموني الزيدون وفي المتخالفين في الاقتضاء ضربت
واكرموني زيداً او ضربت واكرماني الزيد بن وضربت واكرموني الزيد بن وان كان الفعل
الثاني يقتضي المفعول لم يكن الفعلان اي امتثالا من افعال القلوب يحتمل فيدي في
ذلك المفعول الوجهان احدهما حذف المفعول وثانيهما الاضمار اي اضمرا والمفعول
طبق الظاهر والثاني اي الوجه الثاني وهو الاضمار وهو الوجه المختار الاول وهو
الحذف نحو ضربتي واكرمته زيداً وانما كان الاضمار مختاراً ليكون المفعول
اي اللفظ ثابتاً الضمير مطابقاً للمراد اي موافقاً للمعنى الذي هو كونه مكرماً
للمضارب الذي هو زيد ولئلا يلتبس مفعول الفعل الثاني بغيره فانه لو لم يضم
المفعول بل يحذف لم يعلم ان المفعول بكر او خالداً وغيرها ولا ان اضمارة ليس قبل
الذكر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الذي هو سابق على الضمير في الفعل الثاني حكماً
فلا يحذف مع امكان اضمارة اما الحذف فكما تقول في المتوافقين نحو ضربت
واكرمت زيداً او ضربت واكرمت الزيد بن وضربت واكرمت الزيد بن
وفي المتخالفين ضربتي واكرمت زيداً وضربتي واكرمت الزيدان وضربتي واكرمت
الزيد بن واما الاضمار فكما تقول في المتوافقين ضربت واكرمته زيداً او ضربت و
اكرمتها الزيد بن وضربت واكرمتهم الزيد بن وفي المتخالفين ضربتي واكرمته زيداً
وضربتي واكرمتها الزيدان وضربتي واكرمتهم الزيدون اما اذا كان الفعلان من افعال
القلوب مع ان ذكر المفعول الاول غير مطابق للظاهر حتى لو ذكر منطلقاً للظاهر بضمير
حسينه وحسيت اياه زيد منطلقاً فلا بد من اظهار المفعول الثاني كما تقول
حسينه وحسيتها الزيدان منطلقاً وذلك اي جوب اظهار المفعول الثاني
لان حسينه وحسيتها تتأزعا في منطلقاً واعلمت الاول وهو حسينه وجعلت الزيدان
فاعلاله ومنطلقاً مفعولاً له واضمرت المفعول الاول في حسينه واظهرت الثاني
وهو منطلقين لما نعر وهو ما اشار اليه بقوله فان حذفت منطلقين وقلت حسينه
وحسيتها الزيدان منطلقاً يلزم حذف المفعول الثاني من افعال القلوب هو اي حذف
المفعول من افعال القلوب غير جائز اذ حذف المفعول يوجب الاقتضاء على احد المفعولين

فما هو من افعال القلوب كما مر وان اضمريت اى المفعول فلا يخلو من ان تضر المفعول
مفرد او تقول حسبت حسبتها اياه الزيد ان منطلقا وحينئذ اى حين اضمريت
المفعول مفردا الا يكون المفعول الثانى مطابقا للمفعول الاول وهو ما فى قولك
حسبتها ولا يجوز ذلك لوجوب اتحادهما فيما صدق عليه فى هذا الباب وتضمنه
معطوف على قوله ان تضمن مفردا اى وان تضمن المفعول مثله وتقول حسبت حسبتها
اياهما الزيد ان منطلقا وحينئذ اى حين اضمريت المفعول مثله يلزم عن الضمير
المثني الى اللفظ المفرد وهو منطلقا الذى وقع فيه التنازع وهذا اى عود الضمير
المثني الى اللفظ المفرد ايضا لا يجوز لوجوب التطابق بين الضمير والمرجع اليه لا لم يجز
الحذف اى حذف المفعول الثانى والا ضماراى اضمارة كما عرفت ذلك من
التفصيل المذكور وجب الاظهار اى اظهار ذلك المفعول ولقائل ان يقول المشروط
فى التنازع جواز افعال الفعلين فيما تنازعا فيه المتنازع فيه هنا على قول منطلقا
لا يجوز فيه افعال الثانى لمخالفة المفعول لثانى والجواب ممكن بالتأويل بكل واحد منها
وفيه بحث لانه لو جاز تأويل مفعول الفعل الاول بالمفرد لجاز اضمارة المفعول الثانى
على تقدير افعال الاول مفردا ولا يخالف لمكان التأويل اجيب بان التأويل مخالف
للاظام فلا يصار اليه عند امكان الاظهار فان قلت على نقد ير الاظهار يلزم
التكرار وهو قبيح قلت لزوم التكرار ممنوع لاختلاف افراد او تشبيه نعم انما لا يجوز
المصير الى ما هو خلاف الظاهر مع امكان الظاهر اذ ادراك الكلام الصادر من المتكلم
بين الظاهر وخلافه واما اختيار المتكلم ما هو خلاف الظاهر مع كونه قادرا على
التكلم بالظاهر فانه لا يجوز الا ترى انه لا يجوز التكلم بالمجاز مع القدرة على
التكلم بالحقيقة فيبقى ان يكون التكلم ههنا باضمارة المفعول الثانى للفعل الاول
مفردا بتأويل المفعول الاول بكل واحد مع صحة اظهار المفعول الثانى ايضا و
اما وجوب الاظهار لكون الاضمار مفردا على خلاف الظاهر باعتبار الاحتياج
الى التأويل فمشكل ويشكل ايضا ان الضمير غير مشتق والمطابقة بين المفعولين
فى غير المشتق ليست بواجبة فامكن اضمارة الثانى مفردا بان يقال حسبتها
اياها الا ان يقال ان الضمير عبارة عن مرجعه فلو ذكر اياه كان ذكره كذا

منطلقا وهو مستتم فكذا اما يثوب منابه لان الضمير ناش في اخذ حكمه
 منوبه هذا اعني التاويل بكل واحد في المفعول لجواز التنازع وما ذكر في
 بعض الحواشي وله وجه اخر وهو ما ذكر بعض المحققين حيث قال ولا يخفى
 انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسما او اعلا
 انصاف ذات بال انطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه
 لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضيه مفعولا مفردا والثاني
 مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع فيه انتهى كلامه ثم اعترض بعض
 الفضلاء ههنا باننا نأتم امتناع التنازع لو كان الافراد والتثنية او التذكير
 والتانيث لازما للمنطلق وشئ منها خايرة لا زمر بل هو بافراده يصح ان يثنى فيصح
 تنازع الفعلين المختلفين في المفعول المفرد ومثني في منطلقا حال افراده بان يطلب
 احدهما ان يكون منطلقا مفعولا فيصير مثني فيخرج عن افراده بان يطلب الاخر ان
 يكون مفعولا فيبقى على افراده ثم لما فرغ من بيان القسم الاول من المرفوعات وهو
 الفاعل شرع في بيان القسم الثاني منها فقال **فصل** مفعول ما لم يسم فاعله
 وهو كل مفعول حذف فاعله اي ترك فاعل ذلك المفعول وانما انشا الى المفعول
 بلا بسمة فاعلية لفعل يتعلق به قيل هذا الحد يصدق على الربيع في قولك انبت
 الربيع البقل لان الفاعل الحقيقي لا نبات البقل هو الله تعالى فحذف الفاعل
 الحقيقي واقيم المفعول الذي هو الربيع مقامه واجيب بان المراد بالفاعل في الحد هو
 الفاعل الاصطلاحي وبالمفعول ما مفعوليته عندها قامت مقام الفاعل الربيع
 المثال المذكور يكون فاعلا اصطلاحيا وهو مذكور غير محذوف فلا يصدق الحد انما
 حذف فاعله اما لعدم العلم به نحو سرق المتاع او لخساسة نحو شتم الخليفة
 او لكونه معظما نحو قطع اللص او لاختيار عرض السامع نحو قتل عدو او للاجماع كضرب
 زيد او للاختصار نحو قيمت الصلوة او لموافقة القوافي كما قيل شعر وما المال
 والاهل الا ودائهم ولا بد يوما ان يرد الودائع او لرعاية السجع نحو ونا لا حدة عند
 من نعمة تجزي او لعلو الخطاب به نحو قوله تعالى اذا بعثنا في القبور اقيم
 هو اي ذلك المفعول مقامه اي مقام الفاعل في كونه مسندا اليه الفعل وشبهه

مفعول ما لم يسم فاعله

مقدّمًا عليه قوله هو تأكيد للمستند في اقليم انما جاء بتأكيد الضمير المتصل بالمتصل
دفعًا لتوهم ان الفعل مسند الى قوله مقامه فيلزم خلوا الجملة المعطوفة على الجملة
الواقعة صفة عن الضمير نحو ضرب زيد وحكمه اي حكم ذلك المفعول في توحيد فعله
وتثنية وجمعة تد كيرة وتانيته على قياس ما عرفت في الفاعل فانه اذا كان هذا
المفعول مظهرًا وجد الفعل سواء كان مثنيًا او مجموعًا نحو ضرب الزيدان وضرب الزيد
على صيغة المجهول وان كان مضميًا يثنى للمثنى ويجمع للجمع نحو الزيدان ضربًا
والزيدان ضربًا وان كان مؤنثًا حقيقياً انت الفعل مظهرًا كان او مضميًا ان لم
بينه وبين فعله نحو ضربت هندًا وهندًا ضربت وان فصلت ذلك للخيار بين تد كير
فعله وتانيته نحو ضربت اليوم هندًا وضرب اليوم هندًا وكذا ان كان مؤنثًا
غير حقيقي ان كان مظهرًا نحو كورت الشمس وكورت الشمس ان كان مضميًا انت
الفعل نحو اذا الشمس كورت ثم لتأخر عن بيان القسم لثاني من اللزوم وهو مفعول
ما لم يستمر فاعله شرع في بيان القسم الثالث والرابع فقال **فصل في المبتدأ والخبر**
ذكرهما معًا في فصل واحد لكونهما متلازمين كما هو الاصل لان الاصل فيها انه متى
ذكر احد ما ذكر الاخر معه واما حذف احدهما فغير الاصل ولكونهما مشتركين في العلم
لان عاملهما معنوي هما اسمان سواء كانا حقيقيين او حكميين فدخل فيه مثل قوله
وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ فانه في تاويل تصدقوا فكم وأن تسمع بالمعبدى خير من ان تراه
فانه في تاويل سماعك بالمعبدى والجملة التي وقعت خبرًا لانها في تاويل الاسم
فزيد يضرب في قوة زيد ضارب هذا ما ذهب اليه جماعة من النحاة ومنهم المصنف
والشيخ ابن الحاجب لانه صرح في شرح المفصل بان الخبر الجملة يا أول
بالاسم ذهب المحققون الى ان الجملة لصرافتها من غير جعلها اسميًا حكميًا تقع خبرًا فلم
يتناولها تعريف الخبر ايضا يخالف ما سبق من ان الكلام لا يحصل الا من اسمين
او من اسم وفعل لان الكلام الذي يكون خبره جملة يخرج عن القسمين لعدم تاويل
الجملة بالاسم مجرد ان عن العوامل اللفظية السماعية والقياسية وكلمة عن متعلقة
بقوله مجرد ان واللفظية صفة العوامل المتطابق بينهما ثابت تقديرا اذا العوامل في
تاويل المفرد اي مجرد ان عن جماعة العوامل اللفظية ثم احتراز به عما كان به العامل

في خبر

اللفظ كاسمى ان كان واخواتها والمراد بالتحديد اعم من ان يكون لفظاً او معنى بان
لا يكون العامل مؤثراً في المعنى ان كان مؤثراً في اللفظ فيدخل فيه مجسداً وهم لان الباء فيه
زائداً غير مؤثر في المعنى وان اثر في اللفظ بالجر فان قلت التحديد يستلزم سبق الوجود
ولا شئ من العوامل اللفظية موجوداً في المبتدأ والخبر سابقاً فكيف يستقيم قوله هذا
اسمان مجرد ان عن العوامل اللفظية قلت لو دخلت العوامل اللفظية عليها لكانت جازية
في نزل الامكان منزلة الوجود كما في قولك للحمار ضيق فمركبة اي البير قولك سبحان
الذي صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل هذا ما ذكره الفاضل الهندى وقال بعض
الفضلاء على ان الاصل هو العامل اللفظي عدل عنه الى المعنوي فكانه تحريك الاسم
عنه ثم المراد بالتحديد عن العوامل التحديد عن جنس العوامل حتى يؤل الى السلب الكلي
لا الى فم الايجاب الكلي كما توهم من ظاهر الجمع احدهما اي احد الاسمين الموصوفين
بالتحديد مسند اليه يسمى اي الاسم المسند اليه المبتدأ والثاني من الاسمين مسند اليه يسمى
اي الاسم المسند اليه الخبر فهو زيد قائم فانها اسمان مجردان عن العوامل اللفظية
احدهما مسند اليه هو المبتدأ والثاني مسند اليه هو الخبر والعامل فيهما اي في المبتدأ
والخبر معنوي وهو اي العامل المعنوي لا ابتداء اعلم ان النحاة اختلفوا في ان العامل
في المبتدأ والخبر معنوي ام لا فذهب البصريون الى ان العامل في المبتدأ والخبر معنوي وهو
الابتداء اي تحريك الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شئ او يسند اليه شئ فيصنع لا مبتدأ
عامل في المبتدأ والخبر قال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر وعلى هذا
القول لا يكون الخبر مما نحن فيه ذهب بعضهم الى ان كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في
الاخر وعلى هذا القول لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية فلا يكونان مما نحن فيه ايضاً وفيه
نظراً لا يلزم على هذا القول تقدم الشئ على نفسه لان العامل لا يجب تقدمه على معنوي فيلزم تقدم الخبر
على المبتدأ بعمل كل واحد منهما في الاخر فان كان المبتدأ مقدماً على الخبر والخبر مقدماً على المبتدأ
لزم تقدم الشئ على نفسه ضرورة ان المتقدم على المتقدم على الشئ مقدم على ذلك
الشئ واجيب بان كل واحد منهما مقدم على الخبر من وجه ومتأخر من وجه اخر
فلا يلزم الدور ولا اختلاف الجهة اما تقدم المبتدأ فلا حق المنسوب ان يكون
مع المنسوب اليه يكون فرعاً له واما تقدم الخبر فلا نه مناط الفائدة والمقتضى

من الجملة فيرفع كل واحد منها صاحبه للتقدم الذي فيه فيرفعان كعمل كل من
الشرط وكل منهما في الآخر نحو أَيَّامًا تَدَّعُوا فالأداة متقدمة اذ هي مؤثرة بمعنى
الشرط ومتأخرة عن الشرط تأخر الفضلات عن العدة وأصل المبتدأ أي الأولى
في المبتدأ وما يقتضيه الدليل فيه أن يكون معرفة لكون المبتدأ محكومًا عليه و
المحكم على الشيء أنها يكون بعد معرفته والفاعل مخصص بتقدير المحكوم عليه
فلا يشترط فيه تعريف أو تخصيص اعترض ههنا بأن هذا ليس بصواب لأن
تخصيص الفاعل بالفعل إنما يتحقق بعد أن يجعل محكومًا عليه بانتساب الفعل اليه
فكيف يجوز تخصيصه الذي يصح كونه محكومًا عليه بما يكون متأخرًا عن كونه محكومًا
عليه إجاب بعض الفضلاء عن هذا الاعتراض بأن النكرة تصير بتقدير الخبر في
حكم المخصوص قبل الحكم وذلك لأن المقصود من اشتراط التعريف أو التخصيص في
المحكم عليه أصغاء السامع إلى كلام المتكلم لأن تنكيره ينقر السامع عن استماع الخبر
فيجمل بالغرض هو الإفهام وعند تقدير الحكم لا ينقر السامع عن آخر الكلام
ليصغي إليه حق الأصغاء وبعد ذلك لو ذكر المحكوم عليه مجهولًا لا يجمل بالغرض
لأن الإفهام قد حصل باستماع الحديث فثبت أن تقدير الحكم يجعل المحكوم عليه
في حكم المعين فلا حاجة إلى تعريف أو تخصيص آخر ثم قوله أصل المبتدأ أن يكون معرفة
إشارة إلى أن المبتدأ قد يكون نكرة كما سيجمع وأصل الخبر أي الأولى في الخبر وما
يقتضيه الدليل فيه أن يكون نكرة لكون الخبر محكومًا به وأصل المحكوم به
التنكير وفيه إشارة إلى أن الخبر قد يكون معرفة كما سيأتي ولما اختار ما ذهب إليه
جهل الحاجة من أن للمبتدأ يجب أن يكون معرفة أو نكرة مخصص لأن النكرة
بالتخصيص تصير قريبًا من المعرفة التي هي القياس في المحكوم عليه ثَبَّتَ الأول أولاً
بقوله أصل المبتدأ أن يكون معرفة وبين الثاني ثانياً بقوله والنكرة إذا وصفت
جاء أن تقع مبتدأ نحو قوله تعالى وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّمَّنْ مُّشْرِكٍ فإن قوله
لعبد مخصص بالوصف لأن قوله ولعبد يشتمل المؤمن والكافر فإذا وصف المؤمن
صار مخصصاً وحصل له نوع تعيين والتصغير بمنزلة الوصف نحو جِيلٌ قاعد
كانه قيل رجل حقير قاعد فيكون في حكم الوصف وكذا إذا تخصصت بوجه

آخر يعني كما ان النكرة تقع مبتدأ اذا تخصصت بالوصف كذا النكرة تقع مبتدأ
اذا تخصصت بوجه اخر غير الوصف فان وجوه التخصص على ما ذكره المصنف كافية
سته كما ستقف عليها والمراد من التخصص اعم من ان يكون حقيقيا كما يكون في المثال
المذكور او حكيميا كما في المثال الاخر نحو رجل في الدار امرأه فان قوله رجل مبتدأ مختص
بالعلم بثبوت الخبر لاحد الجنسين عند المتكلم لان ام المتصلة المتعادلة لظاهرة للشوا
عن التعيين بعد العلم بثبوت الخبر لاحدهما عند ما اذا كان الخبر معلوما صارا
بمذلة الصفة اذا الصفة من شأنها ان يكون معلوما للسامع قبل اجرائها على
الموصوف بخلاف الخبر فان من شأنه ان يكون مجهولا قبل اجرائه على الخبر عنه لهذا
قليل الصفات قبل العلم بها اخبارا والآخبار بعد العلم بها صفات فصا المبتدأ
كأنه تخصص بالصفة وما احد خير منك فان قوله احد مبتدأ تخصص بصفة العموم
لان النكرة في سياق النفي تفيد العموم وفيه بحث لان العموم عند الخصوص فكيف
يحصل الخصوص به وجوابه انه ليس المراد بالتخصص ههنا ما هو عند العموم
وهو ان يجعل لبعض الجملة شئ ولم يكن لساثرها بل المراد قطع الاحتمالات في الحكم
عليه وتقليلها فيه ولا ريب ان بالعموم ينقطع الاحتمالات وتعين ان الحكم عليه
كل فرد فان قيل ما الفرق بين المبتدأ المحل بلام الاستغراق والمبتدأ العام الواقع
في سياق النفي من حيث ان الاول معرفة والثاني نكرة مختصة مع انها متساوية
في المعنى قلنا الفرق بينهما من حيث الوضع فكل ما كان موضوعا لمعين كان
معرفة وكل ما هو غير موضوع لمعين كان نكرة تعيين بعرض او لاحته
لو قلت جاءني رجل وذكرت اوصافا لم توجد الا في فلان لم يكن معرفة
فاللام وضعت للتعريف فيكون المحل به معرفة والنفي لم يوضع لذلك فكان
الواقع في سياق نكرة مختصة ثم هذا القليل على مذهب بني تميم لان ما ولا
المشبهتين بليس كما يعلمان عندهم ومثل النكرة في حيز النفي كل نكرة في الاثبات
لم يقصد بها واحد مختص مثل رجل خير من امرأة وتمر خير من جادة الا ان
النكرة مع الاثبات في المبتدأ كثيرا وفي الفاعل قليل نحو قوله تعا علئت نفسا قدمة
واخنت وآما في حيز النفي فانه يستوي فيه المبتدأ والفاعل وشر واهر

الصفات قبل العلم
بها اخبار والآخبار
بعد العلم بها صفات

فان قيل
تقدير ما حذف
التأخير بوجوب
المحصر

ذاتاً فان قوله شر مبتدأ تخصص بالصفة المقدرة اذا التقدير شر عظيم
ذاتاً بجعل شر بدلاً من الضمير المستكن في اهترأ البدل من الفاعل فاعل معني
تقدير لم ليفيد المحصر لان تقدير ما حقه التأخير بوجوب المحصر فيكون المعنى ما
اهترأ ذاتاً الا شر وانما ذهبوا الى تقدير بالتقدير والتأخير مع كونه وجهاً
بعيداً عن الفهم لضرورة صحة وقوع النكرة مبتدأ وفي الدار رجل فان قوله
رجل مبتدأ تخصص بتقدير الخبر الذي هو ظرف متعين كونه حكماً لانه اذا قيل
في الدار علم ان ما يتبعه موصوف باستقراره في الدار فكانه مخصص بالصفة
وانما جوزه في الدار رجل ولم يجوز وارجل في الدار مع انها سببان في المعنى
لثلا يلزم التباس الخبر بالصفة في الثاني ولا يلزم ذلك في الاول لتقدير الخبر
والصفة يجب ان يكون متأخراً وسلام عليك فان قوله سلام مبتدأ تخصص بنسبة
الى المتكلم لان معناه سلمت سلاماً عليك فحذف فعله كما تحذف
افعال المصادر فيبقى سلاماً عليك بالنصب ثم عدل من النصب الى الرفع لقصد
الاستمرار والدوام في الدعاء لان النصب يدل على الفعل الفاعل يد على الحد
هذا اذا جعل سلام مصد سلمت بمعنى قلت سلام عليك اقول جعل مصد
سلمت بمعنى قلت سلمت الله تعالى بمعنى جعلك الله تعالى سالماً لكان
مخصصاً بنسبته الى الفاعل الغالب اي سلم الله عليك وقد يتخصص الشكر
بكونها مضافة نحو غلام رجل خير من غلام امرأة او في معنى الاضافة نحو ضرب
لزيد خير من ضرب لعمرو وبكونها مشبهة بالمضاف نحو عشرون
درهماً في كيسك ثم اعلم ان وجوب التخصص النكرة الواقعة مبتدأ بوجه
من الوجوه الستة المذكورة انما هو مذهب جمهور النحاة وذهب ابن البرهان
الى انه اذا حصلت الفائدة فآخيراً بآي نكرة شئت لان الغرض الفائدة فاذا
حصلت جاز الحكم على الشيء بلا تخصيص بوجه اولاً ومن ثم يصح ان يقال
كوكب انقضى الساعة لحصول الفائدة ولا يصح ان يقال رجل قائم لعد حصول
الفائدة وهذا هو اقرب الى الصواب واعلم انه اذا كان احد الاسمين معرفة
والاخرى اسمين نكرة فاجعل المعرفة مبتدأ البتة اي لا النكرة بل اجل

سلاماً

النكرة خبراً لانه لا يجوز ان يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة كما مر مثاله
وان كانا اي الاسمان معرفتين سواء كانتا متساويتين في المعرفة او لا
فاجعل ايتهما شئت مبتدأ والاخر خبراً يعني ايتهما قد مرهنا فهو المبتدأ وايتهما
اخرته فهو الخبر وجب تقدير المبتدأ على الخبر اذا لم يكن قرينة لانه
لو اخرجنا لا لتباساً اذا كان قرينة معينة يكون احدهما مبتدأ والاخر خبراً
فيجوز تأخيرها لعدم الالتباس نحو بنونا بنوا بنا ثناً فان قولهم بنوا بنا مبتدأ وبنونا
خبره لانه لو جعل بالعكس لقلب المعنى لان ابناء الابناء منزلة الابناء
لان الابناء منزلون منزلة ابناء الابناء وعلى هذا القياس قولهم ابو حنيفة
ابو يوسف فان ابو يوسف مبتدأ وابو حنيفة خبره لان الغرض تشبيه ابو يوسف
بابي حنيفة لا تشبيه الثاني بالاول فحواله الهنا وادم ابونا وكن الحمد بنيتنا
واما نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد فما يقال فيها ان الاسم متعين لا ابتداء
والصفة للخبر فيسدد به لان الخبر يجوز اشتقاقه وجموعه على الصحيح قد يكون الخبر جملة
لان المحكوم كما يقع بالمفرد يقع بالجملة ولان تعريف الخبر يصدق عليها وكلمة قد للتقليل
اشارة الى ان الاصل في الخبر ان يكون مفرداً لانهم احد جزئي الكلام ولانه اسرع قبولا
للربط والمراد بالمفرد ما لا يكون مركباً تاماً فيدخل فيه نحو حيوان ناطق وغلاد رجل
وضاربان وضاربون اسمية وهي التي يكون الجزء الاول منها اسماً نحو زيد ابوه قائم فزيد
مبتدأ وابوه مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر للمبتدأ الاول وفاعله
وهي التي يكون الجزء الاول منها فعلاً نحو زيد قام ابوه فزيد مبتدأ وقام فعل وابوه
فاعل والجملة الفعلية خبر للمبتدأ او شرطية نحو زيد ان جاء في فاكروته فزيد مبتدأ
وان جاء في شرط واكرمه جزاؤه والجملة الشرطية خبر للمبتدأ فاختلغوا في وقوع الجملة
الشرطية خبراً فذهب بعضهم الى ان الخبر هو الشرط او الجزء جميعاً لانهما بمنزلة جملة
واحدة وذهب بعضهم الى ان الخبر هو الشرط او الجزء وتبعضهم الى ان الجزء وحده منهم
من ذهب الى ان الجملة الشرطية لا يصح وقوعها خبراً كالامر والنهي وغيرها من الاشياء
او ظرفية سواء كانت ظرف زمان او مكان او جارياً مجرى الظرف كالجار والمجرور فانه
يجري مجرى الظرف في اقتضاء العوامل واعلم ان ظرف الزمان لا يصح وقوعه خبراً

عن ذات لا يكون متجداً فلا يصح ان يقر زيد يوم الجمعة ويصح ان يقال الهلال يوم الجمعة
وان حرف الجر التي تقع خبراً عن المبتدأ انما هي من وإلى وفي واللام والباء والكا
وعلى وعن دون ما دونها ثم تختلف النحاة في الخبر الظرف فمنهم من ذهب الى ان الخبر
هو الفعل المقدّر لا الظرف القائم مقامه ومنهم من ذهب الى ان الخبر هو
الظرف القائم مقامه لا الفعل المقدّر ومنهم من ذهب الى ان الخبر هو الفعل والظرف
جميعاً نحو زيد خلفك وعمرو في الدار فزيد مبتدأ وخلفك خبره وكذا عمرو مبتدأ
وفي الدار خبره اعلم ان النحويين اختلفوا في تقسيم الجمل فمنهم من ذهب الى
انها اربعة اقسام وهي المشهورة المذكورة في المتن ومنهم من ذهب الى انها
ثلاثة اقسام وادرج الظرفية في المفرد ومنهم من ذهب الى انها على قسمين
وادرج الشرطية في الفعلية والظرفية في المفرد والظرف اي الخبر الظرف سواء
كان ظرف زمان او مكان او ما يجري مجراه متعلق بجملة اي بفعل من كذا ومفعله
من الافعال العامة غالباً لئلا يفتقد عليه هي لكونه والثبوت والخصر والوجود فيجوز
تقدير فعل من الافعال الخاصة عند قرينة والظرف المتعلق بالمدكور يسمى ظرفاً لغواً
لانه اذا تعلق بالعامل المذكور كان العمل للعامل لاله فهو يلغى عن العمل والظرف
المتعلق بالمقدّر يسمى ظرفاً مستقراً بفتح القاف اسم مفعول متعلق به لا استقراره كان
العامل العام اذا حذف انتقل ضميره الى الظرف فيسمى مستقراً الاستقرار الضمير
فيه وهذا اولى من الاول لانه لا يلزم تقدير العامل الماخوذ من الاستقرار
بخصوصه حتى يختص هذا الاسم عند اكثر اى عند اكثر النحاة وهي اى تلك
الجملة هكذا او جد في كثير من النسخ ووجد في بعضها وهو فتد كيرة باعتبار
الفعل لان هذه الجملة فعل او باعتبار متعلق الظرف ويجوز ان يرجع هذا الضمير
الى الجملة بلا تاويل والتطابق بينه وبين المرجوع اليه غير لئب لان المؤنث بالنساء
على نوعين احدهما ما لا يكون له مذكرة كشيبة فان مذكرة غير مستعمل اذ لا يقال
شيبة لثاني ما يكون له مذكرة كقائمة فان مذكرة مستعمل اذ يقال في الذكر قائم
ووجب التطابق بين الضمير والمرجع اليه انما هو في النوع الثاني لاني النوع الاول
وما نحن بصدد من النوع الاول استقر مثلاً او حصل او ثبت تقول زيد في الدار

تقديره أي تقدير هذا الكلام زيد استقر في الدار لأن أصل الفعل للفعل
تقديره عاملاً في الطرف أخرى ولأنه إذا وقع صلة يقدر بحملة لا محالة فكذلك إذا وقع ^{خبراً}
ولأن الطرف المستقر يعمل بقيامه مقام عامل فجعله فرعاً للفعل الذي
هو الأصل في العمل أولى من جعله فرعاً لفرعه وإنما قال عند أكثر كانه
الأقل من الخاتمة ذهبوا إلى أن الطرف متعلق بمفرده وهو اسم الفاعل فتقدير
زيد في الدار زيد مستقر في الدار لأن الأصل في الخبر إذا فراد وكان المحذوف
لو كان فعلاً فادخلوه زيد في الدار التقوى وليس كذلك ولأن المحذوف غير من
الضمير لا تنقله إلى الطرف والقول بعري الاسم عنه أولى من القول بعري الفعل عنه
لا يقال إن اسم الفاعل مع فاعله مركب من مسند مسند إليه فيكون كلاماً وجملة
لأن القول حق اسم الفاعل أن لا يعمل لكونه اسماً وأصل الاسم أن لا يعمل لأنه مشابهاً للفعل
يعمل لكن لما لم يكن عمله بالأصالة بل بالمشابهة فرض عمله كالأعمال على التقديرين للذكرين
يكون في الطرف ضمير عائداً إلى المبتدأ انتقل من المقدّر إليه مرتفع به كارتفاعه بالاستقلال
منه ويدل عليه مجيء الحال منه نحو زيد في الدار قاعداً فإن قاعداً حال من الضمير في الطرف كما
في المقدار إذ لو كان لصح تقديره هو غير صحيح وجواز الأبدال عنه نحو قوله تعالى وألوزن
يوميدين الحق على أكثر فإن الوزن مبتدأ ويوميدين خبره والحق بدل من الضمير الذي
هو مستكن في يومئذ ولا يجوز أن يكون الحق صفة للوزن للزوم الفصل بين الموصوف
والصفة بالخبر حينئذ وهو صمت ولا يجوز أيضاً أن يكون الحق خبراً للوزن ويومئذ منصوب
بالوزن لأنه مصد معرف بلام التعريف والمصدر المعروف بما عمله قليل إذا حرفت
ذلك فاعلم أن القول بتقدير العامل في الطرف سواء كان جملة أو مفرداً إنما هو على
البصريين وأما الكوفيون فالطرف عندهم لا يتعلق بشئ ولا يجتزأ إلى تقدير شئ
واختاره أبو العباس من المتأخرين ولا يد في الجملة أي الخبر الجملة وكذا في الخبر المفرد ^{والمشتق}
والمأول به أن الضمير في المفرد غير كاف كما في المفرد الغير المشتق نحو زيد أنسا أو حجر
ولذا خص الجملة بالذكر من ضمير أي عائداً من الجملة رابطاً ليعود إلى المبتدأ فيربط به
وإنما اشترط وجه العائد فيها لأن الجملة من حيث هي مستقلة بنفسها مستغنية
عن الربط بغيرها وإذا أريد تعلقها بشئ من المبتدأ أو ذي الحال فلا بد فيها من عائداً رابطاً

يربطها به هو اعم من ان يكون ضميراً كما اشار اليه بقوله كالهاء فيما مر من الامثلة وغيرها
 كاللام في لغو الرجل زيد وضع المظهر موضع المضمرة كقوله تعالى الحاقة الحاقة
 وكون الخبر عين المبتدأ نحو قوله تعالى قل هو الله احد وهذا زيد قائم والشان
 زيد عالم ومقولي زيد فاضل وعموم اللفظ كقوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات
 انا لا نضيع اجر من احسن عملاً فان الثانية مع معمولها يقع خبراً عن الاولى
 ولا ضمير ههنا الا ان عموم من احسن عملاً قام مقام الضمير لان من احسن
 عملاً والذين امنوا وعملوا الصالحات ينتظمها معنى واحد فهذا العموم
 يربط الجملة باسماء السابقة وخبر ان هو خبر المبتدأ
 لانها لا تدخل الاعلى المبتدأ والخبر وتو قال من عائد بدل قوله من ضمير كما قال صاحب
 الكافية وغيره لكان اولى ليكون شاملاً لما ذكرنا من الروابط لان العائد اعم من الضمير
 الا ان يقال صرح بالضمير لكثرة بالنظر الى غيره من الروابط وانما اكتفى في الجملة الواحدة
 خبراً بالضمير وحده ولم يربط بالواو بخلاف الجملة الواقعة حالاً لان الحالتين في الجملة الواحدة
 بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى زيادة رابطة بخلاف الخبر فانه ركن الكلام فاحتاج
 الى زيادة رابطة واذا تقر هذا فاعلم ان الجملة الشرطية ان كانت خبراً عن اسم ليس
 بشرط نحو زيد ان ياتني اكرم عمر افيكفي عود ضمير واحد ان كانت خبراً عن اسم الشرط نحو
 من يكرمني اكرمه فلا بد من ضمير في كل واحد من الجملتين المحكية بعد القول نحو قال زيد
 قائم فهو مفعول في المعنى فلا يلزم عود الضمير فيها لان المفعول غير الفاعل وانما يلزم
 عود الضمير في الجملة التي وقعت خبراً او صفة او صلة او حالاً لانها اما نفس الاول او بعض منه
 ويجوز حذف اي حلت الضمير الرابط ولا يجوز حذف غيره من الروابط فان كلام العرب لا يجوز
 لانه لا ينساق الذهن مع الحذف الى الضمير ان كان المظهر موضع المضمرة فلنكتة
 فانها تفوت مع الحذف وان كان الخبر عين المبتدأ فهو لا يقبل الحذف انما يجوز حذف
 الضمير عند وجوه قرينة دالة عليه دل كلام المصنف على ان الحذف شائع كثير كما وجدت
 قرينة واكمال ليس كذلك بل هو مختص بالضمير المحرور ومن اذا كان في جملة اسمية يكون
 المبتدأ منها جزء من مبتدأها واما في غيرها ففي المرفوع لا يجوز الحذف وفي المنصوب والمجرور
 سماعي نحو السمن منوان بدارهم والذكر يستين اي منه فان قوله السمن مبتدأ

اي فلا جملة
 لنكتة ١٢

ومنون مبتدأ ثان وبدرهم خبر المبتدأ الثاني والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدأ
الاول والضمير محذوف وتقديره السمن منون منه بدرهم منه في محل الرفع بانه
صفة منون وهو الذي يعمر وقوعه مبتدأ وانما حذف منه لانه لما ذكر السمن
ثم جرى ذكر منون بدراهم بعده علم انه منه فاستغنى عنه وكذلك قوله البراكر
بستين فان البر مبتدأ والكر مبتدأ ثان وبستين خبر المبتدأ الاول والجملة في محل
الرفع بانه خبر المبتدأ الاول والضمير محذوف وهو منه وانما حذف لانه لما ذكر
البراكر استغنى عنه فاستغنى عنه ومنه في هذا المثال في محل
النصب بانه حال وجاز تقديمه على بستين وان كان عاملا معنويا وتقديره الحال
عليه لا يجوز الا اذا كانت ظرفا لفظ للحال وهو منه ايضا جاز وجره ورفا شبه
الظرف ثم الكرا اثنا عشر وسقاً والوسق ستون صاعاً والصاع اربعة امداد
والمد المنة واعلم ان الجملة الواقعة خبراً من الجمل التي لها محل من الاعراب مفعلة
في سبعة اقسام الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه الشرط والجزاء الجازم
وهو ما بعد الفاء واذا والتابع المفرد والتابع لما لها محل من الاعراب كذا الجمل التي
ليس لها محل من الاعراب مفعلة في سبعة اقسام المستأنفة ويسمى ابتداءية كما تسمى
الجملة التي صدرها مبتدأ والمعتزلة والتفسيرية نحو قوله تعالى واسر والنحوي
الذين ظلموا اهل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسر للنحوي المجاب
القسم الواقعة جواباً لشرط غير جازم كولو ولما وكيف او جازم لم يقترن
بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة صلة اسم وسرف والتابعة لما لا محل له من الاعراب
وكلمة قد في قوله وقد يتقدم الخبر على المبتدأ للتقليل اشارة الى ان الاصل في الخبر
ان يكون متأخراً لان بيان قلته يستلزم اصاله تاخيره فكانه قال الاصل في الخبر
ان يتأخر وقد يتقدم على المبتدأ وانما كان الاصل في الخبر ان يكون متأخراً لكونه
صفة في المعنى والصفة لفظاً ومعنى يجب ان يكون متأخراً فلا اقل من ان يكون
اولى به ولكونه محكوماً به وحق المحكوم به ان يكون متأخراً كما ان اصل المبتدأ
التقديم لكونه موصوفاً في اللفظ والمعنى الموصوف لفظاً ومعنى يجب ان يكون
مقدماً فلا اقل من ان يكون اولى به ولكونه محكوماً عليه وحق المحكوم عليه ان

يكون مقدماً فإن قلت هذا إن الدليلان يجريان في الفاعل فينبغي أن يقدم
على الفعل أيضاً قلت إنما لم يقدم الفاعل لوجه المعنى والمقتضى إنما يعمل إذا لم يكن
هناك مانع والمانع هناك كون الفعل عاملاً وداعياً إلى ذكره بعد إرادة ومرتبة
العامل والداعى التقدير على المفعول وعلى فاعلى إليه نحو في الدار زيد فزيد مبتدأ
وفي الدار خير مقدم ويجوز أى لا يمتنع أن يكون للمبتدأ الواحد أخبار كثيرة أى متعدّد
سواء كانت اثنين أو أكثر لأن الخبر حكم ويجوز أن يحكم على شئ بأحكام كثيرة كالصفتين
وإنما فسرنا الجواز هنا بعدم الامتناع لأن تكرار الأخبار على قسمين جائز وهو ما يتم
المعنى بدنه نحو زيد عالم فاضل ناصرو واجب هو عالم يتم المعنى بدنه نحو الخلل
حلوا مضى والابلق اسود ايضاً ففسرنا الجواز بعدم الامتناع الشامل
للو جوب والجواز ليتنا ول القسمين وإنما قيد المبتدأ بالواحد لأنه لو لم يقيد
به ليتبادر الذهن إلى ما هو خلاف المقصود وهو بيان جواز تكرار الأخبار للمبتدأ
المتعدد لأنه شائع كثير لا يحتاج إلى البيان ولذا أصله والمقصود جواز
تكرار الأخبار للمبتدأ الواحد لأنه قليل يحتاج إلى البيان ولذا تعرض له فقيد المبتدأ
بالواحد لئلا يتبادر الذهن إلى غير ذلك ونصريحاً بالمقصود ويجوز أن يكون المبتدأ
متعدد أو الخبر واحد أو نحو زيد وعمر رجلان ونحو الحلوا والحامض من الطعوم ولم
يتعرض له في جانب المبتدأ لكونه أقل قليلاً في الكلام فالنحو بالعدد ثم أعلم أن النحاة
جعلوا المبتدأ منقسماً إلى قسمين قسم منه ما يكون مسنداً إليه خبر مسنداً إلى ذلك المبتدأ
كما عرفت وقسم منه ما لم يكن مسنداً إليه بل هو مسند إلى فاعله هو قائم مقام خبر
المبتدأ وأما التمهيد عن العوامل اللفظية فشرط فيما فالشيخ في ما فرغ عن بيان القسم
الأول للمبتدأ شرع في بيان القسم الثاني استيفاءً للقسمين بالبيان فقال وأعلم أن لهم
أي للنحاة قسمًا آخر من المبتدأ أي غير الذي مر فيما سبق وهو الذي يسمى مسنداً إليه
ليس مسنداً إليه صفة للقسم الآخر للمبتدأ واحترز بهذا القيد عن القسم الأول
للمبتدأ أعلم أن القسم الثاني من المبتدأ مما اعترف به جمهور النحاة للضرورة فإنهم
لم يجدوا فيه وجهاً من الأعراب سكتوا ابتداءً وتابعهم المصنف والشيخ ابن الحاجب
وقال بعضهم في توجيه رفعه أنه خبر للمرفوع بعده وتكلف في نحو قائم الزيد إن بآ

اصله اقائم الزيدان فوضع المظهر موضع المضمير فقال اقائم الزيدان ثم اقتصر على
 احدهما تحريزاً عن التكرار فصار اقائم الزيدان فارتكب ذلك التكلف فزارع
 جعل المسند مبتدأ فاقصر اذ لك في بيان المبتدأ على القسم الاول وتابعة العلاقة
 النحوية سعد الدين التفتازاني وهو اي القسم الاخر من المبتدأ صفة هي اعم من
 ان تكون مشتقة كناصر ومنصور وكريم او ما يجري مجراها كالاسم المنصوب نحو
 مصري فانه جار مجرى المشتقة في توافق المعنى لان نحو مصري يدل على ذات مبهمة
 ما خوخ مع بعض او صافها كناصر وقعت بعد حرف النفي كما ولا وان النافية نحو
 ان صار ب الا عزم وكو قال بعد النفي لكان اخصر اشمل لان الشرط هو الاعتماد
 على النفي ون حرفه سواء كان النفي مستفاداً من حرفه او ما هو بمعناه كما انما قائم
 الزيدان اي ما قائم الا الزيدان او من حرف يجري مجرى حرفه نحو غير قائم الزيدان
 لانه بمنزلة ما قائم الزيدان نحو ما قائم زيد مثال للصفة التي وقعت بعد حرف النفي
 فالصفة فيه مبتدأة وليست بمسندة اليها وزيد فاعلمها الساد مسند الخبر اتمام
 الجملة ويجوز ان يكون الصفة خبراً وبعدها مبتدأ او بعد حرف الاستفهام وقيل لا
 خرافاً ثم زيد مثال للصفة التي وقعت بعد حرف الاستفهام فالصفة فيه مبتدأة
 وليست بمسندة اليها وزيد فاعلمها الساد مسند الخبر في اتمام الجملة ويجوز ان يكون الصفة
 خيراً او ما بعدها مبتدأ وانما قيد الصفة بوقوعها بعد حرف النفي او الاستفهام
 لينحقق الاعتماد واحترز به عن نحو قائم زيد فان الصفة فيه ليست بمبتدأة
 لعدم الاعتماد خلافاً للاختفش والكوفيين وانما اشترط اعتمادها على احدين
 الحرفين لانها اذا اعتدت على غيرها كانت جارية على صاحبها خيراً او صفة
 او حالاً فلا يكون مبتدأ بشرط ان ترفع تلك الصفة اسماً ظاهراً اي غير مضمير مستتر
 بالمثل على عموم المجاز او بارادة المعنى اللغوي منه ليدخل فيه مثل قوله تعالى الرغب
 انت واقائم انت لان المصير المنفصل غير مستتر ويخرج عنه مثل قائم الزيدان
 لان الصفة فيه ترفع مضمراً مستترا فلم يكن مبتدأة بل خبراً كذا في بعض شروح النحويين
 واقتاتل ان يقول لا يصح هذا الحد بعد هذا التعمير ارادة المعنى اللغوي من الظاهر
 ايضاً لانه ينتقض جمعاً بانه لم يصدق على صفة ترفع مضمراً مستترا عائداً الى الفاعل

في باب التنازع نحو اضارب مكرماً زيداً اذا اعمل الثاني على مذهب البصريين ويتنقص
 منعاً بنحو اقائم ابوه زيدان زيداً مبتدأ واقائم خبره مع انه يصح عليه الحد ^{للقسم}
 الثاني من المبتدأ فلم يكن مانعاً واجيب عن هذا بان المراد بوقوع الصفة بعد حرف
 النفي او الاستفهام ان تعتمد عليه في العمل وفي المثال المذكور اعتمدت على المبتدأ
 في العمل وبان القائم فيه مبتدأ وابوه فاعله الساد مسند خبره وهذه الجملة
 خبر زيد فيكون اقائم قسمًا ثانيًا للمبتدأ في الجملة فلا اشكال ثم الجار والمجرور
 في قوله بشرط ان ترفع حال من ضمير وقعت اي صفة وقعت حال كونها متليسة
 بشرط الخ او خبر مبتدأ محذوف اي هي متليسة بشرط الجملة او معترضة نحو قائم
 فالزيدان واقامه الزيدان هذان المثالان للصفة التي وقعت بعد حرف النفي محذوف
 الاستفهام فهي مبتدأة وليست بمسند اليها والزيدان فاعلها الساد مسند الخبر
 في اتمام الجملة بخلاف مبتدأ محذوف تقديره هما وهذان اي المثالان متليسان
 بخلاف ما قائلان الزيدان فان الصفة فيها ترفع مضمراً مستتر أعائد الى الزيدان
 ولو كانت رافعة للظاهر لما جاز تشبيهها لما عرفت من ان رافع الفاعل اذا كان مسنداً
 الى الظاهر وجب توحيد فلا يكون الصفة الا خبراً اعلم ان اسما الافعال عند من جعلها
 مبتدأ داخل في القسم الثاني للمبتدأ واقامه وقوعها بعد حرف النفي او حرف الاستفهام
 فلو كانت عاملة بدين لا اعتاد بخلاف الصفة فيكفي وقوعها مبتدأ وكونها مشاركة للقسم
 الاول في كونها اسماً لجملة اعن العامل اللفظية كما كانت الصفة كذلك ثم لما فرغ من
 بيان المبتدأ والخبر شرع في بيان خبران ولخواتمها وهو القسم الخامس من المرفوعات **فصل**
 خبران ولخواتمها اي اشباه ان وامثالها وهي خمسة ان وكان وليت ولعل فهذه
 الحروف الدخلة على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ ويسمى اسماً ولخواتمها وتوقع الخبر
 ويسمى خبران ولخواتمها فخبران وخبر اخواتمها وهو المسند جنس يتناول كل ما هو
 مسند كخبر المبتدأ وخبر كان وغيرهما وقوله بعد دخولها اي بعد دخول احد الحروف
 عليه فصل يخرج ما ذكرنا من الاشياء ومعنى دخولها عليها ردها عليها لا عطاؤها
 حكمها اللفظي لدخولها فلا يشك الحد بنحو يضرب في قوله ان زيداً يضرب بخوفاً
 يضرب فيه من حيث انه مسند الى اخوة لا يكون ما دخل عليه ان بالمعنى المذكور

خبران
ولخواتمها

بل انما دخلت بذلک المعنی علی الجملة اغنیه یضرب مع فاعله وهذا الجواب یعنی عما اجاب
بعضهم من ان المراد بالمسند المسند الی اسماء هذه الحروف لا حنیاجه الی تکلف بعبارة
لان المتبادر من المسند هو المسند المطلق لا المسند الی اسماء هذه الحروف علی انه یلزم
مع اسند الی قوله بعد دخولها والی هذا اشار فی الفوائد لضیاضة نحو ان زیداً قائم فان
قائم مسند بعد دخول ان وحکما ای وحکم خبر ان واخوانتها فی انفسا مای کونه مفرداً
او جملة اسمیة كانت او فعلیة او شرطیة او ظرفیة او معرفة او نكرة وفي احکامه من وقوعه
متعدياً او متوحدلاً او مثبتاً او منقياً او محذوفاً وفي شرایطه من وجوب العائد عنه کونه جملة
او مفرداً مشتقاً او فاعلاً او تقديراً او محذوفاً کحکم خبر المبتدأ ولا یجوز تقدیم
ای تقدیم بر ان واخوانتها علی اسمها هذا شروع فی ما یخالف به خبر ان واخوانتها خبر
المبتدأ او قد ثبت المخالفة بينهما من وجهین احدهما انه لا یجوز تقدیم خبر ان واخوانتها
علی اسمها اذا لم یکن ظرفاً فلا یقال ان قائم زید او یجوز تقدیم خبر المبتدأ علیها
عرفت وانما لا یجوز تقدیم خبر خبر ان واخوانتها علی اسمها لکراهتهم ان یجعلوا هذه الحروف
متصرفه تصرف الافعال او تنبیهاً علی ان عملها عمل الفعل الفرعی اذ عملها فرعی او علی
القصور بينهما ویدل ما شیهت به من الفعل والثانی ان لا یجوز ان یقع اسم مفرد فی معنى
الاستفهام خبراً عن هذه الحروف فلا یقال ان ابن زید ویجوز ان یقع خبراً عن المبتدأ نحو
ابن زید الا اذا کان ظرفاً ای لا یجوز تقدیم خبر خبر ان واخوانتها علی اسمائها فی جمیع الاوقات
الا وقت کونه ظرفاً فیرجى تقدیم الخبر علی الاسم اذا کان معرفة نحو ان فی الدار زیداً
نحو قوله تعالیٰ ایتنا ریا بهتم ویمجب اذا کان نكرة نحو قوله علیه الصلوة والسلام ان من
البیان لیسراً وان من الشعر لحکمة وانما جاز تقدیم الخبر علی اسمها اذا کان معرفة
لجمال التوسع فی الظروف حیث اتسعوا فیها بما لم یتسعوا فی غیرها لکثرة وقوعها
کلاهم وینبغی ان یعلم ان الخبر الظرف لا یتساوی خبر المبتدأ فی التقدیم لان خبر
ان اذا کان ظرفاً یتقدم تقدماً غالباً شائعاً حتی یکاد ان لا یجوز تأخیره سوا ما
کان لاسم معرفة او نكرة ولس خبر المبتدأ کذلک وایضاً خبر ان اذا کان ظرفاً مقابلاً
بلام الا بتدلیلاً لا یتقدم لئلا یزول صدرته نحو ان زیداً فی الدار ثم اعلم ان البصائر
ذهبوا الی ارتفاع خبر ان بهذه الحروف والكوفیون ذهبوا الی ارتفاعه بما ارتفع به

عند كونه خبراً للمبتدأ ولما فرغ من بيان خبرات واخواتها شرع في بيان اسم كان واخواتها وهو القسم السادس من المرفوعات **فصل** اسم كان واخواتها لم يذكر الشيخ ابن الحاجب اسم كان في المرفوعات على حدة لانه ادرجها في الفاعل لا في المفعول عنده وليس يلحق به وذهب بعض النحاة الى انه يلحق بالفاعل وليس بفعل لان ناقصه ما يلزم بالفاعل فيه وهو تمام الكلام به اختاره المصنف فلم يدرجها في الفاعل بل ذكره على حدة وهي كان وصار واصبح وامسى واظنى وظل وبات وامن وعاد وعد ورجع وما زال وما انفك وما برح وما فنى وما دام وليس فهذه الافعال الناقصة وما اشتق منها تدخل ايضاً على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ ويسمى اسم كان واخواتها وتنصب الخبر ويسمى خبر كان واخواتها فاسم كان واخواتها هو المسند اليه جنس يشمل كل ما هو اليه كالمبتدأ واسم ما ولا المشبهتين بليس وغيرها وقوله بعد دخولها اي بعد دخول تلك الافعال يخرج به الاشياء المذكورة وبما سبق من معنى الدخول لا يشك المحقق بانها في كان زيد يضرب اخوة نحو كان زيد قائماً فان زيدا مسنداً اليه بعد دخول كان ويجوز في الكل اي في هذه الافعال بلا خلاف بين النحاة تقدير اخبارها على اسمائها اي الافعال وقد جاز تقدير المنصوب على المرفوع لقوتها في العمل نحو كان قائماً زيد كان اخاه صديقك كان خيراً من زيد شر من عمر وهذا اذا كان اعراب كل من الاسم الخبر او واحد منهما لفظياً لعدم الالتباس حينئذ بخلاف ما اذا كانا مقصودين نحو ما كان عيسى وموسى فانهم يتعين فيه الاول للاسمية بقريظة لفظية او معنوية وعلى نفس الفعال عطف على اسمائها اي ويجوز تقدير اخبارها على نفس تلك الافعال ايضاً كما يجوز في الكل تقدير اخبارها على اسمائها الا ان ذلك لا في الكل بل في التسعة الاولى جمع الاولى وهي من كان الى اخر نحو قائماً كان زيد وعلى هذا القياس امثلة البواقي من الافعال التسعة وانما جاز تقدير الاخبار على نفس الافعال لكون العاقل فعلاً وهو عامل قوي يصح تقدير معموله عليه ولا مانع يمنع تقديره عليه ولا يجوز ذلك اي تقدير الاخبار على نفس الافعال في ما اي في فعل يكون في اوله ما مصدرية كما في ما دام ونا فية كما في نظاما في نظاما لم يجز تقدير الاخبار على نفس ما في اولها لوجه المانع وهو كون ما مصدرية او نافية لان كليهما يمنع تقدير ما في حيزها

عليها لان ما المصدرية وحرف النفي يستحقان الصدارة خلافاً لابي كيسان
 في غير ما دام لعدم المانع معناه لتأويله ايتها بالمشتبك لان معنى هذه الافعال
 النفي ودخول ما النافية عليها يدل على الاثبات لان نفي النفي اثبات فكانت بمنزلة
 كان فمعنى ما زال زيد عالمًا كان زيد عالمًا دائماً واجب بان صواباً التي يستحق
 الصدارة كافية في منع تقديم اخبارها عليها واذا كان ذلك فلا يقال قائماً ما زال
 زيد بتقديم الخبر على نفس الفعل وهو ما زال وفي ليس اى في تقديم خبره ليس على
 نفسه خلاف اى خلاف الحاجة فقد ذهب سيوييه الى ان حكمه حكم ما في اوله ما كونه
 بمعنى النفي امتناع تقديم معمول النفي عليه ذهب اكثر البصريين الى ان حكمه
 حكمه كان لعدم كون ما في اوله وباقى الكلام في هذه الافعال يجمع في القسم
 الثانى وهو الفعل ان شاء الله تعالى ثم لما فرغ عن بيان اسم كان واخواتها شرع
 في بيان اسم ما ولا المشبهتين بليس وهو القسم السابع من المرفوعات فقال
فصل اسم ما ولا المشبهتين بليس من حيث النفي والدخول على المبتدأ والخبر
 يرتفع بهما الاسم عند الجوازين لذلك الشبه وعند بنى تميم اسماهما يرتفعان
 بالابتداء وهو مسند اليه جنس يتناول لكل ما هو مسند اليه قوله بعد خولها اى بعد
 دخول هذين الحرفين فكل احترز به عن غيره من المسند اليه بما مر من معنى
 الدخول لا يشك للحد باخوة في مثل ما زيد يضرب اخوة ايضاً فهو ما زيد قائماً ولا رجل
 افضل منك فزيد ورجل كل واحد منهما اسم مسند اليه بعد دخول ما ولا ويختص بالنكرة
 ويعم بالمعرفة والنكرة اشارة الى الفرق بين ما ولا فالفرق بينهما من ثلثة وجوه احدها
 ان لا تدخل في المعارف بل يختص خولها بالنكرات هو قليل ايضاً بخلاف ما فانها تدخل
 في المعارف والنكرات والثانى ان لا للنفي مطلقاً وما لنفي الحال والثالث ان لا يجوز
 دخول الباء في خبرها ويجوز ذلك في خبر ما ولهذا كان مشاعمة ما بليس اكثر من مشاعمة
 لا به اذ ليس لنفي الحال ويجوز دخول الباء في خبره كذلك ثم اعلم ان لا في قوله نعم فنادوا ولا
 حيث مناص هي المشبهة بليس زيدت عليها تاء التانيث كما زيدت في ربة
 وثمة للتأكيد واختلف بذلك حكما حيث اختص خولها على الاحيان ولا يكون
 من معموليها الا واحد او لم يحز ظهورها معاً وهذا ما ذهب اليه الخليل وسيوييه

اسم ما ولا المشبهتين بليس

کلمة لفظ الجنس

لفظ الجنس لا ينفك

في المنصوب

ذهب لا خفيش الى ان لا هي لا النافية للجنس نبت عليها التاء وخص دخولها بالاحياء
ايضاً وقوله حين مناص منصوب بها وخبره محذوف اى كالات حين مناص لم عنده
وروى غيره انها غير عاملة والنصب بعدها باضمار فعل وكالات كان حين مناص
وعندهما انه منصوب على انه خبر واسمها محذوف اى وكالات الحين حين مناص
بمعنى ليس الحين حين مناص قد جاء رفع الحين بعدها على حذف الخبر اى ليس
حين مناص موجود ثم لما فرغ عن بيان اسمها وكالات المشبهتين بليس شرع في بيان
خبرها لفظ الجنس ويسمى هذا التبرية ايضاً وهو القسم الثامن من المرفوعات
فقال **فصل** خبرها الكائنة لفظ الجنس اى لفظ الحكم عن الجنس صفة عنه اذ لا
قائم مثلاً لفظ القيام عن جنس الرجل لفظ جنس الرجل نفسه ذلك في بعض الشرح
هذا وان كان مسلماً لكن الشائع الكثير في خبر هذه ان يكون من الافعال العاكما وحيث
ولكون والثبوت والحصول ولا شك ان لفظ الوجود عن الشيء هو لفظ نفس الشيء فيكون لفظ الوجود
عن الجنس هو لفظ نفس الجنس فلذلك قالوا لا لفظ الجنس فهذه التسمية انما تكون بملاحظة
حال بعض الافراد والاطراد في وجه التسمية به غير ان رفعه على هذا لا حاجة الى ذكرها في بعض الشرح
لانها صرف عن الظاهر اذ العبارة الصحيحة على ظاهرها وهو المسند جنس يتناول لكل
ما هو مسند قوله بعد دخولها اى بعد دخول لا فصل خرج به غير المحذوف وانطبق المحذوف على
المحذوف وبما مضى من معنى الدخول لا ينتقض المحذوف بخبره في مثل لا رجل خير من لا رجل
رجل قائم فان قائم مسند بعد دخول لا اعلم ان النجاة انقضاء على ان لا هذه ناصبة
لاسمها الذي يليها واختلفوا في رفع خبرها فمنهم قال ان لفظه مرفوع بما رفع به قبل دخول لا وهو
قول سيبويه وهذه هي مع اسمها في محل الرفع بالابتداء وما بعدها خبر المبتدأ وقال
الاخفش المبرور والزمخشري انه مرفوع بما ثم لما فرغ عن بيان المقصد الاول المشتغل على
بيان المرفوعات شرع في بيان المقصد الثاني المشتغل على بيان المنصوبات فقال
المقصد الثاني في المنصوبات ذكرها عقيب المرفوعات لا شراً كما في قوله
الواحد يعمل فيها نحو ضرب زيد عمراً وان المنصوب في اللفظ قد يكون مرفوعاً في المعنى
وبالعكس كما في باب المفاعلة نحو ضارب زيد عمراً ولهذا كانت الحق بالتقدير
على المحذورات ولكونها كثيرة لان كثرة الشيء المقصود بالبيان يقتضيه كثرة الاهتمام بذكر

له الذی یسوغ ذکره للواسطه فی کل من افراده ثم قد مر علی المفعول الذی یجب
 فی ذکر الواسطه وهی المفعول المطلق مصدر حقیقه او حکماً فلا یرد مثل ثواباً بمعنی
 الثواب وجنداً لا بمعنی ارض ذات حجاره لانه اسم الحد حکماً وان کان اسم العین
 حقیقه اذ کل واحد منهما دعاء وفی الدعاء لم یقصد بهما المعنی الحقیقی بل قصد المعنی
 المجازی وهما لا هلاک لانه الدعاء یقتضی الفعل فاجراً یجری المصدراً فاذا قال من علم
 ثواباً وجنداً فکأنه قال هلکت هلاً کما بالثواب الجند بمعنی فعل من کور قبله اقل
 المصدراً سواء کان من کور حقیقه نحو ضربت او حکماً نحو ضربت الرقاب التقدیر
 فاضربوا ضربت الرقاب او اسماً مشتملاً علی معنی الفعل نحو زید ضارب ضارباً واحترز
 به عن المصدر الذی لم یکن الفعل من کوراً قبله لا حقیقه ولا حکماً نحو الضرب اقم علی
 زید وعن مثل قیامی فی کرهت قیامی لانه وان کان مصدرّاً والفعل من کوراً قبله لکنه
 لیس بمعنی ذلك الفعل لان معنی القیام غیر معنی الکراهه فان قیل ان سوطاً فی قولک
 ضربت سوطاً مفعول مطلق مع انه لیس بمعنی فعل من کور قبله قیل اصله ضربته ضرباً
 بالسوط او ضربته ضرب سوطاً فکان بمعنی فعل من کور قبله تقدیراً قال الحدیث ان کرهت
 فی کرهت کراهت ان صدت عن المتکلم بعد صدر الفعل المذكور قبله فهو المفعول المطلق
 وان صدت عنه قبل صدر الفعل المذكور قبله والصادر عن المتکلم الذی یصدر عنه
 هذا الفعل کراهه تلك الکراهه فهو المفعول به فان قیل یدخل فی تعریف المفعول المطلق
 ما هو قائم مقام الفاعل نحو ضربت ضرباً شديداً فیحجب ان ینتصب لانه انما عرف لیعلم
 فینتصب كما ان الفاعل انما عرف لیعلم فیرتفع قلنا انه وان کان داخل فی التعریف لانه
 نصبه غیر واجب لانه انما عرف لینتصب لکن بعد ان یعلم ان قسماً منه یجب فعله اذا اقيم
 مقام الفاعل فکأنه قال هو منصوب الا فی الموضع الذی قد علمت انه مرفوع فیه قد
 جاء مثل هذا فی المفعول به المفعول فیه کذلک فی التمییز فان قسماً منه محفوض فی المستثنی
 فان قسماً منه مرفوع علی البدلیه والفاعلیه وقسماً منه مجرور كما اذا کان بعد غیره سوى و
 سواء بعد حاشا فی اکثر وان کان الغرض من تعریفها تعریف نفسها الا ان ذلك غیر مضر
 كما ذکرناه ویدکرای للمفعول المطلق للتأکید اذا لم یکن مدلوله انذاراً علی مدلول الفعل
 نحو ضربت ضرباً او یدکر لبيان العدد ای الوحده او الکثرة اذا کان مدلوله العدد سولاً کما

العد مفهوماً من لفظ المصدر نحو جلست جلسة او جلستين بفتح الجيم اي جلسة
مرة واحدة او مرتين او جلست اي مرات كثيرة او من صفة نحو ضربته ضرباً كثيراً
ين كر لبيان النوع اذا كان مدلوله بعض انواع الفعل نحو جلست جلسة القاري بكسر الجيم قد يكون
اي المفعول المطلق من غير لفظ الفعل المذكور قبله هذا على قول المبرد والكسائي وعلى قول
سيدويه يجب ان يكون المفعول من لفظ فعله فقوله جلوساً في نحو قعدت جلوساً
منصوباً يقع على قولها وعليه الاكثرون ويجلست المقدّر على قوله ثم هذا
التمثيل انما يصح اذا كان القعود والجلوس مترادفين ولم يكن بينهما فرق بالخصص
القعود بما بعد القيام والجلوس بما بعد الاضطجاع ولما كان المعلوم من حد المفعول
المطلق ومن مواضع استعماله انه يكون المفعول المطلق مصدر الفعل الذي هو عامله
ذكر هذا الكلام تنبيهاً على ان المصدر الذي هو مفعول مطلق قد يكون مغايراً
للمصدر الذي اشتق منه العامل وهذا المغايرة اما بحسب جوهر الحرف ونحو قعد
جلوساً واما بحسب الباب نحو قوله تعالى وتبثّل اليه تبثّلاً او نقول اورد
اشارة الى تقسيم افعال المفعول المطلق بذكر احد القسمين وترك الآخر على المقايسة
او دفعا لتوهم من يتوهم ان كونه للتاكيد يقتضي وجوب ان يكون بلفظ فعله
لان التاكيد المعنوي يكون بالفاظ مخصوصة واللفظي لا يكون من غير لفظ المؤكّد
او اشعاراً بانه ليس تابعا لسيبويه في هذه القاعدة بل كان مخالفاً له وقد يجد
فعله اي عامله المنتصب له حتى يعلم حذف عامل المفعول المطلق اذا كان
اسماً ايضاً لقيام قرينة اي وقعت حصول قرينة حالية او مقالية جوازاً منصوب
على انه صفة مصدر محذوف اي يحذف حذفاً جازماً لا مجازاً والاختصار مع حصول
الغرض بالقرينة كقولك خير مبتدأ محذوف والقول بمعنى المفعول اي مثل مقولك
للقادر اي الذي قدم من السفر خير مقدم فان خير اسم تفضيل مخفف لخير لا يتغير
في التثنية والجمع والتأنيث تقول فلان خير الرجال وفلانة خير النساء مصدرية
إمّا باعتبار الموصوف كما بينه بقوله اي قدمت قدوماً خير مقدم ثم حذف الموصوف
واقير الصفة مقامه فاحذف حكمه أما باعتبار المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم
ماضيف اليه انما جاز حذف الفعل ههنا بقرينة دالة مشاهدة الحال عليه لان هذا

القول لا يقال إلا لمن ظهر عليه أمارات القدرة ووجوباً عطف على قوله جوازاً فالمعنى
وقد يحذف فعله أى عامله الناصب له لقيام قرينة وجوباً أى حلاً فواجباً
سماً نحو سقياً وشكراً وحمداً ورعياً أى سقاء الله سقياً وشكراً وحمداً
ورعاً الله رعياً وإنما وجب حذف أفعال هذه المصادر طلباً للتخفيف لكثرة
استعمال هذه المصادر على السنتهم ولوجود القرينة الدالة وهى دلالة الحال
فإن سقياً مثلاً إنما يقال لمن يستحق أن يدعى بالخير فدلّت الحال على أن التقدير سقاء
الله سقياً لا يقال كيف يجب حذف هذه الأفعال وقد جاء إظهارها كما قالوا سقياً
الله سقياً وشكراً وحمداً لا نأخذ ذلك كلاماً للمحدثين المولدين
وليس بكلام العرب فالحق بصدقه فهو كلام مهم على أن بعض النحاة قد ذهبوا إلى أن الحذف
إنما يجب إذا كان استعمال هذه المصادر باللام نحو سقياً له وشكراً له وحمداً له
وحينئذ لا يتجوز إلا شكال أصلاً ثم لما فرغ من بيان المفعول المطلق شرع في بيان
المفعول به فقال **فصل المفعول به الجاء والجر** وفى الأصل كان مفعولاً لم يسم فاعله للمفعول
أى الفعل الذى فعل به ثم صار به فى الاصطلاح بعضاً للاسم المصطلح به الضمير للجر
راجع إلى اللام الموصولة فى المفعول وعلى هذا القياس المفعول فيه المفعول معه
وهو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل أى تعلق به الفعل بحيث لا يتصور إلا به نفيًا كان
أو اثباتاً ولهذا لم يكن المفعول به إلا للفعل المتعدي فبدخل فيه نحو خلق الله تعالى العالم
وما ضربت زيداً فإن العالم زيداً تعلق بهما الفعل بحيث لا يتصور إلا بهما وقال بعض
المحققين لا مانع من القول بوقوع المخلوق على العالم ولكن وقوعه لا يستلزم وجوبه
بل امكانه وكذا ليس المراد بالوقوع النسبة الإيجابية حتى يرد ما ضربت زيداً بل المراد
وقوع النسبة إعم من أن يكون سلبية وإيجابية ثم اعلم أن تعلق الفعل بالمفعول به متغير
واسطة حرف الجر فيكون واحداً كضربت زيداً أفصاعداً كما عطيت زيداً درهماً واعلمت
زيداً امرأفاضلاً وأما بواسطة حرف الجر كضربت بزيد ويسمى ظرفاً أيضاً وإن كان المفعول مع
واسطة عاملين وهما الفعل والجار فإن كانا ملفوظين يظهر عمل الجار لكونه أقرب ولا يظهر
عمل الفعل أى النصب إذا لا سم الواحد لا يقبل إعرابين لكن يضرب نصبه فى تابعه لذلك
يجوز فى المعطوف الجر وهو الوجود والنصب بتقدير فعل موافق للفعل فى معناه متعد

المفعول به

وجوبه

ان

بنفسه فتقول مرت بزيد وعم وان شئت قلت وعمراً بالنصب يكون التقدير جازية
 عمراً وان كانا مقدّرين كما في قولك خير بالجزم لمن قال لك كيف أصبحت فالظاهر الجرايحاً
 لأن المقدّر كما للمفعول وان كان الجار لمفعول دون الفعل فهو بانه وان كان الفعل لمفعولاً
 دون الجار فهو قوله تعالى واختار موسى قومه فالظاهر عمل الفعل لا انتفاء ما عنهم ظاهر
 عمله ثم اختلف النحاة في ناصب المفعول به فذهب سيبويه الى ان ناصب الفعل ذهب
 هشام الى انه الفاعل والفراء الى انه مجعولها والبعض الى انه الفاعلية هو لم معنى وقد
 يتقدم على الفاعل كضرب عمر ازيد قد ذكر هذه المسئلة في بحث الفاعل فلا حاجة الى ذكرها
 ثانياً فالاولى ان يبدل بيانها بيان مسئلة تقدير المفعول على الفعل كما فعله غيره
 الا ان يقال ذكر هذه المسئلة ههنا من حيث انها من احكام المفعول وذكرها شتبه
 من حيث انها من احكام الفاعل وقد يجذف فعله اي عامله الناصب لحتى يعلم حتى
 عامله اذا كان شبه الفعل ايضاً لكن يجب ان يثبت على ان العامل لعمري المحذوف
 جازاً وفي ما اضمر عامله واما في المحذوف وجوباً سماعياً وفي المنادى الندب التحذير
 فالعامل المحذوف هو الفعل لقيام قرينة اي وقت حصول قرينة دالة على تعيين المحذوف
 جوازاً اي حذفاً جازاً نحو زيداً في جواب من قال من اضرب تقديره اضرب زيداً المحذوف
 الفعل بقرينة السؤال وجوباً عطف على قوله جازاً اي قد يجذف فعله لقيام قرينة
 حذفاً واجباً في اربعة مواضع فان قيل كيف يستقيم المحصر في اربعة مواضع قد وجد جواب
 المحذوف في غيرها ايضاً كما في باب الاغراء نحو اخاك اخاك المنصوب على المدح فهو الحمد بالجملة
 اي اعني والمنصوب على الذم فهو ذهاب الفاسق الخبيث اي اعني الخبيث والمنصوب
 على التزم فهو مرت بزيد المسكين اي اعني المسكين قلنا الاغراء ملحق ببا التحذير لا لاختادها
 صوة ومعنى اعني باحد الوجوه المذكورة من المدح والذم التزم ملحق بالمنادى لا لخصوص من بين
 امثالها باحد تلك الوجوه كما ان المنادى مخصص بطلب لا يقال من بين امثاله لان العدة
 لا يفيد المحصر ما ذهب اليه الجمهور واما ذكر العدة ليضبط المذكور عند السامع
 الاول اي الموضع الاول من تلك المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول
 به سماعي اي مقصور على السامع وقد مر على القياس لكونه اقل منه نحو امر ونفسه
 انترك امره ونفسه المقصود اما الحث على الفرار عن الرجل نفسه وعلى قصر اليد اللسان

عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة والعطف انتهى وخير الكرم معناه
 انتهوا يا معشر النصارى من التثليث اى من قولكم ان الله ثالث ثلثة وايتوا خيرا لكم
 وهو التوحيد القرينة على تقدير الفعل انك اذا اخيت عن شئ ثم جئت بما لا ينهى عن بل
 هو ما يؤمر به الساق الذهن اليه نحو ايت او اقص هذا عند سيبويه ذهب لكسا الى انه
 منصوب بتقدير يركى الا انتهاء خير الكرم وذهب لفرأ الى انه صفة مصدح وانه انتهى انتهى
 خيرا لكم وبعض الكوفيين الى انه حال واما اخر هذا المثال مع انه عظيم الشأن لانه
 من القرآن لان له مساسا لما نحن فيه من وجه دون وجه لما ذكرنا من الاختلاف وهذا
 وسهلا اى اتيت اهلا لا احايب ووطيت سهلا من البلاء اخونا وهذا القول يقوله
 المزور والمضيف للزائر والضيف لتطيب قلبه واصابة الانس من جهته والمعنى
 انا من اهلك واتيت اهلا لا احايب وفنزلت لك سهلا لئلا تلعب عليك في منزلي
 ونقل المبرح ان هذا دعاء ينصب على المصدر تقديره سهلت سهلا واهلت اهلا والباقى
 من المواضع الاربعة وهى ثلثة مواضع قياسية المراد من القياس ان يكون هناك
 ضابطة كلية يحذف الفعل حيث حصلت تلك الضابطة والثانى اى الموضع الثانى
 من تلك المواضع التى يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به التحذير هو فى الأصل
 تخويف شئ عن شئ وتبعيد عنه وفى عرف النحاة صار اسما لقسم من اقسام
 المفعول به وهو ما ذكره واما كان حذف فعلا لاجبا لفقدان الفرصة فى التلفظ به
 المقام يقتضيه حذفه لان هذا يذكر فيما اذا كانت البلية مشرفة والوقت ضيق المتلفظ
 به يخشيه انه ان يتلفظ الفعل وقع الحذف فى البلية فيحذف الفعل يكتفى بذكر الحذف
 منه وهو اى التحذير بمفعول اى مفعول به بتقدير اراق ونحو من احذر وباعد جانبا ولو
 قال بدل قوله بتقدير اراق وبعد لكان اولى لا يقال اتقيت نريدا من الاسد
 بمعنى خيته فلا يغلو قوله بتقدير اراق عن ساحة واحذر نريده عن المفعول الذى ليس
 معولا بتقدير اراق نحو زيد اى جواب من قال من اضرب فانه معول بتقدير اضرب
 فلا يكون مما نحن فيه تحذير منصوب على انه مفعول مطلق او على انه مفعول له للتقيد
 اول ذكر مقدراى ذلك المفعول المحذره تحذير مما بعده من حرف جر وكلمة ما
 موصوفة او موصولة والظرف صلة او صفة لها والضمير فى بعد راجع الى المعول والجملة

الثانى
 التحذير

وقعت صفة لقوله معجول اي ذلك المعجول تحذيرا من الاسم الذي او من اسم ثبتت بعده
ذلك المعجول واحترز به عن المعجول بتقدير انا نق لا لتحذير مما بعد كما نقول اياك
قال لمن اتق فانه لا يكون مما نحن فيه نحو اياك والاسد مثال المعجول بتقدير انا نق تحذيرا
مما بعد واصل اتقك والاسد لكنه لما لزم اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول فى شئ واحد
وجب قلب الثانى بالنفس فى غير افعال القلوب فصارت انا نق نفسك الاسد فاذا حذف
انا نق لصيق المقام حذف النفس لا تتفاء الضرورة وهى ايضا ضميرى الفاعل و
المفعول ثم قلبت المتصل بالمتفصل لفقد ما يتصل به ثم قوله الاسد عطف على
اياك ومعنى الكلام انا نق نفسك من الاسد انا نق الاسد من نفسك وقد يحى منك
ايضا واياك والشر واما اختيار التمثيل بالضمير المخاطب تنبيها على ان الاغلب
فى هذا القسم من التحذير عند كونه ضميرا ان يكون مخاطبا وقد يكون اسما ظاهرا
مضافا الى المخاطب نحو نفسك والشر واما القسم الثانى فيستوى فيه
الاسماء الظاهرة والمضمرة كلها واما قدم هذا القسم من التحذير على القسم الاخر
لا تتفاهم على وجوب الحذف فيه بخلاف القسم الاخر لان بعض النحويين جوزوا اظهار
الفعل فيه نظرا الى ان تكرار المعجول لا يوجب حذف العامل نحو قوله تعالى اذ كنت الارض دكا
دكا واجيب عنه بان الموجب للحذف هو عدم الفرصة فى ذكر العامل مع ذكر
الحذف منه على بلغة الوجوه لان التكرار موجب او ذكر على صيغة الماضى المجرى للحذف
منه مفعول ما لم يسم فاعله ومنه متعلق بالحذف مكررا ناسب على انه حال
من الحذف منه وهذه الجملة معطوفة على ناسب تحذير او فى هذا احتراز عن قولك
الطريق من غير تكرار فانه لا يكون مما نحن فيه نحو الطريق الطريق مثال التحذير منه
مكررا اي انا نق الطريق او بعدها وكذلك نحو الصبي الصبي لجد راجدا راي انا نق
الصبي ان تطأه وانا نق الجدار ان يسقط عليك واما ذكر الحذف منه للتأكيد ثم اعلم
ان تعريف التحذير بشكل بما ذكره بقوله تعالى ناقة الله وسقياها فان المفسرين صرحوا بان
منسوب على التحذير اى احذ وانا نق الله وسقياها ولم يرد كالحذف منه مكررا لعد تكرار
الناقة والسقيا فكانت هذه التعريف نوع من التحذير وهو ما يجب حذرا على كونه التعليل
بعدم الفرصة فى التلفظ بالعامل يستلزم وجوب حذف العامل فى جميع مواضع التحذير

الثالث ما تضمنه على شرطية التفسير

الرابع المنادى

من هذه العبارة موجهة في جميع النسخ ولعلها تكون في نسخة المتن

ألا ان يجاب بان المراد من التحذير المعروف هو التحذير المصطلح عليه فيما بينهم وناقرا لله
 ليس يتخذ بر مصطلح وانما سمى تحذيرا من حيث ان العامل المقدار فيه أحد واول الثالث
 اول الوضع الثالث من المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول ما في مفعول
 ا صمى قدرا عاملا اي اضمارا واقعا على شريطة التفسير اي شرط تفسير ذلك العامل
 بلفظ ما بعده او بمعنى لفظ ما بعده وادنا في الشريطة الى التفسير بانية اي شرط هو
 تفسير الشريطة والشرط لفظان بمعنى واحد جمع الشرط شرط وجمع الشريطة
 شرائط والتاء في الشريطة اما باعتبار كونها صفة لموصوف محذوف هو العلة واما
 للنقل من الوصفية الى الاسمية ويجوز ان يكون الشريطة بمعنى الطريقة والطريق
 فلاضافة جينئذ لا مية وانما وجب حذف فعله لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر في معنى
 اذا حصل الابهام في الكلام من حذف المفسر لانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا
 بل صار عبثا لا طائل تحته بخلاف ما اذا حصل الابهام في الكلام من ذكر المفسر فانه
 يجوز الجمع بينه وبين مفسر فخرج في رجل اي زيد وهو اي ما اضمرا عاملا على شريطة
 التفسير كل اسم لم يقل كل مفعول لان المبتدأ من المفعول المفعول به ما اضمرا عاملا
 اعتر من المفعول به حتى يشمل المفعول فيه اذا كان البحث في ما اضمرا عاملا الذي هو
 مفعول به بعد فعل صفة وقع بعده لك الاسم فعل وشبهه اي شبه الفعل والمراد به
 اسم الفاعل والمفعول المصل والصفة المشبهة واسم التفضيل معنى المشابهة
 كالمثال بمعنى المماثل يشغل اي يعرض ذلك الفعل وشبهه لم يصرح به ههنا اكتفاء
 بذكره قريبا ونظيرة قوله تعالى الْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرِجُ نَبَاَهُ بِأَذْنِ رَبِّهِ الَّذِي خَبَتْ
لَا يَخْرِجُ إِلَّا نَكِدًا اي نبأته فلم يصرح به ههنا اكتفاء بذكره عن قريب عن ذلك الاسم اي
 العمل في ذلك الاسم بضميره اي بسبب عمله في ضميره ذلك الاسم احترز به عما يشغل
 بن لك الاسم مخوزيدا اضربت فان قلت هذا التعريف لا يتم لانه لا يتناول ما يشغل
 بمتعلقه مخوزيدا اضربت غلامه قلت الكلام محمول على حذف المعطوفه ويشغل
 عنه بضميره او بمتعلقه ولقائل ان يقول بقي التعريف ان كان ناقضا ايضا لانه لم يذكر
 فيه قيد وجب ذكره وهو بحيث لو ساط عليه هو او مناسبه لنصبه ليحترز به عن مخوزيد
 هل ضربته وما ضربته مما يتوسط بينه وبين الفعل مصدر كره فالاستفهام او النفي

نحو زيداً ضربته فان زيد الاسم منصوب بفعل محذوف مضمر وهو ضربت اذا التقدير
ضربت زيداً ضربته يفسر ذلك الفعل المحذوف الفعل فاعل يفسره وهو موصوف
بقوله المذكور بعد اي بعد زيد هو ضربته يشتغل عن ذلك الاسم بضميره ولهذا الباء
اي باب ما اضمر عاملة على شريطة التفسير فروع كثيرة مذكورة في المطويات ولا يليق
ذكرها بهذا المختصر الرابع اي الموضع الرابع من المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب
للمفعول المنادى هو اسم مدعوى مسئول اجابة مسماة وهو المراد بقولهم المنادى هو
المطلوب اقبالاً لانه من باب ذكر الملزوم وارادة اللازم فلا يرد نحو يا لله واما نحو يا جبال
ويا ارض ويا سماء فمن باب الاستعارة بالكناية ونداءها استعارة تخيلية وطلب النداء
هنا ادعائي بحرف النداء متعلق مدعوى بواسطة حرف من حروف النداء وفي
اختراجه عن نحو ادعوزيداً فانه ليس بمدعوى بحرف النداء فلا يكون منادى لفظاً
نصب على التميز من الحرف او على الحال منه بمعنى الملفوظ نحو يا عبد الله او
ادعوزيداً الله يعني ان اصل يا عبد الله ادعوزيداً الله وانا دي محذوف الفاعل
واقدير يا مقامه واعترض ههنا بان الفعل لو كان محذوفاً وفاقاً قائماً مقامه
ان يكون الجملة الندائية خبرية ولا مر ليس كذلك وايضاً ان قولنا
ادعوزيداً لا يحتمل الحكاية مع الغير وقولنا يا زيد لا يحتمل ذلك فلا يكون
اصل ذلك والجواب عن الاول بان تقدير الفعل لا يستلزم كون الجملة خبرية لجواز
يراد بالفعل الانشاء كما في قولك بعت واشتريت لكن الاولى في الافعال الانشائية
ورودها على لفظ الماضي وعن الثاني بان اصل قولنا يا زيد ادعوزيداً فاقدير المظهر
مقام المضمر وحرف النداء قائم مقام ادعوزيداً وقولنا ادعوزيداً لا يحتمل الحكاية مع غير
المخاطب فكذا ما قام مقامه واما وجب حذف الفعل هناك لكثرة الاستعمال ولا
يلزم الجمع بين النائب والمنوب هذا ما ذهب اليه سيبويه لان ناصب المنادى عند
الفعل ذهب المبدء الى ان ناصبه حرف النداء فلا يكون حينئذ مما نحن فيه حرف
النداء خمسة يا وايا وهيا واي والهزة المفتوحة وقد يحذف حرف النداء عن المنادى
لفظاً لقيام قرينة على سبيل الجواز للتخفيف اذا لم يكن اسم الجنس ولا اسم الاشياء
ولا مستغاثاً ولا مندوباً حيث لا يجوز حذف حرف النداء عن هذه الاشياء فان قلت

ینبغي ان لا یحذف حرف النداء لانه نائب مندوب ادعو والنائب لا یحذف لانه لو حذف
 یلزم حذف النائب والمندوب جميعاً وذا لا یجوز قلت انما لا یجوز حذف النائب اذا كان المندوب
 مما لا یجوز حذفه كالنائب مندوب الفاعل فانه لا یجوز حذف الفاعل فكذا لا یجوز حذف
 ما نائب مندوبه واذا كان حذف المندوب جائزاً كان حذف نائبه جائزاً ايضا كالنائب
 مندوب الفعل فانه یجوز حذف الفعل فكذا یجوز حذف ما نائب مندوبه ما نحن فيه من هذا
 القلیل وایضاً انما لا یجوز حذف النائب اذا كان حذف المندوب مشروطاً بوجوب النائب
 كلام التعريف فان حذفها مشروط بنیانها یا منابرها فلو حذف النائب ایضاً للزم حذف
 لام التعريف وانه لا یجوز واذا كان حذف المندوب غیر مشروط بوجوب النائب یجوز
 حذف نائبه كالفاعل فان حذفه غیر مشروط بوجوب المندوب فيجوز حذف نائبه كما فيها
 نحن بصدده او نقول یجوز حذف النائب اذا كان له نائباً كما في ضرب زيداً قائماً وهما
 القرينة ثابتة له نحو قوله تعالى یوسفُ اعْرِضْ عَنْ هَذَا ای یا یوسف بقرينة اللقار
 والاصح ان یوسف عبرانی وقيل عربی وقیه نظراً لانه لو كان عربیاً لكان منصرفاً
 لخلوة عن سبب سوى العلمية وقد یجاب عن هذا بان لا یجوز ان يكون معدلاً في حاشیة
 العلمية عن یوسف بكسر السين على زنة یوجب وقد یحذف حرف النداء نحو اللهم
 لان الميم المشددة عوض عن حرف النداء وانما اُخترت تبرکاً باسم الله تعالى وقال
 الکوفیون اصله یا الله آمیناً بالخیر اقصدنا بالخیر فحذفت الهزة بعد حذف الضمیر وحذف
 حرف النداء فانضمت الميم المشددة باسم الله سبحانه فافترجاً وصار الکلمة
 واحدة ولا یلزم حذف حرف النداء منه على قولهم لان الميم فيه ليس عوضاً عن یاءهم
 لما فرغ عن تعريف المنادی شرع فی بیان اقسامه احکامه فقال اعلم ان المنادی على اقسام
 فان كان ای المنادی مفرداً ای غیر مضاف ولا مشبه به فاحترز به عن المضاف
 المشبه به معرفة نعت مفرداً او خبراً آخر لكان واجب التعلل لان الحكم لا یتیم باحداً
 واحترز به عن النکرة نحو یا رجلاً لغير معین والمراد بالمعرفة ههنا اعم من ان يكون
 معرفة قبل النداء او بعداً ولهذا ذکر تطایرین للمبني على الضم یبني ای السنادی
 المفرد وهو جزاء الشرط على علامة الرفع هذا اشمل من قولهم على الضم لان البناء
 على الضم غیر لازم بل یكون بالواو والالف ایضاً وقوله على علاقة الرفع یم حکم الحرف

كما بينت كالضمة ونحوها هو الالف والواو نحو يا زيد نظير للمنادى المعرفة قبل النداء
قال المتبردان ان هذا العلم يقتضى تنكيراً لئلا يلزم اجتماع التعريفين والاحتمال انه لا
لان المحظوظ هو اجتماع الالف والتعريف لا اجتماع التعريفين ويتنقض قول المتبردين
ويا انت لتعذر تنكير اسم الاشارة والضمير ويارجل نظير للمنادى المعرفة بعد النداء اذا
قصد به الرجل للعين ويا زيد ان ويارجلان نظيران للمنادى المبني على الالف يا زيد ان
نظير للمنادى المبني على الواو فالالف الواو فيها ليست الا عراب بل مجرد التنشئة والجمع
وانما ذكر العلم المشته والمجموع في التمثيل بذكر اللام والمشتهر فيما بينهم ان العلم اذا
ثنى او جمع بالواو والنون لرفع كمال التعريف لان ذلك مخصوص بغير المنادى فلا يرد
ما يقال انه لا يصح هذا التمثيل بل الصواب ان يمثل بيا الرجلان وانما جعل
هذا القسم من المنادى مبنيًا لمضارعة بكاف ادعوك في وقوعه موقعها وفي افراده
وتعريفه وخطابه وانما جعل مبنيًا على الحركة وان كان الاصل في البناء السكون
للفصل بين ما كان بناءة لازماً وبين ما كان بناءة عارضاً وانما كان الاصل في البناء
السكون لوجهين احدهما ان البناء ضد العراب واصلة الحركة وضد ما السكون
فاعطى السكون للبناء تحقيقاً للتضاد بينهما والثاني ان الحركة في المغرب للحاجة اليها
ولا حاجة للسكنى اليها وانما اختيار بناءة على الضم لانه لو كان بناءة على الكسر يلزم التبا
بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف منه الياء واكتفى بالكسر نحو يا غلام ولو كان
بناءة على الفتح يلزم التبا شه بالمنادى المضاف المحذوف الفه واكتفى بالفتح
في بعض اللغات نحو يا غلام ثم لما فرغ عن بيان المنادى المبني اراد ان يبين
ما يطوع عليه ويصير به معرباً فقال ويخفف اي المنادى بلام الاستغاثة
اي بلام يدخل عليه حين الاستغاثة فالاضافة بادي فلا يستر ولا استغاثة من
الغوث وهو استند عام المظلوم احداً يرفع الظلم عنه هو يقتضيه مدعو او مدعو اليه
فالمدعو المستغاث والمدعو اليه المستغاث له واللام في الاول مفتوحة وفي الثاني
مكسورة فرقاً بينهما نحو يا زيدا اي للمسلمين وكل اللاميين يتعلق بادعوا وبيا
النائية عنه ولا يكون الاستغاثة الا بكلمة يا وانما جعل هذا القسم من المنادى معرباً
معرفته مفردة لان اللام من حروف الجر هي غير ملغاة لا يقال انما لم يبلغ الجاني العتبة

والمنادی ههنا مبنی والعامل لم یظهر عمله فی المبني لاننا نقول حرف النداء یقتضی ان
 یعمل فیه کان حرف الجر اقرب به بالعمل من حرف النداء فاعمل فیه لاجل القرب ^{فانما}
 فتحت اللام الحارة ههنا مع انها تكثر اذا دخلت علی الاسم المظهر لان هذا المظهر
 شابه المضمر من حیث وقوعه موقعه فکما ان اللام اذا دخلت علی المضمر كانت مفتوحة
 غولک وله فکذا اذا دخل علی المظهر المشابه للمضمر كانت مفتوحة وانما تكثر اللام الحارة
 اذا دخلت علی غیر هذا المضمر فرقا بینهما و بین لام التکید نحو ان لزیدا انما لم یفعل الامر
 بالعکس عایة بجانب عملها وفتحت هذه اللام فی المضمر عایة للاصل ^{فانما} اختیر اللام من
 بین ساکن الحرف للاستغاثه لان المستغاث ^{مخصوص} من بین امثاله بالدعاء یفتح ای المنادی
 بالحق الفراهی بسبب الحاق الف الاستغاثه به لموافقة الالف الفتحة نحو یا زیداه یا اتصال
 الهاء معه للوقف ^{فانما} قد تم بیان البناء الخفض الفتح علی النصب لقلبه بالنسبة الی بیان النصب
 ینصب ای المنادی علی المفعولية ان کان مضافا نحو یا عبد الله مثال المنادی للمضاف
 او مشابها للمضاف نحو یا طالعاً جیلاً مثال المنادی للمشابه للمضاف وهو کل اسم تعلق به ^{شيء}
 هو من تمام معناه وذلك ^{فانما} معمول للاول نحو یا خیرا من زیداً ومعطوف علی عطف
 النسق علی ان یكون المعطوف والمعطوف علیه اسماً شیئاً واحداً نحو یا ثلثاً وثلثین لان الجمع
 اسم لعدد معين او نعت هو جملة نحو یا حافظاً لا تنس ^{یا شاعراً} لا تنس ^{یا شاعراً} لا تنس ^{یا شاعراً} لا تنس ^{یا شاعراً} لا تنس
 من ذات عرف + واما المنعوت بالمفرد نحو یا رجلاً صالحاً فلیس بمشابه للمضاف الصبیح بانه
 نعت المنادی نحو یا حافظاً لا تنس من قبیل هذا المنعوت بتقدير ان کان منعوتاً بالجملة قبل النداء
 فکان مشابهاً للمضاف كالمعطوف قبل النداء لا متناهما تعرف نعته لان الجملة لا تعرف بحال
 فعند قصد التعریف فی المنعوت لابد من هذا التقدير لئلا یلزم وصف المعرفة بالثبوت
 بخلاف الموصوف بالمفرد فان قصد التعریف فی غیر مضطر الی علة من قبیل هذا الموصوف
 حتی یكون مشابهاً للمضاف لا مکان تعرف صفة با دخال حرف التعریف علیة كما
 نقول یا رجل الصالح فان قلت طالعا اسم فاعل قد شرط لعمله اعتناء علی شیء
 من الاشياء الستة المعروفة وهذا لا یعمد علی شیء منها فکیف یعمل قلت انه معتمد علی موصوف
 مقدّر اذا صله یا رجلاً طالعاً جیلاً ولا یلزم ^{انما} اجبة باب یا رجلاً صالحاً لان
 المنادی فیه هو الموصوف دون الصفة بخلاف قولنا یا طالعاً جیلاً فان المنادی فیه هو

علماء الکلام
 غایة

الصفة القائمة مقام الموصوف ولا يخفى ان امتناع قصد التعريف في الموصوف لما منع
 يوجب امتناعه في الصفة بعد ما اقيم مقام الموصوف وجعلت مستقلة وانعقد
 جهة التبعية الا ان الاعتقاد على موصوف مقدم معتبر عند البعض الجهم على انه
 غير معتبر ويحوز ان يكون هذا المثال على رأى الاخفش الكوفيين فانهم اجازوا حمل اللفظ
 بلا اعتداد او نكره غير معينة معطوف على قوله او مشابها للمضاد اي ينصب المنادى ان كان نكرة
 كذلك كقول الاعى يا رجلا خذ بيديك مثال للمنادى النكرة الغير المعينة وانما اخبر
 هذا القسم من المنادى اعني النكرة لان النكرة خرجت عن المفرد المعرفة بقيد التعريف
 بخلاف المضاد والمشابه له فانها خرجا عنه بقيد الافراد المقدم وان كان معرفا بالالف
 واللام قيل يا ايها الرجل للمذكر ويا ايها المرأة للمؤنث بتوسط اي واية معها التنبيه
 بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام فان قلت اذا قصد نداء الاسم المعرف باللام
 ان يتوسط بالبين معها التنبيه ولا يلزم ان يقال يا ايها الرجل ويا ايها المرأة ولا يلزم
 يقال يا ايها الغلام ويا ايها الانسان ويا ايها الرجل ويا ايها المرأة ويا هو الكرام فخرج لك
 والتالي باطل فالشرط مثله قلت قد اخرج هذا الكلام على وجه التمثيل فكأنه قال قيل مثلاً
 يا ايها الرجل ويا ايها المرأة فلا يرد ما ذكرت وانما يتوسط بالبين معها التنبيه كونه
 اجتمع حرفي التعريف وتحصيل الغرض باجرام ذي اللام المقصود بالنداء على الماتى به
 في الصورة لخرج منه وهو اى واية واتق ايها تنبيها على ان المنادى ما بعدها
 وخروج اى من بابها او كان كالعوض عن المضاف اللازم لها ولقائل ان يقول ينتقص
 هذا بان العلم اذا كان مثني او جمعاً كان معرّفاً باللام اذا قصد نداء لا يتوسط بالبين
 النداء هناك بل يحذف اللام فيقال يا زيدان ويا زيدون ولا يقال يا ايها الزيدان ويا ايها
 الزيدان واجيب بان اللام في المثني والجمع علمين مكمل للتعريف الذي انتقص بالثنائية
 والجمع وليس بمعرف فلا يدخل في المعرف باللام او يقال اللازم في المثني والجمع علمين
 احد الاخرين اما اللام او حرف النداء فاذا وجد حرف النداء فلا لام واذا وجد اللام
 فلا يكون حرف النداء ثم لما كان الترخير من خواص المنادى اخذ في بيانه
 فقال ويجوز ترخير المنادى في سعة الكلام اى بدون الضرورة ويجوز في غير المنادى
 للضرورة كقول ذي الرمة

فانما تقدم

له اى لفظها

فان العلم اذا كان مثني
 او جمعاً كان معرّفاً
 باللام

منه خبر

يَا رَمِيكَ اذْفَى تَسْمِيَا عِفْهًا وَلَا يَدَايَ مِثْلَهَا عَجْمًا وَلَا عَرَبًا

ثم الترخيم في اللغة الحذف والتليين نقل عن الأصمعي أنه قال لقيت سيوبه ^{فقال}
ما يقال للمنادي أسهل قلت الترخيم موضع باب الترخيم قال في القاموس الترخيم
من دحر الكلام من حذر أو نصر بمعنى لأن وسهل ولجارية إذا صارت سهل المنطق
يقال هي بخيمة ومنه الترخيم في الأسماء لأنه سهل المنطق بها وفي الاصطلاح ما أشار إليه
بقوله هو أي الترخيم حذف في آخره أي آخر المنادى للتخفيف أي لأجل مجرّد التخفيف لا لقائ
تصريفه وسماه لغوي والمراد بالحذف في آخره هو الحذف في حالة التركيب حالة الأفراد لا في
هذا الحد على يد ديمر وقاضٍ داج كما تقول في مالك يا مال وفي منصو يا منصو وفي عثمان
يا عثمان أما ذكر ثلاثة أمثلة أي ما إلى أن المنادى إذا كان اسماً غير مركب قد يحد منه حرف واحد
عند الترخيم وهذا إذا لم يوجد في آخره زيادة تان في حكم زيادة واحد ولا يكون في آخره حرف صحيح
قبله مدة فهو مالك وقد يحد حرفان وهذا إذا كان المنادى أحد هذين القسمين كنصو
وعثمان ويجوز في آخر المنادى للمرحم الضم على أن يجعل سماً مستقلاً بنفسه غير متبني على
ما كان ويجعل الحذف نسبياً منسباً كأنه لم يحد منه شيء والحركة الأصلية على أن يجعل
الحذف في حكم الثابت فيقف ما قبله على ما كان وهو لاكثر كما تقول في مالك يا مال بالضم يا مال
بالكسر في حارث يا حارث بالضم يا حارث بالكسر أعلم أن كلمة يا الكائنة من حروف النداء قد تستعمل
في المندوب أي في الاسم الذي يندب منسباً أي يبكي عليه الذبابة في اللغة من يندب
الميت إذا بكيت عليه وعدت محاسنه أيضاً كما تستعمل في المنادى لا شراكها
في الاختصاص يكون كل منهما مدعواً وهو أي المندوب المتفجع عليه أي
يتحزن لأجله والمتفجع يتعلق باللام فالظاهر أن يقال المتفجع له ولعل كلمة على
ههنا بمعنى اللام أو يضمن التفجع معنى البكاء بيا أو أو الجار والمجرور صفة المتفجع عليه
والباء لا لصاق أي المتفجع عليه الملتصق بيا أو أو لا يجوز أن يجعل للسببية لأن يا أو
ليست بسببية للمتفجع كما يقال يا زيدا وازيدة بزيادة الهاء في آخره لمد الصوت
فوالفحوص بالمندوب أي المندوب مختص بكلمة أو أو انفرد بها عن المنادى في الأغلب يكون
نصباً عليه فالباء دخلة على المختص هو لا عرف إلا شهرو ويجوز أن تكون دخلة على المختص
أي كلمة والمختص بالمندوب ولا تستعمل في غيره وبها مشاركة بين النداء و

المفعول فيه

العين

العين

المندوب الا انها لا تستعمل في المندوب الآمق القرينة وهي كالف في آخر المندوب
لا تستعمل في الندبة من حروف النداء سوكا اما لشهرتها واما لكونها الاصل
وحكمه الاعراب والبناء مثل حكم المنادى ثم لما فرغ عن بيان المفعولة شرع في بيان المفعول
فيه فقال **فصل** المفعول فيه هو اسم اى شئ وقع فيه الفعل اراد بالفعل ههنا الفعل
اللغوي اعني الحدث دون الاصطلاحي الذي هو مقابل للاسم الحرف فيعم المصداق
الفاعل والمفعول يدخل في الحد مثل يوم الجمعة حسن لانه مما يقع الفعل فيه لو قال
الفعل المذكور كما قال غيره لخرج عنه مثله من الزمان والمكان بيان لما والمراد بالزمان
قوله صلاحية ان يقع جوابا لمتى وبالمكان ماله صلاحية ان يقع جوابا لايين ثم الزمان
والمكان اعم من ان يكونا حقيقيين كما نقول شئ يوم الجمعة خلقت واعتباريين فان
المصداق قد يجعل جنسا في سعة الكلام مجازا المضاف اقامته مقام الظروف للتجاسر
بينها لانهما مدلولو الفعل قد يجعل لايين مكانا على ندرة نحو جلست قد مر زيد
الشمس ينصب للشمس معناه جلست وقت قد مر زيد في مكان برون اثر الشمس ويسمى
المفعول فيه ظرفا ايضا لانه وقع ظرفا للفعل وظروف الزمان هذه الاضافة مثل
الاضافة في باب الساجر او سوار الذهب بمعنى من اى الظروف التي هي الزمان اللام في
الزمان للجنس اى ظروف هذا الجنس على هذا القياس قوله وظروف المكان
على قسمين مبهم وهو ما اى ظرف لا يكون له حد معين كدهر وحين محد معطوف
على قوله مبهم وهو ما اى المحد وما اى ظرف له حد معين كيوم وليلة وشهر سنة
فان لكل واحد منها حد معين وكلها اى ظروف الزمان مبهما كان او محد واما معرفة
كان او نكرة منصوب بتقدير يري لانها لو كانت مفعولة يجزى لان الغاء حرف الجزاء غير شائع
وفي هذا اشارة الى انها لو كانت مفعولة نحو خرجت في يوم الجمعة كان مفعولا فيه لانه غير
منصوب وهذا على اختيار المصنف حيث ذكر حد المفعول فيه على عنوان دخل فيه
ذلك والجمهور على ان تقدير يري في شرط للمفعول فيه اذا وجد لفظا كان مفعولا به
بواسطة حرف الجزاء لا مفعولا فيه اذا المفعول فيه عندهم ما هو المقدر بقى من الزمان
والمكان يقع فيه الفعل المذكور ثم تقدير يري في انما يشترط لكون المفعول فيه منصوبا
في اللفظ والا فهو منصوب تقدير يرامع وجوز كلمة في ايضا اذا التحققت ان منصوب لفظ

هو الجهر ورفقط حته عطف المنصوب علیه نحو یذهب فی نجد غوة اغاثرا ثم
اعلم ان الفرق بین المقدّر والمحدوف ان المقدّر ما بقى اثره
فی اللفظ والمحدوف بخلافه والشیخ استعمل احدهما مكان الآخر كانه لیرفرق بینهما
تقول صمت دهرًا مثال للزمان المبهم وسافرت شهرًا مثال للزمان المحدوف فی
دهر فی شهر تفسیر للتقدیر وظرف المكان كذلك ای مثل ظروف الزمان علی
قسمین مبهم وهو ای المبهم منصوب ایضًا كظروف الزمان بتقدیر فی نحو جلست
خلفك وأما مك نظیر للمكان المبهم فان قوله خلفك مثلاً یتناول جمیع ما یقابل
الظهر الی انقطاع الارض وكذا البواتی من الجہا الست ومحدوف وهو ای المحدوف
ما لا یكون منصوبًا بتقدیر فی بل لا بد من ذكر فی فیه نحو جلست فی الدار فی السوق
وفی المسجد نظیر للمكان المحدوف وأما كان ظروف الزمان كلها منصوبة بتقدیر
فی وما كان من ظروف المكان منصوبًا به إلا ما هو مبهم منها لان المبهم من ظروف الزمان
جزء مدلول الفعل كالمصدر فیصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر وأما المحدوف منها فیعمل
علی المبهم من الزمان لا شتر اكهما فی الذات ای فی الزمانیة والمبهم من المكالمحول
علی المبهم من الزمان ایضًا لا شتر اكهما فی الوصف وهو الا بهما وإنما لم یعمل المكان المحدوف
علی الزمان المبهم لانها مختلفان فی الذات والوصف ولم یعمل علی المكان المبهم ایضًا مع
اشتراكهما فی الذات لان المكان المبهم یعمل علی الزمان فلو عمل علی المكان المحدوف كان بمنزلة
الاستعارة من المستعیر السؤال من الفقهاء ثم لما فرغ من بیان المفعول فی شرح بیان
المفعول له فقال **فصل المفعول له** وهو ما ای اسم لا جله ای لقصد تحصیل او بسبب وجبة
وقع الفعل احتز به عما لا یقع الفعل لا جله كسائر المفاعیل والمحققات وأمراد
بالفعل ههنا الفعل للغوی وهو الحدث دون الاصطلاح فیعم المصدر واسمی
الفاعل والمفعول المذکور قبله ای قبل ذلك الاسم واحتز به عن مثل لعجبنی
التأدیب فانه وان وقع لا جله فعل البتة الا انه غیر مذکور والمراد بالمذکور اعم
من ان یكون حقيقة أو حكمًا فیتناول صوة المحدوف ایضًا ینصب ای للمفعول له
بتقدیر الامر لان التلطف بها یوجب جرّه وفی هذا ایاء الی انه اذا تلفطت مثل جئتک
للشئ كان مفعولاً له الا انه غیر منصوب وهذا علی اختیار المصنف ویدل علیه تعریفه هو خلا

اصطلاح الجهره فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط نحو ضربته
تاديباً اي للتاديب مثال لما وقع الفعل المذكور قبله لقصد تحصيله وهو الضرب
فان التاديب لا يحصل الا بالضرب فان قلت التاديب عين الضرب فكيف يحصل
قلت لا نسلم ان التاديب عين الضرب بل هو احداث التاديب الضرب سبباً لاحداث
ووسيلة وقعدت عن الحرب جيناً اي للجين مثال لما وقع الفعل المذكور قبله
بسبب وجوه كانه القعود انما وجد بسبب الجين قيل لو قال مكان قوله قعدت
عن الحرب جيناً حاربته شجاعة لكان احسن لان المقام مقام المنازعة للزجاج والظلم
الجلادة واجيب بانه اورد هذا المثال مقروناً بذكر الزجاج تنبيهاً على انه قعد عن
توفية النظر في المفعول له مكتفياً بظاهر ما لا ح له من الدليل جيناً ولو كان
شجاعاً لما قعد عنه ففيه توهين لمذهبه وعند الزجاج هو اي المفعول له مصحح
اي مفعول مطلق من غير لفظ الفعل للنوع لقريظة تاديب وجين تقديره اي
تقدير المذكور من النظيرين عند ادبته بالضرب تاديباً وجيناً بالقعود عن الحرب جيناً
او تقديره ضربته ضرب تاديب وقعدت عن الحرب قعود جين ورة قول الزجاج
بان المفهوم عند العرب من اطلاق هذا المنصوب هو العلية وعلى ما ذكره لا يفهم
منه ذلك ثم لما فرغ عن بيان المفعول له شرع في بيان المفعول معه فقال
فصل المفعول معه هو اي اسم يذكّر بعد الواو الكائنة بمعنى مع واحترز به عن
سائر المفاعيل فانها غير من كورة بعد الواو لمصاحبة معمول الفعل اللام يتعلق بقوله
يدكر والمصاحبة مصدرة الى المفعول الفاعل متروكة اي لمصاحبة واحترز به عن
نحو زيد عمر اخوك فان عمر اذكر بعد الواو بمعنى مع لكن لا لمصاحبة معمول فعل ثم للفعل
احم من ان يكون فاعلاً نحو جاء البرد والحببات وجئت انا وزيداً اي مع الحببات مع
زيد او مفعولاً نحو كفالك وزيد ادرهم فان كان الفعل الفاء للتفسير وكان ناقص
او تأمر واللام للعهد اي فان وجد الفعل الذي قصد مصاحبة المفعول معه
لفظاً منصوب على انه خبر كان او على انه حال اي لفظياً او ملفوظاً او على انه تامين
اي من حيث اللفظ وجاز العطف هو معطوف عطف جملة على جملة او حال تقدير
قدي وقد جاز عطف ما بعد الواو على معمول الفعل مجزئ فيه الوجهان العطف وكونه

المفعول معه

مفعولاً معلاً نه لا مانع مع واحد منها نحو جئت انا وزيد ابا نصب على انه مفعول معه
 وزيد بالرفع على العطف ويجوز العطف لتأكيد الضمير المتصل بالمنفصل وان لم يجز
 العطف اي عطف ما بعد الواو على مفعول الفعل تعين النصب على انه مفعول معه
 اذ لا وجه سواه فوجب وزيد ابا نصب لا غير وانما لم يجز العطف ههنا لعدم
 تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل فتعين النصب على انه مفعول معه هذا
 على اختيار المصنف والا فالعطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل
 جاز على غير وليس بممتنع ولهذا ذهب الجمهور الى ان النصب على انه مفعول معه
 مختار وليس بواجب وان كان الفعل اي وان وجد الفعل معنى اي معنويا او من حيث
 المعنى بناء على ان قوله معنى حال او غير جاز العطف عطف على كان او حال بتقدير
 قد اي وقد جاز عطف ما بعد الواو على ما قبله بان لم يمنع مانع تعين العطف حيث
 لا يحل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة ولا حاجة اليه مع جواز وجه اخر وهو العطف يكون
 الاصل ذهب الزمخشري الى ان العطف مختار لا متعين نحو ما زيد وعمر
 وكلية ما استفهامية مبتدأة ولزيد خبره وعمر عطف عليه اي اي شئ حصل لزيد
 مع عمر وان لم يجز العطف فيما يكون الفعل معنى تعين النصب على انه مفعول معه
 اذ لا وجه سواه وذهب غير المصنف الى ترجيح النصب نحو ما لك وزيد وما شانك
 وعمر ابا نصب حذو وانما لم يجز العطف في المثالين لانه انما يجوز العطف على الضمير
 المجرى اذا اعيد الجار ولم يعد الجار ههنا فلم يجز العطف فان قلت هلا يكون قوله
 وعمر عطف على الشأن قلت لانه خلاف المعنى فان المعنى حينئذ ما شانك نفسك
 والسائل يسأل عن شأنه لا عن شأن احدهما وعن نفس الاخر وانما ذكر نظيرين تنبيها
 على وجوه الفعل مع حرف الاستفهام والجار والمجرور مع حرف الاستفهام والاسم
 لان المعنى ما تنصع تعليل معلل مقد اي انما تعين نصب الاسم في هذين المثالين
 لكون معناها معنى ما تنصع اعلم ان النحويين قسموا المنصوبات الى اصل و ملحوظ
 جعلوا المفاعيل الخمسة من الاصل وغيرها كالحال والتمين والمستثنى من الملحقات
 واعترض بان الفعل الى الحال اخرج منه الى المفعول معه قرب فعل يكون باعلة
 ومصاحب ولا فعل الا وهو وقع على حالة من الموقع والموقع عليه فما بالهم جعلوا

المفعول له ومعه من اصل المنصوبات والحال من الفروع ومع ان العكس هو
 الا نسب ويمكن ان يجاب بان الحال وان كان من لوازم الفعل حتى لا يوجد
 الفعل بدونه الا ان تعلقها بالفعل باعتبار انها هيئة الفاعل والمفعول به لا باعتبار
 الذات فالفعل من حيث هو لا يحتاج اليه وانما يعمل فيه باعتبار عمله في الفاعل
 والمفعول فكان من الفروع بخلاف المفعول له والمفعول معه فانها متعلقان
 بالفعل باعتبار الذات اذ الاول علة للفعل والثاني مضاف بمفعوله في الفعل
 فتصيرها باعتبار الذات فكانا من اصل المنصوبات والمصنف لما فرغ عن بيان
 اصل المنصوبات وهي للمفاعيل الخمسة شرع في بيان ملحقاتها فقال
فصل الحال قد مر على التميز لا ستلزامها بالنصب وكونها اقرب الى الفعل ثم لما كان
 التميز ادخل في المنصوبات من المستثنى لا يترك الا منصوبا او مجرورا قد مر على
 المستثنى الذي يعرب بالحركات الثلاث ثم لما كانت هذه الثلاثة منصوبة لفظا اى
 لا محللا قد مر على ما سواها من خبر كان واسم وان وغيرها فانها مرفوعة محلا لانها في الاصل
 مبتدأ وخبر مبتدأ ثم قد مر خبر لا فعال لناقصة لانها عاملة فكانت اشبه بالفعل ثم
 قد مر اسم ان لا ينفى اقوى عملا من لا التي لنفى الجنس با ولا المشبهتين بليس ثم لما كان لا التي
 لنفى الجنس اقوى عملا منها فانها ناصبة في لغة القبيلتين قد مر اسمها على خبرها ثم الحال
 في اللغة الصفة يقال كيف حالك اى صفتك قد يطلق على الزمان الذى انت فيه وانما
 هذا القسم لا يصفه اى حال ولا ينفى قيد بالزمان وفي عرف النحاة ما اشار اليه بقوله
 لفظ صرح بلفظه باسم ليتناول ما اذا كان الحال جملة يدل على بيان لمرزبه عن لفظ
 لا يدل على بيان هيئة الفاعل او المفعول به احترز به عن التميز لانه يبطل على بيان
 ذات الفاعل عند صدور الفعل عنه فلا يرد صفة الفاعل نحو جاء في زيد الراكب لانها
 تدل على بيان هيئة المنعوت مطلقا عند وقوع الفعل عليه وظيفها اى الفاعل والمفعول به
 جميعا ولا يجوز ان يدل الحال على بيان هيئة غير المفعول به من المفاعيل لانها فضلات
 بالنظر الى المفعول به ثم المراد بالهيئة ههنا الحالة وهى اعم من ان تكون حقيقية او مقالة
 نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين اى مقددين الخلود ويسمى الاول حالا محقة والثاني
 حالا مقالة وايضا هو اعم من حال نفس الفاعل او متعلقه نحو جاء في زيد قائما نحو ولا يشكر

بنحی قام زید والشمس طالعة لان الجملة الحالية متضمنة لبيان صفة الفاعل مقارنا
 بطلوع الشمس ايضا هي اعم من ان يكون كالدائر ككون الفاعل موصوفا غالبا ويسمى
 دائمة منها المذكورة ومن ان يكون بخلافه ويسمى متقلدة والمراد بالفاعل والمفعول به
 ههنا اعم من ان يكونا حقیقیین او حکمیین فلا یرد نحو جئت انا وزید اکبیر ونحو ضربت
 الضرب شديدا لان الاول لمصاحبة الفاعل في صدر الفعل عنه فاعل حكما والثاني
 لكون الكلام في معنى احد ثل الضرب مفعول به حكما وكذا اقد يقع الحال عن المضاف اليه
 اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا به استقام المعنى على تقدير حذفه واقامة المضاف اليه
 مقامه نحو قوله تعالى نَتَّبِعْ مُلَّةَ اِبْرٰهِيْمَ حَنِيفًا وَاَیْحِبُّ اَحَدُكُمْ اَنْ يَّأْكُلَ لَحْمَ اَخِيهِ
 مَيْتًا فَاِنَّهٗ لَوْ قِيلَ لَوْلَا نَتَّبِعْ اِبْرٰهِيْمَ حَنِيفًا وَاَیْحِبُّ اَحَدُكُمْ اَنْ يَّأْكُلَ لَحْمَ اَخِيهِ مَيْتًا لَاسْتَفْتٰ
 الْمَعْنٰی فَيَكُونُ الْمَضَافُ اِلَيْهِ فِي حُكْمِ الْمَضَافِ فَيَكُونُ مَفْعُولًا بِهِ حُكْمًا
 نحو جاء في زيد راكبا مثال لما يدل على بيان هيئة الفاعل وضربت زيدا مشددا
 مثال لما يدل على بيان هيئة المفعول به ولقيت زيدا راكبين مثال لما يدل على بيان
 هيئة الفاعل والمفعول به جميعا ثم لما فرغ عن بيان امثلة الحال عن الفاعل والمفعول
 به اللفظيين شرع في بيان هيئة الفاعل والمفعول به المعنويين لان الفاعل والمفعول
 اللذين يقع الحال عنهما قد يكونان لفظا وقد يكونان معنى وانما لم يصح بكونهما لفظيين
 اكتفاء بالامثلة فقال وقد يكون الفاعل الذي يدل الحال على بيان هيئة معنوي نحو
 زيد في الدار قائما مثال للحال عن الفاعل المعنوي فان عامله معنى فعل فاعل من الظروف كما
 اشار اليه بقوله لان معناه اي معنى قولنا زيد في الدار قائما زيد استقر في الدار قائما فيكون قائما
 حالا من فاعل معنوي وليس المراد بالمعنوي سوى كون عامله معنى الفعل الماخوذ من الظروف
 وغیره وليس المراد باللفظي سوا كون عامله فعلا او من ملحقاته فهذا لا یرد ما يقال ان قائما
 في زيد في الدار قائما حال من ضمير مستكن في الدار لما حرفان ضمير الفعل ينتقل الى الظروف
 المستقر والضمير المستكن هو فاعل لفظي فكيف يصح ابراهه مثالا للحال عن الفاعل المعنوي وكذا
 المفعول به اي الذي يدل الحال على بيان هيئة قد يكون معنويا نحو هذا زيد قائما مثال للحال
 عن المفعول به المعنوي فان معناه اي معنى قولنا هذا زيد قائما المشار اليه قائما وهو زيد فيكون
 زيدا ذا حال بتاويل اشير الى زيد انبه على زيد فهو مفعول به معنوي بواسطة حرف الجر لان

عامله معنى الفعل الماخوذ من حرف التنبيه واسم الإشارة ولما فرغ عن بيان ان الفاعل
والمفعول به قد يكونان لفظا وقد يكونان معنى شرع في بيان ما يكون بسببه لفاعل والمفعول به
لفظيين أو مغنويين فقال العامل الكائن في الحال قافعل صريح أو معنى فعل أو معنى
فعل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر والظرف والجار
والجور واسماء افعال كل فعل يستنبط منه معنى الفعل كحرف النداء وحرف التنبيه اسم
الإشارة والفتى والزرعى والتشبيه غير ذلك مما يدل على معنى الفعل والحال نكرة ابتداءً أو صورة
فلا يرد ان كلاً قد ينصب على الحال نحو اخذت المال كلاً مع كونه معرفة لانه
مضاف في التقدير لكنه نكرة صورة فيصريح ان يقع حالاً من حيث الصورة أو معنى
فلا يرد نحو ارسلها العراك ومررت به وحدة وطلبت جهداً وكلمته فاه الى في فانها
وان كانت معارف لفظاً نكرات معنى اذ المعنى ارسلها معتدكة ومررت
به منفرد او طلبته مجتهداً وكلمته مشافهاً وهذا عند سيبويه وعند غيره انها
معمولة للافعال المحذوفة والتقدير ارسلها نعتاً للعراك ومررت به منفرد
وحدة وطلبتة اجتهداً جهداً وكلمته جاعلاً فاه الى في فخذت العوامل واقامت
لمصادر والمفعول به مقامها وقيل انها الافعال مجازاً وانما اشتراط ان تكون الحال نكرة
لان حكم من الاحكام والاصل في الحكم التنكير كذا قالوا وفيه بحث لان هذا الدليل
لا يطابق المدعى ان التنكير شرط واجبي الدليل يستدعي ان يكون اصلاً واجباً
وانما وجب تنكير الحال لكونها جواباً لكيف والسؤال لا يكون عن معلوم وفيه بحث
ايضاً لان المفعول له يقع جواباً باللم وقد صرح تعريفه على الاصح وقيل ان التنكير اصل
والغرض تحصل به التعريف زائد على الغرض فيه بحث ايضاً لانه ينبغي ان يصح تعريفه
ان كان التعيين مقصوداً والمنع مطلقاً وقيل انما وجب تنكيره لئلا يلتبس بالصفة في حالة
النصب نحو ايت زيدا الظريف وفيه بحث ايضاً لان اشتراط التنكير لا يدفع كالتباس
مطلق الجواز ان يقع الشيء حالاً عن النكرة المحض متاخراً عنه نحو ايت غلام رجل
ضارباً مع ان الحال هناك تلتبس بالصفة لان يقال ان الالتباس مع تعريف الحال اكثر
منه مع تنكيره لان ذلك الحال يكون معرفة غالباً واختير التنكير عليه في الحال معرفة غالباً
كما عرفت في الامثلة المذكورة لانه محكوم عليه في المعنى فكان اصله ان يكون معرفة كالمبتدأ

وقد اجماع جميع
الحكم امور معظم
الرب وبتة القتل
في معكمها والحكم
الكتاب قضاء اللون
ومع قول الشاعر
لا يركب الزمان من
خاف الموت لا يركب
الاحياء معكم
بل ان يقصد حضورها
لان الحرب مظهر الظاهر
التي حاجته وبن الشجاعة

ولمّا تلتبس الحال بالصفة في مثل ایت رجلاً طریفاً وقوله غالباً ظرف متعلق بمفعوله
 وذو الحال معرفة ای يتعرف ذو الحال في غالب الاستعمالات او صفة مصدر محذوف فایستمر
 ذو الحال تعرفاً غالباً او زماناً غالباً وانما قال غالباً لان ذو الحال قد يكون نكرة فان كان
 ذو الحال نكرة لزم للحال اذا كانت جملة وصاحبها مفعلاً فالواجب فيها الواو لا التقديم نحو
 جاءني رجل على كتفه السيف نكرة محضه لانها لو كانت محض توصيف اوضافة او غي او نفي
 او استفهام لوجب التقديم نحو مرت برجل عالم قائماً ومرت بغلام رجل قائماً وكقول الشاعر شعر
 لا يركبن احد الى الا تحجام يَوْمَ الوَغَا مُتَحَوِّفًا الحِجَامِ
 ونحو ما جاء في رجل الراكباً ونحو هل اتاك فقيس سائلاً لوجب تقديم الحال عليه
 على ذي الحال هو جزاء لقوله فان كان نحو جاء في راكباً رجلاً انما وجب تقديم الحال على
 ذي الحال عند كونه نكرة لئلا تلتبس في الحال انما انت ضمير الحال لان الحال مؤنث سماعي بالصفة
 في حالة النصب لانه لم يعلم في مثل قولنا رايت رجلاً راكباً على تقدير تلخذه انه حال
 او صفة اي ان راكباً حال من الرجل او صفته وعلى تقدير تقدمه تعين انه حال منه
 لا صفته لان الصفة لا يتقدم على الموصوف ثم طرد ذلك في حالة الرفع والجد
 وَاَعْتَرَضَ ههنا بانه يلزم تقديم الحال منه مطلقاً سواء كانت النكرة
 مخصوصة بشئ من اسباب التخصيص ولم يكن مخصوصة به لانه لا لباس يتحقق
 في حالة النصب مطلقاً لصحة توصيف النكرة لمخصوصة بالمعرفة واجيب بان
 النكرة لمخصوصة بالحقيقة المعرفة لم يعتبر فيه التباس للالحاق والحمل على
 صولة التعريف كما لم يعتبر عدم الالتباس في حالة الرفع والجر حتى التزم التقديم
 الحاقاً لهذا بالنصب ثم لما فرغ عن بيان الحال المفردة شرع في بيان الحال الجملة فقال
 وقد تكون الحال جملة خبرية لان الحال كما تدل على بيان الهيئة اذا كانت مفردة
 كذلك تدل عليه اذا كانت جملة وقيد الجملة بالخبرية لان الجملة الانشائية لا تقع
 حاكماً ولا صفة ولا صلة وكن الا تقع خبراً عند البعض بلا تاويل لانه لا يشوبه الاثبات
 بنفسها واشتات شئ لشئ فرغ ثبوتاً لنفسه نحو جاء في زيد غلامه كقوله
 للجملة الخبرية الاسمية الواقعة حالاً او يركب غلامه مثال للجملة الخبرية الفعلية الواقعة
 حالاً وقد يجذف العامل اي العامل في الحال انما لم يقل وقد يجذف الفعل لان التثنية

من الجبانية فتقوله
 احد ذو الحال رفع
 نكرة مختص صنفه
 ان قوله لا يركب
 وقوله ملحقاً بالحال
 فاشارة عن الحال
 مروي عنهما نظر اللام
 الراكب انوي

لا يعلم

فان الجملة الانشائية
 ربح

منه

منه حذف الفعل والشبه كما شاع ارادته في نظائره المكررة والمقصود جواز حذف
عامل الحال باقسامه الثلاثة من الفعل وشبهه معناه مثال الثالث الهلال بيتا اي
هذا الهلال بيتا لقيام قرينة اي عند حصول قرينة دالة على حذف العامل جوازا كما نقول المسافر
اي لمن يريد السفر سالما غائما اي ترجع سالما غائما فحذف ترجع بقرينة حال
المخاطب وقوله غائما حال بعد حال اوصفة نسالة كما نقول ايضا للمسافر
راشدا اهديا واذا فرغ من الحال شرع في بيان التميز فقال **فصل التمين**
ويسمى بالتبيين والتفسيين واما التمييز فيفتح الياء وكسرها ايضا وانما
جعل التميز من المنصوبات مع انه قد يجمع مجرورا لان النصب هو الاصل فيه
واي التميز نكرة لان الاصل في التميز هو التنكيلا وتعرفه زائد على الغرض الحاصل
وهذا عند البصريين وجواز الكوفيين تعرفه باللام والاضافة نحو عين راية والم
بطنة سفه نفسه منصوبات على التميز وقال البصريون ان عين راية بمعنى عين في
راية وان الم بطنة بمعنى الم شاكيا بطنة وان سفه نفسه بمعنى سفه نفسه او معنى
سفه نفسه بالتشديد لان الاصل سفيرته نفسه فلما حوّل الفعل الى الضمير انتصب
ما بعد بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد تذكر بعد مقادير وهو ما يعرب
قد الشئ ويجمع على مقادير ثم بينه بقوله من عدة او كيل او وزن او مسطرة او غير
ذلك اي المذكور مما فيه اجهام اي من شئ يكون فيه اجهام كالمقياس ترفع
اي التميز ذلك الا بهام عن ذلك المقدار نحو عندى عشرة درهما مثال للتمييز الذي
يذكر بعد المفرد المقدار من العدد وقد تم الاسم فيه بنون يشبه نون الجمع قيل
انما مثل بعشرون درهما لا باحد عشرة بها لكونه مثالا للامرين العدد والتأمر بالتثنية
واورد عليه بان احد عشر ايضا يصح مثالا للامرين العدد والتأمر بالتثنية
المقدار وقفين ان براهما مثال للتمين الذي يذكر بعد المفرد المقدار من الكيل
ومنون سمنا مثال لما يذكر بعد المفرد المقدار من الموزون وقوله منون تثنية
منا بالقصر وهو فصح من المن بالتشديد وجريان قطنا مثال لتمييز يذكر بعد
المفرد المقدار من المسوح وقد تم الاسم في هذه الامثلة بنون التثنية وعلى التثنية
مثلا زيدا مثال لتمييز يذكر بعد المفرد المقدار من المقياس قد تم فيه الاسم

له اعراب بأعراب
الحكماء في علم
راقد نوني على
ازايك يا نوني
وخط قاراني
سنة ١٢٠٠

بالاضافة وأعلم أن معنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن الاضافة معها
والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ظاهرة او مقدرة ونون التثنية نون الجمع
والاضافة كذا في بعض الشروح ولا يخفى انه لا يبدخل على هذا التفسير الاسم المحل
بلام التعريف والاسم التام مع انه مستحيل اضافة ايضا فالاولى ان يقال في تفسير
ان معنى تمام الاسم ان يكون في اخره ما يوجب امتناع اضافة ثم اذا تم الاسم
بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل فشابه التميز الواقع بعد بالمفعول الوقوف
بعد تمام الاسم كما ان المفعول معه يكون بعد تمام الكلام فينصب ذلك الاسم
التام قبله لمشابهة الفعل التام بفاعل هذه الاشياء تسمى بالاسم فقام مقام
الفاعل الذي تسمى به الكلام لكونها اخره كما ان الفاعل يكون عقيب الفعل الا ترى
ان لام التعريف وان كان تسمى بالاسم فلا يضاف معها ولا ينتصب التميز عنه
فلا يقال عندى الرافض خلا وقد يكون التميز عن غير مقدار راي ما ليس بعد
ولا كيل ولا وزن ولا مساحة ولا مقياس في كلمة قد للتقليل شارة الى الغالب
في التميز عن مفرد ان يكون عن مقدار فكأنه قال التميز يكون عن مقدار رعا لبا
ويكون عن غيره نادرا فقول قد يكون معطوف على هذا المقدار وقد استوفى في
مختصرا بيان قسمة التميز عن المفرد لكن بين القسم الاول ضمنا والثاني صريحا
فهي هذا خاتمة حد يد ا فان الخاتمة بهم باعتبار الجنس تامر بالتنوين فاقضه تميزا
فبين بالاضافة الى نوعه على هذا القياس قوله سوار ذهباً وفيه اى في القمين
عن غير المقدار الخفض يخفض التميز بالاضافة اكثر استعمالا من النصب على التميز
لحصول الغرض وهو البيان مع الخفة ولتقصو غير المقدار عن طلب التميز لان الاصل في
المبهمات المقدار يرضى اولى بالتميز الذي نصبه نص على كونه مائلا بخلاف غير المقدار
فانه ليس بهذه المثابة وقد يجب الخفض في غير المقدار نحو قطعة ذهب الاصل ان يكون
من غير المقدار يحصل له اسم خاص بالتبعض نحو خاتمة حد يد باب ساجرجا النصب
والاضافة اكثر وقليل نصب الا فالخفض واجب نحو قطعة ذهب ولما فرغ عن بيان
التميز عن مفرد شرع في بيان التميز عن جملة فقال وقد يقع اى التميز بعد الجملة
الفعلية لرفع الابهام عن نسبتها اى عن نسبة تلك الجملة نحو طاب زيد نفسا او عملا

او ابا انما ذكر ثلث امثلة لهذا التميز اشارة الى كثرة اصنافه حيث يكون اسما للمنصب عنه فقط او متعلقه فقط او لكل واحد منها بالاحتمال فالنفس مختصة بالمنصب عنه والعلم يختص بمتعلقة والاب يحتمل ان يكون للمنصب عنه ويحتمل ان يكون لمتعلقة فقط وقد يقع التميز بعد ما شاء به الجملة الفعلية وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول نحو الارض مفعلة عيوننا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وحجاء او اسم التفضيل نحو زيدا افضل من عمر فعلم ان هذه الصفات مع ضماؤها ليست بجملة لكن تشابها لانهما منسوبة الى فاعلها كما ان الفعل منسوب الى فاعله قد يقع التميز بعد الاضافة نحو يعجبنى طيبه نفسا او علما او ابا وانما خص الجملة بالذكر لانها هي الاصل في النسبة ثم لما فرغ من بيان التميز شرع في بيان المستثنى وانما ذكر سائر احكامه استطرادا فقال **فصل المستثنى في المصادرات** ان الباب يدل على ذكر الشئ مرتين او جعله شيئين مؤاليين او متباينين ولفظ الاستثناء من قياس الباب ذلك لانه ذكر الشئ مرة في الجملة ومرة في التفصيل لفظين كور بعد لا واخواتها اي اخوات لا من نحو خلا وليس لا يكون وغير سوى ليعلم متعلق بقوله يذكر ان لا اي المستثنى لا ينسب اليه انسب الى ما قبلها اي ما قبل لا واخواتها وعرفه الشيخ رحمه الله بالمذكور بعد لا واخواتها غا لفا لما قبلها نفيًا واثباتًا وعرفه بعضهم بانه صرف بعض جملة مذكرة عن دخوله في تلك الجملة وقال هذا الحد اولى من قول القائل حذ اخراج الشئ عما دخل فيه غير لان لفظ الاستثناء مشتق من الشئ وهو المصدر والمنع لانه اذا دخل بعض الجملة فلا يكر اخراجه منها في وقت الا نادرا وصرح الشيخ ابن الحارث بان لا ليس له مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق ولذا قسمه اولا الى تقسيم اللفظ للشرطية ومنهم من قال المستثنى في المنقطع مجاز وهو اي المستثنى على قسمين متصل قديم على المنقطع لكونه الاصل هو اي المتصل ما اخرج سواء كان الباقي اقل واكثر او مساويا عن متعدداى عن المراد منه بان يكون المستثنى قرينة على انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ لا عن حكمه حتى يلزم ان الاخراج يستدعى سبق الدخول فيرد ان يكون المستثنى في نحو جاء في القوم الزيدا اذا خلا ثم خارجا وانه يوجب ان يكون اخرا الكلام متناقضا لصدرة اذا الدخول يستدعي ان يكون جائزا والخروج يستدعي ان لا يكون جائزا وانه تناقض بل الحكم على المتعد بعد الخروج

فانه الصفات
منها فاعلها
ليست بجملة
المستثنى

المستثنى منه وأعرض عليه بأنه لا يصح ذلك في مثل جاء في القوم سوزيد
فأنه ظرف للجمع وكذا ما خلا زيدا أو ما عدا زيدا أفليس لا سناد إلى المتعد الخروج عنه
زيد وأجيب بأن هذه الكلمات صارت بمعنى ألا والنصب على الظرفية رعاية
للصورة وهذا غير سديد لأن السناد إلى القوم المراد منه سوزيد تقييد للحق بالظرف
قربينة أن المراد سواه أو نقول أنه يخرج عن حكم المتعد فلا يلزم ما ذكره
لأنه من ياب تنزيل الأحكام منزلة الوجود على نحو ضيق ثم البير وسبحان الله كبير
جسم الفيل صغر جسم البعض ولولا الاستثناء كان المستثنى دخلا في حكم
الصدر فكان أنه كان دخلا ثم أخرج واحدا من بقوله هو ما أخرج ما لم يخرج عن شيء
ومعنى الأخراج هو الفصل عن الباطن إلى الظاهر وأنه لا يتلزم أن يكون الخارج عنه
متعدا ألا ترى أنه يقال أخرجت زيدا عن الدار وليس بمتعد فلو اقتصر الشيء على
قوله ما أخرج ولم يتعرض بقوله عن متعد لصدق على كل ما أخرج إلا أن المستثنى
لما كان ما أخرج عما دخل فيه هو غيره قال عن متعد فلا يلزم استله أنه ثم المتعد
أعظم من أن يكون ذوا فرد نحو جاء في القوم لا زيدا أو ذوا جزء نحو ضربت زيدا الرأس
بألا وأخواتها متعلق بأخرج نحو جاء في القوم لا زيدا أفزيد أخرج عن متعد وهو
القوم أو منقطع عطف على قوله متصل ويسمى المنقطع منفصلا أيضا وهو المنقطع
المذكور بعد ألا وأخواتها غير مخرج حال من ضمير المذكور أي حال كون المنقطع غير
مخرج عن متعد لعدم دخوله أي لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه فالمستثنى الذي
لم يكن دخلا في المستثنى منه قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس كقولك جاء
القوم لا زيدا أم شيئا بالقوم إلى جماعة خالية عن زيد لو لم يكن من جنس نحو جاء في
القوم لا حمارا فالجمل من ذكر بعد ألا لم يخرج عن متعد وهو القوم لكونه غير متناول
له ولما كان أعراب المستثنى على خمسة أوجه شرع في بيان كل واحد منها
على التفصيل فقال أعلم أن أعراب المستثنى على أربعة أقسام فإن كان أي المستثنى
متصلا وتم بعد ألا أحترز به عما إذا كان بعد غير سوزيد فإنه يكون مخفوضا لا منصوبا
كما سيبيح في كلام موجب هو في الاصطلاح ما لا يكون نفيا ولا نفيًا ولا استفها ما و
غير الموجب ما يقابله وإراد بالموجب ههنا ما يكون تاما فلا يدخل فيه نحو قرئ اليوم

كذا على صيغة المجهول ورفع اليوم فانه وان كان كلاماً موجباً الا انه غير تام او منقطعاً
 سواء كان في كلام موجب او في غيره كما مر او مقدماً على المستثنى منه فهو ما جاء في
 الازيداً احدى او كان اي المستثنى بعد خلا وعدا عند الاكثر اى عند كثرة النجاة واما قال
 هذا احتراز عن قول البعض فانهم يجوزون الجرح لكونها آخر في جرح عند ذلك البعض قال
 السدي في لم اعلم خلافاً في جواز الجرح بهما الا ان النصب بهما اكثر او كان المستثنى بعد
 وما عدل وليس زيدا ولا يكون فهو جاء في القوم خلازيراً الى اخره اى المثال فهو ما جاء في
 القوم ما عدل زيدا وليس زيدا ولا يكون زيدا اكان منصوباً جزاء لقوله فان كان بعد الامع ما
 عطف عليه اى فان كان المستثنى بعد لا واخواتها كان منصوباً وجب بيا في هذه
 الاقسام كلها اتما في الاقسام الثلاثة الاول فلا ستحقاقه النصب لشبهه
 بالمفعول في كونه فضلةً ولشبهه الخاص بالمفعول معه المتعلق بواسطة الجرح
 ولان البديل منتزع فيها واما في المستثنى بعد لا في كلام موجب فلا نه في حكم تكرير
 العامل وعلى تقدير التكرير يلزم الايجاب في المستثنى والمستثنى منه فصاعداً
 قولك جاء في القوم الا زيد اجاء في القوم لا جاء في زيدا وهو قلب المقصود لان
 المقصود الاخبار عن مجئ القوم غير زيد بخلاف غير الموجب حيث امكن فيه تكرير
 الاصل العامل مع ترك النفي العارض فلا يلزم في المستثنى والمستثنى منه وايضاً
 ان المبدال منه في حكم الساقط فيكون المستثنى في حكم التفرع وهو في كلام
 موجب لعدم صحة المعنى وبيان هذا ان القوم لو سقط في جاء في القوم الا زيد
 بقي جاء في الا زيد وهو باطل لان معناه جاء في جميع الناس لا زيد وهو محال في
 كلا التعليلين نظر من ذكر في المطولات واما في المستثنى اذ كان مقدماً
 فلان البديل تابع وتقديم التابع على المتبوع لا يجوز واما في صورة المنقطع
 فلا منتزاع كل واحد من الابدال الاربعة اما امتناع الثلاثة الاول فظاهر واما
 امتناع بدل الغلط فلصدور المستثنى عن قصد ارادة وانعدام كون بدل الغلط
 كذلك واما نصب المستثنى بعد خلا وعدا عند الاكثر فلكونه مفعولاً به في نفسه
 واجب واما نصبه بعد ما خلا وما عدل فلان ما مصدرية ولا يكون مدخولاً
 الا الفعل فوجب ان يكون خلا وعدا فعلين وفاعلهما مضمراً والمستثنى بعد دخول

مفعول به في الكلام في محل نصب على الظرفية فان معنى قولك جاء في القوم
 ما خلا زيدا او ما عدا عمر وقت خلوهم اي خلوة محيية لهم من زيد وقت مجاوزتهم
 اي مجاوزة محيية لهم عن عمر وروى عن الاخفش الجري بها يجعل ما يزيد وروى ذلك
 عن الجري ايضا وتعل هذا لم يثبت عند الشيخ او لم يعتد بخلافها ولذا لم يقل
 عند لاكثر واما نصب المستثنى بعد ليس فلا يكون فلانها فعلان من لا فاعلان فاعلة
 الناصية للخبر فلا سم بعدها منصوب على الخبرية وهما في تركيب موضع نصب
 على انها حالان ولزم اضاها اسمها في باب الاستثناء وهو ضمير عامة الى بعض مضاف
 الى المستثنى منه اي ليس بعضهم زيد افعال خلا وعدا وانما لزم اضاها اسمها ههنا
 لكون ما بعدها في صوة المستثنى بالاول وهذا التزموا التضمين في خلا واضاها فاعلة
 وفاعل عدا ثم اعلم ان كلمات الاستثناء اصطلاحية لا عقلية ولا مشاحة في الاصطلاح
 فلا يرد ما يقال كون خلا وعدا من كلمات الاستثناء دون مستثنى ومستثنى منه
 ما كان ولم يكن تحكم وان كان اي المستثنى بعد الا احترز به عما اذا كان بعد عدلا
 وما خلا وما عدا وليس لا يكون فانه لا يكون الا منصوبا وعما اذا كان بعد غير
 وسواء فانه يكون مخفوضا كما سيجي في كلام غير موجب احترز به عما
 اذا كان بعد لا في كلام موجب فانه قد مر حكمه والمستثنى منه قد كور الجملة
 الاسمية وقعت حالا واحترز به عما اذا كان بعد الا في كلام غير موجب المستثنى
 غير مذكور فانه يعرب على حسب العوامل كما سيأتي ثم لجواز البدل شرط لخر
 لم يرد كرها انصر ويحب كرها احدها ان يكون المستثنى متصلا بالاول وثانيها ان لا يكون
 مقدما على المستثنى منه ثالثها ان يرد كلام تضمن الاستثناء نحو ما قام القوم
 الا زيدا في جواب من قال اقام القوم الا زيدا اذا نصب هناك اولى لقصد التظايق
 بين الكلامين ورابعها ان يكون المستثنى متراخيا نحو ما جاء في احد جز كنت
 جالسا الا زيدا فان الاول فيه غير مختار لقصد التظايق بينه وبين
 المستثنى منه ومع التراخي لا يتعين ذلك يجوز فيه الوجهان جزاء
 لقوله ان كان نصب على الاستثناء البدل عما قبلها اي ما قبل الا نحو ما جاء في
 احد الا زيدا ابا نصب الا زيدا بالرفع على انه بدل عن احد هو الوجه المختار اما

جواز النصب فعله الاستثناء المتصل المنصوب على التشبيه بالمفعول وأما اختيار
البدل فلكونه مقصوداً في الكلام بخلاف ما إذا كان منصوباً بحيث يكون حينئذ
فضلةً ولقصده التظايق بين المستثنى والمستثنى منه ثم هذا بدل البعض من الكل وهو
كان بعد لا لا يجب فيه الضمير بقرينة الاستثناء المتصل لأنه يفيد أن المستثنى بعد
المستثنى منه وإن كان أي المستثنى مفعلاً بأن يكون بعد لا في كلام غير موجوب للمستثنى
منه غير مذکور كان أعراب المستثنى بحسب العامل أي بقدره إذا حسب
القدر فإن العامل على ثلاثة أقسام عامل الرفع عامل النصب عامل الجر فالأعراب على
قدرة كناية عن الأعراب بالرفع والنصب والجر وهذا اندفع اعتراض بعض الناس بأن
كان المراد عامل المستثنى منه يشكل بقولنا ما مررت ألا يزيد فإنه معرب
بعامل نفسه وإن كان المراد عامل المستثنى فليس معرب على حسب العامل مع أنه يجوز
يختار الشق الأول أيضاً ويقال الجار في يزيد عامل المستثنى منه ثم انتقل إلى المستثنى
بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامله وإنما سمي هذا القسم من المستثنى مفعلاً
لأنه يفرغ العامل الذي قبله لا يشغل بالمستثنى منه فحين والمستثنى منه جعل
أعرابه لما بعد لا ويسمى باسمه مجازاً القيام مقامه أن المستثنى منه مقدّم في التحقيق
بدل على اعتبار ذلك جواز قولهم ما قام الأهند امتناع قولهم قام هندا لأن الفاعل
في الأول المستثنى منه على التحقيق وفي الثاني هندا تقول ما جاءني ألا زيد في الرفع
وما رايت ألا زيداً في النصب ما مررت ألا يزيد في الجر وإن كان أي المستثنى
بعد غير سوى في أربع لغات فتح السنين مع المد وكسرهما مع القصر كسر الأول مع
المد والضم مع القصر حاشا عند الأكثر أي أكثر النحاة وإنما قال ذلك
احتراساً عما ذهب إليه المبرد ولا نه عنه فعل متعدٍ ينصب بعد كما جاء في الدعاء
المأثور اللهم اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان كان محجوراً لجزاء الشرط
وإنما كان المستثنى بعد غير سوى وسواء محجوراً لكونها أسماء مضافة إلى ما بعدها
فلا سم بعد ما محجوراً بلا مضافة وما بعد حاشا فلا استعمالها أياها لمجرد دون
فعل ومن يدخل عليه نون الوقاية مع ياء المتكلم في قوله شعس
من مشعر عبك والصليب سفاهة حاشا أي مسلم مقدور

المستثنى من المستثنى منه

ای فحوتون فوجاء فی القوم غیر ید سکا زید کذا لک حاشا زید ثم لما ادرج کلمة غیر کلمات
 الا متثناء وهو اسم متکون لا بد له من الاعراب لحد فی بیان اعراب فقال اعلم ان اعراب غیر
 کاعراب المستثنی بالآی مثل اعراب الاسم الذی استثنی بالاعلی التفصیل الذی سبق ذکوره فی المستثنی بالآی
 من وجوب النصب فی المستثنی من الموجب المنقطع المقدم وجواره مع اختیار الید
 فی غیر الموجب لتام اعراب علی حسب العامل فی الناقص تقول جاء فی القوم غیر ید
 مثال للمستثنی من الموجب غیر جار مثال للمنقطع وما جاء فی غیر ید یا لقوم
 مثال للمقدم وما جاء فی احد غیر ید بالنصب الرفع مثال للاستثناء والبدل
 وما جاء فی غیر ید مثال للفرغ وانما کان غیر معربا باعراب المستثنی بالآی لما
 کان ما بعده مستثنی فیکون مستحقا لاعراب المستثنی وهو مستغن عن اعراب الی
 له وجهان اخر لاجل الاضافة ولا وجه لغير من اعراب فبالاولی ان یؤثر بوجه فاعل غیر
 علی قرینته المحتاج بما فضل عن حاجة وهو اعراب المستثنی وانما لم یبین غیر مع انه
 بمعنی الحرف لوجه المانع مع البناء وهو الاضافة ثم لما ذکر لفظة غیر فی الاستثناء
 بین ان ذلک بطریق الشفاعة دون الاصل لانه فقال اعلم ان لفظة غیر موضوعة للصفة
 لا للاستثناء لانها بمعنی مغایرو استعمالها بمعنی المغایرة اما ان یکون فی الذات کمرت
 برجل غیر ید قال الله تعالی بواحد غیر ذی زرع او فی الصفات کدخلت بوجه غیر الوجه
 الذی دخلت به وقد تستعمل ای لفظة غیر للاستثناء فالفرق بینه اذا کان وصفا
 وبینه اذا کان استثناء انه اذا کان وصفا والمستثنی غیر داخل اذا کان استثناء
 والمستثنی داخل فی جملة تقول جاء فی القوم غیر اصحابک بالنصب علی الاستثناء
 فالاصحاب من جملة القوم وجاء فی القوم غیر اصحابک بالرفع علی الصفة فلا اصحاب
 لیست من جملة القوم لهذا اذا قلت لفلان علی درهم غیر اثنی بالرفع کان درهما تاما اذ تقدیر
 درهم اثنی واذا قلت علی درهم غیر اثنی بالنصب کان درهما ناقصا اذ تقدیر درهم
 اثنی کما ان لفظة لا موضوعة للاستثناء لا للصفة لکونها حرفا واصل الحرف
 ان لا تكون صفة وقد تستعمل ای لفظة الا فی الصفة لقرب معنی کل واحد منهما عن
 الآخر فیحی استعمال کل منهما مکان الاخر لکنه انما تستعمل الا فی الصفة لتعد الاستثناء
 کما فی قوله تعالی لو کان فیما الیة الا الله لفسدتا فان کلمة الا فی الآیة الکریمة مستعملة

له ای فی ما قبل غیر
 وهو لغو غلام لیس
 مرجوم

في صفة بمعنى غير كما فسر بقوله اي غير الله لكن لما لم يكن للحرف حظ من الاعراب ظهر
 في اسم بعده واستعملت الا في الصفة ههنا لتعذر الاستثناء لان الجمع اذا كان
 منكورا لا يجوز الاستثناء منه على ما ذهب اليه المحققون لانه لا عموم له بحيث يدل فيه
 المستثنى لولا الاستثناء فان قلت اذا تعدل على الاعلى الاستثناء في الآية الكريمة
 لا يجب حملها على الصفة فلم تعدل على البديل قلنا ان كلمة لو بمنزلة ان في ان الكلام
 موجب والبديل لا يكون الا في الكلام الغير الموجب كما عرف وقيل البديل لا يجوز لا حيث
 يجوز الاستثناء وفيه نظره لا يتعين البديل عندهم في كلمة التوحيد مع انه لا يجوز
 الاستثناء ثم معنى الآية الكريمة لو كان يد برام السموات والارض الهة شتى غير
 الفرع الذي هو فاطرها لخرجنا عن هذا النظام لوجه التامع كما تقر في اصول الكلام
 وكذلك قولك لا اله الا الله فان هذه مستعجلة في الصفة بمعنى غير ايض فيكون
 معناه غير الله لان حملها على الاستثناء متعذر بقسميه ههنا اما المتصل فلا نهج يكون
 المراد من قولك لا اله الا الهة للحقيقة فيلزم منه ان يكون الله اخلا فيهم ثم استثنى
 منهم فيلزم التعدد ولا يحصل التوحيد المطلوب واما المنقطع فلا نهج يكون المراد من
 قولك لا اله الا الهة الباطلة وينفي الحقيقة فلا يحصل التوحيد المطلوب ايضا ثم الله
 مرفوع على انه بدل من محل اسم التبرية لا ارتفاعه على الاستثناء لا يجوز ان يكون منصوبا
 على انه بدل من لفظ اسم الا ان لا تعمل في المعارف ولان عملها انما يكون لاجل النفي ولا يطرأ
 النفي الذي عمله لاجل فكيف يعمل مع سلب لعل لان ابد اله من اللفظ يوه الكفر بينه
 وبين قصد التصريح بالتوحيد تناقض لهذا قيل يعتنر نصب على الاستثناء ولا هامة
 البديل من اللفظ وخبر لا محذور والمعنى المستثنى للعبودية له في الوجود او وجود
 الا الواحد الذي هو خالق العالم حذف الخبر ههنا واجب لتلاي تراخي في الاعنى النفي لانه لو
 لم يحذف لوقع الفصل بين النفي والاثبات هو لا يجوز ولم يجعل الا الله خبرا لان المعنى
 على نفي الوجود عن الهة سوى الله لا على نفي مغايرة الله عن كل انه هو الذي يفيد
 الاستثناء المفرغ الواقع موقع الخبر وانما لم يقدر الخبر في الامكان او ممكن مع
 النافية والخطأ المشركين في تعدد الهة على وجه ابلغ وهو مساو له الطريقة البرهانية
 لان نفي الامكان يستلزم نفي الوجود بدون العكس لان المقصود بكلمة التوحيد

لا اله الا الله

يفسد

خبر كان

هو اثبات الوجود له تعالى ونفيه عن الله غيره واثبات الامكان لا يستلزم اثبات الوجود هذا ما ذهب اليه جمهور النحاة وذهب بعضهم الى ان كلمة التوحيد تامة مستغنية عن تقدير الخبر لان اصل التركيب الله الله فادخلوا الالف القصير المسند اليه هو الله والمسند به هو الله لكن لا فادة القصير قدم لا واخرا الا الله وجعل الا الله خبرا ثم لما فرغ عن بيان المستثنى شرع في بيان خبر كان واخواتها فقال **فصل** خبر كان واخواتها اي نظائر لفظة كان وهي التي عرفت في المرفوعات وهي المسند بعد دخولها اي بعد دخول كان واحداي اخواتها والمراد بالدخول ما عرفت في بحث المرفوعات فلا ينتقض التعريف بضرب في كان زيد يضرب اخواتها كان زيد قائما مسند بعد دخول كان وحكمه اي حكم خبر كان واخواتها في اقسامه واحكامه وشروطه كحكم خبر المبتدأ ثم اشار الى بيان ما يخالف خبر المبتدأ بقوله الا انه اي الشأن يجوز تقديمه اي تقدير خبر كان واخواتها على اسم مع كونه اي كون خبر كان واخواتها معرفة او مساويا له في التخصيص نحو كان اخاك صدقك وكان خيرا من زيد شر من عمر وهذا اذا كان احراب كل منها او احدا لفظيا لعدم الالتباس بوجوه القرينة وهي النصب اذا كانا مقصودين نحو كان عيسى موسى فانه يتعين فيه الاول للاسمية الا عند قرينة لفظية معنوية الى هذا قد سبقت الاشارة في المرفوعات لقائل ان يقول يشكل ذلك بما ذكر في بعض التفاسير عند قوله تعالى فاذكروا لتلك الدعوات تلك دعوتهم من ان يكون دعوتهم اسم فالتسمية تلك خبره بخلاف خبر المبتدأ اي متلبس بخلافه خبر المبتدأ فانه اذا كان معرفة او مساويا له ملفوظا لا يجوز ان يتقدم على المبتدأ لمكانه لا لتباسه نحو كان القائم زيد مثال ما تقدم فيه خبر كان على الاسم والخبر معرفة اعلم انه لا يقع ايضا خبر كان واخواتها فعلا ماضيا لدلالة كان عليه لا عند وجه قد نحو كان زيد قد فعدلان قد تقرب الماضى الى الحال فيجوز وقوعه خبرا لعدم دلالة كان على الحال او عند وقوعه شرطا نحو صار زيدا فانما قال الله تعالى ان كان قبضت قد من دبر بخلاف خبر المبتدأ فانه يقع فعلا ماضيا مطلقا وكان من الواجب عليه ان يذكره ثم لما فرغ عن بيان خبر كان واخواتها شرع في بيان اسمها واخواتها وقال

فصل

المنصوب

نحو

فصل اسمان و اخواتها ای نظائر کلمه ان وهی التي تعرفها في اللغات هو
المسند اليه بعد دخولها ای بعد دخول ان واحداي اخواتها بما ذكرنا من معنى
الدخول لا يشكل الحد بلخوة في ان زيد يضرب اخوة نجان زيد اقام فان زيدا مسند اليه
بعد دخول ان وسياتي تمام احكامه في القسم الثالث ان شاء الله تعالى ثم لما فرغ
بيان اسمان و اخواتها شرع في بيان المنصوب بلا التي لنفي الجنس فقال
فصل المنصوب بلا التي لنفي الجنس انما يصح باسم لا يتم يكن المنصوبا
على الاطلاق بمولد التقسيم قيد ههنا ليكون صورة التقييد ليلا على صورة الاكتفاء
او نقول ليس كل اسم ولا اكثره منصوبا ولا يجوز جعل مطلقا منصوبا لا حقيقة كاجاز
بل المنصوب منه اقل مما سواه فلا بد من التفسير عنه بالمنصوب لا بخلافه ما سواه من المنصوبات فان
بعضا وان لم يكن كل من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل منها
عجازه هو المسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول هذه وخروج عنه اخوة في
لا غلام رجل اخوة قائم لما عرفت من معنى الدخول ولا قول يلها نكرة مضافة
او مشابها لها داخل في التعريف فخرج به اخوة في المثال المذكور لعدم الاتصال وعدم
كونه نكرة مضافة او مشبهة به يلها الضمير المستتر فيه راجع الى المسند اليه البار
الى الا وهذه الجملة اما حال من الضمير في اليه او من الضمير في دخولها و ابرار الضمير
حينئذ ليس بواجب وان جرى الفعل على ما هو له اذ لو لم يجرى فعل المسند اليه جرى على
الضمير في دخولها لانه وقع حالا عنه لفقد الالتباس باختلاف الموصوفين تذكيرا
وتأنيثا كما في قولك هند زيد تضربه هي و انما وجب ابرار الضمير اذا اسند اليه
فعل جرى على غير من هو له في صورة الالتباس نحو زيد عمر يضربه هو بخلاف الضمير
اذا اسند اليه صفة جرت على من هي له فيجب ابرار الضمير عند الالتباس على
نحو زيد عمر يضربه هو هند زيد ضاربين ثم احترز بقوله يلها عما كان مفصلا
بينه وبين لا فان حكمه سببا نكرة حال من الضمير المستتر في يلها اي حال كون ذلك
المسند اليه نكرة واحترز به عما كان معرفة فان حكمه سببي مضافة صفة نكرة
واحترز به عما كان نكرة مفردة فان حكمه سيد كرخوة غلام رجل في الدار مثال
للنكرة المضافة او مشابها لها اي للمضاف في تعلق شيء هو تمام معناه نحو عشر

درهما في الكينس مثال للمشابهة لهذا التعريف لاسم من حيث انه منصوب
 فيشترط في نصبه القبول المذكورة اذ لا هذه انما تنصب لاسم لمشايتها بان من
 حيث ان لتأكيد الاثبات وهذه لفظة الاستغراق فتدخل على النكرة وتنصبها
 لفظاً ولما فرغ عن بيان حد المنصوب بلاشعر في بيان فائدة القبول المذكورة في ذلك الحدة
 فقال فان كان بعد لا لفظ الجنس نكرة بالرفع على انه اسم كل واحد وخبره الظرف المقتضى
 عليه يجوز ان يكون تافهة بمعنى وجد مفردة صفة نكرة اي ما لا يكون مضافاً ولا
 مشابهاً به بنى اي النكرة المفردة على الفتح في الموضع نحو لا رجل في الدار وعلى الياء في
 المثنى والمجموع نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك وانما بنيت النكرة المفردة الواقعة
 بعد لا لفظ الجنس لتضمها من الاستغراقية وانما بنيت اذ معنى قولنا لا رجل في الدار
 لا من رجل في الدار لا جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقدير الخ من
 تخفيفاً وانما بنيت على غير السكون لكون بنائها عارضياً وعلى علامة النصب
 للخفض والنون في المثنى والمجموع غيرهما من البناء في الصحيح كما في يا رجل ويا
 مسلمون وعن ابي الحسن وابي سعيد الرماضي انه معرب لعدم التنوين في لا رجل
 لا غلطاً الفرع من درجة الاصل او للفرق بين اللفظ المستغرق وغيره وتنصبها
 لا محلاً لانه مبني اعراباً لمبني يكون في المحل لا في اللفظ وانما اعربت النكرة المضادة للمثنية
 بها مع وجود علة البناء فيهما لكانت جعلت لثلاثة اشياء شيئاً واحداً وذلك لان
 الاتحاد بين المضاف والمضاف اليه ثابت وكذا بين المتضمن والمتضمن فلو اعتبر
 التضمن بالبناء يلزم جعل لثلاثة اشياء شيئاً واحداً وان كان بعد معرفة او نكرة مفصولاً
 بينه اي بين ذلك الاسم النكرة وبين لا الاولي ان يقول ان كان نكرة مفصولاً او
 معرفة فيكون على ترتيب الاحتراز في قوله يليها نكرة مضافة لا ان يقال انه اخذ في
 البيان عن القريب ثم قوله بينه ظرف وقع مفعول مالم يسم فاعله لقوله مفعول كذا في
 بعض الشروح ويرد عليه ان كلمة بين لا زمر النصب على الظرفية وكل ما هو لازم
 النصب على الظرفية لا يصح الاسناد اليه لانه منصوب والمسند اليه يجب ان يكون
 مرفوعاً الا يرى انه اسند الفعل الى المصدر في قوله قد جيل بين العير والبرون
 ولم يجعل الظرف مفعول مالم يسم فاعله وعلل بان بين لكونه لازماً للنصب على الظرفية

الثبات

فيها

لا يقام مقام الفاعل هو المصدر ويعلم من هذا ان الظرف انما يقام مقام الفاعل اذا لم يكن
لازم الظرفية قال بعض الفضلاء في دفع الاشكال المسند اليه في ذلك المثال ان كان هو
المصدر المدلول عليه لا انه لما لم يكن في موضع الفاعل ههنا سمي الظرف جعل مفعول
ما لم يسم فاعله لقوله مفعولا تشبيحا وايضا قد نقل في دفعه ما ذكر في بعض التقاسير
في قوله تعالى لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ اَرْتَقَرَيْنِ يَتَقَطَّعُ وَهُوَ ظَرْفٌ اسْتَعْمِلَ فِيهِ فاستعملت اسما كما
استعملت في هذا فراق بيني وبينك ومن نصبه فله وجهان احدهما انه جعله
ظرفا واخر فاعلا لدلالة الحال عليه في تقطع خلكم بينكم وثانيهما انه فاعل كالوجه
الاول لكنه ترك على حاله كان عليها حالة الظرفية ومثله يوم القيمة بفصل بينكم
وهذا يندفع ما يرد على ما في بعض الشروح كان مفعولا ويجب تكرير اجزاء لقوله وان
كان بعد لام مفعولا وجوبا ويجب تكريرها في الصورتين اما وجوب الرفع في المعرفة
فلفقدها ان عمل لا فيها لكونها تنفي الجنس فلا يحصل الا في النكرة واما في النكرة المفصولة
فلضعف عملها لانها انما تعمل بمشاهدة ان فلا تعمل عند حصول الفصل فاذا بطل
عملها فيها عادت الى اصلها وهو الرفع على الابتداء واما وجوب التكرار فلا تشبيه
على كون لا تنفي الجنس في النكرات لانه نفى في الحقيقة اذ قولنا لا رجل في قوة لا زيدا ولا
عمرو ولا خالد الى اخر افراد الرجل واما تكريرها في المعارف فلجبر النقصان من نفى الجنس
التي يتصل حصولها مع المعرفة وقيل انما وجب تكريرها لمطابقة السؤال لان قولنا
لا زيدا في الدار ولا عمرو جواب من قال ازيد في الدار ام عمرو وقوله لا في الدار رجل
ولا امرأة جواب من قال اني الدار رجل ام امرأة وذهب بوالعبا وابن كيسان الى عدم
وجوب تكريرها مع المعرفة والنكرة المفصولة مع اسم اخر فنقول لا زيدا في الدار ولا عمرو
مثال لتكريرها مع المعرفة ولا فيها رجل ولا امرأة مثال لتكريرها مع النكرة المفصولة واعلم
انه كما يجب تكريرها في النكرة المفصولة كذلك يجب تكريرها في النكرة المتصلة بلا
عند بطلان عملها لان القرينة على ارادة نفى الجنس فتح الاسم بناؤه فقد انتفيا
فوجب التكرير تنبيها على تلك الارادة وعلى هذا يشكك حل المنصوب بلا حيث دخل
فيه مع انه ليس منصوبا بلا لانه خرج بقوله بعد دخولها لما عرفت من معنى الدخول ويجوز
في مثله اي في كل موضع كر فيه النكرة مع لا بلا فصل يجوز في العطف والمعطوف على مثل

لا حول ولا قوة الا بالله معناه لا رجوع لنا عن المعاصي ولا قوة لنا على الطاعة الا بعصمة
وتوفيق خمسة اوجه الاول فتحها اي فتح الاسمين اي المعطوف والمعطوف عليه ان كانا
النفى بالجنس الثاني رفعها اي رفع الاسمين على عدم البناء والحمل على الابتداء لطابقة
السؤال لانه جواب سؤال من يسأل حول لنا ام قوة وانما رفع الاسمان في المکرر غير المفصوح
مخالفة القياس لطابقة السؤال الثالث فتح الاول على ان لا ههنا نفى بالجنس رفع الثاني
بناء على زيادة لا لتأكيد النفي او على انه معطوف على محل الاول وهو فروع على الابتداء الرابع
رفع الاول على ان لا بمعنى ليس هذا ضعيف لان عمل لا بمعنى ليس قليل ففتح الثاني على ان
لا فيه نفى بالجنس الخامس فتح الاول لما ذكرنا انفا ونصب الثاني بناء على ان لا زائدة لتأكيد
النفي او على انه معطوف على لفظ الاول لمشابهة الفتحه النصب في العرض الاطراء وقد حجت
اسم لا التي نفى بالجنس لقربه اي وقت حصول قرينة دالة عليه قبل حث المبتدأ
لانه مبتدأ في الاصل نحو عليك اي لا بأس عليك اي ولا شئ عليك القرينة ههنا
دخول لا على الحرف وهذا الكلام يقال لمن يخاف امرأة ثم لما فرغ عن اسم منصوب لا نفى
الجنس شرع في بيان خبر ما ولا المشبهتين بليس فقال **فصل خبر ما ولا المشبهتين**
بليس فيما ذكر من المشابهة في اللزومات هو المسند بعد خولها اي دخولها ولا نحو ما زيد قائما
ولا رجل حاضرا فان قائما وحاضرا مسندان بعد دخول ما ولا ثم اشار الى بيان ما يبطل علمها
بقوله ان وقع الخبر اي خبر ما ولا بعد لا نحو ما زيد لا قائما ولا رجل لا افضل منك
او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائما زيد لا افضل منك رجل او تقدم ما ليس بضمير
على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما عمر ازيد صار بغير خلاف ما اذا كان ظرفا لقوله
فما منكم من احد عنه حاجز اوزيدت ان بعدها انما قيل بعد لان ان لا تنزل
بعد لا بحكم الاستقراء نحو ما ان زيد قائما ثم اعلم ان الحاجة تختلف في ان هذه فذهب
البصريون الى انها زائدة وليست ان النافية بل التي تزداد بعد لا وما المصدية
ايضا وذهب الكوفيون الى انها نافية زيدت لتأكيد النفي والا فالنفي على
النفي اثبات بطل العمل اي على ما ان وجد معه شئ من الاشياء المذكورة وهو
جزاء لقوله وان وقع الخبر مع ما عطف عليه كما رايتم في بطلان العمل في الامثلة
المذكورة اما بطلان العمل في الصورة الاولى فلان النفي الذي لاجله يعلن قد

ولا

المجننون بالفتی و لا یکن انی الصراح ۱۲

انتقص بالاموجبة للاثبات بعد لنفی خلافا لیونس فانه اجاز عملها بعد التمسكا
بقول الشاعر شعر ما الدهر الا مجنون باصله ، وما صاحب الحاجات الا معذبا و
الجواب عنه بانه لم یکن فی البیت تنصيص على الاعمال لاحتمال ان یجمل مجنونا
على حذف الفعل تقديره وما الدهر الا یشبه مجنونا فیكون مفعولا مخبرا وان یجمل
على حذف المضاف واقامة المضاف الیه مقامه تقديره وما الدهر الا یدر دورا ان
مجنون ولاحتمال ان یجمل معذبا على انه مصدر میبى یجعل للتركيب من باب
ما انت الاسیر تقديره وما صاحب الحاجات الا یعذب معذبا واما فی الصورة
فلانها علامات ضعیفان لعدم تصرفها كصرف لیس لانها اصلية فی العمل فلا یعمل
بالتقدم واما فی الصورة الثالثة فلو قوع الفصل بین ما ومعموله مع ضعفه فی
العمل وهذه ای عا ملية ما ولا و فی بعض النسخ وهذا إشارة الى اعمالها لغة
من لغی بالكسر اذا لهم ای مال اهل الجواز وعلى لغتهم قد ورد التنزیل نحو ما
هذا بشر او ما هن امتهتهم واما بنو تمیم فلا یعملونها ای ما ولا المشبهین
بلیس اصلا ای سواء وجت الشرط المذكورة او لم توجد بل یرفعون یا بعدا على
الا ابتداء والخبر كما كان مرفوعا علیه با قبل دخول ما ولا لان القیاس فی العامل ان یكون
مختصا بالقبیل الذی كان عاملا فیه من الاسم الفعل لیكون متمكنا فی مكرن
كالجوار والجواز وما ولا تكونان مختصتين بقبیل واحد بل تدخلان فی الاسم
والفعل واما اهل الجواز فماعتبروا شبههما بلیس المختص بقبیل
واحد وهو الاسم قال الشاعر هو هیر عن لسانی تمیم ای واحد منهم واللسان
یكون بمعنی الجارحة ومعنی اللغة والمراد ههنا هو المعنی الا خیر شعر
ومهمفهم كالغصن قلت له انتسب فاجاب ما قتل الحب حرام
الواو فی قوله ومهمفهم بمعنی رب والمهمفهم اسم مفعول من المهمفة بفتح الميم
وسكون الفاء الاولى هي قمة الخاصرة ورقتها یقال جل مهمفهم امراة مهمفهم كما
یقال رجل خصمان وامراة خصمان وقوله انتسب مر من الانتساب هو بالفارسية نسبت
داشتن بکس الضمیر المستتر فی قوله فاجاب عائد الى مهمفهم ايضا القتل الى الحب من
قبیل ضافة المصل الى المفعول والفاعل هو ای قتل الحب الحب الاستشهاد بان ما

المشبهة بليس ليست بعاطلة لان ما بعدها يكون مرفوعا على انه مبتدأ وخبر على لغة بني تميم بليل
ان القائل الذم على الشاعر قوله من لسانه عن قوم بني تميم وجه التناسب بين السؤال والجواب
في البيت لفظا ومعنى حاصل ما لفظا فلا نه اجاب بهذا القول جاعلا لفظ المحرم مرفوعا مع انه
بعدها بمعنى ليس ما هذا الا بلغة بني تميم فكانه قال اني تميمي اما معنى فلان المجهوف اجابا باخه قل المحرم
كانه قال انا من قوم يباح قتل المحب عندهم وهم المحبوبون قال بعض الفضلاء يمكن ان يحل الانتساب
هنا على معنى الميل والرجوع في معنى قوله انتسب رجع بالوصال ولا تقتلني بالفراق لا تؤذي
فان قتل النفس ايداءه بغير حق حرام فاجاب المجهوف ما قتل المحب حرام يعني انك
لو قتلت في المحبة فلا جناح على اذرت محبت يقتل في محبة ورُب عاشق تؤذي من
معشوقة والى هذا اشير في قوله عليه السلام ما اودى نبي مثل ما اوديت قط فانه شك
في كونه عليه السلام محبا لله تعالى وهو محبوبه لكن ملحقه لا يذاه من الله تعالى انما هو من جهة
كونه محبا لان المحبوب يؤذي محبة لا من جهة كونه محبوبا لان المحب لا يؤذي محبوبه فلا يرد ما
يقال كيف يصح لا يذاه من الله سبحانه في حق صلي الله عليه وسلم هو حبيب ثم لما فرغ عن بيان
المقصد الثاني المشتمل على بيان للنصوص تباشر في بيان المقصد الثالث المشتمل على بيان الجوريات فقال

المقصد الثالث في الجوريات

الاسماء الجوريات هي المضاف اليه فقط فان قيل كيف يستقيم هذا المحصر لان الاسماء الجوريات
غير المضاف اليه ايضاً نحو بحسبك وكفى بالله وما جاء في من احل ان الجوريات في غير المضاف اليه شيء
بواسطة حرف الجر وكذا الجوريات في مثل ضارب زيد حسن الوجه لم يكن مضافا اليه حقيقة
على اختيار الجوريات قلنا الجوريات الاصل هو المضاف اليه الذي عرفه وما عداه هذا المضاف
اليه كالجوريات في الامثلة المذكورة ليس بجوريات اصل بل هو ملحق بذلك
الجوريات الاصل وكلامه على القسم الاول فكانه قال الاسماء الجوريات الاصلية هي
المضاف اليه فقط وهي تنبيه على تقسيمها الى قسمين اصل وملحق كما ان المرفوع
والمنصوب ينقسم كل منهما الى قسمين وقد سبقت الاشارة الى ذلك ثم قوله فقط زائد
لا طائل تحته لان المحصر المراد منه مستفاد من ضمير الفصل في قوله هي المضاف اليه
وهو اي المضاف اليه كل اسم صريح باسم للتنبيه على ان المضاف اليه لا يكون الا اسما

المقصد الثالث في الجوريات

لكن اعم من ان يكون حقيقة او حكما لينتناول مثل قوله تعالى يوم ينفع في الصور فان
 هذا الفعل في تاويل الاسم اي يوم النسخ في الصور نسب اليه اي الى ذلك الاسم
 شئ اعلم ان كلام المصنف والشيخ ابن الحاجب في الكافية يدل على ان المضاف لا يلزم
 ان يكون اسما لانها قلنا نسب اليه شئ دون اسم ومثلا عبرت بزيد لكن الشيخ
 ابن الحاجب قد حقق في موضع اخر ان المضاف والمضاف اليه لا يكونان الا اسمين
 والتحقيق ما ذكره الخديبي حيث قال ان مررت من حيث ان زيدا في مررت بزيد مفعول
 ليس ما ولا بالاسم ومن حيث انه مضاف اليه فما اول به ولذا قال فقد اضيف
 المرء الى زيد فعلم ان المضاف قد يكون اسما وقد يكون فعلا ما ولا بالاسم
 كما مبتدأ بواسطة حرف الجر احترز به عما نسب اليه شئ لكن بواسطة حرف الجر
 كنسبة الفعل الى الفاعل لفظا نصب على انه خبر كان المحذوف وحدثه فيما وقع
 قياسه لا شك ان وقوعه في مثل هذا التركيب شائع كثير تقديرة سواء كان ذلك
 الحرف لفظا اي ملفوظا او تقديرا اي مقدرا او على التميز تقديرة بواسطة تلفظ
 حرف الجر او على انه حال تقديرة حال كون ذلك الحرف ملفوظا ويرى عليه ان وقوع
 المصطلح حالا سماعي لا قياسي واجيب بان هذا مذهب سيبويه وذهب المبرد
 الى انه قياسي فيما اذا كان المصطلح من تقسيما الفعل نحو اتانا سريعا ويطبق او قوله
 لفظا او تقديرا من تقسيما الفعل اي التوسط وهو ما لفظي او تقديري قلنا انما اختار
 مذهبنا نحل كلام الشيخ عليه فاما اذا لم يكن من تقسيما الفعل فلا خلاف في انه سماعي نحو
 اتانا ضحكا وبكاء نحو مررت بزيد وما اطلق اسم المضاف اليه على المجرم والمجرم لفظ
 وهو غير ما هو المصطلح المشهور بينهم بل المشهور هو اطلاق اسم الجار والمجرم عليه شأ
 اليه بقوله يعبر عن هذا التركيب وهو بزيد في مررت بزيد في الاصطلاح المشهور
 بين القوم والاصطلاح هو اجتماع اداء الناس على وضع شئ لشيء
 بانه جار ومجرور لا بانه مضاف ومضاف اليه قد نقل الزرني عن الرضوانه قال سمي سيبويه
 المجرم والمجرم لفظا مضافا اليه لكنه غير ما هو المصطلح المشهور لانه اذا اطلق المضاف
 اليه يراى به المجرم والمجرم لفظا تقديرا واما من حيث اللغة فنحو بزيد في مررت بزيد
 مضاف اليه بلا ريب لانه اضيف اليه المجرور بواسطة حرف الجر ويعلم منه

٢ اذا كان المصطلح
 من انواع عامة خرج
 جوازا ان زيدا في
 ولحقه بغيره في
 ومنها ليس كذلك
 واجيب بان العامل
 هنا الواسطة لانه
 يعبر عن التوسط
 ان المصطلح لا شك
 ان من انواع التوسط
 لان فوسط حرف
 المجرم يكون لفظا
 وتقدري يكون تقديرا
 عناية

ان اطلاق المضاف الیه علی زید فی مرثت بزید انما هو بحسب اللغة سواء اول مرثت باسم اولیہ یا قول به اما اذا لم یأقل نظاهرهما اذا اول به فلان المضاف الیه المصطلح ینبغی ان یکون العامل فیه اما المضاف او الحرف المقدر او الاضافة علی الاختلاف فی المشهور وهو منتفٍ ههنا فیکون مراد الحدیثی من قوله المذکور قبل من حیث انه مضاف الیه اول باسم ان زید مضاف الیه لغة وذكر فی بعض الشرح انما اطلق علی الجرح ورجح الجرح اسم المضاف الیه لان حروف الجر تسمى حروف الاضافة لانها تصنیف معاً الافعال الی الاسماء او تقدیراً عطف علی قوله لفظاً نحو غلام زید تقدیر غلام زید یعبر عنه ای عن هذا التركیب هو غلام زید فی الاصطلاح بانه مضاف ومضاف الیه لانه جار مجرور وکان من الوجه علی المصنف ان یقول او تقدیراً مراداً کما قال غیره لیجاء ترزیه عن الظرف فحقت يوم الجمعة فان يوم الجمعة وان نسب الیه شیء وهو قمت بواسطة حرف الجر تقدیراً او هو فی لکنه غیر مراد والا لکان مجروراً لان المعنی بالمراد ظهراً اثره ای یکون ما بعده مجروراً ووجب تجرید المضاف لاجل الاضافة عن التنوین حقیقیة کانت او تقدیریة فلا یرد کمر رجل وضاربک وحواجر بیت الله حیث لم یکن فیه تنوین حتی یجوز التجرد عنها لاجل الاضافة لانهما مجرمة عن التنوین التقدیری والمقدر کالملفوظ عندهم المراد بتجرید المضاف عن التنوین اعم من ان یکون حقیقة او حکماً فلا یشکل ذلك بالحسن الوجه مع سقوط التنوین عنه لاجل اللام لاجل الاضافة وهو جائز وفاقاً لانه حدث ما اضعیف الیه الفاعل الذی هو كالجرح منه اذا لامنه اذا اصل الحسن جهة المضاف الیه یقوم مقام التنوین فلما حدث من فاعل المضاف فکانه حذف من المضاف لکان الجرح ثبته واما لفظ الضارب الرجل فیمحول علی الحسن الوجه وایقوم مقامه ای تجرید المضاف عما یقوم مقام التنوین کنونی التثنية وجمع السلامة وکذا عن الالف واللام فان قلت لا حاجة الی ذکر تجرید المضاف عن نونی التثنية والجمع ههنا لانه قد ذکر فیما سبق من قوله فی فصل اصناف الاعراب هما یسقطان عند الاضافة فذکر ههنا یوجب التکرار قلت ذکره فیما سبق لا یدل علی وجوب التجرید علی اطلاقه و ذکره ههنا یدل علی وجوبه فلا تکرار وانا ووجب تجرید المضاف عن التنوین لان التنوین تؤذن بتأمل الكلمة بها

بالمعنی المراد یظهر اثره

دون المضاف الیه الاضافة تؤذن بتامها بالمضاف فیتناهیان و لهذا التعلیل یجب ان
المضاف یقوم مقام التنوین فحواً فی غلام زید مثال لجرید المضاف عن التنوین
وغلاماً و مسلماً و مصر مثلاً ان لجرید المضاف عما یقوم مقام التنوین و لما علم
ما سبق من تعریف المضاف الیه ان الاضافة مطلقاً علی قسمین احدهما ما یشترط ان
فیه ملفوظة والثانی ما یشترط ان یشترط ان الحرف الی الیه یجوز ان یجوز ان یجوز ان
قلیلاً لانه لا یجوز ان یشترط ان یشترط ان یشترط ان یشترط ان یشترط ان یشترط ان
بعداً اما ما یشترط ان یشترط ان یشترط ان یشترط ان یشترط ان یشترط ان یشترط ان
لا یشترط ان یشترط ان یشترط ان یشترط ان یشترط ان یشترط ان یشترط ان
المتعلم ان الاضافة التي بتقدير حرف الجر بدلیل قوله فیما بعده هذا كله بتقدير
حرف الجر واحالة ما كان یلفظ فیه حرف الجر الی بحث الحروف الاختصاص ما كان
بتقدير حرف الجر بالقسم دون غیره علی قسمین معنویة منسوبة الی المعنیة فادتها
معنی فی المضاف تعریفاً وتخصیصاً ولذا سمیت بالمعنویة وسمیت بالحقیقیة ایضاً وقد
علی اللفظیة لذلك فانها تنتمی غیر حقیقیة ولفظیة ای منسوبة الی اللفظ ای ثابتة
فی اللفظ دون المعنی اما المعنویة فی ای علامتها او ذات ان یشترط ان یشترط ان یشترط ان
صفة مضافة بالجر علی انه صفة صفة الی معولها ای الی معول تلك الصفة ففي الكلام
اشارة الی ان المضاف فیها اما ان لا یشترط ان یشترط ان یشترط ان یشترط ان یشترط ان
لكنها مضافة الی غیر معولها نحو کرم البلد فان الکریم صفة مضافة الی غیر معولها
لان البلد لیس بمفعول اذ لا یجوز ان یقال کرم البلد بل کرم من فی البلد هی
ای الاضافة المعنویة اما کاشته بمعنى اللام فیما لم یکن المضاف الیه من جنس المضاف
ولم یکن ظرفه نحو غلام زید ای غلام لزيد او بمعنى من فیما یشترط ان یشترط ان یشترط ان
المضاف نحو خاتمة فضة ای خاتمة من فضة او بمعنى من فیما یشترط ان یشترط ان یشترط ان
المضاف نحو صلاة اللیل ای صلاة فی اللیل قال الفاضل الهندی الاول ان یجعل
الاضافة الی الظرف ایضاً بمعنى اللام كما فی سائر اصناف الاضافة بادنی فلا یستفید
معنی صلاة اللیل صلاة لها اختصاص باللیل بملازمة الوقوع فی قولك
کوکب الخرفاء سهیل ای کوکب له اختصاص بالمرأة الخرفاء

ع خرفاء ای
نما من معنی
نحو خرفاء
صالح

هو

بلا بنة انما تشريع في الهنئي لا سباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هي شأن
 النساء المدبرة المنتهية للاموار في احيائها ووجه الاولوية ان فيه تقليل الاقسام
 وهو اقرب الى الضبط وفائدة هذه الاضافة اي الاضافة المعنوية تعريف المضاف اليه
 اضعيف اي الاسم الى معرفة كما هي تعريف المضاف في بعض الامثلة المذكورة وذلك لان
 وضع هذه الاضافة لا فائدة الاختصاص بين المضاف والمضاف اليه في مدلول المضاف
 فتعين بتعيينه مضمرا كان المضاف اليه او غيره من المعارف فانك اذا قلت غلاما
 زيدا تريد به وضعاً غلاماً له اختصاص بزيد اما بكونه اعظم علماً منه واشهر له او
 معهوداً بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج او الذهن وعيظه لغيره على خلاف
 وضع الاضافة وانما حكمنا بان غلام زيدا معرفة وغلام لزيد نكرة لان الثاني
 يصلح لكل واحد من الغلمان المنسوبين الى زيد بطريق البدل وهو معنى النكرة
 واما الاول فلانه اشارة الى معهود ومخصوص بينك وبين مخاطبك فافادة
 الاضافة تعريف العهد كما يفيد ذلك بالالف واللام نحو الغلام ولولا هو لم يبق
 فرق بينهما بحصول اختصاص زيد بالغلام في الصورتين ثم اعلم ان هذه الاضافة تفيد
 تعريف المضاف ان اضعيف الى المعرفة في كل اسم الا في غير ومثل وشبه ونحو
 ونظير وكل ما هو بعضها فان هذه الاسماء لا تعرف لانها متوعدة في الابد لا تكون
 اضافة لفظية بمعنى المغاير والمماثل والمشابه على الاصح لعدم دخول اللام عليه
 حال كونها مضافة بخلاف المغاير والمماثل والمشابه فانه يجوز ان يقال مررت
 برجل المغاير اميك فتقع صفة للنكرة تقول مررت برجل غيرك او مثلك او
 شبيهك ويدخل عليها رب نحو رب مثلك الا اذا اشتبهت المضاف بمغايرة المضاف اليه
 كغير المغضوب عليهم ونحو عليك بالحركة غير السكون او بمماثلة نحو فلان مثل
 حاتم فحينئذ تعرف لعدم الابهام او تخصيصه عطف على قوله تعريف المضاف
 اي وفائدة انها تخصيص المضاف ان اضعيف اي الاسم الى نكرة لان الاضافة الى النكرة
 تفيد تقليل الشيوع كغلام رجلا فانك اذا قلت غلاماً كان شائعاً في غلام رجلاً
 امرأة واذا قلت غلاماً رجلاً ارتفع عنه بعض الشيوع حتى لا يبقى صالحاً لان يكون غلاماً
 امرأة فحصل التخصيص وقل الشيوع في النكرة واما اللفظية فهي اي علامتها

ان يكون المضاف فيها صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة
الى معمولها اى الى فاعلها او مفعولها واحترز بقوله صفة عما اذا لم يكن
صفة كغلام زيد وبقوله مضافة الى معمولها عما اذا كان الصفة مضافة الى غير معمولها
فمكرر البنية فان ذلك اضافة معنوية كما عرفت وهى اى الاضافة اللفظية كائنة
فى تقدير الا انفصال اى فى حق المعنى اى لا تغتبر بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة
حتى ان الجهر وربما اللفظ مرفوع او منصوب فى المعنى لا فى اللفظ اى لا يكون الاضافة
اللفظية فى تقدير الا انفصال فى تأثير اللفظ حتى تسقط عنه التنوين وما يقوم مقامه
ثم معنى الا انفصال ان المضاف يمكن ان يقل فيه الفعل نحو ضارب زيد مثال الاضافة
اسم الفاعل الى المفعول وحسن الوجه مثال الاضافة الصفة المشبهة الى الفاعل
وفائدتها اى فائدة الاضافة اللفظية تخفيف فى اللفظ فقط اى لا تعريفه
ولا تخصيصه لما مر من انها فى تقدير الا انفصال ثم التخفيف اللفظي اما فى لفظ المضاف
فمختلف التنوين حقيقة نحو ضارب زيد وحكما نحو حواجر بيت الله لوجده فونى
التمثيلية والجهر نحو ضارب يا زيد ضارب بوزيد اما فى لفظ المضاف اليه فمختلف فى الضمير استكنان
فى الصفة نحو القائم الغلام فاصل القائم غلامه فخذ فى الضمير من غلامه استكن
فى القائم واضيف القائم اليه للتخفيف فى المضاف فقط واما فى المضاف والمضاف اليه
جميعا نحو زيد القائم الغلام فاصل غلامه فالتخفيف فى المضاف مختلف التنوين فى
المضاف اليه مختلف الضمير واستتارة فى الصفة واعتراض ههنا بمرت برجل ضارب
امرأة او ضارب المرأة لان الاضافة فيه لفظية مع انها افادت تخصيصا فكيف
يستقيم قوله فائدتها تخفيف فى اللفظ فقط واجيب بان هذا التخصيص لا يحصل
بالاضافة بل هو حاصل قبلها ثم فائدة قوله فى اللفظ الاشارة الى وجه التسمية
او نقول لو لم يقل فى اللفظ لتبادر اندهن الى التخفيف فى المضاف على قياس قوله وفائدته
هذه الاضافة تعريف المضاف ان اضيف آة وتخصيص آة فصرح بقوله فى اللفظ اى فى
لفظ المتكلم سواء كان مضافا او مضافا اليه للتعليم واعلم انك اذا اضيفت الاسم
الصغير او الجارى مجرى الصغير قد مر تفسير كل منها فى اصناف الاعراب الى بيا المتكلم
متعلق بقوله اضيفت كسرت اخره اى اخذ ذلك الاسم وهو الحرف الذى وقع قبل

الياء لمناسبة الياء واسكنت الياء لاجل التخفيف او فتحها اي الياء لان الاصل في الكلمة البنية على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الافتتاح بالساكن والاصل فيا بفي على الحركة الفتح للتخفيف وهو الصحيح لكن في تقدير قوله واسكنت الياء اشعار بان المختار عنده هو السكون كغلام في مثال للاسم الصحيح المضاف الى ياء المتكلم ودلوى مثال للاسم الجاري مجرى الصحيح المضاف الى ياء المتكلم ثم لما فرغ عن بيان حكم الاسم الصحيح والجاري مجراه شرع في بيان حكم المنقوص المقصور فقال وان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء سواء وجئت للتثنية او الجمع او لغيرها مكسورة ما قبلها ادخلت تلك الياء في الياء اي في ياء المتكلم لاجتماع المثليين وفتحت الياء الثانية وهي ياء المتكلم لئلا يلتقي الساكنان تقول في قاض قاضي وانما رجعت الياء للحذو في قاض لان الاضافة يسقط بها التنوين التي يلزم منها ومن الياء التقاء الساكنين وان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم واوساكنة مضمي ما قبلها اي تلك الواو قبلتها ياء وعملت كما عملت الآن اي في الياء يعني ادخلت الياء المبدئة من الواو في ياء المتكلم وفتحها لاجتماع الواو والياء وكون اولها ساكنة تقول جاء في مسليق اصله مسليق فاعل اعلان مرقي وفي الاسماء الستة التي سبق ذكرها حال كونها مضافة الى غير ياء المتكلم تقول عنده اضافة الخمسة منها الى ياء المتكلم اخي واخي وهي ياء مخففة بلازة المحذوف وهو الواو الواقعة لام الكلمة كما يرد عدد ما اضافة اجراء لها بعد حذف علة نسباً منسياً كما في يدي ودي وفي بكسر لغاء وتشديد الياء عند الاكثر وفي عنده قوم الظرف متعلق بقوله تقول اي تقول في الاربعة الاول بتخفيف الياء بلازة المحذوف وفي الخامس بكسر لغاء وتشديد الياء عند قوم من النخاعة وفي هذا اشارة الى ما اجازة المبرد في الاولين وهما اخي واخي من تشديد الياء بربد الواو المحذوف ففتحها ياء ساكنة وادغامها في ياء المتكلم الى ما ذهب اليه بعضهم في الخامس وهو في من انه يقال في بقلب الواو ميماً قبل على حالة الافراد ثم ثم لا يعرف وجه حسن لتقدم الآخر على الاب في الذكر الا ان يقال انه اقتداء بقوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه ووجه التقدير في الآية الترقى من الادنى الى

لا يرد

إضافة

الأعلى كانه يفتر من أخيه ومن صاحبه وبنيه أو لأن الاحتياج إلى إضافة الآخر
إلى ياء المتكلم أكثر من إضافة إلى غيره وذو لا يضاف إلى مضمراً أصلاً بل يضاف إلى
اسم الجنس لأنه موضوع لأجل أن يتوصل به إلى جعل أسماء الأجناس صفاتاً لأسماء
الذكورات فموجب جعل المال صفةً لرجل تقول رجل ذو مال فوجب مراعاة الصفة وهذا
التعليل يوجب أن لا يضاف ذو إلى غير اسم فيه معنى الجنس ولا يوجب أن
لا يضاف ذو إلى مضمراً خاصةً فلا وجه لتخصيص نفي إضافته إلى مضمراً
ألا إن يقال إنما خص المضمراً بالذكر لأنه لما كان لبعض تلك الأسماء حكم لم يوجد
في غيرها حال كونها مضافة إلى غير ياء المتكلم صريح بنفي إضافته إلى مضمراً أصلاً
سواء كان المضمراً ياء المتكلم أو غيره إسقاطاً لما اختص فيه بحكم نظراً إلى إضافة إليه
ولما جاءت إضافة ذو إلى المضمراً في بعض الأشعار فينتقض به القاعداً المذكورة
من أن ذو لا يضاف إلى مضمراً أجاب عنه بقوله وقول القائل **شعر**
انتما يعرف ذا الفصل + من الناس ذو و لا

شاذ أي قليل لا يقاس عليه وكذا نحو اللهم صل على محمد وآل محمد وذو به شاذ وما
جاء في كلام بعض المتأخرين من قوله أصله على محمد وذو به أي صحابه فذلك اقتباس من
الدعاء الماثورة وإذا قطعت تلك الأسماء الخمسة عن الإضافة قلت آخر واجب ومن
وقر مجتلاً لا مهاباً وجعلت على عيناتها أعرابها وهذا بحث عن غير المصنأ وإنما ذكر تقريباً
وذو لا تقطع عن الإضافة البتة لو صنعها لازمة للإضافة إلى اسم الجنس المظهر وإن
جاء إلى الضمير في كلام فهو شاذ هذا أي ما يتبين من قسمي الإضافة المعنوية واللفظية كله
يتقد برحرف قد يقال لا حاجة إلى ذكر هذا الكلام لأنه قد علم ما سبق وأجيب بأنه إنما ذكره
ليكون ذكر كلمة أما تفصيلية في قوله وأما ما يذكر فيه حرف الجر لفظاً
فسياق بيانه في القسم الثالث أن شاء الله تعالى وهو الحرف مع العديل لأنها لا تستعمل
إلا في العديلين أو أكثر وعديل الذكر هو التقدير فلو لم يذكره لبقيت كلمة أما
للتفصيل مع عدم العديل فكانه قال وأما ما يتقد فيه حرف الجر في القسمين واليه ذهب
الشيخ ابن الحاجب رة على جملة الخاتمة حيث لم يقولوا بتقدير حرف الجر في اللفظية بل
للحرفها بالمعنوية في تقد بر الحرف فعلى هذا القول لم يكن التعريف المذكور شاملاً

ثالثاً اليه بالاضافة اللفظية الا ان يجعل التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكماً
وانما لم يصرح بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية كما صرح به في المعنوية
حرف الجر في اللفظية ليست مقتصرة في الاقسام الثلاثة المذكورة في المعنوية
بل يقدر بحسب اقتضاء تعديته اسم الفاعل واسم المفعول كالي في نحو يا ثمر البلاد
عند عدم الاقتضاء كما في احسن الوجوه ضارب زيد يقدر اللام الزائدة لضرورة تصحيح
الجر ثم لما فرغ من مقاصد الثلاثة المشتملة على بيان المعربات بالاصالة
شدد في الخاتمة المحتوية على بيان المعربات بالتبعية فقال
الخاتمة في التوابع واعلم ان التمرت من الاسماء المعربة كان اعرابها

اي اعراب تلك الاسماء يكون بالاصالة لا بالتبعية ثم بينه بقوله بان دخلتها اي على
نفس تلك الاسماء من غير واسطة العوامل من الروافع والنواصب والجواز من
المرفوعات والمنصوبات والجرادات بيان للاسماء المعربة فقد يكون الفاء
للتفسير او في جواب شرط فخذ وفي اي اذا كان ذلك فنقول قد يكون
اعرابه اي اعراب هذا الاسم وهو بالرفع اما على الابتداء فمع خبره
في محل النصب على انه خبر ليكون او على البدلية من الاسم بتبعية ما قبله اي
بتبعية الاسم الذي يكون قبل هذا الاسم فان كان ذلك الاسم مرفوعاً فاعرابه رفع وان
كان منصوباً فاعرابه نصب ان كان مجروراً فاعرابه جر ثم المراد بالاسم ههنا اعم من
ان يكون حقيقة او حكماً فلا يشك بالحمل الواقعة اوصافاً وبالحمل التي هي معطوفة
على ماله اعراب ويسمى اي ذلك الاسم التابع مفعول ثانٍ ليسمى وانما سمي تابعاً
لانه اي ذلك الاسم يتبع ما قبله من الاسم في اعراب من الرفع والنصب والجر فهو
اي التابع في اصطلاح النحاة كل ثانٍ هو لبيان الحال ههنا لا للتقصير فلا يشك
بالصفة الثانية والثالثة لان كل واحد منهما في المرتبة الثانية لانه تابع للمتبوع الاول
لما قبله من الصفة فلا حاجة الى حمل الثاني على المتأخر ههنا على الجمل كما وقع في بعض
الشرح لان الحقيقة ممكنة ولا يصار الى الجواز الا عند تغذرها وايضاً يندفع بما ذكرنا
ما قيل ان المعطوف بالواو والفاء ثم واو يصح تقديره على المعطوف عليه نحو قوله مصرع
وعليك ورحمة الله السلام على وجه وعلى تقدير حمل الثاني على المتأخر

ينتقض بصورة التقدير ألا أن يحمل المتأخر رتبة فالأولى أن يجعل قوله ثان
 لبيان الحال قصراً للمسافة معرب بأعراب سابقة للجاء والجزم رصفة ثان أي كل ثان
 متلبس بأعراب سابقة احتراز به عن خبري باب كان وأن من جهة واحدة أي من مقتضى
 واحد فرفع عالم في قام رجل عالم من جهة فاعلية موصوفة لا من جهة فاعلية أخرى وكذا
 نصب عالم في رايت رجلاً عالماً من جهة مفعولية موصوفة لا من جهة أخرى
 وكذا اجر عالم في مررت برجل عالم من جهة اضافة موصوفة لا من جهة أخرى
 وعلى هذا القياس سائر التوابع ثم احتراز بقوله من جهة واحدة عن خبر المبتدأ
 والمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت والتوابع خمسة
 اقسم امانا كانت منحصرة في خمسة اقسام لان التابع لا يخلو امانا
 يكون مقويًا للحكم الاول او لا الاول التأكيد
 والثاني لا يخلو ما ان يكون مبنيًا او لا فالاول لا يخلو ما ان يكون مشتقًا او لا
 كان مشتقًا فهو النعت وان كان غير مشتق فهو عطف البيان والثاني لا يخلو ما ان
 يكون بواسطة حرف او لا فان كان الاول فهو العطف بالحروف وان كان الثاني فهو بدل
 النعت والعطف بالحروف والتأكيد والبدل وعطف البيان ثم لما فرغ من
 تعداد التوابع شرع في تعريفاتها فقال **فصل النعت**
 قدّمه على سائر التوابع لكونه اشدّ متابعة واكثر استعمالاً واوفر فائدة
 تابع يدل على معنى حاصل في متبوعه فيه احتراز عن التوابع غير التأكيد فان
 التأكيد بقى اخلافه فلو قال مطلقاً كما قال صاحب الكافية وغيره خرج اذ معنى مطلقاً
 أي غير مقيد بحال النسبة والتأكيد في جاء في القوم كلهم اجموع يدل على معنى في
 متبوعه هو الشمول والاجتماع الحاصلان في المتبوع لكنه مقيد بحال النسبة وما يقال
 من ان مطلقاً قيد للاحتراز به عن الحال فغير سديد لانه خرج بقوله تابع نحو
 جاء في رجل عالم او يدل على معنى حاصل في متعلق متبوعه بان قام بالذي بيده بين
 متبوعه علاقتاً ما قرينة عن نسب نحو جاء في رجل عالم ابوه او ملك نحو جاء في رجل حسن
 غلامه او غلاطة نحو جاء في رجل طويل ثوبه او بعيداً نحو جاء في رجل عالم غلامه ابيه او ابو
 غلامه ابيه **والقسم الاول** من النعت وهو ما يدل على معنى في متبوعه

متبوعه في عشرة اشياء اي يتبعه في اربعة من عشرة اشياء ثلاثة منها ذكرت
 مجملة بقوله في الاعراب اي في الرفع والنصب والجر والسبعة الباقية التعريف والتكثير
 جتن الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاحفش وصف النكرة المخصوصة بها
 والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كانت النعت مصدا
 فانه يستوي فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل او رجال عدل او فعل التفصيل بمن
 فانه مفرد مذكرا لا غير او فعل التفصيل منصبا للزيادة على من اضيف اليه او وجد صفة
 يستوي فيه المذكور والمؤنث او فعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى
 مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان مؤنثه يطلق على المذكور كعلاقة ونسابة وانما
 وجب تنعيت هذا النعت للمنعوت في هذه الاشياء لمكان الاتحاد بين الصفة والموصوف
 فيما صدق عليه قيامه بالموصوف وتوجد منها في كل تركيب اربعة الواحدة
 من الاعراب والواحد من التعريف والتكثير والواحد من الافراد والتثنية
 والجمع واحد من التذكير والتأنيث نحو حباء في
 رجل عالم وامرأة عالمة ورجلان عالمان وامرأتان عالمتان ورجال عالمون ونساء
 عالمات وزيد العالم وامرأة عالمة **والقسم الثاني** من النعت هو ما يدل على معنى
 متعلق متبوعه انما يتبع متبوعه في الخمسة الاول فقط اي لا يتبع القسم الثاني النحوي
 في الخمسة الاخر وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث بل كان حكمه فيها
 حكم الفعل لانه اذا اسند الى الظاهر الذي بعده يجب افراده ولم يحز تثنية ولا جمع
 الا على ضعف فكد لك الصفة لانها واقعة موقع الفعل وعاملة عمله وكما ان الفعل
 اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفعل من كورا ويجب تأنيثه ان كان
 مؤنثا حقيقيا ويجوز اذا كان مؤنثا غير حقيقي فكد لك الصفة ثم لا فائدة في قوله
 فقط لان الحصر المراد منها مستفاد من كلمة انما اعني الاعراب والتعريف والتكثير
 بيان للخمسة الاول ويوجد منها في كل تركيب اثنان الواحد من الاعراب والواحد
 من التعريف والتكثير كقوله تعالى من هذه القرية الظالم اهله وفائدة النعت
 غالباً تخصيص المنعوت ان كانا اي النعت والمنعوت نكرتين التخصيص في عرف النحاة
 عبارة عن قلة الاشتراك في النكرات نحو جاء في رجل عالم فان قوله رجل كان محسباً

الوضع مشتركاً بين كل فرد من افراد الرجال فاذا وصف بعالم قل الاستغناء عن خصص
 بفرد من الافراد المتصفين بالعلم فتوضيحه اي فائدة النعت توضيح المنعوت ان كانا اي النعت
 والمنعوت معرفتين التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال في المعارف نحو جاء في يد الفاعل
 فان قوله يد محتمل الفاضل وغيره فلما وصف بالفضل رفع الاحتمال وقد يكون النعت
 محجوراً للثناء والمدح اي محض للثناء والمدح لا للتخصيص لا للتوضيح هذا اذا كان المنعوت
 معلوماً عند المخاطب بذات النعت واذا لم يكن معلوماً لم يكن محض للثناء والمدح بل
 يكون للثناء والتوضيح معاً نحو بسم الله الرحمن الرحيم قد يكون اي النعت للذم نحو عوباه
 من الشيطان الرجيم وقد يكون اي النعت للتاكيد اذ دل النعت على ما يدل عليه المنعوت
 نحو قوله تعالى نفخة واحدة فان الواحدة تدل على ما يدل عليه النفخة لان التاء نفخة للوحد
 فيدل على الواحد لما كان استعمال هذه الثلاثة الاخر قليلاً واستعمال الاولين كثيراً ذكرها
 بكلمة قد للتقليل قد يحى النعت للتعظيم نحو كان زينا يوم من الايام اي لقصد مجرد كونه
 يوماً لا امراً اذ اقل ذلك من كونه يوم الخميس ويوم الجمعة وقد يحى للترحم نحو انا زيدا
 الفقير وقد يحى لكشف الماهية نحو الجسم لطويل العريض العميق والفرق بين الصفتين
 الكاشفة والصفة المؤكدة ان الاولى موضحة مفسرة والثانية مقربة وهو الفرق بين الايضاح
 والتقريب واما علم ان النكرة توصف بالجملة الخبرية وهي التي تحتمل الصدق والكذب
 ولا بد فيها من ضمير حينئذ ليعلم الى الموصوف فيحصل الربط بينهما وينبغي ان يصح به
 كما صرح بذلك عند كون الخبر جملة نحو مرت برجل ابوك عالم في مثال الجملة الاسمية
 او قام ابوك في مثال الجملة الفعلية واما وصف النكرة بالجملة الخبرية لان الدلالة
 على معنى في متبوعه كما يوجد في المفرد كذلك يوجد في الجملة واما قيد الجملة بالخبرية
 احترازاً عن الجملة الانشائية كالامر والنهي الاستفهام والتمني وغيرها فانها لا تقع مفعلاً
 ولا خبراً ولا صلة ولا حالاً لا بتأويل واما اخذ النكرة بالذكر لا متناع صف المعرفة
 بالجملة الخبرية لكون الجملة نكرة ووجوب المطابقة بين الموصوف والصفة في التعريف
 والتكثير والمضمر لا يوصف بشيء لان فائدة الصفة الاصلية في المعارف هو التوضيح ضمير
 المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فتوضيهاً لتحصيل الحاصل واما المضمر الغائب فيقول
 عليها طرء الباب ولا يوصف بشيء به اي بالمضمر لان الموصوف اعرف من الموصوف ومساو

ولا شئ اعرف من المضمرة لا مسأوله حتى يوصف به ثم لما فرغ عن بيان النعت
 شرع في بيان العطف بالحروف فقال **فصل العطف بالحرف**
 اي المعطوف باحدها والعطف في اللغة الا مالة لقب هذا القسم من التوابع بـ **قالة**
 حرف العطف ما بعد الى ما قبله وفي عرف النحاة تابع جنس يشتمل التوابع كلها
 ينسب اليه ما ينسب الى متبوعه اعترض على هذا الحد بان غير شامل لبعض افراد
 الحد مثل عامل في قولك زيد عالم وعامل واجب بان الكلام محمول على جنس المعطوف
 نقد يره تابع ينسب اليه ما ينسب الى متبوعه او ينسب الى شئ نسب الى شئ متبوعه اليه
 فيشتمل الصورة المذكورة ثم المراد بالنسبة اعم من ان يكون على وجه الايجاب او على وجه السلب
 فيدخل فيه المعطوف بلا كانه وقع النسبة هناك سلبا وكلاهما اي المتبوع والتابع مقصودان
 بتلك النسبة فيه احتراز عن سائر التوابع فانها ليست كذلك لان غير ان كان زيد فالمقصود
 هو التابع فقط وان كان غير البديل فالمقصود هو المتبوع فقط واعترض عليه بالمعطوف بيل
 لكون متبوعه غير مقصود بالمعطوف باو وامر واما لكونه غير مقصود مع متبوعه بل المقصود
 احدهما واجيب عن الاول بان المتبوع في المعطوف بيل يكون مقصودا ابتداء وان لم يكن مقصودا
 انتهاء بتبديل الرأي هو الفرق بينه وبين بدل الغلط لان متبوعه غير مقصودا لا ابتداء
 على سبق اللسان وعن الثاني بان المراد بكونه مقصودا بالنسبة مع متبوعه ولو بطريق البدلية
 والمقصود بالمعطوف باو والمخواته احدا كالمربى فكل منهما مقصودا بطريق البدلية ويسمى اي العطف
 بالحرف عطف النسق لانه يكون مع متبوعه على نسق واحد لان كلاهما مقصودا بالنسبة
 ولما فرغ عن بيان حد العطف شرع في بيان شرطه فقال في شرطه اي شرط العطف
 بالحروف ان يكون بينه وبين متبوعه احد حروف العطف وسياتي ذكرها اي
 ذكر تلك الحروف في القسم الثالث ان شاء الله تعالى فقام زيد وعمر وعمر تابع
 ينسب اليه ما ينسب الى متبوعه وهو القيام المنسوب الى زيد وكلاهما مقصودان بالقيام
 واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا واجب توكيد اي توكيد الضمير
 المرفوع المتصل بالضمير المنفصل ولا ثم عطف نحو ضربت انا وزيدا فلان زيد عطف
 على تاء الضمير بعد توكيد المنفصل لان الضمير المرفوع المتصل غير مستقل بنفسه
 بمنزلة الجزء من الفعل والمعطوف اسم مستقل بنفسه المستقل قوي غير المستقل

ضعيف فلو عطف عليه لزم عطف القوي على الضعيف فيلزم لمحطاط المتبوع عن
التابع مزية التابع على المتبوع وهو قبيح فيجب تأكيداً بمنفصل ليحصل فيه جهة
الانفصال فيكون عطفاً على المنفصل من هذا الوجه فلا يلزم لعطف على جزء الكلمة
من كل وجه إنما قيد الضمير بالرفوع احترازاً عن المنصق والمجر ولأن العطف عليها
يجوز بغير التأكيد نحو ضربتك وزيد وموت بك وزيد إنما قيد المرفوع بالمنفصل
لأنه لو كان منفصلاً جاز العطف عليه بلا تأكيد نحو أنا وزيد إهبار ثم اعلم أن هذا
التأكيد واجب عند المصنف رح وهو اختيار الشيخ ابن الحاجب ذهب
البصريون إلى أنه مستحسن لا واجب فيجوزون العطف بلا تأكيد لأفضل
لكن على قبحه وأما الكوفيتون فيجوزونه بلا تأكيد ولا فصل من غير قيد إلا إذا فصل
استثناء مفرغ أي يجب تأكيداً بالضمير المنفصل في جميع الأوقات والأوقات وقوع
فصل بين المعطوف وبين المرفوع المنفصل المعطوف عليه فيجوز ترك التأكيد
بالمنفصل نحو ضربت اليوم زيد فإنه عطف على التاء في ضربت بذكر التأكيد بالمنفصل
لمكان الفصل وإنما يجوز ترك التأكيد عند الفصل لطربان فتور في المعطوف باعتبار
البعد عن المتبوع فلا يلزم من مزية التابع على المتبوع في الدرجة باعتبار استقلال
التابع وعدم استقلال المتبوع لمعارضته هذا الفتور وإنما قلنا فيجوز ترك التأكيد
بالمنفصل فإنه قد يؤكد بالمنفصل عند الفصل كقوله تعالى فكيف كانوا فيها هم
والغيا وون وقد لا يؤكد إلا مراً متساوياً ثم هذا الفصل سواء وقع قبل حرف
العطف كما في المثال المذكور في المتن أو وقع بعده كما في قوله تعالى ما أشركنا
ولا آباءؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف للتأكيد وإذا عطف أي إذا أريد عطف
الاسم على الضمير المجرى فيجوز عادة حرف الجر نحو ضربت بك وزيد إنما لم يقل أعاً
الخافض كما قال غيره لاحتال أن يكون المختار عند ما ذهب إليه بعضهم من أن
الجر إذا كان اسماً لا يجب إعادته ولأن حرف الجر كثيراً ما يعطف على الضمير المجرى فاعتبر
الأغلب وإنما وجب إعادة حرف الجر لئلا يلزم عطف المستقل على جزء الكلمة لأن
الضمير المجرى كالحرف من الجار لشد اتصاله به من حيث أنه لا يفصل عن الجار
اصلاً وإن العطف على الجزء بعد عادة حرف الجر أيضاً ولكن عطف الجزء على عطف

المستقل و هذا جائز و اما قراءة حمزة تشاء لَوْنٍ بِهِ وَاَلَا تَحَامِرُ بِالْجَرِّ عَطْفٌ عَلَى ضَمِيرِ
 الْجَرِّ وَ فِي قَوْلِهِ بِهِ بَدْوْنِ اعَادَةِ حَرْفِ الْجَرِّ فَشَاذَةٌ وَقِيلَ الْوَائِي قَوْلُهُ تَعَاوَا الْاَرْحَامُ
 لِلْقِسْمِ وَ فِيهِ نَظَرٌ مِنْ كَوْنِ فِي الْمَطْوِيَّاتِ وَ كَذَلِكَ اِمَّا جَاءَ فِي بَعْضِ الْاَشْعَارِ
 فَاذْهَبْ فَمَا بَكَ وَاَلَا يَأْمُرُ مِنْ عَجَبٍ فَشَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ثُمَّ اَعْلَمْنَا وَ جَوَابُ عَادَةِ
 الْجَارِ فِي حَالِ السَّعَةِ وَ اَلَا خِيَارًا اِنَّمَا هُوَ هَذِهِ الْبَصْرِيَّيْنَ وَ يَجُوزُ عِنْدَ هُمُ تَرْكُهَا فِي
 حَالِ الْاَضْطِرَارِ اِجَازًا لِكُوفِيُوْنَ تَرْكُهَا مُطْلَقًا وَ عَنْ الْجَرِّ هِيَ اَنَّهُ يَجُوزُ بَغْيُ الْعَادَةِ
 اِذَا اَكْتَدَّ الضَّمِيرُ بِالْجَرِّ وَ بَظَاهِرِ نَحْوِ مَرَّتْ بِكَ نَفْسِكَ زَيْدٌ وَ اَعْلَمْنَا اَنَّ الْمَعْطُوفَ فِي
 حُكْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ اِذَا كَانَ الْاَوَّلُ اَيِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ صِفَةً لَشَيْءٍ نَحْوُ جَاءَ فِي زَيْدٍ
 الْعَالِمِ اَوْ كَانَ الْاَوَّلُ خَبَرًا اَلْأَمْرُ نَحْوُ زَيْدٍ عَاقِلٌ وَ شَاعِرٌ اَوْ كَانَ الْاَوَّلُ صَلَةً نَحْوُ قَامَ لِلَّهِ
 صَلَّى وَ صَامٌ اَوْ كَانَ حَالًا نَحْوُ قَعْدَ يَدٌ مَشْدُودًا اَوْ مَضْرُوبًا وَ الثَّانِي اَيِ الْمَعْطُوفِ
 كَذَلِكَ يَكُونُ صِفَةً اَوْ خَبَرًا اَوْ صَلَةً اَوْ حَالًا وَ كَذَلِكَ اِذَا وَجِبَ اَنْ يَكُونَ فِي الْاَوَّلِ
 ضَمِيرٌ وَ جَبَ اَنْ يَكُونَ فِي الثَّانِي اَيْضًا ضَمِيرًا لَنْ حُكْمِ الْمَعْطُوفِ حُكْمُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بِالْقِيَا
 اِلَى مَا تَقَدَّمَ فَيَجُوزُ اَنْ يُقَالَ قَامَ اَبُوهُ وَ قَعْدَ اُخْرَى وَ لَا يَجُوزُ اَنْ يُقَالَ زَيْدٌ قَامَ اَبُوهُ وَ قَعْدَ
 عَمٍّ وَ اَمَّا نَحْوُ رُبَّ شَاةٍ وَ سَحْلَتَهَا فَيَتَقَدَّرُ التَّنْكِيرُ لِعَدَمِ قَصْدِ التَّعْيِينِ اَيِ رُبَّ شَاةٍ
 وَ سَحْلَةٍ لَهَا اَوْ مَحْمُولٍ عَلَى نَكَارَةِ الضَّمِيرِ كَوَيْتِهِ رَجُلًا عَلَى الشَّدَا وَ ذِثْرًا عَلِمْنَا اَنْ
 الْمَعْطُوفُ فِي حُكْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ اَلَا يَمَّا يَخْتَصُّ بِالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَ لَا يَتَعَدَّى اِلَى
 اِلَى غَيْرِهِ كِبِنَاءٍ لِرَجُلٍ وَ زَيْدًا اَوْ يَا زَيْدٌ وَ عَبْدُ اللَّهِ فَإِنَّ الْمِبْنَاءَ فِي اسْمِ لَا إِلَهَ
 لِنَفْيِ الْجِنْسِ لِقَضَائِهِ مِنْ اَلَا سَتَغْرَاقِيَّةٌ وَ ذَا يَخْتَصُّ بِاسْمِ لَا الْمُنْكَرَ فَلَا يَتَعَدَّى
 اِلَى مَا عَطَفَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ وَ كَذَلِكَ الْمِبْنَاءُ فِي الْمُنَادَى لِقِيَامِهِ مَقَامَ كَافٍ اِدْعَا
 كَمَا يَخْتَصُّ بِالْمُنَادَى الْمَفْرَدِ الْمَعْرِفَةِ فَلَا يَتَعَدَّى اِلَى مَا عَطَفَ عَلَيْهِ
 مِنَ الْمَضَافِ اِذَا اِلَّا مَضَافَةً لِلْبِنَاءِ كَالْتَجَرُّدِ عَنِ اللَّامِ فِي يَا زَيْدٌ وَ الْحَارِثُ فَإِنَّ التَّجَرُّدَ
 لِدَفْعِ اجْتِمَاعِ اللَّغَةِ التَّعْرِيفِ وَ ذَا يَخْتَصُّ بِالْمُنَادَى فَلَا يَتَعَدَّى اِلَى عَطْفِ عَلَيْهِ كَمَا اشْتَبَهَ
 الضَّمِيرُ فِي زَيْدٍ شَيْخًا عُلَامًا وَ نَحْوِ ذَلِكَ فَإِنَّ اِشْتِمَالَ الضَّمِيرِ فِي الْخَبَرِ يَخْتَصُّ بِكَوْنِ الْخَبَرِ
 مُشْتَقًّا فَلَا يَتَعَدَّى اِلَى مَا عَطَفَ عَلَيْهِ مِنَ الْجَوَامِدِ فَالْحَاصِلُ اَنَّ الْمَعْطُوفَ فِي حُكْمِ
 الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ اَلَا اَنْ يَتَفَرَّقَ فِي وَجْهِ السَّبَبِ عِلَلُهُ بِأَنْ يُوْجِدَ سَبَبُ بِنَاءٍ اَوْ سَبَبُ

المحر عن اللام وسبب اشتغال الضمير في المعطوف عليه ون المعطوف فحينئذ
 لا يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه ثم اشار الى الاصل الذي يقتضيه ان يكون
 المعطوف في حكم المعطوف عليه ويوجب ان ياخذ المعطوف حكمه بقوله
 والضابط ان لا ياتي الاصل والقاعدة فيه اي في كون المعطوف عليه انه اي الشاذ
 حيث يجوز ان يقام المعطوف مقام المعطوف عليه جاز العطف فيكون المعطوف
 قائما مقام المعطوف عليه تقديره وهو يقتضيه ان ياخذ المعطوف حكم المعطوف
 عليه لان الشيء اذا قام مقام غيره ياخذ حكمه لا يري الى ان مفعول ما لم يسم على ما قام
 مقام الفاعل ياخذ حكمه الى المضاف اليه الذي هو القرية في قوله نعم واسأل القرية
 فانه لما قام مقام المضاف المحذوف الذي هو اهل اخذ حكمه هو الاعراب وحيث
 لا يجوز ان يقام مقام المعطوف عليه فلا يجوز العطف ولهذا وجب الرفع في ذاهب
 في قولك ما زيد بقا ثم اوقاعد ولا ذاهب عمر على انه خبر مبتدأ وهو عمر والجملة
 معطوفة على الاولى عطف جملة اخرى اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا
 على قائم او قائما فيكون خبرا عن زيد فيكون تقديره حينئذ ما زيد اهابا عمر
 وهو متنع لخلوة عن العائد الواجب في الخبر الى اسم ما فاذا لم يجوز ان يقام ذاهب
 عمر مقام القائل الذي هو الخبر للمعطوف عليه لم يجز عطفه عليه العطف
 واحد على معمولي عاملين مختلفين جائزا اذا كان بعض المعطوف عليه محمدا
 على بعض المعطوف المرفوع والمنصوب والمعطوف كذلك بان كان المحر فيه مقدما
 على المرفوع او المنصوب نحو في الدار زيدا والحجرة عمر فالحجرة عطف على الدار
 العامل فيه في وعمر عطف على زيد والعامل فيه لا ابتداء اذ كان بعض المعطوف
 عليه محمدا مقدما كما للمعطوف وانما جاز العطف في هذه الصورة لانه مسموع
 من العرب كما جاء في بعض الاشعار **شعر**
 أَكُلُّ امْرُءٍ فَيَحْسِبُ امْرُءًا + وَنَارٌ تَوْقِدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

فان قوله نار عطف على امرء المحرور والعامل فيه كل وقوله نار عطف على امرء
 المنصوب والعامل فيه يحسب وكما في مثال ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شجرة
 فان قوله بيضاء عطف على سوداء المحرور والعامل فيه كل وقوله شجرة عطف على

نمرة والعامل فيه ما فاقته الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على
 مؤد السماع ولم يسمع الا في صورة تقدير الجور ولهذا قال اذا كان مجروراً مقدماً
 وفيه اشارة الى انه لو لم يكن بعض المعطوف عليه مجروراً مقدماً لم يجز العطف في صورة ما
 وان كان العطف على معمولي عامل واحد فيجوز نحو ضرب زيداً عمرًا وبكرًا خالداً لعدم
 المانع وهو قيام حرف العطف مقام العاملين وانما وصف العاملين باختلاف
 لبيان العمرفان الوصف قد يكون لبيان المقصود بان يوصف الشيء بالجنس
 عموم الحكم وشموله الجنس منه قوله تعالى وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا خَلِقَ بَطْنُهَا
 بِجَنَاحَيْهِ وَقَالَ بعض الفضلاء ولا يبعد ان يقال هو الاحترار عن مثل ضرب بكرًا
 على ما نقل عن الفراء انه تشريك العاملين فيجوز العطف عليها على معمولي عاملين
 مختلفين بل متخدين في المفعول ثم اعلم ان جواز العطف في صورة تقدير الجور
 انما هو مذهب الاعلم وغيره من البصريين المتأخرين وهو الذي اختاره المصنف
 وههنا مذهبنا ان اشرار اليها بقوله وفي هذه المسئلة اي وفي مسئلة
 العطف على معمولي عاملين مختلفين مذهبنا ان اشرار اليها بقوله وفي مسئلة
 العطف مطلقاً اي سواء كان الجور مقدماً او لا عند الفراء قياساً على العطف
 على معمولي عامل واحد الا اذا وقع الفصل بين العاطف والجور ونحو ان زيداً في الدار
 وعمرًا في الحجرة ونحو هب يداي عمر و بكر الى خالداً فان العطف ههنا غير جائز
 اتفاقاً للفصل بين العاطف الذي هو الجار وبين الجور ولا يجوز ذلك العطف
 مطلقاً اي سواء كان الجور مقدماً او لا عند سيبويه واليه ذهب البصريون
 المتقدمون لان حرف العطف ناشئ من باب العامل الواحد فلم تقوان تقوم مقام
 العاملين ثم لما فرغ عن بيان العطف بالحرف شرع في بيان التوكيد فقال
فصل التوكيد جاء بالواو والهمزة وانما عقب به العطف لان العاطف هو
 ثم والفاء قد يزداد وفي التاكيد اللفظي كما يقال ثم والله والله وكقوله تعالى كَلَّا
 سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا
 يُحِبُّونَ أَنْ يَتَحَدَّوْا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ تَابِعَ جَنَسٍ يَتَأَوَّلُ الْمُتَّبِعَ
 كلها وقوله يدل على تقرير المتبع فصل خرج به العطف بالحرف في البدل لانها لا

نعم مخفى

ثم

يدلّان على تقرير المتبوع وقوله فيما نسب اليه خرج به النعت وعطف اليها لانها
وان كانا دالين على تقرير المتبوع لكنها لم يدلا على تقريره فيما نسب اليه بل في
تعيين ذاته او على شمول الحكم لكل فرد من افراد المتبوع انما قال هذا ليدخل
فيه التاكيد بكل واجمع وتوابعهما فان قلت هذا الحد غير صادق على نحو ضرب
زيد ونحو ان زيدا قائما لانه لا يدل على تقرير المتبوع في النسبة او التثنية مع انه
تاكيد قلت هذا الحد مخصوص لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي لان البحث
في قسم الاسم فلا يضر خروج التاكيد الفعلي والحرف في عن الحد ثم لما عرف التوكيد
في تقسيمه فقال والتاكيد على قسمين لفظي اي منسوب الى اللفظ لانه لا يحصل
الا من تقرير اللفظ وهو يختص بالمعارف الا في المحكوم به وكذا المعنوي يختص
بالمعارف مطلقا عند البصريين ونفسه وعينه منه عند الكوفيين وهما
التاكيد اللفظي تكرير اللفظ الاول ويجري في اللفاظ كلها اسماء وافعال واحرفا
او مركبات تقييدية او غيرها نحو جاء في زيد زيد وجاء في جاء في زيد ان
زيد قائم ونحو جاء زيد جاء زيد ورجل قائم رجل قائم والمراد بتكرير اللفظ
الاول اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليتناول مثل ضربت انت وضربت انا و
ضربتك اياك فان ذلك في تكرير اللفظ الاول حكما وان كان مخالفا للاول لفظا ومعنى
اي منسوب الى المعنى لانه لا يحصل الا من ملاحظة المعنى وهما التاكيد المعنوي
يكون بالفاظ معددة اي مخصوصة بمعددة وهي تسعة المذكورة في المتن ما اخذ
منها بالتثنية والجمع وقال المالكى كلمة جميع وعامة بمنزلة كل عند سيبويه
وان غفل عنها سائر النحاة وهما اي وتلك اللفاظ النفس العين يستعملان
للواحد والمتن والجمع متلبسين باختلاف الصيغة اي صيغتها من حيث الافراد
والتثنية والجمع والضمير اي باختلاف ضميرها الرجوع الى المتبوع المذكور نحو
جاء في زيد نفسه للمذكر الواحد والزيد ان انفسها بايراد صيغة الجمع في تثنية
المذكر او نفساها بايراد صيغة التثنية عند بعض العرب والاول اولى لما سياتي
في بحث المتن والزيد ون انفسهم لجمع المذكور وكذلك اي مثل النفس الامارة
عينه نحو جاء في زيد عينه للمذكر الواحد جاء في زيد ان اعينها وعينها للتثنية

اللفظ جميع وعينه

۱۷
کتابخانه

۱۱

جمعا و کیفاء بصفاء

نفسه وبشر جاء عينه فلو جعلنا تأكيد للمتصل المستكن بغير التأكيد بمنفصل
لزم التباس التأكيد بالفاعل في مثل زيد ضرب هو نفسه وبشر جاء هو عينه و
لما لزم التباس في هذه الصيغة التزموا في ما لا يلزم ذلك وهو المضمحل المرفوع المنفصل
البارز طرد الباب وبخلاف كل واجمع حيث لا يجر وقوعها فاعلين فلا حاجة الى التأكيد
لعدم اللبس وإنما قيد المضمحل بالمرفوع لجواز تأكيد المضمحل منصوب والمجرور
بالنفس والعين بلا تأكيد هما بالمنفصل نحو ضربت بك نفسك ومررت بك نفسك
وأنما قيد بالمنفصل لجواز تأكيد المضمحل المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيد
بمنفصل آخر نحو انت نفسك فاعل ولا يؤكد بكل واجمع شئ إلا ما أي شئ مفرد كان
أو جمعاً يكون له اجزاء وابعاض اراد بالاجزاء الاموال المتعددة ليعمل افرادها والاجزاء
يجمع افتراقها أي افتراق تلك الاجزاء والابعاض حساً كالقوم والرجال فان كل
واحد منها يجمع افتراق اجزائه وابعاضه أي افراده في الحس هي زيد وعمر وبكر إلى غير ذلك
كما تقول اكرمت القوم كلهم ثم قوله حساً منصوب على انه تميز من فاعل يصح وعل
انه مفعول مطلق أي يصح افتراقها افتراق حس وعل انه خبر كان المحذوف فترو
على انه حال محذوف المضاف أي يصح افتراقها حال كونها ذات حس وقوله حكماً
عطف على حساً وحكماً كالعبد فانه يصح افتراق اجزائه في الحكم بالنسبة الى بعض
الافعال كالشراء والبيع لانه يمكن شراء نصفه او ثلثه او رבעه كما تقول اشتريت العبد
كله ولا يصح افتراق اجزائه في الحكم بالنسبة الى بعض الافعال كالاكرام والحق
الذهاب ولهذا لا يقال اكرمت العبد كله فانحه لا يصح افتراق اجزائه بالنسبة
الى الاكرام لانه لا يمكن اكرام نصفه او ثلثه او رבעه ودل لا يصح ان يقال جاء زيد
وذهب زيد كله اذ لا يصح افتراق اجزاء زيداً حساً ولا حكماً وإنما لا يؤكد بكل واجمع
الاماله اجزاء وابعاض لان وضعها لفائدة الشمول قد تغذ ذلك فيما لا الجزاء
حساً او حكماً ولا تقول اكرمت العبد كله واعلم ان اكثر واتبع وابعع اتباع بفتح الهمزة
جمع لا جمع لم يرد به انها توأكيد لا جمع كما ذهب اليه ابن البرهان بل يراد انها
اتباع لاستعمال يعنى انها لا تستعمل تأكيداً ابداً نه لا تنال تدل على معنى الجمع ظاهر الا
اذا ضمت الى الجمع الى هذا اشار بقوله وليس لها أي لتلك الالفاظ معنى ههنا أي فيما استعملت

تأكيداً وبدون أي بدو ن اجمع وإنما قال ههنا لان هذه الالفاظ الثلاثة موضوعة لمعاني
الاصل من غير اجمع كما اشرنا اليه فلا يجوز الفاء للنتيجة تقديمها اي تقديم تلك الالفاظ
على اجمع لكونها اتباعاً له ثم تقديم اكثر على اخويه في الفصيحة ثم ابتغى على ابصر عند الزمخشري
وعند البغدادية والجزوي يقدم ابصر على ابتغى وقال ابن كيسان ابتداء بابتغى شئت
بعد اجمع ولا يجوز ذكرها اي ذكر اكثر وابتغى وابصر بدو ن اي بدو ن ذكر اجمع نه يلزم ذكر

التابع بدو ن ذكر المتبوع ثم لما فرغ عن بيان التأكيد شرع في بيان البديل فقال

فصل البديل تابع جنس يشمل التوابع كلها ينسب اليه ما ينسب الى متبوعه

اعتراض على هذا الحد بانه لا يشمل البديل من المنسوب نحو ضيف زيد اخوك في جوابه
فانه في حد العطف بالحروف وكو قال البديل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه كما اشمل
واخصه هو المقصود بالنسبة احترز به عن النعت والتوكيد عطف البيان لانها
ليست مقصودة بما ينسب الى المتبوع دون متبوعه احترز به عن العطف بالحروف
لان ان كان تابعاً مقصوداً بالنسبة لكن المتبوع كذلك مقصود بالنسبة ولما فرغ
عن تعريف البديل شرع في تقسيمه فقال في اقسام البديل اربعة وذلك لان البديل اما ان
يكون مدلوله مدلول المبدل منه او لا فالاول بدل الكل من الكل والثاني اما ان يكون
مدلوله بعض مدلول المبدل منه او لا فالاول بدل البعض من الكل والثاني اما ان يكون
بين المبدل والمبدل منه تعلق غير الكلي والبعضية او لا فالاول بدل الاشتمال
والثاني بدل الغلط احدها بدل الكل من الكل وهو ما مدلوله مدلول المتبوع نحو
جاء في زيد اخوك فان قلت كيف يكون مدلول اخوك مدلول زيد لا يدل على اخوة
المخاطب ولا يدل عليها زيد وايضاً لو كان مدلوله عين مدلول المتبوع لكان تأكيداً
ولم يكن بدلاً قلت المراد بقوله وهو ما مدلوله مدلول المتبوع انهما متحدان
فيما صدقاً عليه اي يطلقان على ذات واحدة وثانيها بدل البعض من الكل وهو ما
مدلوله جزء مدلول المتبوع نحو ضربت زيداً رأسه وثالثها بدل الاشتمال وهو ما يكون
بينهما اي بين البديل والمبدل منه تعلق ونسبة غير الكلي والبعضية كسليبي يد ثوبه
واعجبني زيد علمه وإنما سمي هذا بدل الاشتمال لاشتغال المبدل منه على البديل باعتبار تشبيهه
الى البديل كونه دالاً عليه لجمالاً بحيث يبقى سامع المبدل منه منتظراً لذكر البديل هذا

هو الوجه المشهور المطرد في افراد هذا البديل وبه اخذ الحاجي ابو البقاء وقيل
لا شتمال البديل على المبدال منه قال الجرجاني في قولهم سلب زيد ثوبه لان الثوب لما
اتصل به واشتمل عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه فصير البديل وقال المبرق لا شتمال
الفعل للسند الى المبدال منه على البديل ليفيد ويتم لان اعجب في قوله لعجبي زيد علمه
مسند الى زيد ولا يكتفى من حيث المعنى لانه لا تعجبك الا العلم واليه ذهب لاناسي
الفجاءاني ويرد على هذا بدل البعض نحو اعجبني زيد رأسه فان الاعجب بالنسبة
الى الرأس مثله الى العلم في الاشتمال لكنه لا يقدر هذا في اختصاص التسمية
لان الاطراد في وجه التسمية غير لازم كما في غير مرة ثم المراد بالمتعلق بينهما بحيث
يوجب النسبة الى المبدال منه النسبة الى البديل اجمالا فتبقى النفس عند ذكر المبدال
منه منتظرة الى البيان بذكر البديل نحو اعجبني زيد علمه فان علمه ابتداء ان يكون
زيد معجبا باعتبار صفاته كالعلم والجود والشجاعة وغيرها لا باعتبار انة فتضمن نسبة
الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة اجمالا بخلاف بدل الغلط نحو ضربت زيدا
غلامه او حمارة لان نسبة الضرب الى زيد نامية اي غير مجملة لا يلزم في
صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب الغلط ولا يدخل بدل الاشتمال في بعض
افراده ورابعها بدل الغلط وهو ما بين كر بعد الغلط كجاء في زيد جعفر ورايت
رجلا حمرا واما سمي بدل الغلط لكون الغلط سببا للانيان به لانه غلط ولذا ذكره
ههنا والا فالغلط مما لا ثبوت له فينبغي ان لم يذكر ثم الظاهر ان الاضافة في جميع
الابدال مطردة بمعنى الامر لكن يادني ملا بسة اي بدل يختص بان ينسب الى الكل
او الى البعض او الى الاشتمال او الى الغلط والبديل ان كان نكرة من معرفة يجب نعتة اي
ذلك البديل النكرة وقيل حسن نعتة كقوله تعالى بالناسية ناصية كاذبة خاطئة
فان قوله ناصية نكرة ابدلت عن المعرفة وهي الناصية فنعتت بكاذبة وذلك
لكرهتهم كون المقصود فاصرا في الدلالة عن غيره وكون النعت كالجاء بذلك فان قلت
يشكل هذا بقوله تعالى قل هو الله احد فان قوله احد بدل من الله في بعض الوجوه
ولم ينعت بشئ وبقوله تعا حم تنزيل الكتب من الله العزيز العليم الى قوله شديد العقاب
بدل من الله وهو نكرة لان الاضافة لفظية ولم ينعت بشئ قلت كل من ذلك بدل على

الاعجاب

العجاءاني

فان المادني وهو
النسبة في علمه
هو ما

فان الغلط مما لا ثبوت له

الاضافة في جميع
الابدال يادني
ملا بسة

التشابه

البيان

التشابه وبالحقيقة هو صفة البدل والتقدير قول هو الله أحد والله شديد العقاب
ثم النعت انما يجب اذا ابدلت النكرة من المعرفة بدل الكل بخلاف غيره فانه لا يجب
فحومرت بزيد حمار ونحوه ولا يجب ذلك اي نعت البدل في عكس ما اذا كان
البدل نكرة عن معرفة وهو ان يكون البدل معرفة عن نكرة فنحو قام اخ لك ولا يجوز ذلك
النعت في المتجانسين اي في المتماثلين بان يكونا معرفتين فنحو ضرب زيدا خورا ونكرتين
فنجاء في رجل غلام لك ثم لما فرغ عن بيان البدل شرع في عطف البيان فقال
فصل عطف البيان تابع جنس يثناول التوابع كلها غير صفة احترامية عن الصفة
يوضح متبوعا احترامية عن بواقي التوابع اذ غير صفة منها ليس بموضع وهو اي عطف
البيان اشهر من سمي شئ هذا هو المفهوم من المفصل المذكور في البواقي ولا يجب
ان يكون علما ولا اعرف وبوالفقر في الوجه حيث قال ولا يلزم ان يكون
او ضم من المتبوع بسبب مجيئه بعلم مشترك اذ قد يؤخر الشئ ما هو اظهر منه
متفرقا عند اجتماعها كما اذا كفى كل من المسلمين بعبد الله وعبد الرحمن وعبد الرحمن
وابي محمد عبد الله يوضح الثاني الاول وان كان الاول اوضح منه مفرقا فنحو قام
ابو حفص عمر بن ففوله عمر عطف على ابو حفص هو كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه وقوله وقام عبد الله بن عمر على هذا القياس لا يلتبس عطف
البيان بالبدل لفظا اي من حيث اللفظ وقيد به لانه لا التباس بينهما معني مطلقا
اي في كل صورة وذلك لما مر في الحد من ان البدل مقصود بالنسبة وذكر المبدل للتوطئة
وعطف البيان غير مقصود به المتبوع وذكره لتوضيح المتبوع في مثل قول الشاعر
متعلق بقوله ولا يلتبس والشاعر المراد الاسدي **شعر**

أنا ابن التاركة البكري بشير عليه الطير ترقبه وقوعا

فان قوله بشر عطف بيان للبكري ولا يصح ان يكون بدلا اذ البدل مقصود في حكم
تكرير العامل فيكون المعنى التاركة بشير فلا يصح لكونه من باب الضارب زيدا لا عنده
مجيئة والمراد بقوله في مثل ما كان عطف بيان من المعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة
المعرف باللام نحو الضارب الرجل وقوله عليه الطير مفعول ثانٍ للتاركة ان جعل بمعنى المصير
والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن

في عليه وقوعاً أجمع واقع حال من فاعل ترقية أي واقعة حوله مترقية لانها اق راحة
 الا لسان مادام به رفق فان الطير لا يقربه ثم لما فرغ عن الباب الاول الثابت في الاسم
 المعرب شرع في باب الثاني الثابت في الاسم المبني فقال
الباب الثاني في الاسم المبني هو اسم وقع حال كونه غير مركب مع غيره تركيباً اسنادياً
 او مع عامله او تركيب تحقق معه العامل على ما عرفت من اختلاف الاقاول في حال المعرب
 فحاجات ثلثة لعله لمراد اسماء هذه الحروف لا مسمياتها والا فلا يستقيم القليل بحروف
 الهجاء لانه بحث عن الاسم المبني على انه وقع في بعض النسخ نحو الفوباب وناوئا وواحد اثنان
 وثلاثة وكلف زيدا حال كونه وحده فانه اي نحو هذه الاسماء مبني بالفعل على السكون ومعرب
 بالقوة اي بالامكان هذا ما ذهب اليه الشيخ ابن الحاج في تبعه لمصر اعتبار المحصول لا الحقيقة
 بالفعل مع الصلاحية ولهذا اخذ التركيب في تعريف المعرب ذهب صاحب الكشف الى ان اسماء
 المعددة العارية عن المشابهة مبني لاصل معربة بالفعل اعتباراً بالجر صلاحية الاعراب بغير التركيب
 او شابه مبني لاصل اي ناسب من سبب مؤثرة في البناء وانما خسرنا قوله شابه بقولنا
 ناسب ليتناول ما تضمن معنى مبني لاصل كاي واما وقع موقعه كترال واما اضيف
 اليه نحو يؤمئذ فان كلا منها مناسبتا لمبني لاصل وليس بمشابه له وانما
 وصفنا المناسبتة بمؤثرة في البناء احترازاً عن المناسبتة التي لم تؤثر في البناء لضعف
 او معارض كمناسبة اسم الفاعل الذي بمعنى الماض ومناسبة غير المنصرف الفعل الماضي
 ولا في الفرعيتين ومناسبة اي الحرف مع لزوم الاضافة المنافية للبناء اما الضعف
 ففي اسم الفاعل الذي بمعنى الماض فانه وان كان بمعنى الماض لكنه جار على المضارع
 اي يوارنه في حركاته وسكناته فهو مناسبتا للماض في المعنى ومخالف في اللفظ فكأن
 مناسبتة اسم فاعل للماض ضعيفة واما المعارض ففي غير المنصرف فانه يناسب الفعل
 مطلقاً في الفرعيتين ومناسبة الماض تقتضي البناء ومناسبة المضارع تقتضي
 الاعراب فلم تؤثر هذه المناسبتة مع المعارضة وكذا يتحقق في مناسبتة اي معارض
 وهو الاضافة المانعة للبناء لكونه لا زماً الاضافة كما مر ثم كلمة او في قوله او شابه
 لمنع الخلو ون الجمع بان يكون متعلقاً بقوله شابه وهذا شرع في بيان مشابه الاسم
 مبني لاصل اي بان يكون الاسم في الدلالة على معناه محتاجاً الى قرينه لا لشارة

فبني

فبني

فبني

اشبه

فشابه الحرف في الاحتياج فبني لهذه المشابهة نحو هو كاء ونحوها اي ونحو قربنة
 الاشارة كقربنة الصلة او نحو كلمة هو كاء مثل هذا وذلك من اسماء الاشارة او يكون
 اي ذلك الاسم مبنيًا على اقل من ثلاثة احرف او تضمن الاسم معنى الحرف تحقيقًا
 لا توهمًا فلا يرد بناء التثنية لان تضمنها واو العطف وهي لاحقيق نحو ذؤود
 مثالا لان ما هو مبني على اقل من ثلاثة احرف فشابه الحرف كمن وعن في البناء على ذلك
 فبني لهذا واحد عشر الى تسعة عشر مثال لما هو متضمن لمعنى حرف العطف لان
 معناه احد وعشر فبني لهذه المشابهة واذا عرفت ذلك فاعلم ان وجوه المشابهة
 سبعة بالاستقراء احدها تضمن الاسم معنى مبني الاصل ثانيها الافتقار في الالف
 على المعنى وثالثها وقوعه موقعه ورابعها مشاكته لما وقع موقعه خامسها وقوعه
 موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم وسادسها اضافة ما اشبهه وسابعها بناؤه على
 اقل من ثلاثة احرف وهذا القسم اي ما شابه مبني الاصل لا يكون معربًا اصلاً
 لا بالفعل لا بالقوة بخلاف القسم الاول اي ما وقع غير مركب مع غيره فانه مبني
 بالفعل معرب بالقوة كما عرفت وحكمه اي حكم الاسم المبني ان لا يختلف آخره
 باختلاف العوامل في اوله لا لفظاً ولا تقديراً لكونه مقابلاً للمعرب فيجعل حكمه مقابلاً
 لحكم المعرب وانما قال باختلاف العوامل لانه يجوز ان يختلف آخر المبني باختلاف
 العوامل نحو من الرجل ومن المرأة ومن زيد ثم الحق ان يؤخر حكم المبني عن تقسيمه
 الا انه قد مر ان غيره خبطه تعريفاً للمبني فنية على انه الحكم الذي لا يعرف المبني الا بعد
 معرفته فعقب تعريفه بقوله حكمه تنبيهاً على وجه العدول وحركاته اي حركات
 المبني تسمى ضمماً سمي به لحصوله بضم الشفتين وفتحاً سمي به لافتح الفم التلغظ به
 وكسراً سمي به لانكسار الشفة السفلى في التلغظ به وسكونه اي سكوز المبني سمي وفقاً
 سمي به لتوقف النفس به وانما هي على اصطلاح البصريين يعني ان التسمية المخصوصة
 بهذا اللفظ المبني انما هي على اصطلاح البصريين من المتقدمين المتأخرين واما الكوفيين
 فيطلقون القاب الاعراب على البناء وبالعكس وانما قال وحركاته لانه لا يسمي
 قد يكون مع الالف والياء نحو يازيد ان ولا تسميان ضمناً وفتحاً حقيقة
 وقد وقع ذلك التسمية في كلام المتقدمين مجازاً وقال الشيخ الرضوي عندك ان

اطلاق الرفع والنصب الجرح على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية
 مجاز وهو اى الاسم المبنى مطلقا لا المشابه مبنى الاصل فقط لان الاصول داخله
 تحت قوله وقع غير مركب مع غيره فمن خص المبنى بالمشابه لمبنى الاصل فقد سماها
 سهواً بيتا على ثمانية انواع خبر لقوله هو المضمرات بدل من الانواع فهو مجرور
 او خبر على تقدير واحد هاء فروع وكذا اما عطف عليه اسماء الاشارة والموصولات
 واسماء الافعال والاصوات بالجرا او بالرفع على انه معطوف على الاسماء وورد على هذا
 ان الاصوات ليست باسماء لانها لم توضع لمعنى بل هي حركات على التبع فكيف يكون
 ذكرها في الاسماء المبنية واجب بانها ملحقة بالاسماء لحصول الفائدة بها كالاسماء
 فعولت معاملتها واجريت مجراها في البناء فلها عدوها منها ولا يجوز ان يكون الاصوات
 اصواتاً على انه معطوف على الافعال لانه صلا بمحت الاصوات فيما بعد بالاصوات
 لا باسماء الاصوات والمركبات والكنايات وبعض الظروف وانما قال وبعض
 الظروف لان جميع الظروف ليست مبنية بل المبنى بعضها وانما لم يقل بعض الموصولات
 مع ان اياً واية منها مرتبطان ولم يقل ايضاً وبعض الكنايات مع ان فانا وفانه منها
 مرتبطان لان اكثر كل من الموصولات والكنايات مبنية وللاكثر حكم الكل بخلاف الظروف
 وان اكثرها معربة فافترق ولثلاثيهم انه اختار ما ذهب اليه بعضهم من ان اللذين والذين
 الموصولات مرتبطان لكن ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم
 من نحو خمسة عشر وقسم معرب وهو بعليك واذا عرفت ذلك فاعلم ان حصر المبنى
 في ثمانية انواع لا يشكل ثما الشرطية الاستفهامية والصفية والتامة ومن اقسامها
 سوا الموصولة لان المراد بالموصولات ليس مجرد الموصول بل هو باب في بيان طائفة
 من الاسماء المبنية موصولة كانت او غيرها ولا يشكل ايضاً بفعال الله ليست بمعنى
 الامر لان المراد باسماء الافعال ليس مجرد اسم الفعل بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء
 المبنية ولا يشكل ايضاً بخمسة في خمسة عشر بعلى في بعليك فانه مبنى مع انه
 لم يدخل في اقسام المبنى لان المركبات باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية
 ولا يقتصر على بيان للركب لا بمثل غير معناه وان لدخولها هكذا في بعض الظروف ولما فرغ
 عن تعدد المبنيات شرع في تعريف كل واحد منها فقال **فصل**

اسماء

الكثر

بسم الله الرحمن الرحيم

المضمر قدّمه على سائر المبنيات لأن أفرادها مبنيّة من غير اختلاف وإنما
 بنى المضمر لأنه يحتاج إلى الحضور أو تقدم المكنى عنه فاشبه الحروف في الاحتياج اسم
 صرح باسم يخرج عنه كاف الخطاب في ذلك وويلك ورائك لأنه حرف وضع ليدل
 على متكلم أو مخاطب أي بالمادة لا بالصيغة فلا يرد لفظ المتكلم والمخاطب لأنها الدلالة
 عليهما بالصيغة لا بالمادة أو يرد بالمتكلم والمخاطب من ليس فيها جهة الغيبة فلا يرد
 المتكلم والمخاطب لكونهما من الأسماء الظاهرة وهي غيب أو يرد بالمتكلم والمخاطب
 الاصطلاحيان دون اللغويين فلا يرد إن لأنها لا يسميان متكلمًا ومخاطبًا في الاصطلاح
 أو غائب تقدّم ذكره صفة غائب وفيه احتراز عن الأسماء الظاهرة فأنها وإن
 كانت غائبة لكن لا يشترط تقدّم ذكرها لفظًا أو معنى أو حكمًا المراد بتقدم ذكره
 لفظًا أعم من أن يكون تحقيقًا نحو ضرب زيدًا غلامه أو تقديرًا نحو ضرب غلامه زيدًا
 لتقدم الفاعل تقديرًا والمراد بتقدم ذكره معنى أن يتقدّم ما تضمن معنى الضمير
 قوله تعالى أَعِدُّوا لَهُ أَقْرَبُ لِلتَّقْضَى أي العدل لتضمن إحدٍ لَوَايَاةٍ أو يدل عليه سياق الكلام
 التزامًا نحو قوله تعالى وَلَا بَوِيهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ أي لا بوي الميّت اذ سق
 الكلام لبيان الميراث وهو يستلزم سبق الميّت والمراد بتقدم ذكره حكمًا أن
 يعرج الضمير إلى ما احضر في الذهن من الشأن والقصة أو غيرهما أو لم يصحّ به
 لقصد لا بهما والأجمال أو لا أثر للتفسير ثانيًا في مقام التخييم والتعظيم لأن ذكر
 الشيء مبرّمًا ثم ذكره مفسّرًا يوجب في المفسّر تفعيلاً وتعظيماً فهو عائد إلى ما تقدّم
 ذكره حكمًا كقوله تعالى قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وكقولك نِعَمَ رَجُلًا ثم لما فرغ عن تعريف
 المضمر شرع في تقسيمه فقال هو أي المضمر على قسمين متصل وهو أي المتصل ما لا
 يستعمل وحده أي الذي لا يصح التلفظ به منفردًا في الاصطلاح أي ما كان كالحرف
 لما قبله وبعض حروفه إنما قلنا في الاصطلاح لأنه صرح التلفظ بالمضمر المتصل البارز
 عقلاً ايضاً ثم المتصل باعتبار أنواع الأعراب اقسام ثلاثة إقام فروع نحو ضربت على صيغة
 الماضي المعروف وضربت على صيغة الماضي المجرى المشبّهين أو لهذا إلى ضربت على صيغة
 الماضي المعروف الغائب ثانيهما إلى ضربت على صيغة الماضي الغائب فيكون كلمة إلى حيث
 الاستقاط لا ملّة الحكم فيلزم دخول ما بعدها في حكم ما قبلها تصريفه ضربت ضربنا

بأولوية السبق استحق الحقة وأنا لم يستتر في المخاطبة المتكلمة لها قويا في القوة
 الحاصلة بالأبرار مناسبة لها لا الضعف الحاصل بالاستتار كضربك في همتك
 للماضي الغائب وضربت أي هي مثال للماضي الغائبة وفي المضارع عطف على قوله
 في الماضي أي ويكون مستترا في المضارع المتكلم مطلقا أي زمانا مطلقا واستتارا
 مطلقا يعني سواء كان المتكلم واحدا أو مثنى أو جمعا أو مذكرا أو مؤنثا نحو ضربك
 أنا ونضرب أي نحن والمخاطب عطف على قوله المتكلم أي يكون مستترا في المضارع
 للمخاطب إذا كان مفردا مذكرا كضربك أي أنت الغائبة الغائبة كيضربك هو تضرع
 هي أنا استتر في المضارع المصغر المذكورة لوجود القرائن الدالة على الضمائر وهي الهزة
 والنون والتاء والياء بخلاف المخاطبة في لاضر وتثنية الغائب الغائبة وجمعها وتثنية
 المخاطب والمخاطبة وجمعها وفي اسم الفاعل والمفعول كذا في الصفة المشبهة وافعل التفضيل
 مطلقا أي سواء كان واحدا أو مثنى أو جمعا أو مذكرا أو مؤنثا لوجود قرينة دالة على الضمير
 وهي علامة التثنية والجمع كالالف والواو وحمل المفرد على المثنى والمجموع طرد الباء
 تقول زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندون
 ضاربتان والهندات ضاربات والآلف والواو في ضاربان وضاربون حرفا زيدا
 علامة للمثنى والمجموع كالالف والواو في الزيدان والزيدون وليستنا بضميرين
 بدليل اختلافهما بالعامل نحو جاء في الضاربان والضاربون ورايت الضاربين
 والضاربين ومرت بالضاربين والضاربين ولا يجوز استعمال الضمير المنفصل
 مرفوعا كان أو منصوبا إلا عند تغذر المتصل استثناء مفرغ أي ولا يجوز استعمال
 المنفصل في جميع الأحيان إلا حين تغذر المتصل وذلك لأن وضع الضمائر للابحاز
 والمتصل خص من المنفصل لكونه اقرب حروفا من المنفصل فنتي أمكن المتصل لا يجوز
 العدول عن الأصل إلا عند تغذرة فلا يقال ضربت أنت ولا ضربت أياك تغذر
 تغذر المتصل وذلك التغذرة بما سبب تقدم الضمير على عامله كإياك تغذر لأنه إذا
 تقدم على عامله لا يمكن أن يتصل بالأول إنما الاتصال يكون بأخر العامل فإن المتصل
 كالحجز منه أو بسبب لفصل بين الضمير وعامله لغرض لا يحصل الآية ونظيره ما ضربك
 إلا أنا إذ لو حصل بغيره لم يتحقق تغذر الاتصال وإنما تغذر الاتصال بالفصل إذ

الفصل ثانياً في الاتصال وبترك الفصل يفوت الغرض الذي لا يحصل إلا به أو بسبب كون
عامل الضمير حرفاً والضمير مرفوعاً ونظيره ما أنت قائماً لعدم ما يتصل به إذا ضمير المرفوع
لا يتصل إلا بالفعل بخلاف المنصوب والمجرم ولأنه يجوز اتصالها بالحرف في نحو أنتي وإنك
ولي ذلك أو كون عامل الضمير معنويًا وهو لا ابتداء نحو أنا زيدا وبسبب أن في عامله لانه
لما حذف عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل به نحو ياك والشر فان جميع هذا الضمير
يجوز فيه استعمال المنفصل لتعدد المتصل وأعلم أن لهم أي للحاجة ضميراً منهم أغانياً
لأن المراد به الشأن أو القصة وهو مفرغ غائب فيلزم أنه أفراد والغيبة يقع قبل جملة
من غير تقدم معاد وتلك الجملة اسمية خبرية البتة إلا إذا دخلت عليه نواسخ المبتدأ
فانه حينئذ يجوز أن يكون فعلية كقوله تعالى فأنزلناها لا تعني إلا بشاراً وإنما وقع قبل الجملة
للتعظيم والجلال لأن ذكر الشيء مبرهاً ثم ذكره مفسراً يوجب في النفس تعظيماً واجلاً
ولذا يفوت الكلام من السامع عند غفلة وإنما وقعت الجملة بعد الضمير لوجوب كون
مفسر الشيء بعداً وإنما قلنا من غير تقدم معاد لئلا تنقض القاعدة بقولنا الشأن هو زيد قائم
على أن يكون هو مبتدأ عائداً إلى الشأن وزيد قائم خبراً عنه فانه يصح عليه ضمير يقع قبل
جملة نفسرة لانه باعتبار عوده إلى الشأن لا يخرج عن الإيهام بالكلية بل إنما يرتفع
الإيهام بجملة زيد قائم نفسرة صفة جملة أي تفسر تلك الجملة وذلك الضمير بالإيهام
وإنما وجب تفسير هذا الضمير بالجملة لانه عائداً إلى الشأن أو القصة وذلك لا يكون
ألا بجملة والفراء أجاز تفسيره بالمفرد المأول بالجملة لانه عائداً إلى الشأن أو القصة
ويسمى أي ذلك الضمير ضمير الشأن في المذكور ضمير القصة في المؤنث سمي هذا ضمير الشأن
والقصة لانه عائداً إلى ما هو معروف في الذهن من الشأن أو القصة نحو قل هو الله أحد
مثال ضمير الشأن وإنها زينب قائمة مثال ضمير القصة فلما فرغ عن بيان ضمير الشأن
والقصة شرع في بيان ضمير الفصل فقال ويند خلون أي العرب بين المبتدأ والخبر
قبل دخول العوامل اللفظية وبعد ما صيغته مرفوع أثرها على ضمير مرفوع لعدم تحقق
كونها ضميراً فأراد بيان الفصل على وجه لا يكون فيه اختلاف أو كونه على صيغة مرفوع
متفق عليه وإن اختلف في كونه ضميراً أو بعد كونه ضميراً مرفوعاً وإنما سمي الفصل
بما هو في صورة الضمير لانه غير صالح لأن يوصف واختير صورة المرفوع لتناسب

الطرفین اعنی المبتدأ والخبر منفصل تعینت صیغه مرفوع المنفصل لانه اقل حرف
موضوع علی صورة الا انفصال او اسم مبتدأ و اذا کان ضمیرا کان حقه الا انفصال
مطابق للمبتدأ فی الا افراد والتثنية والجمع والتذكیر والتانیث والتکلم والخطاب
الغیبة وانما کان مطابقا للمبتدأ لانه عبارة عنه وقد يجعل مطابقا للخبر ايضا
اذا کان الخبر ای خبر المبتدأ معرفة او ملحقا بالمعرفة فی امتناع دخول اللام علیه مثل
افعل او افعل من کن او هذا اثر طحلا دخال وانما اشترط ذلك لان الفصل انما يحتاج الیه
اذا کان الخبر معرفة اذ لو لم یکن معرفة لم یلتبس الخبر بالنعت فلا یحتاج الی الفعل وفعل
من کن ابالمعرفة لا امتناع دخول اللام علیه فانه یوجد فیہ من یقوم مقام اللام لهذا لا یسوغ
الجمع بینہما فلا یقال زید الا فضل من عمر و فان قلت قد یکون المبتدأ نكرة مخصصة
واذا کان مخصصة والخبر جینث لا یکون الا نكرة مخصصة او غیر مخصصة فیلتبس
بالنعت ایضا اذا النكرة توصف بمتلها مطلقا قلت الغالب فی المبتدأ هو التعریف وکونه
نكرة مخصصة بالنسبة الی التعریف نادر والعبرة للغالب اجاز ابو عثمان المازنی وقوم
الفصل قبل المضارع لانه مشابه للاسم فی امتناع دخول اللام علیه کقوله تعالیٰ وکفر اولئک هو
یجوز فیہ نظرا لانه لا یتعین فی الآية لکونه فضلا لاحتمال کونه مبتدأ وتاکید اکما فی
قوله تعالیٰ هو اصْحٰکَ وَابْکٰی و یسمى ای تلك الصیغة فضلا عند البصريين
فقال المتأخرون منهم انما تسمى فضلا لانه یفصل ای یفرق بین الخبر والصیغة وقال
الخلیل انما تسمى فضلا لانه یفصل بین ما قبله وما بعده ببيان ان ما بعده ليس فی حيز الاول
ولیس من صفاته ومتمماته وقال کلا الوجهین واحد انما الفرق فی العبارة وتسمى عمدا
عند الکوفیین لکونه حافظا لما بعده حتی لا یسقط عن الخبریة نحو زید هو القائم مشا
لا دخال صیغة المرفوع بین المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل اللفظیة علیها وکان الخبر معرفة
وکان زید هو افضل من عمر ومثال لا دخال صیغة المرفوع بین المبتدأ والخبر بعد دخول
العامل اللفظی وکان الخبر افعل من کن او قال الله تعالیٰ کُنْتَ اَنْتَ الْکَرِیْمُ
علیهم مثال لا دخال صیغة المرفوع بین المبتدأ والخبر بعد دخول العامل اللفظی وکان
الخبر معرفة ولما فرغ عن بیان المضمرات شرع فی بیان اسماء الاشارة فقال
فصل اسماء الاشارة ما ای اسماء وضع لیدل علی مشار الیه کلمة ما جسر

تَعْلِيْقٌ

احتمال الاشارة

وقوله لبديل على مشار إليه فصل خرج به فاعدا المحل ومن الاسماء فان قلت هذا اذا
 كان المراد بالمشار إليه الاشارة الاصطلاحية وان كان المراد الاشارة اللغوية لا يستقيم
 المحل حيث يدخل فيه ضمير الغائب في نحو قلت المراد هو الاول التعريف لفظي وهو
 تعريف اللفظ بلفظ اجلي منه ويجوز ان يكون المراد هو الثاني ويخرج عنه ضمير الغائب
 ونحو بقيد الحيثية فان ضمير الغائب وان كان موضوعا للاشارة بالمعنى اللغوي لكن
 لم يرد به ذلك بل يراد كونه كناية عن غائب تقدم ذكره او نقول المراد به الاشارة
 الحسية وهو الاشارة بالجوارح والاعتقاد فلا يلزم ضمير الغائب في نحو فانه يشير الى
 المعاد اشارة ذهنية ولا يرد عليه نحو ذلكم الله مما لم يوجد فيه الاشارة الحسية لان
 ذلك محمول على التجويز بتنازله منزلة المحسوس للمشاهد اذ ما من شئ الا ويدل عليه
 وانما بنيت اساء الاشارة لكون وضع بعضها وضع الحروف كذا ونحوه وحل البقية
 عليه ولا احتياجا الى ما تبين به من قرينة الاشارة فاشبهت بالحروف في الاحتياج
 وهي اى اساء الاشارة خمسة الفاظ لستة معان وذلك لان المشار اليه لا يخفى من
 ان يكون مذكرا او مؤنثا وعلى كلا التقديرين لا يخلو من ان يكون مفردا او متعيا لجمعية
 والجمع مشترك بين المذكر والمؤنث فيحصل خمسة الفاظ لستة معان ذلك المذكر
 المفرد عن الكوفيين ان اصله الذال وحدها والالف زائدة وعن الاخفش ان اصله
 ذى بالتشديد فحذف اللام فبقى ذى مثل كى فقلبت الياء الفاء ليجز عن صورة
 الحرف وعن بعضهم ان اصله ذوى بفتح العين اذ واوى العين وياى اللام اكثر من
 يا شيها فحذف اللام وقلبت الواو الفاء لخرها وانفتاح ما قبلها فصار ذاوذا في
 حالة الرفع وذى في حالة النصب والجر لثناك اى لثنته المذكر وعن بعضهم انه معرب
 لا انقلاب الفه ياء جزا ونصبيا كسائر الاسماء المتثنيات والاخرى ان على انه مبنى لوجوه
 علة البناء فيه كالمفرد والجمع وعن ابي اسحق الزجاج ان المثنى مطلقا مبنى لتضمنه
 معنى واو العطف اذ اصل زيد ان زيدا زيدا ويجمع في بعض اللغة ذان في الاحوال اللد
 ومنه قوله تعالى ان هذان كسا حرا على احد الوجوه وتاوتى وذى بقلب الالف ياء
 الاصل في لغات المؤنث الواحدة ذى لكونها بازاء المذكر الواحد قيل تالافته
 لم يثن منها الا هي قيل كلاهما اصلا ذته وذة بقلب الالف الواو هاء من غير

م اى اشارة

وصل الياء بها وذهي وترى بوصل الياء بها للمؤنث الواحدة وتان في حالة الرفع
وتان في حالة النصب والجر لمشاها اي لمثنى المؤنث وأولاً بالمد والقصر اذا كان
بالقصر يكتب بالياء واذا كان بالمد ينون فكسوة الكسبة ان كان اولاً معرفة وصية
منوناً نكرة لا فادة البعد تنزيله منزلة النكرة لجمعها اي لجمع المذكور والمؤنث عاكفا
كان او غيرة وقد يلحق باوائها اي باوائ اسماء الاشارة هاء التنبيه ليدل على
تنبيه المخاطب كهذا وهذا وهذين وهاتتا وهاتان وهاتين وهؤلاء
ويتصل باوائها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف ليدل على
احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والذليل على كون
هذه الكاف حرفاً امتناع وقوع الظاهر موقعه ولو كان اسماً لما امتنع ذلك ولانه
غير مستقل بالمفرومية الا ترى انك تقول في ترجمة ذلك اين ست وذلك انست
ولا يبعد ان يقال لا يكون في تركيب اسم لا محل له من الاعراب فيكون الكاف حرفاً وهي
اي حروف الخطاب ايضاً كاسماء الاشارة خمسة الفاظ لستة معانٍ والقياس يقتضيه
ان يكون حروف الخطاب ستة واشتراك خطاب اثنين فبقي خمسة الفاظ نحو كذا كذا
كذا كذا فذلك اي المجموع من اسماء الاشارة مع حروف الخطاب خمسة وعشرون
الحاصل من ضرب خمسة حروف الخطاب في خمسة اسماء الاشارة وهي اي وتلك
الخمسة والعشرون ذاك الى ذاك يعني ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك
وذانك الى ذانك يعني ذانك ذانك ذانك ذانك ذانك ذانك ذانك
البواقي من الامثلة تقول تالك تالك تالك تالك تالك تالك تالك
اولئك اولئك اولئك واعلم ان ذال المقرب ذاك للبعيد اي للمشار اليه القريب
البعيد وذال المتوسط اي الذي بين القريب والبعيد لا يستعمل كالك الا للمتوسط
والبعيد يستعمل للام للتصيص على البعيد انما اخذ ذكر المتوسط عن الطرفين والقياس
ان يذكر في الوسط كما هو واقع في بعض النسخ لتوقف معرفة على الطرفين ثم لما فرغ
عن بيان اسماء الاشارة شرع في بيان الموصولات فقال **فصل الموصول** انها
بنيت لمشاها بالحرروف من حيث افتقارها الى الغير وهو الصلة اسم هو كالجنس
قوله لا يصح ان يكون جزءاً تاماً من جملة الا بصلة بعده اي بعد الموصول كالفصل يخرج

لا يكون في تركيب اسم لا محل له من الاعراب

الموصولات

الجملة

به الأسماء التي تضم ان تكون جزءاً تاماً من جملة بدون صلة كزيد رجل وفي قوله
 جزءاً تاماً إشارة الى ان الموصول يصلح ان يكون جزءاً بدونها لكن لا يكون جزءاً تاماً
 والمراد بالجزء التام من جملة ان يكون مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً لما كانت
 الصلة ما خفية في تعريف الموصول هي غير بيّنة احتاج الى تعريفها بقوله وهي الصلة جملة خبرية
 معلومة مضمونها للمخاطب لئلا يكون تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجملة
 وبما يخفى منه وإنما وجب ان يكون صلة الموصول جملة خبرية لان الذي التّمثّلها
 او مجموعها موضوعه لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطة فمحمّد عليها وآخا وصف
 الجملة الخبرية لان الاستثائية لا تثبت لها في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه
 واما وقوع الجملة القسمية صلة لقوله تعالى وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصْلَحَ
هِيَ جَوَابُ الْقِسْمِ هو جملة خبرية واثبتنا قلنا معلومة مضمونها قياً سأل على سائر
 الصفات لان الصفة من شأنها ان تكون معلومة للمخاطب قبل جريها على الموصوف
 ولا بد من عائد فيها اي في الصلة ليعود الى الموصول ذلك العائد ضميراً لها ويحذف ايضاً
 مظهر موضع المضمّن نادراً نحو جاء في الذي ضرب زيد او قال للمالك في التسهيل فرق
 بين العائد الى المبتدأ والموصول ولهذا قال من عائد لم يقل من ضمير لان العائد اعم من
 الضمير وإنما احتاجت الصلة الى عائد ليربط بالموصول ولا كانت اجنبية غير مفيدة مثاله
 اي مثال للموصول المعرف الذي الواقع في قولنا جاء في الذي ابوه قائم ابوه كرمثالين
 لان الاول مثال للموصول الذي صلته جملة اسمية والثاني مثال للموصول الذي صلته جملة
 فعلية ولما فرغ عن بيان تعريف الموصول وتمثيله شرع في تعدادها فقال وهي اي الموصولة
 الذي للمذكور الواحد صلها الذي كعنه في اسم منقوص فيها الغات أخر الذي يتشدد
 الياء والذ الذي يحذف الياء وبقاء الكسرة والذ بسكون الذال والذال في حالة الرفع
 والذال في حالة النصب الجزء التي للمؤنث واللتان واللتين لمشاء اي لشيء المؤنث
 والاولى على وزن العلة والهاء والذالين كلاهما لجمع المذكور السالم والذال والذالين
 والذال بالهنة والياء او بالهنة او بالياء فكسرة او ساكنة لجمع المؤنث ما ومنها بمنزلة الذي
 يستحق فيه المفرد والثنى والجمع والمذكور والمؤنث غير ان من تختص بذوي العقول وما غيرها بطريق
 الحقيقة وقد تستعمل أحدها مكان الآخر مجازاً أو أي مضاف الى معرفة لفظاً او تقدير المذكر

بمعنى الذي فوعه كقوله تعالى أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا وأية التثنية بمعنى التي وفعه
 نحو أَيَّتُهُنَّ أَحْسَنُ من هند عندى وذو بمعنى الذى فى لغة بنى طى لعلم أن كلمة ذو
 تستعمل لمعينين أحدهما بمعنى صاحب كما عرفت فى الأسماء الستة وهى معرفة وثانيتها
 بمعنى الله فى لغة بنى طى خاصة وهو المراء هنا وهذه مبنية لا تتغير نحو جاء فى ذو قام رأيت
 ذو قام مرت بذو قام يستوى فيه المذكر والمؤنث الواحد المثني والجمع الغائب الحاضر
 كقول عبد المطلب شعر فان الماء ماء أبى وجدى وبيرى ذو حفرت ذو طويت
 أى الذى حفرتة والذى طويته قال الميدا فى المعنى الماء الذى فيه النزاع ماء أبى جت
 أى ورشتها أباً ويروى أبى والبير المتنازع فيها بى أى التى حفرتها وطويتها يقال طويت
 البناء بالماء والبير بالبحر أى دوت بناءها وألف واللام أى مجموعهما بمعنى الله
 والتى وفرعها وهو معطوف على ما ذكر من الموصولات وموصوف بقوله صلته
 صلة الألف واللام وإفراد الضمير نظراً إلى أنها موصول واحد اسم الفاعل واسم
 المفعول وهما بمعنى الفعل ولهذا كانا بمر فوعها مركباً تاماً ولو لم يكونا بمعنى الفعل
 كما جاز وقوعها صلة وأما ورود الفعل فى صورة اسم الفاعل والمفعول لأن اللام
 الموصولة فى الحقيقة اسم موصول هو لا يدخل إلا فى الجملة لأن هذه اللام مشبهة
 بلام الحرفية وهى لام التعريف وهى لا تدخل إلا فى المفرد فجعلت صلته ما كان جملة
 معنى مفرداً بصورة عملاً بالحقيقة والشبهة جميعاً وأولى أن يقول صلته اسم
 الفاعل والمفعول لا غير لأنه لا يجوز أن يكون صلته صفة مشبهة واسم
 التفضيل لأنها لبعدها عن الفعل لعدم الدلالة على الحدث لا نرى أننا لان الفعل
 فلا يصير أن بمعنى الجملة نحو جاء فى الضارب زيداً أى الذى يضرب زيداً وكذا نحو
 جاء فى المضروب غلاماً أى الذى يضرب غلاماً عن المازى أن الألف واللام فى
 الصفة من الحروف والضمير الذى فيها يرجع إلى الموصول المحذوف فاذا قلت الضارب
 تقديراً الرجل الضارب ويحذف العائد من الصلة إلى الموصول من اللفظ دون
 المعنى سوى عائد الألف واللام فإنه لا يجوز حذفه لاختفاء موصوليته والضمير لحد
 فلا تلى موصوليته وتسوى الضمير المنفصل الواقع بعد النحوى الذى ما ضربت لا
 آية فإنه لا يجوز حذفه إذ لو حذف لم يعلم أنه حذف ضمير منفصل بعد الجوز أن

يكون الحذف ضميرا متصلا قبل الا وحينئذ يفوت الغرض الذي لاجله الانفصال
ولا ضمير سواها اذ لو كان ضمير سواها لنحو الذي ضربته في دارة لا يجوز حذف
احد الضميرين اذ يستغنى عن ذلك الحذف وبالباقى فلا يقوم الموصول دليلا
على الحذف ولا يكون عائدا الى غير الموصول وان كان عائدا اليه نحو قوله سَمِعَ اللَّهُ مِنْ
حَمْدِكَ لَا يَجُوزُ الحذف حيث لا يبدل الموصول على الحذف ولا استغناؤه عنه ان كان
اي العائد مفعولا وهو شرط تقدم جزاءه عليه هو قوله ويجوز حذف العائد
بمقام الذي ضربت اي الذي ضربته وانما جاز حذف الضمير العائد لخصوص العلم به
لكونه محتاجا اليه حيث يحتاج الموصول اليه فيدخل على الحذف وتشم
قيد جواز حذف العائد بقوله ان كان مفعولا لاخراج الفاعل فانه لا يجوز حذفه فند
يرد ان الحذف لا يختص بمنصب بل يعم المجرور والمرفوع ايضا ولا يخفى ان عذر التقييد
ضعيف والا ولى ان الحذف فيه اكثر فلا تخصيص حن المرفوع ان كان مبتدأ بشرط ان
لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون بعد ذلك وبطول الصلة كقوله تعالى وهو الذي
في السماء ايله وفي الارض ايله فانه طالت الصلة عليه وحذف المجرور بشرط ان
يجز بحرف جر متعين كقوله تعالى اَسْجُدْ لِمَا تَأْمُرُ نَا اى به او باضافة صفة ناصبة
تقدير لنحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه واعلم ان ايا واية اي كلمة ايا واية الموصولة
معربة وذلك للزوم اضافتها لما نفع عن البناء لنزولها منزلة التنوين المنافي للبناء ولا يرد
فوحيت فانها لازمة الاضافة الى الجملة مع انها مبنيّة لان الاضافة عهد فائدة لرافعة
الا اذا حذف صلة صلته اي صلة كلمة اي واية فحينئذ يجوز بناؤها على الضم ان
كانت مضافة ويكون الصلة عائدا كقوله تعالى لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى
الرَّحْمَنِ عُنْيًا اي هو اشد اي لننزعن من كل طائفة عن طوائف الغى هو اشد على الله في
الطغيان والغلو في الكفر يتاديب في ادخاله في النار وانما بنيت حينئذ على الضم لانه لا يكون
فيه نقصان بحد بعض ما يوضح بيئته وهو الصلة فانها مبنيّة للموصوف فجز ذلك
النقصان بالضم الذي هو اقوى الحركات وقال سيبويه الاعراب بعد حذف صلة ايضا
لغة جيدة ثم لما فرغ عن بيان الموصولات شرع في بيان اسماء الافعال فقال
فصل اسماء الافعال قدّمها على الاصوات لان وجه البناء فيها اقوى من وجه البناء

التعريف انما يكون للجنس والماهية لا بالذات

الاسماء من جنس واحد

في الاصوات كما سيحكي وهو كل اسم بمعنى الامر والماضي قوله اسماء مبتدأ مضاف
الى الافعال قوله هو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وهو عائدا الى اسماء الافعال
وانما افردة معرات الاسماء جمع نظرا الى اخر الاسماء ولانه عائدا اليها بتاويل كل واحد
ولانه عائدا الى الاسم المذكر معنى للدلالة على الاسماء عليها جمع اسم انما عاد الضمير
الى الاسم دون الاسماء لان التعريف انما يكون للجنس والماهية لا بالذات والافراد والاسماء
على صيغة الجمع فلتناول الباب على جميع مسائلها ثم المراد بكون اسماء الافعال
بمعنى الامر والماضي ان يكون بمعنى احدهما وضعاً فيخرج عنه بقوله كل اسم نفس الامر والماضي
ومثل ضارب في قولك زيد ضارباً مس بقولنا وضعاً فان ضارباً ههنا بديل على الماضي
بالقرينة لا بالوضع لانه صار بمعنى الماضي بعارض لحق الاسم الدليل على كونها
اسماء الافعال ان صيغها مغايرة لصيغة الافعال ولان بعضها ينون عند التنكير نحو
مبه وصير ومنها ما يدخل عليه اللام ومنها ما كان منقولاً عن المصدر والظرف والجر
والجر وكر وبيد فانه منقول عن المصدر لانه في الاصل تصغير واد تصغير بالترخيم
يحذف الزوائد كقوله تعالى امهلهم وريداً او نحو ذلك فانه منقول عن الظرف
عليك فانه منقول عن الجار والمجرور وانما بنيت لكونها واقعة مواقع الفعل وكون
وضع بعضها وضع الحروف ثم حمل الباقي عليه ولما كان اكثر اسماء الافعال بمعنى الامر بتقدماً
واعترض على هذا الحدبات اسماء الافعال قد تكون بمعنى المضارع نحو اني بمعنى انضج واد
بمعنى اتوجه فكيف يستقيم الحصر لجيب بانها في الاصل كانا بمعنى تضجرت وتوجعت
والتعبير عنهما بالمستقبل كرويد زيد اي امله مثال ما يكون بمعنى الامر هو متعة
والمقول عنه فيه مستعمل وهيئات زيد اي بعد مثال ما يكون بمعنى الماضي هو
والمقول عنه فيه غير مستعمل ففي اختيار هذين المثالين اشارة الى اقسام اسماء
الافعال في موضع هذه الاسماء من الاعراب للنخبة مذهباً لحدها الرفع على الابتداء
فتكون مع فاعلها السادة مسد الخبر جملة كما قاله الزيدان والثاني نصب على المصدرية
فرويد زيداً مثلاً في تقدير رداً او اراداً ثم حذف الفعل وصغر ار واد تصغير
الترخيم يحذف الزوائد وقال بعض الشارحين والحق انه لا محل لها من الاعراب
لصيرورتها بمعنى الامر والماضي فاخذ حكمه او كان على وزن فعال بمعنى الامر الجار

والجهد وصفة فعال اي فعال الكائن بمعنى الامر هو اي فعال بمعنى الامر من الثلاثي
 الجهد قياس اي قياسى وذا وقياسى محي فعال بمعنى الامر من كل ثلاثي مجرد قياس
 عند سيدويه يعنى ان كل فعل ثلاثي مجرد يصح ان يشتق عنه فعال بمعنى
 الامر كتران الكائن بمعنى انزل وتزال بمعنى اترك وكصر اب بمعنى اضرب
 وحلال بمعنى حل وكتاب بمعنى اكتب ومن غير الثلاثي سماعي لم يجرى الا قرأ
 بمعنى صوّت من التصويّت وعمر عمار بمعنى تلاعبوا ايها الصبيان بالعرعة وهي لعبة
 لهم وقال المبرد قرأت ارحكاية صوت الرعد عمر عمار حكاية صلق الصبياء ويلحق به
 اي بفعال بمعنى الامر في البناء فعال حال كونه مصدرا معرفتا اي علما للمعاني
 كفجار بمعنى الفجر او الفجرة وهما من المعاني وانما قال مصداك لان العدل يغير الصيغة
 بدون تغير المعنى فيكون بمعناه وانما قال معرفة لان يدل على ذلك فجار القبيحة
 لزوم التانيث فيه باعتبار ان ساثر اقسام فعال مؤنثة او صفة عطف على قوله
 مصداك اي يلحق به حال كونه صفة للمؤنث مختصة بالنداء نحو يا فاساق بمعنى فاسقا
 ويا بكاء بمعنى لا كعة او غير مختصة بالنداء وهي على نوعين احدهما ما صا على جنس الغلبة
 كجاء للسينة وهي في الاصل لكل ما يجذب اي تجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنيا
 والنوع الثاني ما بقى على صفيته فوق طاء اي قاطعة بمعنى كافية او علما عطف على قوله
 صفة اي يلحق به فعال حال كونه علما للاعيان مؤنثا الجار والمجرور وصفة لقوله علما وقوله
 مؤنثا صفة ثانية له اي علما كائنا للاعيان مؤنثا معنويا واللام في قوله للاعيان للجنس
 فبطل معنى الجمعية اي علما للعين المؤنث المعنوي فما قيل من ان قطام ليس للاعيان
 بل علم للعين فلا يجوز التمثيل به فهو مدفوع كقطام غلاب قال في الصحاح غلاب مثل
 قطام اسم امرأة وحضار هو اسم كوكب تشبه بسهيل وتانيثه بناويل الكوكبة يقال كوكب
 كوكبة كطارا اسم للمكان المرتفع وتانيثه باعتبار المكانة لئلا فاعا قال الله تعالى ولو نشاء
 لمسخنهم على مكانتهم اي مكانهم هذه الثلاثة اي الفعال المصد المعرفة والفعال الصفة
 والفعال العلم للاعيان المؤنثة ليست من اسماء الافعال وانما ذكرت ههنا اي في فصل
 اسماء الافعال للمناسبة هذه الثلاثة بفعال بمعنى الامر عدلا وزينة ولهذا الحق
 في البناء وكنا فرغ عن بيان اسماء الافعال شرعا في بيان الاصوات فقال

فجار الفجر
مؤنث

لترفعها

في الاصل

فصل

الاصوات انما بنيت لجرها جري ما لا تركيب فيه من الاسماء فان قيل لم بنيت
 اسماء الاصوات عند التركيب اعربت اسماء الحروف كالباء فانها اسم ب وكالتاء التاء
 فانها اسماء ت وت الى غير ذلك قلنا الفرق بينهما ان اسماء الحروف موضوعة لمسمياتها
 كوضع رجل فانه عند عدم التركيب لا يستحق الاعراب وعند تركيبه يستحق مجازا واسماء
 الاصوات فانها اذا ركبت لم يرد بها معنى وانما اريد بها حكاية الصوت والتصويت
 للبهية فلا يليق بها التعبير كل اسم حتى به صوت اي اسم لصوت به مثل بهية او
 طائر او غيرها فالمراد به يحصل ما يشبه به انسان يصوت غير من بهية ونحوها ولم يرد
 به حكاية الصوت في نحو غاق صوت الغراب لانه صوت ولا نه لا يحصل التفاوت بين القسمين
 فيقال قال زيد فخر وقال زيد غاق فيصير القسمان قسما واحدا كغاق لصوت الغراب فانه
 حكاية عن صوت الغراب بان يصوت به انسان تشبيها بصوت الغراب او صوت به اليها اثر اي
 لزجرها ودعائها او خشيتها او وحشيتها او غير ذلك كنفز بالتحفيف والتشديد
 لا ناقة البعير اي وقت اناخة البعير ثم المتبادر من البهائم انها هودوات القوائم لا ربع
 فلا يشمل التعريف ما هو للطير بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبي والمجانين فلا ولي
 ان يجعل ذكر البهائم للتشليل حتى يشمل الطير وغيرها وانما لم يتعرض للقسم الثالث
 وهو ما صوت به الانسان ابتداء من غير تعلق بغير كوى صوت المتعجب وكاوه صوت
 المتوخم ونحو ذلك لان حكمه يعلم بالدلالة وذلك لانه لما كان هذا ان القسمان
 المذكوران ملحقين بالاسماء المبينة لجرها جري ما لا تركيب فيه من الاسماء فكون
 القسم الثالث ملحقا بها اولى لانه صوت الانسان من غير ان يتعلق بغيره او نقول الكلام محض
 يحدف المعطوف تقديره او صوت به البهائم او غيرها فيدخل فيه ما صوت به المتعجب او لوجع
 والمحدوف بقرينة ان هذا القسم اولى الاقسام ثم لما فرغ عن بيان الاصوات شرع في
 بيان المركبات فقال **فصل** المركبات كل اسم حمل كل اسم على المركبات ليس مستقيم
 الاستحالة ان يكون كل اسم مركبات فالمراد باللام فيها لام الجنس ليبطل معنى الجمع ويكون
 المعنى المركب كل اسم ثم حمل كل اسم هو جزئي على المركب وهو كل ايضا ليس مستقيم الاعلى
 التسامح فان المركب لما كان صادقا على كل اسم فحمل كل اسم عليه ليس بمستقيم لا بالتسامح
 ويحتمل ان يكون اللام للعهد والتقدير بهذا الفصل المركبات المذكورة في حصر المبنيات وقوله كل

المركبات
 المركبات

اسم مبتدأ محذوف الخبر اى كل اسم كذا فهو كلمة مركب او خبر مبتدأ محذوف تقديره
 المركب كل اسم مركب من كلمتين لم يقل من اسمين ليدخل فيه تحت نصرة ثانى جزئية فعل
 لا اسم وقيل ليدخل فيه سيديويه لان ثانى جزئيه صوت لا اسم ليست بينهما نسبة
 الجملة صفة كلمتين اى ليس بين الكلمتين نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل
 ولا افادة معني فيخرج عنه مثل تابيط شر او عبد الله ويزيد والنجم اعلاماً
 وكلامنا فى المبنى الذى سبب بقاء التركيب فلا يرد ان مثل تابيط شر من
 المبنيات فكيف يجتزعه عنه لانه ليس مما نحن فيه فان تضمن الثانى اى الجزء
 الثانى من المركب حرفاً يجب بناؤه اى بناء الجزئين على الفتح اما بناء الجزء الاول
 فلانه صار وسطاً بالتركيب والوسط ليس محل للاعراب واما بناء الجزء الثانى
 فلانه متضمن للحرف كاحد عشر الى تسعة عشر فان اصل احد عشر مثلاً احد عشر
 فحذف الواو فصد الا متزاج الاسمين وتركيبهما الا اثني عشر استثناء من قوله
 يجب بناءهما فانها اى كلمة اثنا عشر وكن اثني عشر معربة كالمشتق يعنى
 كما ان المشتق معرب كذلك الجزء الاول من هذه الكلمة معرب
 ايضاً مشأمة بالمضاف من حيث حذف النون لان حذفها من احكام الاضافة
 فاعطى له حكم المضاف وبني الجزء الثانى على الفتح لتضمن الحرف واما خص
 مشأمة بالمشئى فى الاعراب لكون علة الاعراب فيها واحداً وهى مشأمة
 المضاف من حيث حذف النون عنها لان حذفها من احكام الاضافة التى هى المانعة
 للبناء وورد اعلى من قال مع ما فيه من حسن التناسب بين المشأمة المشبه به شيئاً
 انه كما ان تلك الكلمة ذو هيتين جهة الاعراب فيها باعتبار الجزء الاول جهة البناء
 فيها باعتبار الجزء الثانى كذلك المشتق فانه ذو هيتين ايضاً جهة الاعراب جهة خلافة
 فيه على اختلاف القولين قوة وضعفاً وان لم يتضمن الجزء الثانى من المركب
 ذلك اى حرفاً فيها اى فى تلك الكلمة لغات احدها اعراب الجزئين معا وضاً
 الاول الى الثانى وضع صرف المضاف اليه والثانية اعراب الجزئين وضافة الاول
 الى الثانى وضع المضاف اليه والثالثة وهى افصحها اى افصح اللغات بناء الاول على
 الفتح للتوسط المانع عن الاعراب وعدم الواسطة بين الاعراب والبناء اعراباً

الوسط ليس محل للاعراب

اثني عشر

کتاب

عنها

غير منصوح كبعليك نحو جاء في بعليك ورايت بعليك ومردت ببعليك لعدم
موجب الاعراب وكون الاصل في الاسماء الاعراب فاعراب غير منصوح لوجوه السبيل
العلمية والتركيب ثم قوله غير منصوح اقامه فروع على انه خبر مبتدأ محذوف اي هو بعينه
الجزء الثاني غير منصوح او محذوف بانه صفة للجزء الثاني او منصوح ببقائه مقام المصداق
المضاف المنصوح بفعل مقلد اي اعراب اعراب غير منصوح ولما فرغ عن المركبات شرع في
الكنايات فقال **فصل الكنايات** لم يرد بالكنايات ههنا معانيها المصداقية
بل اراد ما يكتفي بها بل ما هو مبني منها اذ جميع الكنايات ليست بمبنية نحو فلان فانه
كناية عن الاعلام وهن وهن كناية عن الاجناس فانها معربات وهي الكنايات
في اللغة والاصطلاح اسماء تدل على عدد مبهم وهي اي تلك الاسماء كمنبت
كم الاستفهامية لتضمنها همة الاستفهام وبناء كم الخبرية تشبها لها بالاختلاف لانها
مثلهما في اللفظ وكون وضعها وضع الحروف وكذا ابنت كذا التوكيدية عن مبنيتين
الكافي وذا وجاءت كناية عن غير العدد نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت
او الاثنين ونحوها او على حديث مبهم وهو كيت وذيت اصلها كيت ذيت بالتشديد
لخففتا ولا تستعملان الا مكررتين بواو العطف تقول كان بيني وبين فلان كيت كيت
وذيت وذيت كناية عما جرت بينك وبينه عن الحديث والقصة وذلك لثلاثتهم انه
كناية عن لفظ مفرد ويجوز في كل منها الضم والفتح والكسر انما بنينا لاجرائها مجرى المكنى عنها
بها وهو الجملة وهي مبنية فكذا اما كان عبارة وحكاية عنها واعلم ان كم على قسمين استفهامية
اي انزع على الاستفهام وما بعدها اي ميز كم الاستفهامية مفرد منصوب على التمييز نحو
كم رجلا عندك وخبرية معطوف على استفهامية وما بعدها اي ميز كم الخبرية مجرور
مفرد مرة نحو كم مال انفقته ومجموع مرة اخرى نحو كم رجال لقيتهم وانما كان ميز كم
الاستفهامية مفردا منصوبا وميز كم الخبرية مجرورا مفردا او مجموعا لانها لما
حملتا على العدد باعتبار كونها كنايتين عند اخذنا حكم العدد وهو نوعان احدهما
المضاف الى المميز والثاني المميز بالمنصوب ففرق بين كذا الاستفهامية والخبرية
حيث اعطى الاستفهامية حكم العدد المنصوب فتتصب تمييزها واعطى الخبرية حكم
العدد المضاف الى المميز فخفض ميزها على الاضافة ولما حملت الخبرية على عدد المضاف

وهو نوعان مضاف الى الجملة وهو من الثلاثة الى العشرة ومضاف الى الواحد هو المائة
والالف جئ فيها حكم كليهما وانما لم يجعل للفرق بالعكس لان الاستفهامية لم تحلت
على العد حلت على العد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة
وتسعين دون العد القليل وهو ما دون العشرة ودون العد الكثير وهو لما اثنا
فوقه لثلاثين بل اربع والتوسط راجح لان خبر الامور اوسطها وقد جاء البحر في
تميزكم الاستفهامية نحو بكم رجل مررت وهو عند سيديوبه والخليل حجرة بمن الخذف
لا باضافة كم وقال البحر ولي بالباء الداخلة على كمر لانها وميزها كشيء واحد اجاز
الكوفيون جمع ميزكم الاستفهامية نحو كم لك علما نا والجواب ان علما نا حال والمميز
محذوف وهو نفسا اي كم نفسا حصل لك ملوكين ويجوز الفصل بين كم الاستفهامية
وميزها بالظرف نحو كم لك درهما لا تسام ثم اعلم ان البحر بعد الخبرية انما يجيء ا
لم يقع الفصل بينها وبين ميزها بشئ فان وقع الفصل بينهما فان المختار هو النصب
بعد ما حلا على الاستفهامية حيث لا يجوز الاضافة مع الفصل نحو كم في الدار رجلا
ثم جزم ميزكم الخبرية على الاضافة انما هو مذهب الاكثر وعن الكوفيين ان جزمه من
المقدرة وسيبويه معهم في دخول حرف الجر على كم ومعناه اي معنى كم الخبرية
وتذكير الضمير باعتبار ما ذكر او باعتبار اللفظ او الاسم اي معنى هذا اللفظ وهذا
الاسم الاحسن في وجه تذكيره ما قيل من ان تانيث كم كما هو الشائع في السنة المتخاة
لتأويله بالكلمة فقول كما الاستفهامية في تاويل كلمة كم الاستفهامية والظاهر فيه
التذكير التكتيبي اي انشاء التكثير فان قلت اذا كان معناه انشاء التثنية فما وجه
الجمع بين كم الخبرية وكون جملتها انشائية للمنافاة بيت الاخبار والانشاء قلت
المنافاة بينهما منتفية لاختلاف الجهة فنحو كم رجلا ضربت اخبارا بضرب كثير
من الرجال وانشاء لا استكثار الضرب فالجهة مختلف فتدخل كلمة من البيانية
فيها اي في ميزكم الاستفهامية والخبرية جوازنا في خبر ان بها والفرق حيث لا يعرف
من المقام نقول كم من رجل لقيت في الاستفهامية وكم من مال نفقت في الخبرية هذا
اذا لم يكن الفصل بينها وبين ميزها بفعل متعلما اذا كان الفصل بينهما بدخول من
في ميزها واجب لثلاثين شبه ميزها بمفعول ذلك المتعك كقولك تعالكم اهلكنا و

قَرَّبَتْ وَكَمْ أَتَيْنَهُمْ مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ قَالَ الْحَدِيثُ لَوْ قِيلَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِمْ تَدْخُلُ مِنْ فِيمَا
 أَيْ فِي مِيزَانِ الْخَبَرِ الْمَقْرَدِ وَالْمَجْمُوعِ لَكَانَ حَسَنًا لَّانَ السِّيُوءِ وَالْخَلِيلِ وَكَثِيرًا مِنْهُمْ لَا
 يَجْعَلُونَ دُخُولَ مَنْ ظَاهِرًا فِي مِيزَانِ اسْتِفْهَامِيَّةٍ وَجَوْزُوهَ مَقْدَرًا كَمَا عَرَفْتَ
 وَقَدْ يَحْذَرُ مِيزَانُ مِيزَةٍ أَيْ مِيزَةٍ اسْتِفْهَامِيَّةٍ كَانَتْ أَوْ خَبَرِيَّةٍ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ أَوْ قَدْ
 حَصُولِ قَرِينَةٍ دَالَّةٍ عَلَى تَعْيِينِ الْحَذَفِ نَحْوُ كَمْ وَاللَّهُ أَيْ كَمْ يَنَارُ مَا لَكَ نَظِيرُ حَذَفِ
 مِيزَةٍ كَمْ اسْتِفْهَامِيَّةٍ وَكَمْ ضَرْبُ أَيْ كَمْ ضَرْبٍ ضَرْبُ نَظِيرِ حَذَفِ مِيزَةٍ كَمْ الْخَبَرِيَّةِ وَكَمْ
 فِي الْوَجْهِينِ أَيْ فِي اسْتِفْهَامِ الْخَبَرِ يَقَعُ مَنْصُوبًا مَحَلًّا وَكَذَا الْهَجْرُ رَأَوْهُ فَوْعًا إِذَا كَانَ بَعْدَ
 أَيْ بَعْدَ كَمْ فَعَلٍ أَوْ شِبْهِهِ غَيْرِ مُشْتَغَلٍ عَنْهُ أَيْ غَيْرِ مَعْصُومٍ عَنْ كَمْ بِضَمِيرَةٍ أَوْ مُتَعَلِّقَةٍ أَيْ بِسَبَبِ
 ضَمِيرَةٍ أَوْ مُتَعَلِّقَةٍ أَوْ مُتَعَلِّقَةٍ بِهَا حَتَّى لَا يَنْحَرِفَ عَنْ مَحَلِّهَا أَوْ رَجُلٌ ضَرْبُهُ إِذَا جَعَلَ كَمْ مَبْدَأًا
 وَلَا يَقْدَرُ رُبْعُهُ فَعَلٌ غَيْرِ مُشْتَغَلٍ عَنْهُ نَحْوُ كَمْ رَجُلًا ضَرْبُ كَمْ غَلَامٌ بَلَّكَ مَفْعُولًا بِهِ
 أَيْ يَقَعُ كَمْ فِي الْمَثَالَيْنِ حَالٌ كَوْنُهُ مَفْعُولًا بِهِ نَحْوُ كَمْ ضَرْبُهُ ضَرْبُ كَمْ وَكَمْ ضَرْبُهُ ضَرْبُ مَصْدَرٍ
 وَكَمْ يَوْمًا سَرَتْ وَكَمْ يَوْمًا صَمْتُ مَفْعُولًا بِهِ هَجْرٌ رَأَوْهُ فَوْعًا عَلَى قَوْلِهِ مَنْصُوبًا أَيْ يَقَعُ كَمْ
 فِي الْوَجْهِينِ هَجْرًا إِذَا كَانَ قَبْلَهُ حَرْفُ جَرٍّ أَوْ مُضَافٍ نَحْوُ كَمْ رَجُلًا مَرَّتْ وَعَلَى كَمْ
 رَجُلٌ حَكَمْتُ وَغَلَامٌ كَمْ رَجُلٍ ضَرْبُ كَمْ وَمَا لَ كَمْ رَجُلٍ سَلَيْتُ فَإِنْ قُلْتَ لَكُمْ صَدَقَ الْكَلَامُ
 وَإِذَا كَانَ قَبْلَهُ حَرْفُ جَرٍّ أَوْ مُضَافٍ زَالَ صَدْرُهُ قُلْتَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ جَرٍّ أَوْ مُضَافٍ
 انْقَلَبَ الصَّدْرُ إِلَى مَكَانِ الْإِتِّحَادِ وَالْجَزْئِيَّةِ بَيْنَ الْجَرِّ وَالْمُضَافِ وَالْمُضَافُ إِلَى
 وَمَرْفُوعًا عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ هَجْرٌ رَأَوْهُ أَيْ يَقَعُ كَمْ فِي الْوَجْهِينِ مَرْفُوعًا إِذَا لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنَ الْأَمْرِ
 أَيْ إِذَا لَمْ يَوْجِدْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْرِ الْمَذْكُورِينَ بَانَ لَمْ يَكُنْ بَعْدَ فَعَلٍ نَاصِبٌ غَيْرِ مُشْتَغَلٍ
 عَنْهُ بِضَمِيرَةٍ أَوْ مُتَعَلِّقَةٍ وَلَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ حَرْفُ جَرٍّ أَوْ مُضَافٍ فَتَقَعُ مَرْفُوعًا عِنْدَ
 فَقَدْ إِنْ هَذِهِ الْأُمُورُ الثَّلَاثَةُ وَأُطْلِقَ الْأَمْرُ بِهَا بِاعْتِبَارِهَا بِإِقْتِضَائِهَا بِاعْتِبَارِ
 مَا يَقْتَضِي النِّصْبَ الْهَجْرُ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ مَرْفُوعًا أَنَّهُ يُرْفَعُ عَلَى الْوَجْهِينِ مَرَّةً كَمَا
 فِي كَمْ رَجُلًا أَوْ رَجُلٌ غَلَامٌ أَوْ غَلَامٌ وَعَلَى أَوْ لَوِيَّةٍ مَرَّةً أُخْرَى كَمَا فِي نَحْوِ كَمْ رَجُلًا
 أَوْ رَجُلٌ ضَرْبُهُ أَوْ ضَرْبُ غَلَامٍ فَإِنْ رَفَعْنَا فِي مِثْلِ هَذَا أَوَّلِي سَلَامَةٍ عَنِ الْحَذَفِ فَبِهَذَا
 إِذَا فَعَلَ مَا يَقَالُ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ لَا يَكُونَ بَعْدَ فَعَلٍ غَيْرِ مُشْتَغَلٍ عَنْهُ بِضَمِيرَةٍ أَوْ مُتَعَلِّقَةٍ لَكِنَّ
 كَمْ هَجْرٌ عَنْ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ بَلْ يَكُونُ النِّصْبُ مَضْمَرًا عَلَى شَرِيطَةِ التَّنْقِيسِ نَحْوُ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

كم رجلاً أو رجل ضربته فيكون منصوباً على شريطة التفسير لا مفعولاً مبتدأً إن لم يكن
أي كم في الوجهين ظرفاً للصدق حد المبتدأ عليه نحو كم رجلاً أخوك وكم رجل ضربته خبراً
إن كان كم في الوجهين ظرفاً للصدق حد الخبر عليه نحو كم يوماً سافرت وكم شهر صومي
ويعلم كونه ظرفاً بالمميز إن كان هو ظرفاً فظرف والآفة لا وقيل في الكلام حذف مضافاً
أي مبتدأً أن لم يكن مميز كم ظرفاً وخبراً إن كان مميزاً ظرفاً ولما فرغ عن الكنايات
شرع في الظروف فقال **فصل** الظروف المبينة على أقسام قبيل الظروف بالمبينة
ليغتنى عن تعبيرها بالبعض ههنا منها ما أي ظرف قطع عن الإضافة بأن حذفت المضاف إليه
كقيل بعد فوق وتحت تقول جئتك من قبل بضم اللام ومن بعد بضم الدال وكذا
فوق وتحت وأمام وقد أم خلف وأسفل ودون وأول بمعنى قبل قال الله تعزّيه الأمر
من قبل ومن بعد أي قبل كل شيء وبعد كل شيء وإنما بنيت هذه الظروف لتضمنها
معنى حرف الإضافة وتشيرها بالحرف في الاحتياج إلى المضاف إليه فاختير بناؤها على الضم ليجر
المنقضا حيث تمكن فيه نقصان بحذف المضاف إليه هذا أي بناء الظروف للمقطوعة عن كمالها
إذا كان المحذوف أي المضاف إليه منوياً أي مقصوداً للمتكلم إلا أي وإن لم يكن
المحذوف منوياً للمتكلم بل يكون نسيئاً منسياً كانت أي تلك الظروف معرفة
مع التنوين لزوال علة البناء حينئذ نحو رب بعد كان خيراً من قبل أي رب متلخراً
خيراً من متقدم ومنه قول الشاعر نشعر فساغى للشراب وكنت قبلاً أكاد غصن بالماء
الفرات وكذا إذا كان ما أضيفت إليه مذكوراً كانت معرفة نحو قبل هذا وبعد هذا ولم يذكر
لأنه في بيان ما قطع عن الإضافة وعلى هذا التقدير قوي **لله الأمر من قبل ومن بعد** كبير
اللام والدال منوتين بناءً على الأعراب وتسمى أي الظروف المقطوعة عن الإضافة لغايات
لأنها تصير بعد حذف المضاف إليه بلا عوض غايات في النطق وأما ما عوض فيه عن
المضاف إليه ككل وبعض وإذا فالغاية ههنا المضاف إليه بعدلانه لوجود العوض كان
مذكوراً إذا فالغاية عوض ومنها أي من تلك الظروف حيث بالجر كات الثلث وجاء
بالواو كذلك هي للمكان وقد تستعمل للزمان عند الإخفش بنيت أي كلمة حيث
تشبيهها بالغايات ملازماتها الإضافة إلى الجملة في الأكثر معنى لا لفظاً أما الأول
فلان معنى اجلس حيث زيد جالس أي اجلس مكان جلوس زيد أما الثاني وهو

وهي

عدم الاضافة لفظا فظاهرا لان حق الظروف اضافتها الى المفردات و اضافتها الى الجملة
كلا اضافة ولذا اختير بناؤها على الضم قال الله تعالى سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ
لَا يَعْلَمُونَ فحيث في الآية مضافة الى الجملة معنى وهو لا يعلمون وقد تضاف

اي حيث الى المفرد كقول الشاعر

أَمَّا تَرَى حَيْثُ سُرَيْلُ طَالِعًا أَي مَكَان سُرَيْلُ أَخْرَجَ نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّرَاطِطِ طَالِعًا
فحيث في البيت مضافة الى مفرد وهو سُرَيْلُ يروى في سُرَيْلُ على انه مبتدأ محذوف
الخبر اي حيث سُرَيْلُ موجود محذوف لدلالة الحالة عليه وهو طالعاً ومع الاضافة الى المفرد
ويغير به بعضهم لزوال علة البناء عند الاضافة الى الجملة الا شهر بناءً وتري من الروية
البصرية يقتضيه مفعولا واحداً وهو طالعاً ونجماً يدل منه ويضيء و ساطعاً من صفات
وحيث ظرف تری وبعضهم على انه مفعول به لتري على رواية الرفع طالعاً حال كذا
وشرطه اي شرط حيث في الاستعمال الغالب ان يضاف الى الجملة اسمية كانت او

فعلية كاجلس حيث يجلس زيد وكاجلس حيث زيد جالس انما كانت شرط حيث
ان تضاف الى الجملة لا حتمية اليها لتعيين معناها كاحتياجه الموصول الى ما يتم به لا موضوع
لمكان يقع فيه النسبة ومنها اي من الظروف المبينة اذا وجه بناؤها ما قر في حيث هي اي
كلمة اذا للمستقبل اي للزمان للمستقبل اذا دخلت على الماضي صار اي لما مستقبلاً
غالباً نحو قوله تعالى اِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ قَدْ تَسْتَعْلِفُ الْمَاضِي مِنْ غَيْرِ ان يصير مستقبل هو قوله
حَتَّى اِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ وَحَتَّى اِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ امثال كثيرة وفيها اي كلمة

اذا معنا الشرط وهو ترتب مضمون جملة على جملة اخرى فتضمنت معنى حرف الشرط وهو وجه
اخر لبنائها ويجوز ان تقع بعدها اي بعد اذا الجملة الاسمية لعد وضعها للشرط كان ولو نحو
اَنْتَبِهْ اِذَا الشَّمْسُ طَالَعَتْ وَلِخْتَارِهَا الجملة الفعلية لان الشرط يقتضي الفعل
لكنه لما لم يكن اذا موضوعاً للشرط لا يكون وقوع الفعل بعدها واجاباً بل كان مختاراً
والمنقول عن اللبرد اختصارها بالفعلية نحو انتبه اذا طلعت الشمس قد يجيء اذا
لجود الزمان نحو انتبه اذا احمر البراءى وقت احمره وقد تكون اي اذا دل على احوال
لوجود الشيء فجاءة اي بغتة مصدر مفعول اللام من باب المفاعلة معناه الان بغتة
والفجاءة بالمد معناه الادراك بغتة من باب فتح وسمع فيختار المبتدأ بعدها

الفاء للعطف او في جواب شرط محذوف اي اذا كان إذا للسفاحابة
 المحكم كذا افرقا بين إذا هذه وبين اذا الشرطية وفي الكلام اشارة الى ان وقوع المبتدأ
 بعد اذا المفاجأة غير لازم بل يكون مختارا نحو خرجت فاذا السبع واقف او حاضرا وموجها
 وظاهر كلام سيدي بير أن اذا للمفاجأة ظرف زمان الحاضر والعامل فيها الفعل
 المقدر وهو فاجأت وقال الحديدي تقدير فاجأت اولى من جعل اذا بمعنى فاجأت
 ويمنع اظهاره استغناء بقوة ما في اذا في الكلام من الدلالة عليه فيكون
 الفاء لعطف الجملة على الجملة واذا مفعولا به لفاجأت فكأنك قلت خرجت
 ففاجأت زمان وقوف السبع لا ظرفا كما يشع به قول الجاهلي فانه قال يلزم وقوع
 المبتدأ بعد اذا التي للمفاجأة وهي ظرف معقول لما دل عليه من فاجأت هذا
 كلامه وقال المبرد وعليه اثر المتأخرين هي ظرف مكان ولا يجوز على هذا القول
 اضافتها الى الجملة الاسمية لان ظروف المكان لا تضاف الى الجملة الا حيث فحينئذ
 لا يخلو من ان يذكر بعدها الجملة نحو خرجت فاذا زيدا قائما واسم مفعول بعد حال نحو
 خرجت فاذا زيدا قائما اي خرجت فبحضري زيدا قائما وقال الكندي لسي ان شئت رفعت
 قائما على انه خبر مبتدأ وابقيت الظرف كما تبقى في نحو في الدار زيدا قائما وعلى الثاني
 اذا هو الخبر لان ظرف المكان يقع خبرا عن الحيز وقائما حال عن الضمير في الظرف
 والعامل في الحال ما في الظرف من معنى الفعلة في اذا الفعل الدال عليه او هو فاجأت
 وعن الاخفش من تبعه ان اذا للمفاجأة حرف دال على المفاجأة ومنها اي من الظروف
 المبينة اذ هي للماضي اي للزمان الماضي وان دخلت على المستقبل صار باضيا نحو ايتت
 اذ يقوم زيد اي قام زيد ولا يشك هذا بقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في
 اعناقهم لان اذ وان دخلت على المستقبل ههنا لكنه نزل منزلة الماضي لانه اخبار
 من عند المستقبل كالماضي ولا يمكن ان يمنع كونه في الآية للمستقبل يجوز ان يكون
 مطلق الوقت كانه قيل فسوف يعلمون زمان الاغلال في اعناقهم فهو يمنع كونه
 مستقبلا بقربينة فسوف ثم بناؤها لما قلنا في حيث اولا ووضع الحرف
 وتقرر بعد الجملتان الجملة الفعلية نحو جئت اذ طلعت الشمس والجملة الاسمية نحو جئت
 اذا الشمس طالعة وقد يكون اذا للمفاجأة قال الرضي الاغلب محقق اذ في جواب بيانا

تقول كنت واقفا اذا جاءني عمر و قال في الباب وهما يعني اذ و اذا كائنتان
 للمفاجأة و يختص الاولى بالفعلية و الثانية بالاسمية ايقاعا للمبالغة بينهما و بين
 الزمانية و لما كان محيى اذ للمفاجأة قليلا في كلامهم لم يذكروا المص و منها اي من
 الظروف المبينة و آين للمكان صفة او خبر مبتدأ محذوف اي لكائنتان للمكان
 اوها كائنتان للمكان بمعنى الاستفهام اي حال كونها متلبسين بمعنى الاستفهام و انما
 بنيتا لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو آين تمشي و آني تقعد و يجيء آني بمعنى كيف
 اذا كان بعد فعل كقوله تعالى فأتوا آخركم و آني شئتم اي كيف شئتم بمعنى الشرط معطوف
 على قوله بمعنى الاستفهام نحو آين تجلس و آني تقم اقم و منها اي من الظروف
 المبينة من الزمان استفهاما و شرط انتصابها على انها تميزان اي من حيث الاستفهام
 و الشرط او على انها حالان اي حال كون الزمان ذا استفهام و شرط نحو متى تسافر
 مثال متى للزمان استفهاما و متى تصم اصم مثال متى للزمان شرطا و وجه بناءها
 فا ذكرنا في آين و آني و منها اي من الظروف المبينة كيف للاستفهام حالا نحو كيف انت
 اي في اي حال و اي صفة انت من الصحة و السقم و غيره فالمراد بالحال صفة الشيء لازما
 الحال و يستعمل كيف للشرط مع فاعل ضعيف عند البصريين و مطلقا عند الكوفيين
 وهو ظرف مكان بدليل علمها في الحال في قولك كيف زيد ضاحكا كما في اين زيد قائما و قد
 سيبويه انها اسم صريح لا ظرف و نوع مثل صحيح او سقيم في جواب لو كان ظرفا لما صم و نوع مثل
 ذلك في جواب بل اجيب بنحو ظرف و بناءها لتضمنها حرف الاستفهام و منها اي من الظروف
 المبينة آيان و بناءها لتضمنها حرف الاستفهام للزمان استفهاما اي من حيث الاستفهام
 او حال كون الزمان ذا استفهام و فرصة استفهام و الفرق بين آيان و بين متى ان الاولى
 مختصة بالزمان المستقبل و بالامور العظام بخلاف الثانية فانها اهم نحو آيان يوم الدين
 و لا يقال آيان فيام زيد و وجه بناءها ما مر في كيف و منها اي من الظروف المبينة
 منذ و منذ قد مر منذ على منذ مع كونه فرعا له اذا صل منذ بدليل تصغيره على
 متبدا فان التصغير يرد الاشياء الى اصولها غالبا لانه مقصود لكونه خف من منذ
 انها بنيتا اسمين لموافقتها آياها بحرفين او لكون وضع منذ وضع الحرف و تخرج من
 على من او لمشاغبتها بالغايات في القطع عن الاضافة المعنوية الا انها لم يجيئا الا

التصغير يرد الاشياء الى اصولها غالبا

صیغتين لانها ابداً مقطوعتان عن الاضافة للعنوية بخلاف الغايات بمعنى اول المدّة
 ای مذهب من كان ثنتان بمعناه ويستعملان لمعنيين أحدهما بمعنى اول المدّة ان صلح
 ای الزمان الذي بعدهما جواباً لما في نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة في جواب من
 قال متى رايت زيد ای اول مدّة انقطاع رؤيتي اياه يوم الجمعة وثانيها بمعنى جميع المدّة
 ان صلح ذلك الزمان جواباً لكم نحو ما رأيته مذ او منذ يومان في جواب
 من قال كم مدّة ما رأيته زيد ای جميع مدّة ما رأيته يومان ومنها ای من الظروف المبنيّة
 لدى بالالف المقصورة ولدى بفتح اللام وضم الدال وسكون النون بمعنى عند
 ای لدى لدى الكائنتان بمعنى عند او هما الكائنتان بمعناه نحو المال لديك
 ای عند والفرق بينهما ای الفرق استعمالاً بين لدى وعند ان عند لا يشترط فيه
 الحضور حتى يقال المال عند زيد فيما يحضر كما اذا كانت في خزانة ويشترط ذلك
 ای الحضور في لدى ولدى حتى لا يقال المال لك زيد اولدى زيد لا فيما يحضر عند
 فيكون عند اعم من لدى واخوانته مطلقاً وجاء فيه ای لدى لغات اخر لدى بفتح
 اللام وسكون الدال وكسر النون ولدى بفتح اللام والدال وسكون النون ولدى بضم اللام
 وسكون الدال ولدى بفتح اللام وضم الدال وبنائها لوضع بعض لغاتها وضم الحروف
 والبقية محولة عليها ومنها ای من الظروف المبنيّة فقط بفتح القاف وضم الطاء المشدّدة
 وهي اشهر لغاتها وفيها لغات وهي قُط بضم القاف والطاء المشدّدة المضمومة وقُط بفتح القاف
 وسكون الطاء مثل قُط الذي هو اسم فعل للماضى المنفى نحو ما رأيته قُط فان معناه
 ما رأيته في جميع الاثر منته الماضية والمراد باللفظ اعم من ان يكون لفظاً او معنى ليتناول مثل
 قول الشاعر جاء امدق هل ايت الذهب قُط + وقد نستعمل في الاثبات نحو كنت
 اراه قُط ای دائماً وانما بنى قُط مخففة لوضعها وضم الحروف في المشدّدة لمشابهة
 باختها اولتضمينها في اولا مر التعريف لكونها دالة على الزمان المعين ومنها ای من الظروف
 المبنيّة عوض بفتح العين وقد جاء بالضم للمستقبل المنفى على سبيل الاستغراق نحو
 اضرب عوض فان معناه لا اضربه في جميع الارض المستقبلة وانما بنى عوض لتضمنها معنى حر
 الاضافة ولشبهها الحرف في الاحتياج الى المضاف اليه مثل قبل وبعد والمعنى عوضاً عما
 كذا هو الداهون ويدل على ذلك استعمالها كذلك واعرابها مثل قبل وبعد واعلم

انه اذا اضيف الظروف التي ليست بمبنية الى الجملة او الى اذ المضافة الى الجملة جاز
 بناؤها اي بناء تلك الظروف على الفتح لا ككتاب بناؤها من المضاف اليه المبنى لو بواسطة
 كما في اذ لان الجملة من حيث هي هي مبنية حتى قال بعضهم انها من مبنيات الاصل
 واختير بناؤها على الفتح المحقة وفي قولنا جاز بناؤها اشارة الى انه جاز اعرابها ايضاً لاصالة
 اضافتها الى المفرد وعارضية الاضافة الى الجملة نحو قوله تعالى يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ
 ونحو يَوْمَ يَنْفَعُ فِي الصُّورِ وَكَيْفَ مَثِدٍ وَحِينَئِذٍ اى يوم اذ كان كذا او حين اذ كان كذا او
 كذلك مثل غيرهم ما وان وان يعنى كما ان الظروف المذكورة يجوز بناؤها على الفتح مع جواز
 الاعراب كذلك كلمة مثل وغير مقرونة مع ما وان المفتوحة المحققة والمنقلة اى مضافاً
 الى احدهما في جواز بناؤها على الفتح مثل تلك الظروف وان لم يكونا ظرفين تقول ضربته
 مثل ما ضرب زيد مثل ان ضرب زيد وغير ان ضرب زيد غير ما ضرب زيد اما بنينا لاضافتهما
 الى الجملة صفة لشبهتهما بالظروف للابهام والاحتياج الى المضاف اليه لرفع الابهام لهذا
 ذكر بناءهما في بحث الظروف المبنية مع انها ليسا من الظروف ويجوز اعرابهما ايضاً
 لكونهما اسمين مستحقين للاعراب ومنها امس بالكسر عند اهل الحجاز ثم لما فرغ عن
 البابين في الاسم المعرب المبنى شرع في النجاسة فقال النجاسة في سائر الاحكام الاسمية والحققة
 غير الاعراب والبناء صفة الاحكام وشاؤم مشتق من السوء بمعنى بقية ما اكل
 ومعناه البوائى وفيها اسم في النجاسة فصول
فصل اعلم ان الاسم على نوعين معرفة ونكرة قد كان شدة الاحتياج الى المبحث المذكور
 فيما سبق الى المعرفة والنكرة مقتضية ذكرها قبل المنصرفة وغيره لكنه لما كان معرفة بعض
 اقسام المعرفة متوقفة على مباحث المبنى لفرها الى هذا الموضع ثم لما كان المعرفة هو
 المطلوب لاصلة الاهم الافيد كثيرة الاستعمال قد مر على النكرة فقال المعرفة اسم
 وضع لشيء معين قيده به احترازاً عن النكرة فانها لم توضع لشيء معين والمراد بشيى معين
 اعم من ان يكون فرداً معيناً كزيد الرجل معروض الخارجى وكانا وانت وهو او عيسى
 معيناً كاسامة فانه علم لجنس الاسد وكالاسد المحلى بلام الجندر او جملة معينة
 من كل افراد جنس وبعضها كالمعرف بلام الاستغراق والمعرض وهو اى وضع
 لشيء معين او المعرفة فتد كير الضمير باعتبار الجذر فانه قد مر ما عرفت ان تانيث العد

١٩٦
 معرفة
 النكرة

من الثلاثة الى العشرة على عكس تانبت جميع الاشياء اولان تانبت المعرفة غير حقيقة
 ستة اقسام بالاستقراء المضمرات والاعلام والمبهمات اعني اسماء الاشارة والموصولات
 وانما سمي بمبهمين لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى مشار اليه مبهم
 عند المخاطب حذر التلفظ به فان عند المتكلم شياء يحتمل ان يكون مشار اليها
 وكذا الموصول من غير اصلة مبهم عند المخاطب اذا تلفظ به والمعرف بالنداء
 نحو يا رجل عند قصد التعيين واما عند عدم قصد فيكون نكرة بالالف واللام العهد
 الى الجنسية او الاستغراقية اعلم ان لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعبر فيه المخاطب
 فاما ان يشاد بها الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام الجنس اما ان يقصا
 الى الجنس باعتبار لغة كما في الانسان حيوان ناطق فهي لام الحقيقة
 من حيث هي واما ان يقصد باعتبار فرد فهي اللام الذهنية كما في ادخل السوق
 واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد فهي لام الاستغراق كما في قوله تعالى الا انشا
 لفي خسران لا الذين امنوا وعملوا الصالحات الاية واما ان يشار الى قسم من مفهوم
 اللفظ معروذا بينك وبين مخاطبك سبق الفهم اليه عند سماع اللفظ فهي لام
 العهد الخارجي نحو كما ارسلناك الى فرعون رسولا فعصه فرعون الرسول واما لم يتغير
 للمعرف بالميم نحو قوله عليه السلام ليس من امير امصيام في امصير لان الميم بدل ام
 اللام فلا يعد ما دخلت عليه هي قسما اخر من المعارف ولم يذكر المتقدمون المعرف بالنداء
 لرجوعه الى المعرف باللام اذا اصل يا ايها الرجل في الرضوخ ومن لم يعد من النحويين
 فلكونه من فروع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب هذا اظهر من اسماء
 الظاهرة والمضاف الى احدها اي هذه الاقسام المذكورة للمعارف غير النداء اضافة نصب
 على انه مفعول مطلق معنوية صفة اضافة الا نحو غير مثل وشبه فيه احتراز عن المضاف الى احد
 اقسام المعارف الاربعة المذكورة اضافة لفظية فانها لا تقيد تعريفها لما ذكر تعريف المعارف
 غير العلم فيما سبق وكان المعرف بالنداء والالف اللام مستغنيا عن التعريف حصص
 العلم بذكر التعريف فقال العلم ما اي اسم او لفظ وكلمة او موصولة او موصوفة
 وضع لشيء معين هو جنس يتناول المعارف كلها ويقول لا يتناول غير ما سوا
 العلم من المعارف لانه لا يتناول غير بوضع واحدنا قال هذا ليدخل فيه العلم

نست

في قوله

الذي وقع فيه الاشتراك نحوي إذا سمي به رجل ثم سمي به رجل آخر فانه وإن كان متناكلاً غير ذلك لكن ليس بوضع واحد بل بأوضاع كثيرة ثم المراد بالعلم المعرف اعم من ان يكون منقولاً كفضل او مرقبلاً كعمران ثمرة ان نحوي يداً ومركباً نحوي عبد الله اسماً نحوي زيداً او لقباً نحوي صديقاً او كنية نحوي ابوبكر موضوعاً للمعنى ذات نحوي يداً ولطفه حدث كسبحان علم التسيير او وقتاً كبكورة او يوزن به نحوي فعلاً ان الذي مؤنثه فعلاً او مؤنثاً محض لفظ كسعيد كرها ومحض عدد كستة ضعف ثلاثة وامر بالمعارف اي اكملها تعريفاً للمضمون المتكلم فحوانا ونحن لا ستمالة الاشتباه فيه عند المخاطب ثم المخاطب نحو انت لا مكان الاشتباه فيه ثم الغائب نحو هو ثم العلم ثم المبهما اي اسماء الاشياء والموصولة ثم المعرفة باللام ثم المعرفة بالبناء والمضاف الى احد هذه الاربعة في قوة المضاف اليه فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه لانه لا تنكسب التعريف الا منه هذا هو المشهور عن مذهب سيبويه وهذه انه يستثنى بين المضمون العلم وهذه باختلافات كثيرة لا يبيح ذكرها بهذا المختصر النكرة ما وضع لشيء غير معين كرجل فرس فقوله وضع لشيء جنس يتناول النكرة والمعرفة وقوله غير معين فصل يخرج به المعرفة ومن علامات النكرة قبولها حرف التعريف ودخول ب عليها وكلمة الخبرية ووقوعها محلاً وتمايزاً واسماً لا بمعنى ليس لما ذكر النكرة اردفها بذكر اسماء العدد التي يلزم لاكثرها التفسير بالنكرة ولو اخرها عن المذكر والمؤنث لكان اولى لتعلقها ببحث التذكير والتانيث ايضاً وانما ذكرها على حدة لاختصاصها باحكام لم توجد في غيرها فقال

فصل اسماء العدد ما وضع ليدل على كمية احاد الاشياء اي اسماء العدد وضعت ليدل على مقدار افراد الاشياء اي على مقدار المعددات فيدخل في الحد الاثنان لانه يصح قولهما جواباً لمن يقول كم عندك وليس لواحد بعد عند كثير من الحساب الاثنان عند بعضهم وخرج بقيد الوضع نحو رجل لانه وان فهم عنه الكمية باعتبار سياق الاثبات لكن لا بالوضع وكذا ارجلان لانه لم يقصد فيه هذا القدر بل الكمية مع الذات وهذا الجواب يخرج في رجلاً ايضاً ومنهم من عرف العدد بانه المقدار المنفصل الذي ليس لاجزائه حد مشترك ومنهم من عرفه بانه كثيرة مركبة من الاحاد واصول العدد مبتدأ وقوله اثنا عشرة كلمة خبرية واحد خبر مبتدأ محذوف اي احدها واحداً وبديل بعض من

اثنا عشر كلمة الى عشرة كلمة الى هذه الاسقاط لان المعنى واحد غيره على حن المعطو الى عشرة
 ولو لم يقل بذلك لزم خروج عشرة عن اصول العد عملا بالغاية فلا يرد أن الى هذه ليست
 لا سقاط ما وراء الغاية على نحو الى المرافق لأن شرط الاسقاط هو ان يتناول ما بعدها
 ما قبلها لولا الغاية اذ العشرة لا يتناولها واحدا ليست للامتداد ايضا لانه يوجب خروج
 العشرة عن الاصول وهي اخلة فيها والا لم يتم العد المذكور هو اثنا عشر كلمة
 ومائة والف عطف على قوله واحد على قوله عشرة وما عدت تلك الكلمة فهو متولن
 منها اما بتثنية كما تثني والفين أو بجمع قياسى كالآف ومئين او مئتان وغير قياسى
 كعشرين الى تسعين أو بعطف كاحد وعشرين أو تركيب كاحد عشر أو باضافة كثلثا عشر
 وثلثة آلاف واستعماله أى استعمال العد من واحد الى اثنين على القياس أى مبني على
 ما يقتضيه القياس كالأفراد والتركيب العطف اعني للمذكر بدون التاء أى يستعمل
 الواحد والاثنان للمذكر بدون التاء ويستعملان للمؤنث بالتاء لأن القياس كالأصل
 تنكير المذكر وتانيث المؤنث تقول على صيغة الخطاب ون الغيبة فى رجل واحد فى رجلين
 اثنان بدون التاء وفى امرأة واحدة وفى امرأتين اثنتان وثلثان بالتاء
 واستعماله أى العد من ثلثة الى عشرة على خلاف القياس كالأصل اعني للمذكر بالتاء
 تقول ثلثة رجال الى عشرة رجال وللمؤنث بدءا أى بدون التاء تقول ثلث نسوة
 الى عشر نسوة وذلك لان الثلثة ماولة بالجماعة فيكون مؤنثا فيلزمه الحاق التاء بعد
 الحاقها بالمد كالمذكر تكون ملحقة بالمؤنث فرقا بينهما وانما لم يعكس لانه لو لم يكن المذكر
 سابقا فى التخليق ولا يشك هذا بقوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها لا
 عبارة عن الحسنة او لا ككتاب المصنأ التانيث من المضاف اليه بعد العشرة تقول احد عشر
 رجلا واثنا عشر رجلا وثلثة عشر رجلا الى تسعة عشر رجلا واحدا عشر امرأة واثنتان
 امرأة وثلث عشر امرأة الى تسع عشر امرأة على القياس كالأصل من احد عشر الى
 عشر يتنكير الجزئين فى المذكر وتانيثهما فى المؤنث وتغير الواحد الى اثنان والواحدة
 الى اثنان طلبا للتخفيف من ثلثة عشر الى تسعة عشر باسقاط التاء عن الجزء الثانى واثنا
 فى الاول فى المذكر وبالعكس فى المؤنث لرجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل فيها دون الجزء
 الاول تقريبا لخلاف الاصل وبعد ذلك أى بعد تسعة عشر تقول عشرون وجاؤ

عشرون امرأة بلافرق بين المذكور الموثب الى تسعين رجلا وامرأة وتقول احد عشر
رجلا واحدا وعشرون امرأة واثنان وعشرون رجلا واثنان وعشرون امرأة وثلاثة
عشرون رجلا وثلاث وعشرون امرأة الى تسعة وتسعين رجلا وتسعين امرأة
يعني انك اذا عطفت عشرين واخواتها على النيف وهو ما دون العشرة اي من واحد تسعة
تستعمل ما دون العشرة على ما عرفت وتعطف عليه عشرين واخواتها وانما لم يركب الا حاد
العشرات في العقوق كما يركب الاحياء مع العشرات لان الواو والياء في عشرون واخواتها علامة
للاعراب والتركيب موجب للبناء فالجمع بينهما محظوظ ثم تقول مائة رجل ومائة امرأة والـ
رجل الف امرأة ومائتا رجل ومائتا امرأة والف رجل الف امرأة بلافرق متعلق بقوله تقول
اي ثم تقول ما ذكر بلافرق بين المذكور الموثب فاذا زاد اي العدد على المائة والالف وما
يتولد عنها من تشبيه وجمع يستعمل اي ذلك العدد على قياس ما عرفت في النيف من
التذكير في الموثب والتانيث في المذكور والافراد والاصناف والتركيب العطف كما عرفت ويقدر الالف
على المائة والمائتين على الالف والاصناف العشرات تقول هكذا الف مائة واحد عشرون رجلا والالفان
ومائتان واثنان وعشرون رجلا وثلاثمائة واثنان وعشرون امرأة واربع الاف وتسعة وخمسون
واربعون امرأة وعليك بالقياس كما تقول في الافراد الف ومائة وواحد واحد واثنان
اثنان وفي الاضافات الف ومائة وثلاثة رجال ثلاث نسوة وفي التركيب الف ومائة واحد عشرون رجلا
واحدا عشرة امرأة والـ الف ومائة وثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة وكما تقول الفان
ومائتان وثلاث الاف وثلاث مائة الى تسع الاف وتسعمائة ويجوز ان تعكس العطف
في الكل فتقول واحدا الف ومائة واثنان والف ومائة واثنان الى اخر ما ذكرنا وما
فرغ عن كيفية استعمال اسماء العدد شرع في حال مميزاتهما وهي المعددات ولما كان الواحد
والاثنان اول اسماء العدد بدأ ببيان حكمها ليعرف او لا انه لا يميز لهما فقال واعلم ان الواحد
والاثنين وكذا الواحدة والاثنين لم يذكروهما اكتفاء بذكر الافضل لا يميز لهما اي لم يذكروهما
الواحد والاثنين بعدهما لان لفظ المميز يعني عن ذكر العدد فيما اي في الواحد والاثنين كما
تقول عندك رجل رجلان ولا تقول عندك واحد اثنان رجلين وذلك لان لفظ
التمييز يفيد النص الذي يفيد ذكر العدد فيها وهو بيان الكمية اعني الواحد في مميزات الواحد
والاثنين في مميزات الاثنين فلا يجوز ان يكون تميزا لانه لا يجوز ان يكون مغنيا عن المميز فان حكم

فيما ذكر في المذكر
منها

قصدا لامرین التمیز والمیز لا یحصل الا بحال التخصیل وعدم استغناء كل واحد منهما عن الآخر
واما قولهم رجل واحد رجلان اثنان فمحمول على التأكيد لما كان كلامه السابق يوهم انه
لا میز لغير الواحد الا اثنين من الاعداد ایضاً وقد كان له میز فعه بقوله واقاما سا ثرا الاعداد
ای باقی الاعداد غیر الواحد الا اثنين فلا بد لها ای لتلك الاعداد من میزین کربعها
فتقول میز الثلاثة الى العشرة مخفوض باضافة الاعداد الى میزاتها مجموع لفظاً
تقول ثلاثة رجال ثلاث نسوة او معنى تقول تسعة رهط وثلاثة زود وخمسة نفر وانما
جعل میز الثلاثة الى العشرة مخفوضاً ولم يجعل منصوباً کسب میز ما بعد العشرة لان میزها لا
موصوف مقصود معنی لان ثلثة رجال فی الاصل رجال ثلثة ولو جعل هذا التميز منصوباً
لکان على صورة الفضل لا فجعل مخفوضاً لئلا يكون على صورتها وانما كان میز ما بعد
العشرة منصوباً لتعذر الاضافة ضرورة كما سیجئ وانما جعل میز الثلاثة الى العشرة
مجموعاً ولم یجعل مفرداً کسب ما بعد العشرة لان مدلول الثلثة وما فوقها جماعة فبالا ولی
ان یبین بالجماعة ليوافق العدد المعدود فان العدد عبارة من المعدود معنى واقاما
جعل میزها بعد العشرة مفرداً فلتعلیل سید کر الا اذا كان المیز ای مبین الثلاثة الى
العشرة لفظ المائتة فيكون ای ذلك المیز مخفوضاً مفرداً نقول ثلث مائة وتسع مائة
ولم یستعمل عشر مائة استغناء بلفظ الالف والقیاس ای قیاس لفظ المائة المضاف
الیها الثلث وما فوقها ثلث مئات للمؤنث ومئین للمذکر على انه رفض هذا القیاس
لکراهتهم ان یرجعوا بعد ما التزموا افراد التمین فی احد عشر الى تسعة وتسعين
فهرب الى المجموع الذی طال عهده فی ثلثة الى عشر فاستحسنوا الحمل على القرب هو
احد عشر الى تسعة وتسعين او على ما یلیه من تسعة وتسعين رجلاً فی لزوم افراد التميز
انما رجعوا الى مخفض التميز لئلا یلزم اهدا حکم الثلثة الى العشرة من کل وجه ومبین
احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد تقول احد عشر رجلاً واحد عشر
امراً وتسعة وتسعون رجلاً وتسع وتسعون امرأة اما کون هذا التميز منصوباً
فلتعذر الاضافة اما فی احد عشر الى تسعة عشر فلتعذر ترکیب ثلثة اشياء مع متراج
المعنوی الناشئ من الاضافة الى المفشر واما فی عشرين وما زاد علیها الى تسعة وتسعين
فلتعذر حذف النون وابقاؤها عند الاضافة لانه لو اضيف مع حذف النون لزم حذف

مخفوف المفرد
مخفوف احد عشر
فانه ترکیب ثلثة
اشياء وحادی عشر
احد عشر فانه
ترکیب اربعة
اشياء لعدم
الامتناع من المخفوف
الناتج من الاضافة
الى مخفوف اضافة
للتفقیق

نون اصلية وضعت الكلمة عليها ولو اضيف مع بقائها لزم بقاء نون شبيهة بنون الجمع وكل منهما مستقيم واما كون هذا التمايز مفرداً فلان المفرد هو الاصل واخف من الجمع والمقصود من التمايز هو التفسير وهو يحصل به فلا رخصة للعدل عنه غير حاجة ومما يميز مائة والـف وتثنية مائة اي تثنية المائة والـالف وهما مائتان الفان وجمع الالف وهو الالف والوف واما لم يقل وجمعها كما قال وتثنيتهما لان جمع المائة مرفوض استعمالاً لانه لا يقال ثلاث مئآت او مئتين بل يقال ثلاثمائة مخفوض مفرد نقول مائة رجل ومائة امرأة والـف رجل والـف امرأة وما شاكل ذلك ومائة امرأة والـف رجل والـف امرأة وثلاثة آلاف رجل وثلاث آلاف امرأة وانما جعل هذا التمايز مخفوضاً لوجود الاضافة ومفرد الكراهة لم يجعل مميذا لعدم الكثير جمعاً وقس على هذا اي اذا علمت كيفية استعمال الاعداد وحال المميزات في بعض الامثلة فقس على سائر الاعداد الى ما لا يتناهى وما جرى ذكر التذكير والتأنيث في فصل العدد ذكرهما بعد فقال **فصل** الاسم اما ذكره واما مؤنث قد مر للمذكور على المؤنث في التفسير لقوله على المؤنث خلقته ورتبة ولا نه عنك لانه عبارة عما لا يوجد فيه شيء من علامات المؤنث وعدم الممكنات سابق على وجودها المؤنث ما فيه اي اسم جند في اخره علامة التأنيث قد مر المؤنث على المذكور في التعريف يوماً للاختصار يبيانه او اخذ في البيان عن القريب لان المؤنث وجودي لانه عبارة عما يوجد فيه علامة التأنيث والمذكور عددي كما مر في راجع على العدد والمراد بعلامة التأنيث كما ذكره التاء والالف المقصورة والممدودة وكن الياء في هذي وهي عند البعض ولم يذكرها المصنف في العلامات لجواز ان يكون التأنيث في هذي وهي صيغياً عندنا لا بالعلامة كتأنيث هي وانت وكان الكلام في المذكور المؤنث اللذين من اقسام الممتكن هذي وهي من قسم المبني فلا وجه لذكرها مع اللفظ او تقديراً هذا تفصيل لعلامة التأنيث اي سواء كانت العلامة ملفوظة او مقدرة ثم المراد بقوله لفظاً اعم من ان يكون حقيقة كامرأة وناقعة غرة وطلحة او حكماً كعقرب لان الحرف الرابع في حكم تاء التأنيث ومن ثم لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية لئلا يجتمع علامتا التأنيث وكما نض فانه صفة مختصة بالمؤنث وككلاب واكلب لانه ما ولا بالجماعة والمذكور ما بخلافه اي اسم

مذكر والمؤنث

تاني

عدها

متلبس بخالفة المؤنث ای مالا يوجد فيه علامة التانيث لفظا ولا تقديرا ولا حكما وإنما
 كان علامة التانيث مأخوذة في تعريف المؤنث وكان معرفتها مطلوبة لاحتياجها
 فقال وعلامة التانيث ای العلامة التي ذكرت في حد المؤنث ثلاثة ای ثلث اشياء
 احدها التاء ای التي تضير عند الوقت هاء فلا يشك في نحو مسلما وفي ذكر التاء ورد
 على الكوفيين حيث جعلوا علامة التانيث الهاء والتاء مغيرة عنها والبصريون على
 ان العلامة هي التاء والهاء مغيرة عنها كطلحة الكافي في محل الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف
 ای نظير المؤنث بالعلامة وهي التاء مثل طلحة اسم رجل بالجر على انه صفة طلحة او بالنصب
 على انه حال انما جاء به لان المقصود هو التثنية بطلحة للمؤنث بالعلامة اذا التعريف للذكور
 مخصوص به هذا المقصود انما يحصل اذا كان طلحة اسما لرجل فانه اذا كان اسما لمرأة كان مؤنثا حقيقيا
 فلا يصلح لتثنية المؤنث بالعلامة واهتمامه بشأن تانيث طلحة حال التسمية لرجل المظنة
 الاشتباه في اعتبار التانيث فيه مع التذكير الحقيقي ولذا لا يعتد بتانيثه في تانيث الفعل
 قالت طلحة ثم التاء علامة للتانيث وان لم يكن بمعنى التانيث فانها تأتي لمعان فقد تكون للفرق
 بين المذكر والمؤنث في الاسم كشينة وشيخة وامرأة وامرأة وانسان وانسانة هي ساعية او في الصفة
 كقائمة وهي قياسية او بين الواحد والجمع كبغال وبغالة اولتا اكيد الصفة كعلاقة وللتاء
 كمنجزة او لعلامة العجمة كجواربة في جمع جوارب او للنسبة كالمغاربة جمع مغربي او للعضد
 كفرازة في جمع فرائز او لاصل فرائز او لتاكيد الجمع كجمالة وثانيها الالف المقصورة ای التي
 بعد ثلاثة ولا يكون للحاق فلا يرد بنحو فتى وبأرطى لمحقا يجمعف ولا لجمع الزيادة فلا يتجر نحو
 قبعترى كحيلة وثالثها الالف الممدودة كحمار ولا يخفى ان الالف الممدودة التي قبل الهزة
 وعلامة التانيث الهزة وان اختلفت في انها منقلبة عن الالف المقصورة او اصلية ففي قوله الالف
 الممدودة نظر الا ان يجعل وصف الالف بالمدودة وصفا بحال المتعلق ای الالف
 الممدودة ما قبلها ولما جعل قوله لفظا او تقديرا التفصيل علامة التانيث
 مطلقا وقد تقدم ان علامة التانيث المقدرة هي التاء احدى قال للقدرة ای العلامة التي
 تقدر من الثلاثة انما هي التاء فقط ای لا غيرها من العلامات ليسند فرع ما يتوهم من جعل
 قوله المذكر نفيلا لمطلق العلامة ويعلم ببيان الواقع كارض ودار واما حكم بتقدير
 العلامة فيها بدليل تصغيرها على اريصة ودورة لان التصغير يرد الاشياء الى اصلها

غالبًا والمؤنث على قسمين حقيقي وهما المؤنث الحقيقي أي الخلق ما بارأى على قلبه
 ذكر في الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث لفظاً أو لم يوجد كما مر في الأناسي وناقته
 واثان في البهائم وقد تبين ما في الشرح لهذا الكلام فلا نعيد في هذا المقام لفظي وهو
 أي المؤنث اللفظي ما أي مؤنث مجازاً أي متلبس بمخالفته المؤنث الحقيقي يعني ما ليس
 بارأى ذكر في الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث أو لم يوجد بل تانيثه ليس العلامة
 في لفظه حقيقة أو حكماً أو نقداً بل تانيث خلقه في معناه كظلمة نظير التانيث حقيقة
 وعين نظير التانيث اللفظي تقديره بديل تصغيره على عينية ولم يذ كر نظير التانيث حكماً
 كعقرب لقلته وقوعه كالجحيم المكسر الصحيح بالالف والتاء كرجاء مسلماً وإن كان حلاً مؤنثاً حقيقياً
 وقد عرفت أحكام الفعل في فصل الفاعل إذا اسند إلى المؤنث فلا نعيد ما أي إذا عرفت تلك
 الأحكام فلا نعيد ما أي إعادة الشئ يوجب لتكراره هو قبيح وأما إعادة تعريف المؤنث الحقيقي
 فهنا بعد ذكره في بحث الفاعل كذلك فهو غير موجب لذلك لأنه ذكره هنا لتقريره وذكره
 هنا أي في المؤنث قصداً ولو لم يتعرض له هناك واكتفى بذكره هنا كان هذا الاكتفاء
 مستغنياً عن ذلك التعرض ثم لما فرغ من تفسير الاسم باعتبار التذكير التانيث شرع في تقسيم
 آخر له باعتبار الأفراد والتثنية والجمع فإن الاسم على ثلاثة أقسام مفرد ومثنى وجمع وذكر
 الفرعين وهما المثنى والجمع ليفهم أن ما عداها مفرد طلباً للاختصاص فقال **فصل المثنى** قد مر
 على الجمع كون عدة سابقاً على عدد الجمع ويكون قريباً من المفرد وسلامة لفظ المفرد فيه
 البتة ولكثرته بالنظر إلى الجمع اسم الحق بلخره أي بأخر مفردة على حذف المضاف فيه لاختراز
 عن اثنين وكلهما إذا مفرد لهما الف أو ياء مفتوح ما قبلها ولون مكسوة ليدل متعلق بقوله
 الحق والضمير فيه عائد إلى المفرد أي يدل هذا المفرد بسبب ذلك الاسم
 على أن معاً مع المفرد آخر مثله أراد به ما يماثل في الواحد والجنس جميعاً ولهذا لم يقل من جنس
 لأنه يفيد شرطاً الجنسية في اللفظ والمعنى في الإشارة إلى أنه لا يجوز تثنية الاسم المشتمل
 باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرء إن ويراد به الطهر والحيض بل يراد طهران أيضاً
 ولا ينتقص ذلك بخلاف القمرين الشمس القمر العرين كابي بكر وعمر رضي الله عنهما
 ولا بون للام والاب لأنه من باب إطلاق أحد اللفظين على الآخر تغليباً للمذكر على
 المؤنث كما في القمرين والابوين أو للمفرد على المركب كما في العرين نحو جلان في حالة

من

من

المثنى

الرفع ورجلين في حالي النصب لجر هذا اي الحاق الالف الياء المفتوح فاقبلها والنون
المكسوة باخر الهمزة من غير تغير في الصيغة اي ثابت في الاسم الصحيح ولا يخفى ان هذا الحكم
كما يجري في الصحيح يجري في الجاري مجرى الصحيح والمنقوص الياء ايضاً فلا وجه لتخصيصه
بالصحيح اما المقصود اي في الاسم المقصود وهو ما في آخره الف واحدة الهمزة وتسمى
مقصوداً لانه ضد الممدود ولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس فان كان الف
منقلبة عن واو حقيقة كعصاً او حكماً بان كان مجهول الاصل ولم يميل كما يسمى الى
لدای وكان ثلاثياً اي وقد كان الاسم المقصود ثلاثياً مجزئاً اي ذات ثلاثة احرف لا
الثلاثي الاصطلاحي فيخرج الرباعي الثلاثي المزيدي نحو مغل ومصطفى وذای لك
الاسم الى اصله حال التثنية كعصوان في عصا اعتباراً للاصل حقيقة او حكماً
مع خفة الثلاثي بخلاف ما كان على اربعة احرف فصاعداً حيث لم يرد فيه الى
الاصل لوجه الثقل كمغلي ومصطفى وان كانت اي الف منقلبة عن ياء حقيقة
كزخی او حكماً بان كان مجهول الاصل او عدياً وقد يميل كما يسمى بمتي ويلي او عن
واو وهو اكثر من الثلاثي الواو للحال اي الحال ان ذلك الاسم المقصود اكثر من الثلاثي
بان كان على اربعة احرف فصاعداً اوليست الف منقلبة عن شيء من واو او ياء تقلب
الالف ياء عند التثنية كزحیان في زخی نظير لما كان الف منقلبة عن ياء وفلحيان
في ملهى نظير لما كان الف منقلبة عن واو وهو اكثر من الثلاثي وخياريان في جباري
بالضم نوع من الطير وحلييان في حيلة وهو نظير لما لم يكن الف منقلبة عن شيء وانما
قلبت الالف ياء في هذه الصورة اعتباراً بالاصل فيما اصل الياء حقيقة او حكماً تخفيفاً
فيما كان الاكثر من الثلاثي وفيما ليست الف منقلبة عن شيء واما الممدود اي الاسم الممدود
فان كانت همزة اي همزة الممدودة اصلية اي خير زائدة ولا منقلبة عن اصلية اذ الزائدة كقراء
جمع قارئ تثبت اي الهمزة يكونها اصلية كقراء ان في قراء بضم القاف وتشديد الراء
لجيد القراءة او للمتنسك من قراء اذا تنسك وحكى ابو علي الفارسي عن بعض
العرب قلبها واواً حملاً على نظائره من الحمراء والصحراء وان كانت همزة
للتأنيث تقلب واواً كحمر او ان في حمر آء وصحراء وان في صحراء وآء
لم يثبت الهمزة بل تقلب واواً الكراهة وقوع صورة علامة التأنيث

فی الوسط واما وقوع التاء فی مسلماتان فی الوسط فليلا يلبس تثنية المؤنث بتثنية
المذكر وانما جعلت الهزنة واو الاء تحزنا عن اجتماع الياءين في النصب للجر ولكن
الواو اقرب الى الهزنة من الياء للمشاكل بينهما في تعويضها في اجرة ووجه واقتضت
وان كانت هزنة بدلا من اصل اي من حرف اصلي واوا كما في كساء اصلي كساو
اوياء كره آء اصلي برء اي جاز فيه اي في ذلك الاسم الممدود الوجهان الثبوت والقلب
لكسائين في الثبوت وكساوين في القلب اما الثبوت فلكونها في مكان اصلية باعتبار
الالحاق بها والا نقلا بغيرها واما القلب فلشبهها بهزنة التانيث في عدم كونها اصلية
ويجب حذف نونه اي نون المثنة عند الاضافة نقول جاء في غلاما زيد مسلما مصرفا
مرة وجوب حذف نون المثنة وكذا الجمع في المجرورات فالاعادة خالية عن الافادة كما يلجوا
اعادة هذه القاعدة عنها لانه ذكرها فيما سبق مرة بعد اخرى الا ان يقال انها
ذكرت في المجرورات من حيث انها من احكام المضاف وفي المثنة والجمع من حيث
انها من احكامها وكذلك اي مثل حذف نون المثنة تحذف تاء التانيث في تثنية الحسية
والالوية على غير القياس والشد وذمع جواز اثباتها فيها على القياس اتفاقا نحو
خصيان واليان فيراد مماثلة حذف التاء عنهما بحذف نون المثنة في فتح الحذف
فلا يرد ما يقال ان قول المصنف وكذلك تحذف تاء التانيث في تثنية الحسية والالوية
لا يخلو عن خلل خاصة اي دون غيرها من الاسماء المثنيات التي فيها تاء التانيث
كشجرتين وتمرتين وجارحتين والقياس ان لا تحذف فيها لئلا يلزم التثنية المذكورة
بالمؤنث الا انه جاز حذف التاء في تثنيتهما لانها متلازمان اي لان كل واحد من الخصيين
والاليين متلازم للآخر بمعنى ان واحدا من الخصيين متلازم للآخر وكذلك
واحد من الاليين متلازم للآخر فكانت لشدتهما اضافة لهما شي واحد فنزلنا لذلك
منزلة المفرد وتاء التانيث لا تقع في وسط المفرد وقيل لما حذفت التاء في تثنيتهما
لئلا يكونا مصرحين بذكرهما يستحق ذكر كل التصريح واعلم انه اذا اردت اضافة
مثنة الى مثنة اي الى ضمير مثنة مع الاتصال لتأمر بين المضاف والمضاف اليه
ونكر مثنة ليعلم ما حاة الحكم الاتي في كل مثنة مذكرا كان او مؤنثا مفعلا او منصوبا
او مجرورا يعبر عن الاول اي عن المثنة الاول المضاف لا الثاني المضاف اليه لفظ الجمع

الافادة

او المفرد ايضا لا بالمتن اصالة واولوية وجوبا كقوله تعا فقد صغت قلوبكم
 اي قلبا كما فاقطعوا ايديهم اي يداها وذلك يشيب به الى علة الحكم المذكورة
 انما يعتبر بلفظ الجمع او المفرد لا بلفظ المتن عند تلك الاضافة لكرهية اجتماع تثنية
 لكونها ماثلين فيما تاكد الاتصال بينهما لفظا ومعنى اقا لفظا فبالاضافة واما معنى
 فلان معنى المضاف جزء المضاف اليه ثم لفظ الجمع اولى من لفظ المفرد لمناسبة بالتثنية
 في انه ضم الى اخره حتى قال بعض الاصوليين ان المتن جمع واذا كان المضاف اليه كالمثني
 يكون الافراد هو الاولي نحو قوله تعالى على لسان داود وعيسى ابن مريم قال ابو القاسم
 بعض مصنفاته لوجب الافراد مثل ذلك ثم لما فرغ عن بيان المتن شرع في بيان الجمع
 فقال **فصل** المجمع اسم دل على احاد مقصودة بحرف مفردة بتغير ما لا يحتاج الى حد هو
 الفرد وقوله بحرف متعلق بقوله دل او بقوله مقصودة وقوله بتغير ما لا يحتاج الى حد هو
 اسم دل على افراده تقصد بحرف مفردة متلبس بتغير ما اي اى تغير كان سواء كان لفظا
 كرجال في رجل وكعامة المجمع او تقدير نحو فلان على وزن اسد فان مفردة ايضاً فلان لكنه على
 وزن قفل حيث اعتبرت الضمة في الجمع عارضية مثل الضمة في اسد وفي الواحداصلية مثل
 الكسرة في حمار ثم قوله دل على احاد مقصودة احترز به عن اسم الجنس نحو نخل وقوله لا يحتاج الى حد هو
 ابحا غير مقصودة اذ المراد بها هو الجنس ضمنا والاحاد اريدت به باعتبار اصدق الجنس عليها
 والاستعمال فيها وقوله بحرف مفردة احترز به عن اسم الجمع كما فرغ عليه قوله فقوم رهط و
 نحوه من نفر ابل وغنم وخيل وان دل اي القوم ونحوه على احاد لكنه ليس بجمع اذ لا مفردة
 حتى يقصد الاحاد بحرفه والمراد بحرف مفردة اعلم من حروف مفردة المحقق كما في رجال
 ومن حروف مفردة المقدار كما في نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد الاستعمال وهو نساء يضم
 النون على وزن غلام فان الفعلية من الاوزان المشهورة للجمع المفرد على وزن فعال ثم الجمع
 على قسمين صحيح ويقال جمع السلافة ايضاً وهو ما اي جمع لم يتغير بناء مفردة ومكسر
 ويقال جمع التكريا ايضاً وهو ما اي جمع يتغير بناء مفردة بسبب الجمعية لا بعدها
 فلا ينتقص بمصطفين وباعتبار المفرد دون الاموال الخارجية فلا ينتقص بالجمع
 المصحح بتغير مفردة بلحوق الحروف الخارجية الزائدة والمصحح اي الجمع المصحح على قسمين مذكور
 اي جمع المذكر الصحيح بالحق بلخرفة اي بلخر مفردة واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع لواقفة

م

كذلك

الواو ونون مفتوحة نحو مسلمون اوياء مكسوة ما قبلها في حالة النصب الجرح لو افقه
الياء ونون مفتوحة نحو مسلمين ليدل متعلق بقوله الحق والضمير فيه راجع الى المفرد
اي ليدل هذا المفرد بسبب ذلك الحاق على ان معه مفردة اكثر منه ينبغي
ان يقول من جنسه ليكون اشارة الى اخراج الاسم المشترك فانه لا يجمع كما لا يثنى
الا ان يقال هنا يقل جنسه لانه اراد ههنا تعريف ماهية الجمع مطلقا بقطع النظر عن كونه
صحيا او ممتنعا فلا يحتاج الى هذا القيد لاخراج الممتنع فان قلت اسم التفضيل يقتضي
ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه الكثرة منتفية في الواحد قلت ثبوت اصل الفعل
اما ان يكون محققا او مفروضا وههنا ثابت على طريق الفرض يعني لو فرض الكثرة في
الواحد كان ذلك في الممتنع اكثر منه كالتقال فلان افقه من الحار واعلم من الحديث ان
مسلمين وهذا اي الحاق الواو والياء والنون المفتوحة باخر المفرد بلا تغيير كائن في الصحيح
المنقوص اي الاسم المنقوص فتحد في ياءه حال الجمع لا لتقاء الساكنين بعد النقل
والساكن لا يستثقال مثل قاضون جمع قاض اصله قاضيون فنقلت حركة الياء
الى ما قبلها لاستثقال الضمة على الياء ثم حذف لتقاء الساكنين وعلى هذا القياس
قوله داعون جمع داع والمقصود اي الاسم المقصور الذي في اخره الف مقصورة تحذف الف
لا لتقاء الساكنين ويبقى ما قبلها اي ما قبل الالف بعد الحذف مفتوحا ليدل الفتح على
الالف الحذف فتمثل مصطفون جمع مصطفى اصله مصطفون فقلت الياء الفاعل
حذف لتقاء الساكنين ويبقى ما قبل الالف مفتوحا للدلالة على الالف الحذف فتمثل
الجمع الذي الحق باخرة او مضمي ما قبلها اوياء مكسوة ما قبلها ونون مفتوحة باولى العلم اعلم
ان المفرد الذي اريد جمعه هذا الجمع لا يخلو من ان يكون اسما محضا من غير معنى الوصفية فيه او
يكون صفة من صفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فان كان اسما فشرط صحته
جمعه هذا الجمع ثلاثة اشياء المذكورة والعلمية والعقل يكون هذا الجمع اشرف للجمع
لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العالم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف
ولو انتفى فيه جميع هذه الثلاثة كالعين ولا تثنى منها كالمراة او واحد منها نحو اعوج
علم للفرس لم يجمع هذا الجمع ولما انتقضت هذه القاعدة بنحو سنة وارصة ثبت وقلة
لانها قد جمعت بالواو والنون مع استثناء الشرط المذكورة لهذا الجمع فيها آجابه بقوله

الاسم المقصور الذي في اخره الف مقصورة تحذف الف
لا لتقاء الساكنين ويبقى ما قبلها اي ما قبل الالف بعد الحذف مفتوحا ليدل الفتح على
الالف الحذف فتمثل مصطفون جمع مصطفى اصله مصطفون فقلت الياء الفاعل
حذف لتقاء الساكنين ويبقى ما قبل الالف مفتوحا للدلالة على الالف الحذف فتمثل
الجمع الذي الحق باخرة او مضمي ما قبلها اوياء مكسوة ما قبلها ونون مفتوحة باولى العلم اعلم
ان المفرد الذي اريد جمعه هذا الجمع لا يخلو من ان يكون اسما محضا من غير معنى الوصفية فيه او
يكون صفة من صفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فان كان اسما فشرط صحته
جمعه هذا الجمع ثلاثة اشياء المذكورة والعلمية والعقل يكون هذا الجمع اشرف للجمع
لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العالم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف
ولو انتفى فيه جميع هذه الثلاثة كالعين ولا تثنى منها كالمراة او واحد منها نحو اعوج
علم للفرس لم يجمع هذا الجمع ولما انتقضت هذه القاعدة بنحو سنة وارصة ثبت وقلة
لانها قد جمعت بالواو والنون مع استثناء الشرط المذكورة لهذا الجمع فيها آجابه بقوله

واما قولهم سنون بكسر السين جمع سنة وارضون بفتح الراء وقد جاء باسكانها
جمع ارض بسكونها وثبون جمع ثبلة لجماعة الناس وقلون جمع قلة وهي عودان يلعب
بهما الصبيان فشاذ من وجهين احدهما انه قد لا يحذف نونها بالاضافة فتخرج
دعاني من الحذف فان سنينة + وثانيهما ظاهر فعلى هذا ينبغي ان يؤخذ
بيان الشذوذ عن بيان حذف النون كما اخبره صاحب الكافية وهذا علم انه
لا يتجه ان حق بيان الشذوذ ان يقدم على بيان حذف النون
لانه تعلق بحذف النون ثم اعلم ان ارتكاب هذا الشذوذ في نحو سنين وارضين الجذر
النقصان الواقع في واحدة وهو حذف الآخر كالتاء المقدرة في ارض لانها في الارض ارض
ويبدل عليه تصغيره على ارضية وكاللام في سنة فانها في التقدير سنة فحذفت التاء
واللام وجئت بالواو والنون جارا لما كان له من النقص بحذف التاء اللاوا والواو
العالمين فمن باب التغليب حيث غلب العقلاء على غيرهم لانهم اشرف الموجودات
فجمع لهم هذا الجمع واما قوله تعالى انهم لي ساجدين مأول بجماعة فانه لما صيد فعل
العقلاء من الكواكب هو السجود اجريت مجرى العقلاء فجمع لهم هذا الجمع ^{ان كان صفة}
فشرط جمعه هذا الجمع خمسة اشياء احدها ان يكون مذكرا عاقلا لما ذكرنا والثاني
ان لا يكون بتاء التانيث مثل علامة فانه لا يجمع بالواو والنون لانه لو جمع بذلك ان
يجمع بالتاء او بغيرها فان جمع بالتاء لزم اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث هو
مستكره وان جمع بغير التاء لغات الغرض وهو المبالغة ولزم اشتباه جمع ما فيه التاء
بجمع ما لا تاء فيه كعلام والبواقي من الشروط الثلاثة ما اشار اليه بقوله ويجب ان لا يكون
اي ذلك الاسم الذي لا يكون صفة واريد جمعه هذا الجمع على صيغة افعال الذي مؤنث
على صيغة فعلا كاجم جماء فانه لا يقال اجمون ليحصل الفرق بين افعال هذا وبين
افعل التفضيل حيث يحق لا فعل التفضيل هذا الجمع كافضون وانما يعكس ^{اللام}
معنى الصفة في افعال التفضيل كامل ولا ينتقص ذلك باجمع جماء حيث ينبغي جمعه
بالواو والنون نحو اجمعون لان جمعه بالواو والنون على غير القياس لا يكون فعلا
الذي مؤنثه فعلى كسكر ان سكرو فانه لا يقال سكرانون فارقا بين فعلا هذا
وبين فعلا في فعله حيث يصح جمعه هذا الجمع كندا مانون ولا يكون فعلا كاشنا

له اي الارض والستة ١٢ له عطف على قوله فان كان اسما في الصفحة السابقة سطر سادس عشر

مولود غلام رسول محمد

بمعنى مفعول بحريج بمعنى مجروح فانه لا يقال له حال جريح اذا كان بمعنى المفعول ان
 المذكر فيه مستو مع المؤنث فانه جمع مذكرة بالواو والنون فجمع مؤنثه بالالف والتاء
 حيث ان يرتفع الاستواء المقصود فيه ولا يكون فعولا كما ثابته فاعل اصبو بمعنى صابر
 فانه لا يقال رجل صبور لما قلنا في جريح ويجب حذف نونه اي نون جمع المذكر الصحيح
 بالاضافة نحو مسلمو مصر فان اصله مسلمون ولما اضيف الى مصر حذف النون فصلا
 مسلمو... مصر مؤنث عطف على قوله مذكرة وهى اى جمع المؤنث الصحيح اى جمع الحق بلغة
 اى باخر مفردة الف وتاء نحو مسلمات فى جمع مسلمة وهنات فى جمع هندة يعبر هذا
 لغيراولى العلم وان كان مذكرا نحو الكواكب الطالعات وشرطه اى شرط
 الاسم الذى جمع بالالف والتاء او شرط ذلك المؤنث فى هذا النوع من الجمع ان كان
 الاسم الذى جمع سالما بالالف والتاء او ان كان ذلك المؤنث صفة وله مذكر الواو والياء
 اى ولذلك المؤنث اول ذلك الاسم مذكرا ان يكون مذكرة قد جمع بالواو والنون كسلمات
 فان مفردة مسلمة ومذكرة وهو مسلم قد جمع بالواو والنون لان المذكر اصل
 والجمع السالم سواء كان بالواو والنون او بالالف والتاء ايضا اصل لسلافة بناء الواو
 فيه والمؤنث فرع وجمع التكسير يفرع لتغير بناء الواحد فيه فلما جمع الفرع
 وهو المؤنث بالالف والتاء وجب ان يجمع الاصل هو المذكر بالواو والنون لا يجمع
 التكسير لئلا يلزم فرية الفرع على الاصل اما الخضراوات فى قوله عليه السلام ليس فى الخضراوات
 صدقة بالالف والتاء مع انه جمع لخضراء وهى صفة مذكرة اخضر فجمع بالواو والنون ظفلة
 الاسمية الحق بالاسماء وخروج عن الصفات فلم يعتبر فيه هذا الشرط وان لم يكن له
 لذلك المؤنث فى الصفة مذكرا جمع بالواو والنون شرط ان لا يكون مؤنثا مجرّدا عن التاء
 اذ لو جمع المؤنث المجرد عن التاء بالالف والتاء لزم الالتباس بالالف والتاء كالحاظر
 والحامل يقال فى جمع حائضة التاء اريد بها الصفة الحادثة حائضات فلو قيل
 فى جمع حائض التاء اريد بها الصفة الثابتة كذلك لزم الالتباس فجمع حائض على
 حوائض ولم يفعل الامر بالعكس لان ما فيه التاء صريحا ليق بالجمع بالالف والتاء
 ما فيه التاء تقديرا وكذا الحال فى الحامل وان كان اى ذلك المؤنث او الاسماء
 لا صفة جمع بالالف والتاء بلا شرط كهنات فى جمع هندة ثم لما فرغ عن نوعي الجمع الصحيح

شرع في بيان الجمع المكسر فقال المكسر أي الجمع المكسر صيغة أي صيغة الجمع المكسر في
الثلاثي الجمع كثيرة تعرف بالسماع كرجال في جمع رجل أفراش في جمع فراش فلوس في جمع
فلس وصيغته في غير الثلاثي الجمع تجيء على وزن فعّال وفعائل قياساً أي من القياس
كما عرفت في التصريف ولا حاجة ههنا إلى تقدير العلم لأن التصريف صار علماً للعلم
التصريف وإنما قال في التصريف ولم يقل في الصرف مع أنه المعروف المشهور
لأن في التصريف مبالغة من الصرف فالأولى أن يذكر فيه بلفظ مبالغة من الصرف أدغم لأن
علم شريف وفيه تصرفات كثيرة ولما كان للجمع تقسيماً أحدهما باعتبار اللفظ وهو ما
والثاني باعتبار المعنى أشار إليه بقوله فإن الجمع أي الجمع مطلقاً المكسر خاصة أيضاً لنفسه
إلى القسمين فيما سبق على قسمين وتقييد الجمع بالمكسر ههنا كما ظن بعضهم غير سديد لأنه
يوجب دخول جمعي الصحيح في المكسر حيث ادراجها في جمع القلة الذم والص
الأول فيكون قسمين الشيء قسمان لأن الصحيح قسمين المكسر وذلك لا يجوز أحدهما جمع
القلة وهو ما أي جمع يطلق بطريق الحقيقة على العشرة وما دونها أي على ما دون العشرة
إلى الثلاثة وابنيته أي ابنية جمع القلة ستة أفعل ككليب في كلب وأفعال
كاجسام في جسم وأفعلة كأمثلة في جمع مثال وفعلة كغلبة في جمع غلام وجما
الصحيح أصله جمعان ثم سقطت النون بإضافة إلى الصحيح وهو معطوف على قوله
فعله بمعنى أن ابنية جمع القلة هذه الأمثلة الأربع وكل نوعي جمع الصحيح المذكور
والمؤنث ونراد القراء فعلة كأكلة جمع أكل ونراد بعضهم أفلاء كأصدقاء جمع
صديق بدون اللام يعني أن هذه الابنية الأربع وجمعا الصحيح تجمع أي تطلق على
العشرة وعلى ما دونها أي إذا استعملت بدون لام التعريف أما إذا استعملت مع لام التعريف
فحكمها ليس كذلك لأن الأصل في المعرف باللام مطلقاً جمعاً كان أو مفرداً هو
الاستغراق والاحتياج إلى هذا القيد أنه ثابت في جمع القلة والكثرة جميعاً ولذا
قال بعض المصنفين في تعريف جمع القلة هو ما غلب استعماله منكر في العشرة وما دونها
وفي تعريف جمع الكثرة هو ما غلب استعماله منكر أي ما فوق العشرة والمصدر لم يذكر هذا
القيد في جمع الكثرة لأنه بذكرة في جمع القلة وثانيهما جمع الكثرة وهو ما أي جمع يطلق
بطريق الحقيقة على ما فوق العشرة أي ما لا نهاية له وابنية أي ابنية جمع الكثرة

فأما هذه الأبنية الستة المذكورة الكائنة لجمع القلة من الأبنية الأربعة وجميعها
 وإذا لم يوجد في الاسم إلا بناء جمع القلة كأرجل في الرجل أو بناء جمع الكثرة كرجال في الرجل
 فهو مشتق بينهما وقد يستعار أحدهما موضع الآخر مع وجود ذلك الآخر لنكتة كقول
 ثلاثة قرؤ مع وجود آخر أو تراخى في تفسير آخر للاسم باعتبار كونه متعلقا بالفعل
 أو غير متعلق به وإنما هذا التقسيم من غير من التقاسيم ليكون ذكر الأسماء المتعلقة
 بالفعل متصلا بذكر الفعل ثم الأسماء المتعلقة بالفعل أقسام منها ما ذكره في الكتاب
 ومنها ما لم يذكر فيه كالظرف والآلة ولما كان المراد بالأسماء المتعلقة بالفعل ههنا
 ما كان عاملا منها لئلا تتداخل على معنى الأفعال خصة بالذكر ولم يذكر الظرف والآلة لأنها
 لا يعملان فقال **فصل المصطلح** قد مر على سائر متعلقات الفعل لكونه أصلا في
 الاشتقاق على رأي البصريين أو لكونه مظنة للأصالة لكان الاختلاف فيه بخلاف
 سائر متعلقات الفعل لا تقاوم على فرعيتها اسم يدل على الحدث فقط وإنما ادعى
 الاسم لأن المصدر في اصطلاحهم هو اللفظ الدال على الحدث
 لا المعنى والحدث هو المعنى دون اللفظ وإنما لم يقيد الحدث بحريانه على الفعل كما
 قيد به غيره حيث قال المصطلح اسم الحدث الجاري على الفعل لأن التقييد بحريانه
 على الفعل يخرج المصادر التي لا فعل لها من لفظها مثل فيجئ ويملك عن الحدث فأنزل
 تركه ليدخل فيه تلك المصادر وفيه بحث لأن تركه يدخل أسماء المصطلح فيه نحو الوضوء والفعل
 لأنها لا بد أن على الحدث ايضاً فلو قيد بحريانه على الفعل خرج عنه فلم يكن تعريف المصطلح
 للمصطلح مانعاً ولا تعريف غيره جامعاً وقوله فقط نبه به على الاحتراز عن المشتق
 ويشترك منه أي من المصدر لا أفعال كالضرب والنصر مثلاً وكذا يشتق
 من المصطلح متعلقات الأفعال لأنه إذا كان أصلاً للأفعال يكون أصلاً لمتعلقاتها
 ايضاً واختار الشيخ ههنا ما ذهب إليه البصريون من أن الأصل في الاشتقاق هو المصدر
 وأعرض عما ذهب إليه الكوفيون حيث زعموا أن الفعل أصل فيه لأن مذهبهم غير ثابت
 بل هم تكلفوا في إثبات مذهبهم بدلائل التي عارض بها باجوبة قوية ثم اعلم أن
 الاشتقاق ركة كلمة إلى أخرى لتناسبها في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبة
 المعنوية أن يدخل معنى المشتق منه في المشتق وأبنية أي أبنية المصطلح الثلاث

المصطلح

المصطلح هو اللفظ الدال على الحدث
 بلطائف العارف
 الكاظمي لفظ
 المصطلح في فقه
 المقام في فقه
 ابن أبي الوضوء
 والفعل
 والحدث
 مع الأفعال
 من لفظ

للمجرد اي من الفعل الثلاثي من بناء الثلاثي للمجرد غير مضبوطة اي غير محفظة بترقي السماع
 من العرب ولا يقاس عليه وترتقي عند سيبويه الى اثنين وثلاثين بناء كما عرفت في
 كتب التصريف ومن غيره اي ابنيته من غير الثلاثي للمجرد وهو الثلاثي المزيد فيه الرباعي
 للمجرد والمزيد فيه قياس اي قياسه ومقيسة او ذات قياس اي شأنها ان تثبت
 من غير سماع بالقياس كالا فَعَالٌ من أَفْعَلَ والا تَفْعَالٌ من انْفَعَلَ والا سَتَفْعَالٌ من
 اسْتَفْعَلَ والفَعْلَلَّة من فَعَّلَ والتَفْعَلُّ من تَفَعَّلَ مثلاً اي مثلناها مثلاً لان
 الابنية من غير الثلاثي للمجرد تحقق الى غير ذلك ما عرفت في علم التصريف فالمصداق
 لم يكن مفعولاً مطلقاً يعمل عمل فعله المشتق منه سواء كان بمعنى الماضي او الحاضر او المستقبل
 وذلك لان المصداق انما يعمل بكونه في تقدير ان مع الفعل والفعل المقدم انما
 ماضٍ واما حال واما مستقبل فاذن يعمل بمعنى كل واحد منها واما قيد عمله
 بقوله وان لم يكن مفعولاً مطلقاً لانه اذا كان مفعولاً مطلقاً فحكمه مجيء في المتن
 ثم اشار الى كيفية عمل المصداق بقوله اعني يرفع فاعلاً ان كان لازماً نحو اعجبتني قيام زيد
 فان القيام مصداق لا يرفع الفاعل وهو زيد وينصب مفعولاً ايضاً ان كان متعدياً نحو
 اعجبتني ضرب زيد عمراً فان الضرب مصداق امتعد يرفع الفاعل وهو زيد وينصب المفعول
 ايضاً وهو عمر ولا يجوز تقدير معمول المصداق عليه اي على المصداق فلا يقال اعجبتني
 زيد ضرب عمراً بتقدير المفعول على المصداق ولا يقال اعجبتني عمر ضرب زيد
 بتقدير المفعول على المصداق وذلك لكونه في تقدير ان مع الفعل وشئ ما في جز ان
 لا يتقدم عليها لان حرف ان موصولة والفعل بعدها صلة وشئ ما في جزء الموصول
 من الصلة ومعمولها لا يتقدم عليها هذا الكلام للحاجة وخالفهم الرضوي في الظن وجعل
 تقديمه عليه لتوسعه ويجوز اضافة اي المصداق الى الفاعل مع ذكر المفعول
 منصوباً وتركه وهو اقوى المصادر في العمل لا المنون كما ظن وصرح به الرضوي اذا
 اضيف المصداق الى معموله لا راجح يجعل تابع ذلك المفعول تابعاً للفظه جازع
 تابعاً للحل عند الاكثر نحو كسبت ضرب زيد عمراً فان الضرب مصداق اضيف
 الى الفاعل مع ذكر مفعوله منصوباً ومثال المصداق الذي اضيف الى فاعله مع ترك
 مفعوله نحو كسبت ضرب زيدوا الى المفعول اي ويجوز اضافة الى المفعول مع ذكر

الفاعل مرفوعاً وتركه اذا قامت القرينة على كونه فاعلاً والمفعول اعم من ان يكون
مفعولاً او ظرفاً او علّة لكن اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول كون
افتقار الفعل وشبهه الى الفاعل اكثر ولهذا قال صاحب الكافية وقد يضاف الى
المفعول كلمة قد مرفوعة للتقليل نحو كرهت ضرب عمر زيداً فان الضرب بمصدر
اضيف الى المفعول ذكر الفاعل مرفوعاً ومثال المصدر الذي اضيف الى المفعول وترك
الفاعل قوله تعالى لا يسأمر الا شاك من دُعائهم الخيراً وأما ان كان المصدر مفعولاً
مطلقاً فالعمل للفعل الذي قبله اي قبل المصدر وليس لعمل المصدر لان المعنى لا يتغير
بالعامل الضعيف اذا وجد العامل القوي وهذا اذا كان مفعولاً مطلقاً حقيقة
واما اذا كان مفعولاً مطلقاً مجازاً نحو ضربت ضرباً الا ميرا اللص فيعمل
بض عليه الرضى نحو ضربت ضرباً عمراً افعلاً منصوب بضربت لا بضرباً
ثم لما فرغ عن بيان المصدر شرع في بيان اسم الفاعل فقال
فصل اسم الفاعل اسم مشتق احترز به عن غير مشتق فانه لا يسمى اسم الفاعل
من فعل لم يقل من مصدر وان كانت الصفا كلها مشتقة من المصدر اشارة الى
جريان الاصطلاح بالقول بان اشتقاق الصفا من المصدر بواسطة الفعل ليدل متعلق
بقوله مشتق والضمير للاسم على من قام به الفعل احترز به عن اسم للمفعول فانه اسم مشتق
من فعل ليدل على من وقع عليه الفعل بمعنى الحدوث الجار والمجرور حال اي حال كون ذلك
الاسم كاشفاً بمعنى الحدث واحترز به عن نحو الصفة المشبهة بالفعل لانها بمعنى
الثبوت لا بمعنى الحدث نحو حسن وكريم فان معنى حسن وكريم من ثبت له الحسن والكرم
وليس معناه حدث له الحسن والكرم بعد ان لم يكن واذا اريد الحدث قيل حاسراً
وكارماً الآن او غداً او كذا احترز به عن اسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت نحو احسن
واكرم ويجب ان يعتد قيد الحيثية في هذا الحد فانها منظورة في جميع الحد سيما
في الحد النحوي ليجز عن اسم التفضيل الذي صيغته لتفضيل الفاعل بمعنى الحدث
بعد حوله فيه نحو اضرب واقتل مما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدث لكن
زيادة فيتنقير الحيثية فيكون معنى الحد اسم مشتق من فعل ليدل على من قام به
الفعل اي من حيث انه قام به الفعل لا من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير

فصل في
الفاعل

فصل في
الحيثية
منطقة في جميع
الحدود

وأما نحو حائض وطالق وطامث فما يدل على الثبوت مع أنها أسماء الفاعلين فيعني
 الثبوت فيه إنما هو بجارض الاستعمال لا بالوضع فلا يخرج عن الحد كذا لا يخرج عنه نحو
 خالد أعم وثابت راسخ ومستمر لأنه يدل على حدث الخلود الدوام والثبوت والرسوخ
 والاستمرار وأما صفات الله تعالى فحول الخالق والرازق والعالم القادر وإن دلت على الاستمرار
 فيها لكنه ليس بصيغتي بل واقعي باعتبار الموصوف القدير المنزه من التغير
 الحدث وصيغته أي صيغة اسم الفاعل ويعني بالصيغة الصيغة للشبهة كثيرة
 الاستعمال وفعل محذوف ونحو ذلك أيضًا من صيغ أسماء الفاعلين من الثلاثي المجرد وإنما
 نعرض لبيان الصيغة مع أنه من وظائف التصريف دون النحوي استطرادًا وضمنًا وقال
 بعض الفضلاء بيان الصيغة بالتصريف وتصوير وتعيين لموضوع الأحكام النحوية من
 الثلاثي المجرد الجار والمجرور وصيغة للصيغة أي الصيغة الكاشنة من كذا واقعة على وزن
 فاعل وبه يسمى لكثرة كضارب وناصر ومن غير على صيغة المضارع عطف جملة على جملة
 وصيغته من غير الثلاثي المجرد يعني المزيد فيه واقعة على صيغة المضارع الكاشنة
 من ذلك الفعل بغير مضمومة أي الكاشنة مع ميم مضمومة إذا الباء بمعنى مع مكان
 حرف المضارعة وإن لم يكن حرف المضارعة مضمومة كما في يستخرج كسر ما قبل الأخرى
 ومع كسر الحرف التي يكون قبل الحرف الأخرى لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتقبل
 ويتقابل فإن ما قبله مفتوح كمدخل ومستخرج ذكر المثاليين لأن أحدهما على
 صيغة المضارع ولا يخالفها إلا بالميم مكان حرف المضارعة والثاني ما يخالفها
 بحركة الميم أيضًا وينبغي أن يذكر قولًا ثالثًا وهو ما يخالفها في حركة ما قبل الآخر نحو
 متفاضل وأما نحو شهب فهو مشهب وأخص فهو محض وأنفق فهو منفق فتأذ
 وهو أي اسم الفاعل يعمل عمل فعله المعروف أي المعلوم الذي شئت هو منه لأن ما كان
 أو متعديًا مقدّمًا كان أو مؤخرًا في الأظهار أو الضمار إن كان أي اسم الفاعل بمعنى
 الحال أو الاستقبال فلما اشترط أحدهما جعل اسم الفاعل لأن عمله لمشاهدة المضارع
 فيجب أن لا يخالف في الزمان لأنه لو خالف فيه لفانت قوة المناسبة وهو المشاهدة
 لفظًا ومعنى والمراد بالحال والاستقبال أعم من أن يكون تحقيقًا أو على سبيل الحكاية
 لثلاثي الشكل بمثل قوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد وإن باسطا ههنا وإن

كان ماضياً لكن المراد حكاية الحال أو معناها أن المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى
 الماضي كأنه موجود في ذلك الزمان ويقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن ومعتد على
 المبتدأ أخبر بعد خبر كان نحو زيد قاتل أبوه أو ذى الحال عطف على المبتدأ أي أو معتد
 على ذى الحال نحو جاء في زيد ضارباً أبوه عمراً أو الموصوف عطف على ذى الحال أي معتد
 على الموصوف نحو عندى رجل ضارب أبوه عمراً أو الهنزة أي أو معتد على هنزة
 الاستفهام نحو أقاتل زيد أو حرف النفي أي أو معتد على حرف النفي نحو ما قاتل زيد
 وإنما شرط الاعتماد لصل اسم الفاعل على أحد هذه الأشياء لأنه يتقوى بذلك في العمل بما في الصلوة
 الثلاثة الأول فلا تدرى يستعمل في أصل وضعه لأنه صفة في المعنى فلا بد من شيء يحكم
 به عليه وهو مذكور أو أما في الصلوتين الآخرين فلو قوعه موقع ما هو بالفعل أولى
 وأما الشرط قرينة جهة الفعل فيه تنبيه على كونه فرعاً في العمل ومنحطاً عن الأصل
 ثم اعلم أنه لو قال إن لا يكون موصوفاً بصفة ولا يكون مصغراً كان الأولى بالخروج
 بالوصف والتصغير عن مشأ جهة الفعل أما خروجه بالوصف فظاهر وأما بالتصغير
 فلكونه وصفاً بالمعنى ثم اشتراط اعتماد اسم الفاعل لعمله على ما ذكره إنما هو مذهب
 سيبويه وسائر البصريين وأما الأحقش والكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز أعماله من غير
 الاعتماد عليه فكانهم اعتبروا نفس الشبهة لأعماله فإن كان الفاء للتغيب في الأخبار
 أي فإن كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وجبت الإضافة أي إضافة إلى المفعول معنى
 أي إضافة معنوية لفوات شرط الإضافة اللفظية وهو إضافة الصفة إلى معمولها كان
 اسم الفاعل غير عامل لا تنقضاء شرط عمله مع ذكر مفعوله خلافاً للكسائي فإنه عمل اسم الفاعل
 مطلقاً ولم يوجب إضافة ولو أضيف لا يكون الإضافة عند معنوية بل يكون لفظية لأنه تعالى
 إن أصل الحال والاستقبال أما الماضي فعارض لا يثبت بدون قرينة والعارض لا يعتبر بموزنه
 ضارب عمراً مس فان الضارب ههنا بمعنى الماضي فوجب إضافة إلى عمر وهذا إلى الحال
 اسم الفاعل بشرط معنى الحال والاستقبال إذا كان أي اسم الفاعل منكر إذا كان معروفاً
 باللام الموصولة لا بلام التعريف فإنه إذا دخل على اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط
 من شرائط العمل صرح به الرضوي فيستوى فيه جميع الأزمنة يعنى الماضي والحال
 والاستقبال لأن اسم الفاعل مجرى مجرى الفعل مطلقاً من حيث أنها موصولة وأصلها

س
نظم
نظم

ان توصل بفعل الا انه عدل الى الاسم كراهة ادخالها على الفعل وهو ايضا كما يقتضيه
الكسائي نحو زيد الضارب ابوه عمرا الان او عدلا او امس مثال لاسم الفاعل المعرب باللام
الذي جميع الازمنة فيه مستو ثم لما فرغ عن بيان اسم الفاعل شرع في بيان اسم المفعول
فقال **فصل** اسم المفعول اسم مشتق احتراز به عما لم يكن مشتقا فانه لا يسمي اسم مفعول
من فعل متعدي انما قال من فعل ولم يقل من مصدر مع ان الصفات كلها مشتقة
منه لما مر في حد اسم الفاعل واما قيد الفعل بكونه متعديا احتراز عن فعل لا زرع
اسم المفعول لا يشتق منه ليدل متعلق بقوله مشتق والضمير فيه راجع الى الاسم
وقوله على من وقع عليه الفعل يخرج به الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل الذي يفتق
لتفضيل الفاعل ويخرج عنه ايضا اسم التفضيل الذي صيغة للمفعول نحو شهد وأعد
وأعرف بقيد الحيتية اي من حيث انه وقع عليه الفعل بخلاف اشهر وأعرف فانهما
ليس هذه الحيتية بل من حيث انه وقع عليه زيادة الفعل على الغير كذا ينبغي في
هذا التعريف اسماء المفاعيل التي هي من صفات غير العقلاء نحو هذا القرطاس مضروب
تتعالى سبيل التغليب والافتن موضوعا للعقلاء لا يدخل فيه ذلك حقيقة
وحقيقته اي صيغة اسم المفعول الكائنة من مجرد الثلاثي الاضافة من باجر قطيفة
اذ الاصل من الثلاثي الجرد على وزن المفعول غالبا اي واقعة غالبية على وزن مفعوبه
سمي ايضا لما مر واما قلنا غالبا لان صيغته قد تجي على وزن فعيل نحو قتل وجري
وهذا مشتق من فعل من وقع عليه الفعل لانها بمعنى مفعول جرح والصفة المشبهة
مشتقة من فعل من قام به الفعل فلا يرد ما يقال انه صفة مشبهة لاسم مفعول
لفظا اي من حيث اللفظ كمضروب او تقديرا كمفعول فرقى فان اصلها مفعول ورمى
على وزن مفعول والقياس ان يكون صيغة اسم المفعول من الثلاثي الجرد على وزن مفعول
ليصير على وزن المضارع المجهول لكن غير واهما بزيادة الواو لئلا يلتبس بالرباعي وضع
ما قبلها للمناسبة وفتح الميم ليتعادل ثقل الواو دون الرباعي لا ولو يته بها
لقدت فيكون على وزن المضارع تقديرا ومن غيرة اي صيغته من غير مجرد الثلاثي
كاسم الفاعل اي صيغة اسم الفاعل منه اي من غير مجرد الثلاثي بفتح ما قبل الآخر للفرق
بينه وبين اسم الفاعل والموافقة المضارع الذي يعمل عمله عن المضارع المجهول ثم ذللتا

لفظا كمدخل ومستخرج او تقدير المختار فان اصله مختير بفتح الياء ويجعل اى اسم المفعول
 عمل فعله المجهول بالشرائط المذكورة في اسم الفاعل لعمله من اشتراط كون معنى الحال
 او الاستقبال الا اذا كان معرفا باللام واشتراط كون معتمدا على المبتدأ او ذى الحال
 او الموصوف او الصفة او حرف النفي وعدم كون موصوفا او مصغرا لما قلنا في اسم الفاعل
 وكذا اوجب الاضافة الى مفعول محذوف ان كان بمعنى الماضى وانما يجعل اسم المفعول بتلك
 الشروط لان عمله لمشاركة الفعل المجهول مع احتياجه الى ما يحتاج اليه اسم الفاعل
 فيشاركه في مشابهة الفعل والاحتياج الى الشروط فلا يجعل الا بتلك الشروط ثم اعلم
 ان اشتراط معنى الحال والاستقبال بجعل اسم المفعول لم يوجب كلاما متقدما بل كان
 ابو على الفارسي من بعده من المتأخرين بالاشتراط ذلك كما في اسم الفاعل نحو زيد
 مضروب علامة الان او غذا او امس لما فرغ عن بيان اسم المفعول شرعا في بيان الصفة
 المشبهة فقال **فصل** الصفة المشبهة التي تشبها باسم الفاعل من حيث انها تشبه
 وتجمع وتذكر وتؤتى اسم مشتق من فعل لازم اخر بقرينة قوله مشتق مما لا يكون مشتقا
 فانه لا يسمى صفة مشبهة وقوله لازم عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين وافتل
 التقصيل المشتق من المتعدي ليدل متعلق بمشتق والضمير عائد الى اسم على من قام
 الفعل بمعنى الثبوت خرج بالقييد الاول اسماء الزمان والمكان والالة بما لقيدها لثاني اسم الفاعل
 المشتق من الفعل اللازم واسم التقصيل المشتق من اللازم كذا اذهب افضل ثم الجار
 والمجرور راعى قوله بمعنى الثبوت حال اى حال كون ذلك لا اسم كائنا بمعنى الثبوت اى لا على صفة
 ثابتة لاحادثة فمعنى زيد كريمة الكرم وليس معناها حدث له الكرم بعد ان لم يكن اذا زيد
 ذلك قيل كرم الان او غذا ويخرج عن الحد اسم التقصيل الذى صيغته لتقصيل
 الفاعل بمعنى الثبوت نحو احسن واشرف بغير الحبيثية ثم المراد من اللازم فى قوله مشتق
 من فعل لازم اعم من ان يكون بالاصالة او بالرد لان الفعل المتعدي قد يجعل لازما
 وينقل الى فعل بالضم فيبنى منه الصفة المشبهة كالرب السيد والرحيم والعليم ونحو
 ذلك وصيغتها اى صيغتها الصفة المشبهة بحى على خلاف صيغة اسم الفاعل والمفعول
 لان صيغتها ليست على وزن صيغة اسم الفاعل والمفعول لان صيغتها اسمية وقياسية
 انما تعرف بالسماع فهو خبر بعد خبر لقوله وصيغتها يتضمن حكما على قوله على الوجه الاول

وقد

صفة مشبهة

الفعل المتعدي قد يجعل لازما

وهو ان الجزء الاول يثبت ان صيغتها على مخالفة صيغة اسم الفاعل والمفعول والجزء الثاني
يثبت ان صيغتها مقتصر على السماع ويتضمن وجه الجزء الاول على الوجه الثاني وهو ان
صيغتها على خلاف صيغة اسم الفاعل والمفعول من حيث ان صيغتها بما عتدون
صيغة اسم الفاعل والمفعول بحسن وصعب وظريف وهي اى الصفة المشبهة بفعل
عمل فعلها وان لم توازن صيغتها الفعل وما كانت للحال والاستقبال المشابهة باسم
الفاعل المشابهة به الفعل مطلقا اى من غير اشتراط الزمان لا يقال اسم الفاعل لا يعمل
الا بشرط كونه بمعنى الحال والاستقبال والصفة المشبهة انما تعمل مطلقا عن الزمان مع
انها فرع اسم الفاعل فيثبت يلزم مزية الفرع على الاصل لا نأقول اشتراط الزمان فيها
يوجب اخرجها عن كونها صفة مشبهة لانها وضعت للثبوت والزمان مستلزم للحدث
فمزية اعمالها مطلقا عن الزمان متحيلة ضرورة وكما توهم من قوله هذا عدم الاشتراط
لعملها ايض وهو لا تنفك عن الاعتماد دفعه بقوله بشرط الاعتماد المذكور في اسم
الفاعل لعملها اشتراط ذلك لعمله الا ان الاعتماد على الموصول لا يتناقض فيما لان اللام الداخلة
عليها ليست بموصولة اتفاقا بخلاف اسم الفاعل اعلم انه يزيد عمل الصفة المشبهة
على فعلها فانها تنصب معمولها المشبهة بالمفعول دون فعلها ومسائلها اى مسائل
الصفة واقسامها ويسمى كل قسم منها مسئلة لانه يسئل عن حكمه ويبعث
عنه ثمانية عشر قسما وانما كانت كذلك لان الصفة اى الصفة المشبهة اما باللام
اى متلبسة باللام اى لام التعريف نحو الحسن او مجردة عنها اى عن اللام نحو حسن
ومعمول كل منهما اى من القسمين المذكورين للصفة المشبهة اما باللام نحو الوجه
او مصناف نحو وجه او مجرد عنها اى عن اللام والاضافة نحو وجه فهذه
الاسماء ستة اقسام يضرب الاثنان في الثلاثة ومعمول كل منها
اى الستة المذكورة اما من فروع او منصوب او مجرد وفن ذلك اى
ما ذكر من الاقسام ثمانية عشر يضرب الثلاثة من اقسام المعمول من حيث
الاعراب في الثلاثة الحاصلة بضرب قسمي الصفة في اقسام المعمول الثلاثة
ثم قوله فن ذلك ثمانية عشر جملة مستأنفة كانت سائلا يسأل كم كانت
الاقسام فقال فن ذلك ثمانية عشر قسما وتقصيلا اى تفصيل مسائل الصفة

ولا

فذلك

الثالث

المشبهة الثمانية عشر نحو جاء في زيد الحسن وجه الصفة باللام والمعمول بالاضافة
 مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ثلاثة أي وهذه ثلاثة وكذلك أي ومثل المثال المذكور في
 الاوجه الثلاثة من الاعراب في المعمول نحو جاء في زيد الحسن الوجه الصفة والمعمول كلاهما
 باللام والمعمول مرفوع ومنصوب ومجرور وكذلك الحسن الوجه الصفة باللام و
 المعمول مجرور عن اللام والاضافة مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً وحسن وجه الصفة
 مجرورة عن اللام والمعمول بالرفع على الفاعلية او بالنصب على التشبيه بالمفعول
 او بالجرح على الاضافة كذلك وحسن الوجه الصفة مجرورة عن اللام والمعمول باللام
 مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً وحسن وجه بوجه ثلاثة من الاعراب وهي أي مسائل
 الصفة المشبهة من حيث الاحسنية والحسن والقدرة والاختلاف والامتناع خمسة
 اقسام قسم منها متمتع نحو الحسن وجه الصفة تكون باللام والمعمول مجرور مضاف
 والتحسين وجه تكون الصفة باللام والمعمول مجرور مجرور عن اللام والاضافة وانما كان
 هذا القسم متمتعاً لان الاضافة غير مفيدة وهنا للتخفيف مع ان الثاني يتضمن اضافة
 المعرفة الى النكرة وهو خلاف وضع الاضافة وان كانت لفظية لكنها جارية مجرى
 المعنوية فكما لا يجوز اضافة المعرفة الى النكرة فيها كذلك لا يجوز في اللفظية وقسم منها
 مختلف فيه مثل حسن وجه تكون الصفة مجرورة عن اللام والمعمول مجرور مضاف
 فقال بعضهم انه غير جائز لان هذه الاضافة تستلزم اضافة الشيء الى نفسه وقال
 بعضهم انه جائز ومنعوا استلزام اضافة الشيء الى نفسه بكون الحسن اعم من الوجه
 وهو الصحيح وعليه الاكثر والبواقي من الثمانية عشر بعد اسقاط مسألتين منها وثلاث
 على حسب الاختلاف ثلاثة اقسام قسم منها احسن ان كان فيها أي في الصفة المشبهة
 ضمير واحد لحصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظاً مع قلة الاعتبار وخير الكلام
 ما قل ودل وقسم منها احسن ان كان فيه ضميران نحصول المقصود واما عدم
 احسنيته فلو جرد الزائد عليها وقسم منها قبيح ان لم يكن فيه ضمير
 لعدم حصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظاً وكما لم يكن وجود الضمير ظاهراً
 في الصفة كظهوره في المعمول مستترة الحاجة الى ضابطة كلية فيظهر بها وجود الضمير
 وعدمه فيها فاشار اليها بقوله والضابطة أي القاعدة في الصفة المشبهة انك

اسم التفضيل
بموصوفة لزيادة

ناتج
ناتج
ناتج

له اسم فتيلا او ما حنيف فان كلا منهما سمي بحقيقة ١٢ ناتج

متى رفعت بها اي بالصفة معمولها فلا ضمير في الصفة المشبهة والا يلزم تعدد
 الفاعل وهو مستلزم لعامل واحد ومتى نصبت او جررت بها معمولها ففيها اي
 في الصفة ضمير الموصوف لا احتياج الصفة الى الفاعل نحو زيد حسن وجهه
 ثم لما فرغ عن بيان الصفة المشبهة شرع في بيان اسم التفضيل فقال **فصل**
اسم التفضيل اسم مشتق من فعل فيه احترام لعماله يمكن مشتقا فانه لا يسمى
 تفضيلا ليدل على الموصوف بزيادة على غيره اي على غير ذلك الموصوف وانما قال ليدل
 على الموصوف ولم يقل على من قام به او على من وقع عليه ليتناول نوعي اسم التفضيل المحذوف
 ما كان صيغة لتفضيل الفاعل وما كان صيغة لتفضيل المفعول نحو ضربت اشرفا
 الاول لتفضيل الفاعل والثاني لتفضيل المفعول ثم احتراز به عن اسماء الزمان والمكان
 والالة لانها لا تدل على الموصوف ويقولون بزيادة على غيره عن اسمي الفاعل والمفعول والصفة
 المشبهة لانها ليست بموصوفة بزيادة على غيرها ومعنى الزيادة على الغير الزيادة عليه
 ذلك الفعل الذي هو مشتق منه فلا يرد نحو زائد وكامل حيث لم يقصد فيه الزيادة
 على الغير في الفعل الذي هو مشتق منه اذ لم يرد الزيادة والكمال على الزيادة والكمال بل في
 امر اخر وانما يجوز ضرب وضروب من اسماء الفاعلين والموضوعات للبالغة وان دللت على
 الزيادة فلا يدخل في الحد لانه لم يقصد فيها الزيادة على الغير ثم قوله بزيادة اقاصلة
 الموصوف اي ليدل على ما وضعت بزيادة على غيره في ذلك الفعل ومعنى مع وجب عند
 صلة الموصوف محذوف اي على امر موصوف بذلك الفعل مع زيادة على غيره فيهما اما ما جاء
 ما لا فعل له كاحنك الشاتين او البعيرين اي اكلمها من الحنك وابل من حنيف الحناتير
 اي لا علم باحوال الابل فشاذ والابل اسم التفضيل والحنيف على صيغة الصغير اسم جمل
 حسن الالة في رعي لابل وترتيبها يقال لمن يكون في غاية الحسن وغاية الاحتياط في
 رعي لابل ابل من حنيف الحناتير وصيغته اي صيغة اسم التفضيل واقعة على وزن
 افعل للمذكر وعلى وزن فعلة للمؤنث ويدخل فيه خير شر لان اصلها خير واشش
 ولا يبنى اي اسم التفضيل الا من الثلاث في الجرح فلا يبنى من الرباعي نحو خرج كلامي زيد
 الثلاثي نحو خرج وذلك لا استحالة بناء افعل منها لانه لو نقص لاختل لفظا ومعنى
 اما لفظا فظاهرا اما معنى فلانه لو قيل خرج من استخرج لم يفهم انه كثير الخروج

اوكتيا لاستخراج ولو لم ينقص لزيد على بناء أفعل وأما ما جاء من فعل غير الثلاثي
 المجرى كاعطاهم للذنا نبيروا الذاهم وأولاهم للمعروف أي اعطاء أو ايلاء من زيد
 أي اشد أكراماً منه وهذا المكان أفقر من غيره أي اشد أفقاراً من الفقر وهو
 الموضع الذي لا ماء فيه ولا كلاء وهذا الكلام مختص أي اشد اختصاصاً
 وأفلس من ابن المزاقي أي اشد أفلاساً وهو اسم رجل لم يجد مدّة عمره
 قوت يوم ليلة وكان أبوه واجداه معروفين بالافلاس فشاذ لا يقاس عليه وعن
 سيدي بدران يجوز بناءه على فعل مطلقاً إذ ليس فيه الحذف إحدى
 الهزتين وهو جائز كما في متكلم مضارع الكرم وعن المبرد والحقش جواز بناءها
 إلا من ثلاثي من نحو أعى الذي ليس بلون ولا عيب لجملة صفة أخرى لتلاقي الخبر
 بقوله ليس بلون عن مثل حمروا سمروا بقوله ولا عيب عن نحو أعى وأولان من اللون
 والعيب بيني أفعل الصفة فلويبنى منهما أفعل التفضيل لا لتبس أحدهما بالآخر كما ترى
 أنك إذا قلت هو أحمر لم يكن المراد منه ذو حمرة أو زائد في الحمرة لا يقال يمكن أن يرفع
 هذا الالتباس لأن أفعل التفضيل يجب أن يكون مستعملاً مع اللام أو الاضافة أو من
 وأفعل الصفة لا يكون مستعملاً بأحد هذه الثلاثة فلا التباس كما نقول قد يحذف من
 أفعل التفضيل وأيضاً يقال زيدنا الأحوال كما يقال زيدنا الفضل فحينئذ يحصل
 الالتباس ثم المراد بالعيب هو العيب الظاهر فلا يرد نحو أجهل وأبلد فان الجهل والبلاهة
 من العيوب الباطنة ولا يلزم من ذلك وجوب أن يبنى أفعل التفضيل من كل عيب
 باطن بل يجوز ذلك فلا يشكك بمثل الحق فانه من العيب الباطن مع أنه يبنى منه الحق للتفضيل
 وكان ينبغي أن يقول ليس بلون ولا عيب ولا يلحجته لأنه لا يبنى من البلية بمعنى كون الحاجيات
 غير متصلين البلية للتفضيل بل للصفة قال الكوفيون يجمع من البياض والسواد الذين هما
 أصل اللون وقال غيرهم فاجاء منها فشاذ ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 في حق الكوثر ماءة أبيض من اللبن نحو زيد أفضل الناس فان أفضل بني من
 الثلاثي المجرى الذي ليس بلون ولا عيب ظاهر هو الفضل فان كان الفعل الذي
 قصد تفضيل أصله لا حد على غير زائد على الثلاثي المجرى الذي ليس بلون ولا عيب
 بأن كان رباعياً مجرى أو مزيداً فيه أو ثلاثياً مزيداً فيه أو كان ذلك الفعل الثلاثي المجرى

بن
الثلاثي

عرجا

لونا و عیبا یجب ان یبنی الفعل من الثلاثی لیدل علی مبالغه او شدة او كثرة شمریدن
 بعده ای بعد الفعل مصدر ذلك الفعل الذي قصد منه معنى التفضیل حال كونه
 منصوبا علی التمايز بانه مقصود علی وجه ممكن كما تقول هو أشد استخراجا مثال لغير الثلاثی الخ
 وأقوی حجة مثال للون واقبح عوجا مثال للعيب وقياسه ای قیاس اسم التفضیل
 ان يكون للفاعل ای لتفضیله لا لتفضیل المفعول كما مر من الامثلة وذلك لان
 التفضیل لمن له تأثير فی الفعل بالزيادة والنقصان وهو الفاعل ولانه لو بین لكل
 منها لازم الاتباع لو دمج المفعول لبقى اكثر الافعال بلا تفضیل لانه فی اكثر الامور
 للفعل اللازم وأعلم ان اسم التفضیل كلیحی لتفضیل الفاعل قیاسا كذا لیس فی قیاسا
 لتفضیل الصفة المشبهة فخواكرم واحسن فكان الاولی علی المصنف ان یقول قیاسا
 ان يكون للفاعل والصفة المشبهة الا ان یقال كلامه محمول علی حذف المعطوف
 ای قیاسه ان يكون للفاعل والصفة المشبهة وقد جاء ای اسم التفضیل علی غیر
 القیاس للمفعول ای لتفضیله قلیلا ای زما نا قلیلا او عجیبا قلیلا فخواكرم ای اكثر
 معدورية واشغل ای اكثر مشغولية واشهر ای اكثر مشهورة واستعماله ای استعمال
 اسم التفضیل فی كلام العرب واقع علی ثلاثة اوجه الجار والمجرور وخبر لقوله واستعماله
 امامضا ف خبر مبتدأ محذوف ای هو یعنی اسم التفضیل اما مضان ف خبر ید فضل
 القوم او معرف باللام ای بلام العهدیة لان هذا اللام لیست الا للعهد لیكون
 بالعهد مشتملا علی ذكر المفضل علیه فیکون معنی قوله فخواكرم ای افضل ای
 زیدان الذي عهد كونه افضل من عمرو مثلا او مستعمل بمن فخواكرم افضل من عمرو
 ومن هو الاصل من تلك الاستعمالات ثم الاضافة ثم اللام وكلمة او ههنا
 لمنع الخلط والجمع فلا یخلو اسم التفضیل من احد هذه الوجوه الثلاثة ولا یجتمع
 اثنان منها فیه فلا یجوز زید افضل مستعلا بدون واحد منها ولا زیدان افضل
 من عمرو مستعلا مع اثنین منها ویستثنی عن القاعدة المذكورة صورة ثان
 احد هما ما اذا علم المفضل علیه فیکدر من جیندن بناء علی القرینة فخواكرم ای اكبر
 ای اكبر من كل کبیر وفخواكرم زید کبیر وحمرا ای من زید والثانیة ما اذا جرح
 اسم التفضیل عن معنی التفضیل بالعدل لا استغناء عن استعماله باحد الثلاثة

اوجه حينئذ لان الاستعمال باحدها لبيان التفضيل فاذا زال عنه ^{التفضيل} استغنى عن هذا الاستعمال كما في اُخْرَجْتُمْ فانه خرج عن معنى التفضيل كما ينبغي غير الدنيا والحيلة لصيرورتها اسمين ولا يحاء معنى التفضيل عنها وانما وجب استعمال اسم التفضيل على احد هذه الالوجه الثلاثة ليدل على المقصود من اسم التفضيل وهو ثبات الزيادة للموصوف على المفضل عليه المعنى المشتق هو منه وهذا المقصود لا يحصل الا باحد هذه الامور الثلاثة لانها تدل على المفضل عليه وهذا في الاضافة ومن ظاهر كذا في الامر لما ذكرنا من انها للعهد فيكون المفضل عليه معروضا منوبيا ويجوز استعمال اسم التفضيل عاريا عن الوجوه الثلاثة بجعل معنى اسم الفاعل قيا ساعدا لمبرح وساعدا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو اَهْوَنُ عَلَيْهِ اذ ليس شيء اهلون عليه تعالى من شيء ويجوز في الاول اي في اسم التفضيل المضاف المقصود به الزيادة على ما اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وكذا التذكير مع وجود تانيث الموصو اي يجوز فيه الافراد والتذكير التانيث لكونه موافقا لافعل من في كون المفضل عليه مذكورا مع كل واحد منها ومطابقة اسم التفضيل للموصوف في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه مخالفا لافعل من حيث وجود الاضافة هنا وعدمها في افعل من وانما قيدنا المضاف بقولنا المقصود به الزيادة على ما اضيف اليه لان الزيادة مقصورة على كل ما سواه مطلقا لا على المضاف اليه حد كقولنا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم هو افضل قرشي اي افضل الناس من بين قریش ولم يقصد التفضيل على قریش فقط وان كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واحدا منهم في لا يجوز فيه الوجهان بل حكمه حكم المعر فباللام نحو زيد افضل القوم الزيدان افضل القوم فضلا القوم والزيدان افضل القوم وافضلوا القوم وفي الثاني اي في اسم التفضيل المعر فباللام ^{المطابقة} اي مطابقة اسم التفضيل للموصو افرادا وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتانيثاً لوجوب مطابقة الصفة موصوفها مع عدد وجوه المانع وهو لا متراجه بسن التفضيلية لفظاً او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعداً بخلاف المضاف لا متراجه من التفضيلية معنى من حيث ذكر المفضل عليه بعداً وبخلاف المستعمل من لا متراجه باللفظ نحو جاني زيد افضل الزيدان الا فضلوا والزيدان الا فضلوا وفي الثالث اي في اسم التفضيل

له على كل حال غايه

في هذا الايجاز الفصل بين الالامع اسم التفضيل

المستعمل بمن يجب كونه اي كون اسم التفضيل مفردا وان كان الموصوف مثنى او جموعا
 منكر او ان كان الموصوف مثنى ابدا اي في احوال الموصوف كلها كما اشرنا اليه انما وجب
 كونه مفردا لانه من التفضيلية بمنزلة الجزء من اسم التفضيل لكونها هي الفارقة
 بين افعال التفضيل و افعال الصفة فكانت من تمام الكلمة فصلا اسم التفضيل باعتبار
 امتزاجها به في حكم وسط الكلمة ولحق علامة التثنية والجمع التانيث فحقن آخر الكلمة ون
 وسطها فلو لحق علامة التثنية والجمع التانيث لزم لحوقها فيها هو في وسط الكلمة وهو
 مستكره ولان افعال التفضيل مشابهة لافعال التعجب في الوزن وفي انه لم يبن الا ما يبنى
 منه فلا يعتبر لفظه ايضا مثل فخر زيد والزيدان وهذه الهندان والزيدون والهندات
 افضل من عمرو على الاوجه الثلاثة المذكورة التي يجب استعمال اسم التفضيل باحدهما
 يضم فيه اي في اسم التفضيل لفاعل وهو اي اسم التفضيل يعمل في ذلك المضمرا الذي هو
 فاعل ولا يعمل اي اسم التفضيل في الاسم المظهر صلا اي فاعلا كان ذلك الاسم
 المظهر او مفعولا به كما لا يعمل في المفعول المضمرا فالحاصل ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول
 مظهرا كان او مضمرا اذ لم يكن بواسطة حرف الجر ويعمل في الفاعل المضمرا بلا شرط
 لان العمل في المضمرا ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وفي الفاعل
 المظهر بشرط اشارة اليه في المتن لان العمل في المظهر قوي فاحتيج الى الشرط وينبغي ان يرد
 بالمظهر في قوله لا يعمل في مظهر معناه المفعول وهو المفعول اي لا يعمل في مفعول
 اصلا اي مظهرا كان او مضمرا با رز او انما لا يعمل اسم التفضيل في مظهر غير
 استثنى في المتن لان الصفات انما تعمل بمشابهة الفعل كما سمي لفاعل المفعول
 او بمشابهة ما يشابه الفعل كالصفة المشبهة على فاعل واسم التفضيل يخالف الفعل
 من حيث الزيادة فيه الفعل عا ر عنها وكذا يخالف اسم الفاعل لانه لا يفتن ولا يجمع فيما
 هو اصل استعجاله اي افعال من فلا يعمل في مظهر اصلا لا في الفاعل المظهر ولا في
 المفعول به بلا واسطة حرف الجر مطلقا مظهرا كان او مضمرا لانها معجولان قوتان
 الا في صولة الاستثناء فحينئذ يعمل في الفاعل المظهر لا نهج يصير بمعنى الفعل
 كما ستعرفه الا انه يشبهه الفعل من حيث انه يدل على الحدث وكذا يشبه فعل التعجب
 في الزنة واختصاص محيئه في التلا في الجمع مما ليس بلون ولا عيب فلا محل لهذا الشبه

الضعيف يعمل في المعجولات الضعيفة وهي الفاعل المضم المستكن والظرف والحال التميز
والمفعول به بواسطة حرف الجر كلات مثل هذا الفاعل لا يظهر فيه اثره والظرف مما يكفي
رلثة من الفعل والحال والمفعول بالواسطة ملحقات بالظرف فتكون معجولات
ضعيفة فلا يحتاج الى قوة عمل العامل وانما يعمل في المفعول معه والمفعول له لان العامل
الضعيف يقوى على العمل بواسطة حرف الجر لفظا كما في المفعول معه او تقديرا
كما في المفعول له وقيل انما لا يعمل في الفاعل المظهر لانه في الاسم نظير أفعل
التعجب في الفعل من حيث ان كلاهما لا يبنى الا من الثلاثي لجرم ما ليس بكون
ولا عيب في الفعل التعجب لا يعمل في الفاعل المظهر لقصور الفعلية فيه من حيث الجموح وعد
التصريح فكذا هذا الا في مثل قوله ما رأيت رجلا احسن في عينه الكل منه
في عين زيد استثناء من قوله ولا يعمل في مظهر اي اسم التفضيل لا يعمل في مظهر
الا اذا كان في اللفظ جاريا على شيء بان يكون صفة له لا خبرا عنه او حالا وهو في المعنى
لمسبب ذلك الشيء اي متعلقه مفضل باعتبار ذلك الشيء ومفضل عليه اي على
نفسه باعتبار غير ذلك الشيء حال كون ذلك التفضيل منفيًا فاحسن في المثال
المذكور جار في اللفظ على الشيء وهو جل حيث وقع صفة له وهو في المعنى صفة لمسبب
اي متعلقه وهو الكل وهذا المتعلق مفضل ومفضل عليه اي الكل احسن من الكل
لكن باعتبارين اما كونه مفضلًا باعتبار متعلقه بما جئ عليه اسم التفضيل وهو رجلا
حيث نفى كونه مفضلًا باعتبار عين رجل قا واما كونه مفضلًا عليه فباعتبار غير ما جرى
عليه وهو كونه في عين زيد حيث نفى كون الكل مفضلًا عليه في عينه فالمقصود من هذا
الكلام مدح الكل في عين زيد بنفي تفضيل في عين رجل ما عليه وهو قوله عليه السلام
فا من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشرة ذي الحجة ثم كلمة ما في المثال
نا فين وقوله رجلا مفعول ما رأيت وقوله احسن صفة قوله رجلا وهو عامل في الفاعل
المظهر وهو الكل كما فسره بقوله فان الكل فاعل احسن لانه صار بمعنى احسن
وهو الفعل الذي احسن من مصدره فيعمل في المظهر مثل الفعل ههنا اي في
مسئلة الاستشهاد بحث البحث في الاصل هو عبارة عن الجدل وهو تعارض المتنازعين
في الكلام لظهور الحق او تغلب الظن والمقصود منه في مثل هذا المقام ما يتضمن شيئاً من

الكلام كما يقع هذا بحث الفاعل هذا بحث المفعول الى غير ذلك ولا شك في انه مشتق على
التعارض ثم للبحث المتروك مجلاً للكلام الكثير من الاحكام ههنا ما بين في بعض كتب الفوسيا
في الكافية وهوانه يجوز في هذه المسئلة ان يقال بعبارة اخرى اخبر من الاول مع
كون معناها واحد او هي ما رأيت رجلاً احسن في عينه الكل من عين زيد فاختصا
بجذ ف المضاف من مجرور ومن وهو العين اذ التقدير من كل عين زيد ان المقصود
من هذا الكلام تفضيل الكل على الكل لا تفضيل الكل على العين وايضاً يجوز ان يقال
فيها عبادة ثالثة وهي ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكل بتقدير يمد ذكر
العين على اسم التفضيل من غير كرمين معها ثم لما فرغ عن القسم الاول في الاسم قد ذكر
احكام قسميه من المعرب المبني في بابين وخاتمة شرع في القسم الثاني في الفعل فقال
القسم الثاني في الفعل

اي الكائن في بيان الفعل وقد سبق تعريفه اي تعريف الفعل وكذا بعض علاماته
في المقدمة فلا حاجة الى كرم سابق ههنا واقسامه اي اقسام الفعل ثلثة ما هو مضارع
وامر وانما انحصر الفعل في الاقسام الثلاثة لان الفعل لا يجزى من ان يكون اخبارياً او انشائياً
فان كان الاول فلا يخلو ما ان يتعاقب على اوله احد الزوائد لاربع اولاً فان لم يتعاقب
على اوله فهو الماضي وان تعاقب فهو المضارع وان كان انشائياً فهو الامر الاول اي القسم
الاول من تلك الاقسام الثلاثة الماضي قدّمه على المضارع لانه اصل ولتقدم زمانه
وهو اي الماضي فعل صريح بفعل لئلا ينتقص بمثل اسم قول دل على ان يشمل
جميع الافعال ولما وصفه بقوله قبل زمان الخبر به خرج ما عدل المحرود فقوله قبل
طرف مستقر وقع صفة لزمان اي دل على زمان حاصل في زمان سبق زمان الخبر به
اي الاخبار بالفعل ولا يضر لزوم وقوع الزمان في الزمان لمكان العموم والخصوص
والكلية والبعضية كما يقال وقت الظهر يوجد في يوم الجمعة ثم اعلم ان المراد بالدلالة
انما هو بحسب الوضع لئلا ينتقص الحد طرّاً بمثل لم يضرب لان دلالة على الماضي
حصل لعروض لم وعكساً بمثل ان ضربت ضربت لان دلالة على الاستقبال حصل
بواسطة حرف الشرط لا بالوضع ثم اشار الى بيان بعض خواص الماضي بعد بيان تعريفه بقوله
وهو اي الماضي مبني على الفتح لفظاً او تقديراً وانما قال هو مبني لان الاصل في الافعال البناء

لعدم ما یوجب الاعراب ولا مقتضى للعدل عنه وهو المشابهة التامة فی الماضي على
الحركة مع ان الاصل فی البناء السكون لمشا بهته باک اسم فی وقوعه صفة للنكرة نحو
مردت برجل ضرب مکان ضارب وعلى الفتح لانها اخف الحركات اولاً ثم آخر السكون
وانما لم يعرب بهذه المشابهة لان اسم الفاعل لم يأخذ منه العمل بخلاف
المضارع فان اسم الفاعل اخذ منه العمل فاعطى الاعراب له عوضاً عن العمل
او لكثرة مشابهته اسم الفاعل وبني الماضي على الحركة لقلّة مشابهته به ان لم
يكن معه اى مع الماضي ضمير مرفوع متحرك بخلاف ما اذا كان معه ضمير منصوب
متحرك نحو ضربته وضربك في لم يتغير بناءه عما كان عليه وبخلاف ما اذا كان معه ضمير
مرفوع ساکن غیر الواو نحو ضرباً في بقى بناءه ايضاً على ما كان عليه ولا يكون معه واو
كضرب مثال للماضي المبني على الفتح لفظاً ومثال الماضي المبني على الفتح تقدير اكره
ومع الضمير المرفوع المتحرك مبني على السكون كضربت فخرزاعن تو الى اربع حركات فيما
هو كالکلمة الواحدة لكون الفاعل كالجزء وعلى الضمى وهو مبني على الضم مع الواو لفظاً
كضربوا او تقدير اكرهوا لارادة موافقة الواو مع الضم اذ الخروج من الضمة الى الواو اخف
من اخذها اليها ولما فرغ عن الفسول للفعل وهو الماضي شرع في القسم الثاني انه
وهو المضارع فقال الثاني اى القسم الثاني من تلك الاقسام الثلاثة المضارع قدّمه
على الامثلة باخذه من المضارع والمأخوذ متأخر من المأخوذ منه وهما المضارع فعل
يشبه الاسم باحد حروف اتين في اوله اى بسبب زيادة احد الحروف الاربعة التي تجوزها
في اول المضارع لقصد المضارع فيخرج عن الحد فحيزيد ويشكر علما او نقول انه مضارع في اصل
الوضع ثم نقل عنه الى الاسمية فجعل علماً وبشرة غلبة الاسمية فيدخل في الحركات المرد من
قونا ان يكون احد الحروف الاربعة التي يجمعها لفظ اتين في اوله باعتبار الوضع يخرج عنه نحو اكرم
وتقبل وتباعد بالجواب الاول عن نحو يزيد ويشكر ونحو ضرباً بزيادة احد هالان نونها
اصلية وانما اثرا تين على نايه لان تركيبه يناسب المقام لفظاً ومعنى واقاً لفظاً
فظاهر لتضمن الحروف الاربعة واما معنى فلصلاحيته صفة الحروف المذكورة لانها
آتية في اول المضارع فهذا تركيب ليس باجنبي من المقام من كل وجه بخلاف نايه
اذ لا خفاء في بُعد عن هذا المقام معناه لانه مشتق من النارى بمعنى البعد لا يخفى

الاول

لا يشبه

لتضمن

ان ذكر البعد بعيد عن هذا المقام جدا ثم لما كان المضارع يشبه الاسم باحد حروف
 اثنتين في اول من هتئين اللفظي والمعنى اشار الى بيانها بقوله لفظا نصب على التمييز من
 حيث اللفظ في اتفاق الحركات والسكنات متعلق بقوله يشبه اللام في الجمعين للجنس
 اى فى الحركة والسكون الواقعين فيهما المشتركين بينهما نحو يضرب ويستخرج كضارب و
 مستخرج اما اورد مثالين لان في اول ثلث حركات وسكونا واحدا وفي الثاني اربع حركات
 وسكونين وفي دخول لام التاكيد في اولها اى فى اول الاسم المضارع تقول ان زيدا يقوم
 فى المضارع كما تقول ان زيدا القائل فى الاسم وفي تساويهما فى عدم الحروف ومعدى حطف
 على قوله لفظا اى المضارع يشبه الاسم من حيث المعنى ايضا فى انه اى المضارع
 مشترك بين الحال والاستقبال فانه ايضا مشترك بين الحال والاستقبال وفي وقوعه
 صفة للنكرة كاسم الفاعل نحو هربت برجل يضرب مكان ضارب وفي العموم
 والخصوص باسم الجنس فانه يختص بالسين وسوف كما يختص اسم الجنس بالام العهد
 الاصل الاشتراك بلفظ العين ولذلك اى لاجل المشابهة المذكورة سموه اى الخاتمة للمضارع
 مضارعا لانه مشتق من المضارعة وهى المشابهة وسموه مستقبلا ايضا لوجود معنى
 الاستقبال فى معناه وحالا ايضا وان قل فيه الاستعمال والسين وسوف اذا دخلتا
 على المضارع تخصصه اى كل واحد منهما المضارع بالاستقبال والفرق ما مر نحو سيضرب
 وسوف يضرب واللام المفتوحة تخصصه بالحال نحو كىضرب وكذا ان يقول لو كان
 اللام مخصصا للفعل المضارع بالحال لم يقع مع سوف لما كان المنافاة بينهما والثانى
 باطل لقوله تعا وكسوف يعطيك ربك وكسوف اخرج حيا فالمقدم مثله ويمكن
 ان يجاب عنه بان اللام تقييد التاكيد ون الحال وفي الايتين قد جردت عن
 التوكيد وحروف المضارعة اى التى يصير الماضى بزيادتها فى اول مضارعا مضمومة فى
 الوباعى اى فيما هو على اربعة احرف اصلية كانت او زائدا كيد حوج ويجزى لان اصله
 ياخرج ثم حذفت الهزنة واجتماع الهزنتين او ثلث هزات عند هزنة الاستفهام
 فى صيغة المتكلم الواحد اما حذف الهزنة فيما سواه فلا طراد الباب مفتوحة فيما
 سواها اى فيما عدا الرباعى سواء كان ثلاثيا او خماسيا او سداسيا كيضرب ويستخرج انما فتحوا
 حرف المضارعة فى غير الرباعى مطلقا لخفة الفتحة وضمها فى الرباعى لان الرباعى فرع

على اى قوله
 لغرض الخارج
 قال فى الحقيقة
 شرح وارجع الى رولج
 فى الجوارح والاشياء
 الواردة فى هذا المقام
 بان هذا التعريف
 صان على زيدا
 وشكر مع انها الظاهر
 قد يكون كقولهم
 هذا مضارعا
 من حيث
 فى اصله
 قد راد الى
 انما تدخل كل منهما
 فى التبريد والظن
 لا يفهم ان اللام من قولها
 فى اول اصلها وانما
 الاربع باعتبار اصل
 الوضع وانما انقض
 بغير ضم وكسر وغيره
 وان كان

الثلاثي والضم فرع الفتح لان الضم ثقل والفتح خفيف والثقل فرع الخفيف فاسم الضم
وانما قلنا ان الرباعي فرع الثلاثي لوجهين احدهما ان الثلاثي قبل الرباعي ثانيهما ان
وجود الرباعي يفتقر الى وجود الثلاثي لان وجوده غير متصور بدون وجود الثلاثي
فيكون مفتقرا الى وجوده فكان الثلاثي اصلا والرباعي فرعاً ومنهم من قال اذا ضمت
حروف المضارعة في الرباعي لقلة استعماله فتحت في غيره لكثرة استعماله لقائل
ان يقول لو كان ضم حروف المضارعة في الرباعي لقلة استعماله لوجب ضمها في
الخماسي والسداسي لان استعمالها اقل من استعمال الرباعي فاذا ضمت في الرباعي فضما
فيها يكون بالطريق الاول والحي اب عنه ان الخماسي والسداسي ثقل من الرباعي لكثرة
حروفها بالنسبة الى حروفه فلو ضمت حروف المضارعة فيها لآدى الى الجمع بين
الثقلين فاعطوا فيها ما هو اخف الحركات وهو الفتح دفعا للثقل كان فيه من كثرة
الحروف وانما احر بوه اي المضارع مع ان اصل الفعل اي الاصل في الفعل البناء
لانه لم يوجد فيه ما يقتضي الاعراب كما ذكرنا قبل وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة
ولما يوجب العدول عن الاصل وهو المشاهدة التامة لمضارعة اي المشاهدة اي
المضارع الاسم مشاهدة تامة فيما عرفت انما من وجوه المشاهدة باسم الفاعل او
الاسم الاعراب فيكون المضارع به معربا وذلك اي اعراب المضارع اذا اتصل به
اي المضارع نون تأكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا اي ولا يتصل به نون جمع المؤنث لانه
اذا اتصل به احدهما صار مبنيا اما بناؤه في الصيغة الاولى فلانه يدخل نون التأكيد
يجبر مشاءها بالماضي اذ هو الاصل في حقوق الضمائر المتحركة وليس
باصل في حقوق الضمائر الساكنة ولهذا لم يعتبر مشاهدة يضربان ويضربون يضربا
وضربوا واعرابه اي واعراب الفعل المضارع ثلثة انواع ايضاً اي كاعراب الاسم
رفع ونصب بشارك الاسم فيها وحزم يختص به مكان ما وضع
من الجرا الذي يختص بالاسم لئلا يلزم مزية اعراب الفعل على اعراب الاسم فهو يضرب
في الرفع ولن يضرب في النصب لم يضرب في الجزم وما فرغ عن بيان تعريف المضارع حكاه
شراح في بيان اصناف اعرابه فقال فقال في اصناف اعراب الفعل المضارع وهي تلك
الاصناف اربعة اصناف الاول اي الصنف الاول من تلك الاصناف ان يكون الرفع

بالضمه والنصب بالفتحة والجزم بالسكون على حسب لعوامل ويختص اي هذا الصنف
 بالمفرد الصحيح غير المخاطبة انما قال بالمفرد احترازاً عن التثنية والجمع وفي تقييده
 بالصحيح احتراز عن الناقص نحو يدعو ويرى ويخشى وبغير المخاطبة من نحو تضرعاً
 تقول هو يضرب في الرفع وفي النصب لن يضرب وفي الجزم لم يضرب الثاني اي الصنف
 الثاني منها ان يكون الرفع بثبوت النون والنصب الجزم مجزئاً اي بحذف النون ويختص
 اي هذا الصنف بالتثنية مذكراً كان او مؤنثاً وجمع المذكر غائباً كان او مخاطباً
 والمفردة المخاطبة صحيحاً كان اي كل واحد منها او غيره اي غير الصحيح تقول هما
 يفعلان وهم يفعلون وانت تفعلين في الرفع ولن يفعلا ولن يفعلوا ولن تفعل في
 النصب ولم يفعلا ولم يفعلوا ولم تفعل في الجزم وانما جعلت اعرار هذه الامثلة بالحرف
 لانها شابهت صيغة المقتضى والمجموع في الاسماء وسقطت النون حال الجزم لانها بمنزلة الحركة
 في المفرد فكما تحذف الحركة في المفرد حال الجزم سقطت النون ههنا وانما حذف النون حال
 النصب لكون النصب في الافعال بمنزلة الجزم في الاسماء فكما يتبع النصب الجزم في الاسماء كذلك
 يتبع الجزم في الافعال والثالث اي الصنف الثالث منها ان يكون الرفع بتقدير الضمة
 والنصب بالفتحة لفظاً والجزم بحذف اللام ويختص اي هذا الصنف بالناقص اليائي واللام
 فيه احتراز عن الناقص الالف غير التثنية والجمع والمخاطبة في تقييد الناقص بغير هذه
 الثلاثة احترازاً عما اذا كان الناقص واحداً منها تقول هو يرى ولا يستقال الضمة على الياء
 والواو ولي يرى ولن يغز ولحم يرم ولم يغز لانه اذا لم يجز الجازم الحركة
 حذف الحرف والرابع اي الصنف الرابع منها ان يكون الرابع بتقدير الضمة والنصب
 بتقدير الفتحة والجزم بحذف اللام ويختص اي هذا الصنف بالناقص الالف فيه
 احتراز عن اليائي والواوي غير تثنية وجمع ومخاطبة فيه احتراز عن الناقص اليائي كان
 واحداً منها نحو هو يسعى ولن يسعى لعدم قبول الالف الحركة ولم يسع بحذف اللام
 لفقدان الحركة ثم لما فرغ من بيان اصناف اعراف الفعل المضارع شرع في ما
 يحصل به اعرابه فقال **فصل** السرفوع اي المضارع السرفوع
 عامله معنوي وهو اي العامل المعنوي كونه اي كون المضارع مجرداً عن الناصب والجازم
 اي عن كل ناصب وعن كل عامل جازم وهذا قول الفراء واكثر الكوفيين على ذلك

و منهم من يجعل العامل حروفاً وقال البصريون ان ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم نحو
يضرب ويغزو ويرعى ويسعى فان يضرب مثلاً واقع موقع الاسم لان المتكلم
في ابتداء التكلم في موضع الخبر يصلح ان يكون ابتداء كلامه بالاسم وبالفعل فاذا
ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل افعا موقع الاسم لا يشكل هذا الخبر كاد حيث يلزم فخر كونه
مضارعاً وتمنع كونه اسماً لان الاصل في الخبر ان يكون اسماً وان هجر هذا الاصل في كاد
بحسب الاستعمال فكان المضارع في خبر كاد واقعاً موقعاً يصلح الاسم باعتبار الاصل
لا يقال صحة وقوعه موقع الاسم مشتركة بينه وبين الماضي لا نأقول هو مبنى الاصل
فلا يؤثر فيه العامل وانما ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم على قول البصريين لانه حينئذ كالاسم
فاعطى اسبق اعراب الاسم اقواه وهو الرفع ولما فرغ عن بيان عامل المضارع المرفوع
شرع في بيان عامل المضارع المنصوب فقال **فصل المنصوب** اي المضارع المنصوب
عامله خمسة اي خمسة احرف ان وهي الاصل في هذا الباب لمشاقتها ان الخففة
من المشددة لفظاً ومعنى من حيث كونها مصدراً يتين وحمل عليها الباقية في العمل
لانها للاستقبال وتنصب ان متحماً اذا لم يكن قبلها فعل علم وظن وكن هي تنصب مطلقاً
ومعناه نفى المستقبل وهي اك من لا فيه وقال سيبويه هي برأسها غير مغيرة عن اصل
وهو الصحيح وقال الفراء اصلها لا فابدلت الالف نوناً وقال الخليل صلها ان فقصر
بحذف الالف الهزلة لكثرة الاستعمال كائش في اى شئ وعلماء في على الماء وكى معناه
سببها قبلها لما بعدها وقيل انها ناصبة باضمار ان واذن تنصب ذا الم يعتمد ما بعدها على
ما قبلها وكان الفعل مستقبلاً وهو جواب جزاء فان اعتمد ما بعدها على ما قبلها لم تنصب
كقولك لمن قال انا انتيك انا اذن احسن اليك وكذا ان كان الفعل حالاً كقولك لمن سجد
اذن اظنك كاذباً وهي ايضا حرف برأسها عند سيبويه لا اصل لها وقيل اصلها اذا نظر
فخذت المضايق اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعلها صالحة لجميع الارمنة
بعد ما كانت مختصة بالماضى فاذا هنها هي اذن في يومئذ وحينئذ الا انه كسر
الذال في نحو حينئذ ويومئذ ليكون في صورة ما اضيف اليه الطرف المقدم واذا لم
يكن قبله طرف فكسره نادراً وفتح الذال هنها ليكون في صورة الطرف المنصوب
لان معناها الطرف وان المقصورة بالرفع على انه صفة ان اى التي

تقدّر بعد سبعة مواضع ثم ذكر امثلة المضارع المنصوب بالعوامل المذكرة فمثال ان
نحو اريد ان تحسب الى ومثال لن نحو انا لن اضربك ومثال كي اسلمت كي ادخل الجنة مثلاً
اذن اذن يغفر الله لك ولما فرغ عن تعداد العوامل وتمثيلها الا انه لم يمثل لان مقدّم الفاء
بما يمثل لها في مواضع تفيد بعد ما شرع في بيان تلك المواضع فقال يقدر ان في سبعة
مواضع بعد حتم نحو اسلمت حتم ادخل الجنة ولا امر كي اي بعد لامر كي نحو قام زيد ليذهب
اي كي يذهب ولا امر المحذو اي بعد لامر المحذو وهي التي تكون لتأكيد النفي و
تختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية كان فاضية لفظاً نحو قوله تعالى وما
كان الله ليعدّ بهم اومعني نحو لم يكن لين هب وبعد الفاء الواقعة في جواب الامر و
النهي والاستفهام والنفي والتمني والعرض نحو سلمت فتسلم مثال للفاء الواقعة في جواب
الامر ولا تعص فتعذب مثال للفاء الواقعة في جواب النهي هل تتعلم فتتجو مثال للفاء
الواقعة في جواب الاستفهام واما تزورنا فتمكرمك مثال للفاء الواقعة في جواب النفي ولية
لي ما لا فانقذ مثال للفاء الواقعة في جواب التمني والا تنزل بنا فتصيب خيراً مثال
لفاء الواقعة في جواب العرض وبعد الواو الواقعة في جواب هذه المواضع اي ويقدر
ان بعد الواو الواقعة في جواب المواضع الستة المذكورة من الامر الى العرض كذلك
اي مثال الواو وتسمى هذه الواو او الجمعة وواو الصرف ايضاً نحو سلمت وتسلم
الى اخر ما ذكرنا من الامثلة في الفاء بابدال الفاء بالواو وبعد او بعد عني
الى ان او الا ان نحو لا تحبسك او تعطيني حتى اي الى ان تعطيني حتى او الا
ان تعطيني حتى وبعد واو العطف اذا كان المعطوف عليه اسماً لئلا يلزم عطف
الفعل على الاسم فهو اعجبني قيامك وتخرج بتقدير ان ليكون في تاويل الاسم فيستقيم
عطفه على الاسم ومنهم من قيد الاسم بها بالصرح فيخرج نحو اعجبني ان يضرب زيدا ويشتم
فانه لا يقدر ان يجوز عطفه على مدخول كن ونصبه بكلمة ان السابقة وفيه نظر لا يمكن
نحو اعجبني انك انسان فانه يجب فيه تقدير ان فالاولى ان لا يفيد الاسم بالصرح ومنه
كون المعطوف عليه في اعجبني ان يضرب زيدا ويشتم اسماً بل المعطوف عليه هو الفعل
والتاويل بالاسم متأخر عن العطف ثم اعلم ان المضارع كما ينصب بتقدير يرون بعد
واو العطف المعطوف عليه اسماً كذلك ينصب بتقدير يرها بعد سا ثم حرف وف

العطف اذا كان المعطوف عليه اسماً فلو قال بعد حروف العطف لكان اصوب
وانما وجب تقدیر آن بعد حروف العطف لانها من الحروف الجارة فيمتنع دخولها
على الفعل الا ان يجعل مصداقاً بتقدیر ان المصدرية فيكون فتاويل اسم فيصير دخولها عليه
وبعد الفاء والواو لانها على الحرفين واقعان بعد الاشياء الستة التي هي نشاء وهي الامر
النهي الاستفهام والتمني والعرض والنفی وهو وان لم يكن انشاء الا انه محمول على النفي
لما بينهما من التناسق الدلالة على العدم فيكون انشاء حكماً وقد امتنع عطف الاخبار
على الانشاء فاقول الانشاء مبني على اسم وجعل الاخبار مصداقاً باضمار ان فيكون
عطف المفرد على المفرد فيكون المعنى في اسلم فتسلم مثلاً ليكن منك اسلام فسلامتك
من النار وتعدل ولا تهاب معنى الى الجارة فاخذت حكم حروف الجارة او بمعنى الى ان على
حسب الاختلاف فكانت في حكمها من حيث لزوم المفرد بعدها ويجوز اظهار ان مع لام
كفي وكذا مع المحقق بها وهو اللام الزائدة نحو اسلمت لان ادخل الجنة ونظير اللام الزائدة
اردت لان تقوم مع واو العطف بل جميع حروف العطف نحو اعجبني قيامك وان
تخرج وانما يجوز اظهار ان في هذه الصور لان لام كفي والمحقق بها وحروف العطف
تدخل على الاسماء الصريحة نحو جئت للاكرام ونحو ديت لكم وهذه اللام زائدة لان
دريت متعل ببنفسه ونحو اعجبني شتم زيد و ضربته فيصح ان تدخل على لفعل مع ان
بتقدیر الاسم وهذا لا يجوز اظهار ان مع لام الجود لاختصاصها بالخبر كان المنفي اذا كان
فعلاً ولا مع الفاء التي للسببية والواو التي للجمعية الواقعين في جواب الاشياء
الستة ولا مع الواو التي بمعنى الى ان لانها لا تقتضى نصب ما بعدها للتخصيص على
معنى السببية والجمعية والانتفاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر التناصب بعدها
ويجب اظهار ان مع لام كفي اذا اتصلت بلا النافية اي اذا كان قبل لام كفي تحريراً عن
اجتماع اللامين نحو قوله تعالى لَعَلَّا يَعْلَمَ اَهْلُ الْكِتَابِ واعلم ان الواقعة بعد لعلم
تقييد المعلم ههنا بما اذا لم يكن بمعنى الظن كما ذهب اليه بعضهم يشعر بالاولم جاء بمعنى الظن
والشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم فالمدح ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده
به بل ما يدل اليقين سواء كان لفظ العلم او غيره من الرتبة او الوجود ان او اليقين او
التبين او التحقيق او الانكشاف او الظهور او الشهادة او الظن الى غير ذلك ليست هي

لما اى اللام الزائدة
في هذه امثال واو
العطف التي دخلت
على الاسم الصريح
في قوله تعالى
وغيره

ای ان الواقعة بعد العلم کلمة ان المصدرية الناصبة للفعل ای للفعل المضارع و
 قوله هی تاکید لضمیر لیست وانما هی المخففة من ان المثقلة کما سبته للعلم و ما
 هو معناه لا متناع اجتماع الناصبة مع العلم کون الناصبة للرجاء والطمع الدالین
 علی ان ما بعد ها غیر معلوم التحقيق و کون العلم دالا علی ان ما بعد
 معلوم التحقيق ثم صیغة هذا المصدر ای هی المخففة لا غیر و قوله من المثقلة متعاقب
 بال اخذ ای المخففة لما خوزة من المثقلة و اعلم انه يجب فصل ی عن الفعل حیث اقل
 بال سین نحو علمت ان سيقوم قال الله تعالی علم ان سیکون منکم قرصی و سوف نحو
 علمت ان سوف یقوم و یقید نحو قوله تعالی لیعلم ان قد ابلغوا و یحرف النفی نحو
 علمت ان لم تقم و ان لا تقوم عوضا عما زال عنها من حین فاعل کونینها و هم یا هو ضمیر
 الشأن فرق بینها و بین ان المصدرية اول الاصلات المصدرية لا یفضل بینها بین فعل یا بشئ
 من الحروف المذکورة لکونها من الفعل بتا و یل مصدر یعنی فلا یفصل بینها و بین ما
 یوثر فیها لضعفها و شدت نحو علمت ان ینخرج بالرفع بلا فصل کما نقل عن المتردین الواقعة
 بالنصب علی انه معطوف علی الواقعة السابقة و بالرفع علی انه مبتدأ ای و ان الواقعة بعلم
 و ما بمعناه کالحسبان و کالعلم المأول بالظن جانفیه ای فی لفظ ان هذا اوفی هذا القسم
 من ان الوجه بان احد هما ان تنصب به ای بأن هذا الفعل علی ان تجعلها مصدرية و الثاني
 ان تجعلها كالواقعة بعد العلم فی کونها مخففة من المثقلة فترفع الفعل نحو ظننت ان
 سيقوم بالنصب علی انه مصدرية ناصبة لا مکان الجمع بین ذلالتها و بالرفع علی
 مخففة من المثقلة لجواز کونها بمعنی علمت ثم اعلم ان الواقعة بعد غیر العلم الظن من
 الرجاء و الطمع و الخفیه و الخوف و الشک و الهم و الاعجاب نحوها فی مصدرية
 لا مخففة من المثقلة نحو رجوت ان تقوم و طمعت ان تقعد خشیت ان ترجع و لکنا
 فرغ عن بیان عامل المضارع المنصوب بشرح فی بیان عامل المضارع المجزوم فقال
 فصل المجزوم ای المضارع المجزوم و معاملة لم و لمّا و لام الاضافات الالام لانها نكرة
 صالحة للاضافة و لا المستعملة فی معنی النہی لم تضيف لانها علمت بنفسها فلا تقبل
 الاضافة و احترز به عما استعمل به فی معنی النفی و عالم یستعمل فی شئ نحو اقسر هذه
 الکلمتا الاربع تجز من فعل واحد بلا صلة و لا فقد یبعد مجزومها بالعد ففیقال لا تضربه

معنی

العلم

وتقتل وكلما المجازاة ای الكلمات الدالة على كون الجملة الثانية جزءاً والجملة الاولى سبباً
لها یعنی كلما الشرط والمجزاء ولما كان بعضها من الاسماء وبعضها من المحرکات وجاء بالکلم
لیناً ولما وهی تجزء الفعلین والمیل دهنها بعضها فان کیف فایدون ما ایضاً من کلم
المجازاة مع ان الجزء ههما شاذ لم یجئ فی کلامهم علو وجه الاطلاق وهی کلم المجازاة
ان ومما اذا وما وحیثما واین ومق وما ومن وای واتی وان المقدرة بالرفع صفة لان
نحو لم یضرب ولما یضرب ولا یضرب وان تضرب وان تضرب اضرب الخ
او المنتهی الى اخره مثال لما ذکرنا من کلم المجازاة کما فرغ عن تعدد الجواز ومثیلها بشرع
فی بیان معانیها فقال واعلم ان لم تقلب المضارع فاضیا منفیاً صفة ما ضرا وحال من
المفعول ای حال كون المضارع منفیاً نحو لم یضرب زید معناه ما ضرب وان کان
لفظه مضارعاً ولما کنک ای مثل لم فی قلب المضارع فاضیا منفیاً شراً شار
الی ما یختص بلما بعد شراً کما فیما ذکر بقوله الا ان فیها ای فی ما دون لم متوقفاً بعد
ای ینفی بها فعل مترقب متوقع غالباً تقول لمن متوقع رکوب الامیر لما یرکب وقد
تستعمل فی غیر المتوقع ایضاً نحو ندم زید ولما ینفعه الندم ودوا ما قبله ای ستمراً او
امتداداً قبله یعنی استمرار الفعل الذی ینفی بها من الاستمرار والی زمان التکلم بها تقول ندم
فلان ولما ینفعه الندم ای عقیب ندم ولا یلزم استمرار عدم انتفاع الندم بالزمان التکلم
بها واذ قلت لما ینفعه اذا استمرار ذلك الوقت التکلم بها ثم تن کید الضمیر الراجع الی
فی بعد وقبله باعتبار اللفظ وایضاً يجوز حذف الفعل الواقع بعد لمان دل علیه دلیل
خاصة ای دون لم یعنی لا يجوز حذف بعد لم وذلك لان اصل لمان زید تسليها فا
فنا ب مناب الفعل تقول ندم زید ولما ای ولما ینفعه الندم ولا تقول ندم زید لم
یعنی لا يجوز حذف الفعل ولما قوله شعراً لحفظه ویدعتک الی استودعها یومراً لغارة
ان وصلت وان لم على الحذف ای ان لم تصل فشا وایضاً یختص لمان بعدم دخول دوا
الشرط علیها فلا یقال ان لمان یضرب ومان یضرب ویجوز ان یقال ان لمان یضرب و
من لم یضرب وکان ذلك لکونهما فاصلة قویة بین العامل ومعمولهما واعلم ان
لما مشتلک بیکونه اسماً و بیکونه حرفاً لکرا اذا کان حرفاً فهو مخصوص بالمضارع
طیاً کان اسماً فهو ظرف بمعنی اذا ویلزم بعد الماضی لفظاً ومعنی وجوابه ایضاً كذلك

لما توجب الزيادة
معناها بنياً في ما
تدعى اي حرفاً تشترط
تدعى اي الفعل

الجنزوم بحرف
الشرط
مولی غلاماً
مردوم

جمله اسمیه مقرونه مع اذا المفا جاة قال الله تعالى فَمَا كُنَّا كَتَبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالَ إِذَا فَرَغُوا مِنْهُمْ أَوْ مَعَ الْفَاءِ وَرَبَّمَا كَانَ فَا ضِيًّا مَعَ الْفَاءِ وَقَدْ يَكُونُ مُضَارِعًا وَأَمَّا كَلِمُ الْجَازَاةِ أَيْ كَلِمَاتُ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ مَعْدُودَةٌ مِنْ قَبْلِ سَرَفًا كَانَ أَوْ اسْمًا حَقَّ الْعِبَارَةِ أَنْ يَقُولَ حُرُوقًا كَانَتْ أَوْ اسْمًا فِي أَيْ تِلْكَ الْكَلِمَاتُ تَدْخُلُ عَلَى جُمْلَتَيْنِ فَعَلِيَّتَيْنِ لِتَدُلَّ مَتَعَلِقٌ بِقَوْلِهِ تَدْخُلُ الظَّهِيرُ لِلْكَلِمَاتِ أَنَّ الْأَوَّلَى أَيْ الْجُمْلَةُ الْأُولَى سَبَبٌ لِلثَّانِيَةِ أَيْ لِلْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ فَيَكُونُ الْأَوَّلُ سَبَبًا وَالثَّانِي مَسْبُوبًا وَيَدْعِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ جَوَابُ الْمُبْتَدَأِ الْمُتَضَمِّنِ بِمَعْنَى الشَّرْطِ وَهُوَ الْمَوْصُولُ أَيْ مَا حَصَلَ بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فِي صَادَرَةٍ مِنْ اللَّهِ وَلَا يَسْتَقِيمُ سَبَبِيَّةُ الْأَوَّلِ لِلثَّانِي لِأَنَّ النِّعْمَةَ الْحَاصِلَةَ بِالْمَخَاطَبِينَ لَيْسَتْ سَبَبًا لَصَدْرِ وَالنِّعْمَةُ مِنَ اللَّهِ سَبَبًا لِلْعَكْسِ فَإِنْ صَدَرَ مَا مِنْ اللَّهِ سَبَبٌ لِحَصُولِهَا بِهِمْ وَالجواب عنه أن المراد سببیت ولو باعتبار الحكم به والخبارة عنه أی وما بكم من نعمة فيحكم فجاء بها من الله تعالى وتسمى أی الجملة الأولى بعد كلم الجازاة شرطاً من حيث أنه مشروط لتحقيق الثاني وتسمى الجملة الثانية بعد كلم الجازاة جزاء من حيث أنه يبتنى على الأول ابتناء الجزاء على الفعل ثم إن كان الشرط والجزاء مضارعين يجب الجزم فيهما أی في الشرط والجزاء لوجود الجواز وكون المضارع معرباً قابلاً للجزم بكلم الجازاة وعن سببويه أن الجزاء مجزوم ومربها وبالشرط جميعاً لفظاً نحو أن تكرم مني أكرمك وإن كانا أی الشرط والجزاء ماضيين لم تعمل أی تلك الكلمات فيهما لفظاً أی لا في الشرط ولا في الجزاء لأن الماضي مبني كما مرفلاً يظهر فيه اثر العامل نحو أن ضربت ضربت وإن كان الجزاء حال كونه وحداً أی دون الشرط فاضياً وكان الشرط مضارعاً يجب الجزم في الشرط لا في الجزاء لما قلنا ومن بعضهم أنه يجب الترفع في الشرط إذا كان الجزاء ماضياً فقط وهذا ضعيف الوجه في الشرطية لم يأت في الكتاب الكريم وقيل لا يحیی الا في ضرورة الشعر لانه في صورة سببية المستقبل للماض مع ان تأثير المحرف في جعل البعيد بعينه المستقبل مع عدم التأثير في القريب بعيد فيه بحث لان تحرف تأثيراً في محل قابل للتأثير وان كان بعيداً ولا تأثير في محل غير قابل للتأثير وان كان قريباً ولا شك ان القريب منها غير قابل للتأثير لانه مستقبل وجعل المستقبل مستقبلاً تحصيل الحاصل البعيد قابل للتأثير لانه ماضٍ نحو ان

تضر بنی ضربتک وان کان الشرط وحده دون الجزاء ماضیاً وکان الجزاء مضارعاً
 جاز فی الجزاء لا فی الشرط الوجهان الجزاء والرفع اقسام الجزاء وهو لا یصح فلو کونه قابلاً وامّا
 الترفع فلا یمکن ما یبطل الجزاء فی الشرط لکونه ماضیاً یبطل فی الجزاء ایضاً تبعاً له نحو ان جئتني
 اکرمتک بالجزء واکرمک بالترفع ثم لما فرغ عن بیان صور جزم الجزاء وعدم الجزاء
 شرع فی بیان دخول الفاء وعد من فقل واعلم انه ای لسان اذا کان الجزاء ماضیاً لفظاً
 او معنی نحو ان قمت لم اقم بغير قد الجار والمجرور صفة ماضیاً ای کائناً بغير قد
 وستعرف فائدة التقیید لم یجز الفاء فیلای دخول الفاء فی الجزاء لتأثیر
 حروف الشرط فیه فی المعنی حیث جعل الماضی معنی مستقبل فلاحاجة الی
 الربط بالفاء نحو ان اکرمتنی اکرمتک قال الله تعا ومن دخله کان الیماً
 وان کان ای الجزاء مضارعاً مثبتاً ینبغی ان یقتد بغير المجزوم
 بلا امر و بغير اللام عاء والتمنی فانها مستقبلان تحقیقاً قبل دخول ان فلا تأثیر لهما
 فیهما او منقياً بلا فیهما حائران عما اذا کان منقياً بکونه مندرج فی الماضی معنی اوبلن
 حیث یجب فیه الفاء کما سیأتی فی المترجاء فیلای فی الجزاء الوجهان ای انباء الفاء وتركها
 لان حرف الشرط غیر مؤثرة فی تغییر معناه کما كانت مؤثرة فی الماضی فتوقی بالفاء مؤثرة
 فی تغییر المعنی حیث یخصه بمعنی الاستقبال فینزل الفاء لوجود تأثیر حرف الشرط
 من وجه وان لم یکن التأثیر قویاً واعلم انه لو قل وان کان مضارعاً مثبتاً بغير
 السین وسوف لکان اولی لان الجزاء اذا کان مضارعاً بالسین وسوف لم یجز فیه ترک
 الفاء کقوله تعالى وان تعاسر ثم قسائر ضعه له اُخری نحو ان تضربنی اضربک
 فی المضارع المثبت بترک الفاء او فاضربک یا تیان الفاء وان تشمتنی لا اضربک فی
 المضارع المنفی بلا مع ترک الفاء او فلا اضربک یا تیانها وان لم یکن الجزاء احداً القسیر
 المنکورین وهما الماضی بغير قد والمضارع المثبت او المنفی بلا فیهما فیهما الجزاء
 وذلك ای عدم کون الجزاء احداً من القسمین حاصل فی ربع صور الصورة الاولی ان
 ان یکون الجزاء فیهما ماضیاً متلبساً مع قد لفظاً کقوله تعالى ان یسرق فقد سرق
 اخ له او معنی کقوله تعالى ان کان قبیضاً قتل من قیل فصددت ای فقد صدقت
 والصورة الثانية ان یکون الجزاء فیهما مضارعاً منقياً بغير لا ای بحدیث غیر لا وهو

له اسما تأثیر اذ
 الشرط فیه معنی
 ولقوله تعالى لا یسرق
 یسرق لکن کذا فی
 الطوائف الضمیریة
 فالکلمة لا یسرق
 فلا یسرق من

ولئن دون لم يأت من المنفى بها انه يدخل في الماضي معناه فلو قال منفتحا بما
ولئن كان اظهر كقوله تعالى وَمَنْ يَنْتَهِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَالصُّورَةُ
الثالثة ان يكون الجزاء جملة اسمية كقوله تعالى مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا
لكنه يجوز العطف عليها بالجرم لكونها في محل مجزوم ومنه قوله تعالى مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ
فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي قُرْآنِهِ مَنْ يَجْزِمُ وَقرئ مرفوعا حلا على ظاهر الجملة
وهو سبويه جواز حذف الفاء في الشعر كقولهم من يفعل الحسنات الله يشكرها
وعن الفراء مطلقا وأما ترك الفاء في قوله تعالى وَإِنَّمَا غَضَبُوا لَهُمْ يَغْفِرُونَ وَإِنِ
أَصَابَهُمْ الْبَلَىٰ ثُمَّ يُتَصَدَّقُونَ مع كون الجزاء جملة اسمية فلا تارة هذه الجزاء الظرفية
فيها من معنى الشرط كقوله تعالى وَإِنَّمَا غَضَبُوا لَهُمْ يَغْفِرُونَ وَإِنِ أَصَابَهُم
بَلَىٰ ثُمَّ يُتَصَدَّقُونَ فإني قل إن كنتم تحببون الله فأتبعوني يحببكم
الله وإني أعلمتكم مؤمنات ولا ترجعوا هن إلى
كفار وإني استغفرا ما كقولهم عليه السلام إن تركتكم فليس مني
وأما دعاء نخوان أكرمتنا فإيرحمك الله وكذا يجب الفاء في الجزاء في الصورة الخامسة
وهي ان يكون مضارعا مثبتا بالسبب أو شيئا كما سبقت الإشارة اليه إنما وجب الفاء في
هذه الصور من الجزاء لأن حرف الشرط غير مؤثرة فيه معناه لا أنه يجعله بمعنى المستقبل
ولا لفظا لأنه لم يجعله مجزوما فوجب الفاء لتدل على أنه جواب الشرط والضابطة ههنا
أن حرف الشرط أن كانت مؤثرة في الجزاء لم يجز دخول الفاء فيه لأن كانت تحتل
التأثير وعدمه جاز فيه الوجهان وأن كانت غير مؤثرة قطعاً يجب دخول الفاء عليه
وقد يقع إذا لقي المفاجأة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء أي في محل
الفاء لأن إذا المفاجأة تدل على التعقيب كالفاء لأن المفاجأة مبنية على حدوثها
عادي فاشبه الجزاء ولذا قارنتها الفاء غالباً وإنما قل مع الجملة الاسمية لأن إذا
المفاجأة لا تدخل في الغالب إلا على الجملة الاسمية فلا تقع موقع الفاء في غيرها وفي كلمة
قد المفيدة للتقليل إشارة إلى أن وقوع الفاء أكثر في قوله موضع الفاء أشعار بأن إذا
والفام لا يجمعان ولهذا لم يقل قد يكفي بأذا مع الجملة الاسمية مع أنه اختصر
كقوله تعالى وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَسْأَلْ مَنْ يَرْبُّهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ أَيْ هُمْ يَقْنَطُونَ وَلَمْ

ذكر معاني الجواز الملقوظة اذ ان ينكر المواضع التي تقلل از الشرطية التي يخرج بها المضاع
 بعد افعالها فان قلت ان بعد الافعال الخمسة التي هي لا من تحقيقاً او قوة ليدخل فيه نحو
 حَسْبُكَ يَتِمُّ النَّاسُ فان حَسْبُكَ ينزل منزلة اكتف كآله قال اِكْتَفِيْتُمْ النَّاسَ نَحْوُ
 تَعْلَمُ تَنْجِي اِي ان تتعلم تنجز والنهي نحو لا تَكُنْ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ اِي ان لا تكذب و
 الاستغفار نحو هل تَزِرُ زَوْجَكَ شَيْئًا اِي هل ان تزرنا و التمهيد نحو ليتاك عندك اخذك
 اِي ان تكرر عندى والعرض نحو الا تنزل بنا تصب خيرا اِي ان تنزل بنا تصب خيرا الا كلمة
 العرض هي هزة الاستغفار ودخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات فقل الشرط مثبتا مع انه
 منفي لا يدل على الاثبات وقد وقع في بعض النسخ بعد مثال العرض بعد النفي في بعض المواضع
 نحو لا تفعل شئرا يَكُنْ خَيْرًا لَكَ وهو سهو لا يتقد بران لا يصح بعد النفي مطلقا سندا كونه
 وذلك اِي تقد بران بعد الافعال الخمسة المذكورة اذ اقصيات الاول من الخمسة التي هي الا
 واخواته سبب للثاني اِي لمضمون الثاني وهو المضارع فيتأتى معنى الشرط كما ريت ذلك
 في الامثلة ثم اثبت سببية الاول للثاني بقوله فان معنى قولنا تعلم تنجز هو ان تتعلم تنجز فيكون
 تقد بران بعد فعل فتعلم ر سببية للثاني والتعلم سبب للنجاة وكذا البواقي اِي مثل هذا
 المثال وجوب السببية معاني البواقي مثل الامثلة فلن الذي فلاجل ان قصد سببية الاول للثاني شرط
 لتقد بران بعد الافعال الخمسة امتنع قولا لا تكفر تدخل النار في المنى وكذا امتنع النفي
 اِي لم يقع الجزم في جواب النفي بتقد بران بعدة نحو لا تفعل يَكُنْ خَيْرًا لَكَ بالجزم لا امتناع
 السببية اِي كون الاول سببا للثاني في هاتين الصورتين اذ لا يصح بحسب المعنى ان يقال في تقدير
 لا تكفر تدخل النار ان لا تكفر تدخل النار يتقد بران الشرط على وقولك في المنى لان المقدس
 يجب ان يكون من جنس الملقوظ وهذا لا يصح معنى لان عدم الكفر ليس بسبب لدخول
 النار وانما سبب الكفر وكذا لا يصح ان يقع في تقدير لا تفعل يَكُنْ خَيْرًا لَكَ ان لا تفعل يَكُنْ
 خيرا لك لانه لا يصح تقد بران بعد المنفي مطلقا اذ هو خبر محض فلا يدل على السببية و
 ان لم يقصد السببية لم يخرج الجزم في الجملة بل يجب ان يرفع أمّا بالصفة ان صلح للوصفية
 كقوله تعالى قَهَبَ إِلَىٰ مَوْلَاكَ وَلِيًّا يَنْتَهِى فَيَمُرُّ مَرْفُوعًا اِي وليا وارثا أو بالحال
 كقوله تعالى فَتَدْرُهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ أو بالاستيناف نحو قمر يدعوك الامير
 فان يدعوك كلام مستأنف مقطوع عما قبله متاخر عن القسم الثاني للفعل هو المضاع

له الاضمار بعد
 الاثبات فالدلالة كونه
 على كان المتخاطب
 بغير بيان عند سماع
 النفي فيقال في
 جوابه بل هو كالاية
 وهو لا مستأنف
 مع انه منفي عن
 الفعل المتخاطب
 الاما المستأنف
 الجنب للفعل بغير
 مع لا نفس فعل
 مولى فلا مولى
 مرجوم

شرح في بيان القسم الثالث وهو الامر فقل والثالث اي القسم الثالث من تلك الاقسام
الامر هو في صطلوح النحاة فعل هكذا في اكثر النسخ وفي بعضها د هو صيغة وهذا
هو الموافق لما في كتب القوم في تعريف الامر يطلب بداي بواسطته فان الباء
للاستعانة الفعل اي صدور الفعل من الفاعل المخاطب الاظهر ان قوله فعل بمنزلة
الجنس يشمل المقصود وغيره وباقى لقيو كالفعل فقوله يطلب به يخرج الماضي والماضي
وقوله الفعل يخرج به النهي وقوله من الفاعل احتراز عما يطلب به قبول الفعل عن
مفعول ما لم يسم فاعله وقوله المخاطب احتراز عن الامر الغائب المتكلم له نحو لما في الفعل
المضارع لبقاء حرف المضارعة فيها وان دخلها جازم بان تحذف من المضارع حرف
المضارعة الجار والمجرور صفة ثانية لقوله فعل اي فعل متلبس بحذف حرف
المضارعة من المضارع والحق ان هذا ليس من تامة التعريف والتعريف قد تم بل انه
بل هو شروع في كيفية الاشتقاق للامر وقيل من ان احتراز عن صيغة ورويد وغير
سد يلحق وجه من موزن التقسيم وهو الفعل لا تسم فعل فلا حاجة الى اخرجه بزيادة بعد
القيود في الحق انما هو قوله تع قلت خجوا فيمن قرو بالتاء فلا يرد به لانه شاذ وانما
حذف حرف المضارعة لانه امارة المضارعة فلا يدل من ازالها حتى لا يكون اثر
الصيغة باقيا اخر اي بعد حذف حرف المضارعة من المضارع المخاطب ينظر ان كان
ما بعد حرف المضارعة ساكنا اي حرفا ساكنا زيدت همزة الوصل في اوله بعد حذف حرف
المضارعة لئلا يلزم الافتتاح بالسكون واما تعين الهمزة الابتدائية فلهذا سبب اذ الهمزة
مختصة بالمبتدأ من الخارج مضمومة اي حال كون تلك الهمزة مضمومة وهذا انما هو
اي ثالث المضارع لئلا يلزم التباسه بالمضارع المتكلم على تقدير الفتحة لا يستقل على
تقدير الكسر ليحصل الاتباع نحو انصرو ومكسوة اي وزيدت همزة الوصل حال كونها
مكسورة ان الفتحة اي ثالثه كالحظ اذ كسر ثالثه نحو اضرب واستخرج وانما كسرت
همزة الوصل لان الكسر يصل في همزة الوصل لئلا يلزم التباس فيما كان ثالثه
مفتوحا بالمضارع المجهول على تقدير الضمة والماضي الرباعي على تقدير الفتحة وفيما
كان ثالثه مكسورا بلا امر من الرباعي على تقدير الفتحة والماضي الرباعي المجهول
على تقدير الضمة وان كان اي ما بعد حرف المضارعة حرفا متحركا فلا حاجة الى همزة

اي الى زيادة همزة الوصل ج بعد حن حرف المضاعفة لانه لا يلزم الابتداء بالسك
 بل اسكن اخوة وجعل باقيه امرًا نحو عِدَّ في تَعِدُّ و حَاسِبٌ في تَحَاسِبُ والامر من
 باب الافعال من القسم الثاني هذا جواب تقدير السؤال ان يقال ما ذكرتم من ان
 همزة الوصل مكسورة اذا كان ما بعد حرف المضاعفة ساكنًا ويكون عين المضارع غير مضمومة
 منقوض بمثل أَكْرَمَ امرًا الا كرامًا لانه ما خوذ من تَكْرَمُ وما بعد حرف المضاعفة فيه و
 هو الكاف ساكن وعين المضارع غير مضمومة فوجب ان يقال في الامر ما خوذ منه اكْرَمَ
 بكسر الهمزة وتقرير الجواب ان يقال ان الهمزة مكسورة اذا كان ما بعد حرف المضاعفة ساكنًا
 ويكون عين المضارع غير مضمومة الا ان ما بعد حرف المضاعفة في تَكْرَمُ ليس ساكنًا لان الكاف
 ليس بما بعده بل ما بعده محذوف هو الهمزة المفتوحة لان اصل تَكْرَمُ تَكْرِمُ على وزن
 تَفْعِلُ لكون ما ضيه على أَفْعَلٍ اذ المضارع هو الماضي بزيادة حروف تاني في اوله من غير حذف
 نعي منه لانه الهمزة لما حذفت من المتكلم الواحد كراهته لاجتماع الهمزة تين في نحو اكْرَمُ حذفت
 من ابوابي نحو يَكْرَمُ يَكْرِمَانِ الخ وان لم يوجد فيها اجتماع الهمزة تين في الباب اي ليكون
 الإفعال على وتيرة واحدة في حن الهمزة كما حذفت الواو في نحو تَعِدُّ و تَعِدُّونَ لذلك فاذا
 الادوان يبنوا الامر منه حذفت الواو حرف المضارعة واعادوها وابقوها على الحركة
 الاصلية فاذا كان كذلك فلا يكون همزة اكْرَمُ همزة وصل بل همزة قطع فلا ير السوال
 لان كلامنا في همزة الوصل لا في همزة القطع وهو اي الامر مبني على علامة الجزم في
 مضارعه اي علامة الجزم بها مضارع الامر هي اسكان الآخر في المفرد الصحيح كضَرْبٍ
 وحذف حرف العلة في الناقص الواو والياء في الاغنى نحو اغْزَوْا وادْمَوْا واسع
 وسقوط نون الاعراب نحو اضربوا واضربوا اسما كان هذا الامر مبنيًا على علامة المضارع
 لمشابهته بما فيه اللام من حيث ان كل واحد منهما مشتمل على طلب الفعل فيكون موقوفًا
 اي مبنيًا على السكون وان لم يكن مجزومًا حقيقة بل يكون في حكم المجزوم لعدم مقتضيه
 الاعراب فيه وهو حرف المضارعة وهذا عند البصريين وانما عندنا لكونه في موضع مجزوم
 بلا مقدرة حقيقة فان اصل ضرب مثلاً لتضرب عندهم فحذفت اللام منه في النخط
 تخفيفًا لكثرة الاستعمال كما حذفت في لم يركب لك ثقلًا فرغ عن تقسيم الفعل
 الى الماضي والمضارع والامر شرع في تقسيم اخر له المعروف ومجهول فقال فصل فعل

في كلامهم فاعلم
 من حروف المضارعة

ما لم يسم فاعله أي فعل المفعول الذي لم يرد كفاعل ذلك المفعول والضمير في فاعله إلى
 ما الموصولة وإضافة الفعل إليها باد في بلا بسة ويجوز أن يراد بالموصول لفعل الذي لا يرد
 فاعله وإضافة الفعل إلى ما حينئذ ببيان من قبيل إضافة العام إلى الخاص وهو فعل
 حذف فاعله وأقيم المفعول مقامه أي مقام الفاعل لا غير اضركرت في مفعول ما لم يسم
 فاعله فإن قيل المفعول هذا فاعل في المعنى فكيف يجوز أن يقوم مقامه ويرتفع ارتفاعه قلنا إنما
 جاز ذلك لأن للفعل طرفين طرف الصدور وهو الفاعل طرف الوقوع وهو المفعول فكما
 بينهما مشابهة من حيث الطرفين فيصير أن يقوم مقامه ويرتفع ارتفاعه لأن فاعلية الفاعل
 باسناد الفعل ليس بالاحالة شيئاً فإن زيداً في مات زيد فاعل مع أنه لم يحد شيئاً بل
 هو مفعول في المعنى لأن الله تعالى أماته لوجود الاسناد إليه قد تحقق الاسناد في نحو ضرب
 زيد فلا يبعد أن يرتفع ارتفاعه ويختص أي ببناء فعل ما لم يسم فاعله بالمتعدى إلى
 بالفعل المتعدى إذ لو بني غير المتعدى للمفعول وجعل ذلك الفاعل نسبياً منسياً
 لا يبق ما يسند الفعل إليه وهو غير جائز وعلامته أي فعل ما لم يسم فاعله الكائنة
 في الماضيان يكون أوله أي أول الماضي مضموماً فقط أي لا حرف آخر وما قبل آخره يفتقر
 الماضي مكسوراً وهذه العلامة ثابتة في الأبواب التي ليست في أوائلها همزة وصل
 ولا تاء زائدة نحو ضرب في الثلاثي المجرى ودخول في الرباعي المجرى وأكرم في الثلاثي المزد
 فيه وأتبع غير الصيغة لتمييز المعروف عن المجهول وأتبع الخص التغير في المجهول
 لكونه فرعاً للمعروف وأما اختيار هذا النوع من التغير وهو كون أوله مضموماً وما
 قبل آخره مكسوراً فلا تن مع المجهول غير معروف وهو اسناد الفعل إلى المفعول إذ
 المعروف اسناد الفعل إلى الفاعل فاختر له لفظاً غير معروف ليكون متوافقين
 فيما كان غير معروف أي غير معلوم فناسب المجهول وأتبع كازب بناء المجهول
 غير معروف لأن هذا البناء لم يجر في كلامهم ولا يستقلها الخروج من الضمة إلى الكسرة
 كما يستقلها الخروج من الكسرة إلى الضمة وفاجاء في كلامهم من نحو دمل ووقل فشاذ
 لا يقاس عليه وإن يكون معطوف على قول إن يكون أوله مضموماً الخ إلى علامته في الماضي
 إن يكون أوله أي أول الماضي وثانيه مضموماً وما قبل آخره كذلك في مكسور في الأبواب
 المذكورة وهذه العلامة فيما في أوله تاء زائدة أي في الأبواب التي في أوائلها تاء زائدة

وهي لتفعل نحو تفضل والتفاعل نحو تضرب وإنما لم يقتصر على ضم الأول في هذين
البابين بل ضموا ثانياً أيضاً إذ لو اقتصر على ضم الأول وقالوا تفضل وتضارب بفهم ما بعد
الفاعل التيس مضارع ففضل بالتشديد مضارع فأفضل وإن يكون أوله أي اطل الماض
وثالثه مضموماً وما قبل آخره كذا لكلي مكسوراً وهذه العلامة فيما في أوله همزة وصل
أي في الأبواب التي في أولها همزة وصل وهي استعمل نحو استخرج واتعمل نحو
اقتدر وانفعل نحو انقلب افعلال نحو احرم واقتصر على نحو احشوشن وأنما لم
يقتصر على ضم همزة الوصل في هذه الأبواب أيضاً بل ضموا التاء كذلك لأنهم لو اقتصر
على ضمها فقالوا استخرج مثلاً يضم الهمزة وتفتح للتاء التيس بكلام من ذلك الباب في حالة
الوصل عند الوقف لأنها تسقط فيها ألا ترى أنك لو قلت واستخرج لم يعلم أنه امر أو ماض
فلرفع الألتباس وهو التاء والهمزة والهمزة أي همزة الوصل في الماضي مجهول تتبع الحروف
المضمومة المكسورة إن كان الأصل في همزة الوصل لكسولاً به يأنز الحرف من الكسوة إلى الضمة
تقد يكرها وهو مستكره عند من كثر وجب الضمة إلى الكسوة كما مر ولا اعتبار للحرف الساكن
مهما كان لا يكون حاجزاً حصيناً أي مانعاً قوياً عنه وذلك لأن الحرف الساكن لا يصفى
الميت فكأنه حرف ميت ولا يتصور من الميت حاجزاً فوجوده كعدمه فلا يكون مانعاً له
تدريج أي أن لم تسقط تلك الهمزة في اللفظ لا في الخط وهو شرط تقدم جزاءه فإن تدريج
فلا يتعلق بالاتباع أصلاً وفي المضارع معطوف على قوله في الماضي أي علامة فعل لم يسم
فأصله في المضارع أن يكون حرف المضارعة في مضموماً حملاً على الماضي لأنها أول المضارع
وما قبل آخره أي آخر المضارع مفتوحاً الخففة الفتحه وثقل المضارع بالزيادة
نحو يضرب في الثلاث في الجر دون استخرج في المزيد فيه وهذه العلامة جارية في
جميع الأبواب إلا في أربعة أبواب في باب المفاعلة ولافعال التفعيل الفعللة ومحقاتها
أي محقات الفعللة هي الثمانية فإن العلامة فيها أي في تلك الأبواب فتتح
ما قبل الآخر فقط لأن ضم حرف المضارعة مشترك بين المعروف
والمجهول فيها نحو يحاسب ويكرم ويعظم وينحرج وإنما فقه ما قبل الآخر في هذه الأبواب التميز
المجهول من المعروف والخففة الفتحه وثقل المضارعة كما مر وفي الأحواف أي وتقول في الأجر
الذي انقلب عينه الفاء فلا يرد نحو عور وصيد ما ضيه هو عطف بيان للأجوف ويقال القتل

العيز جوف نخل جوف عن الحرف الصحيح او وقوع حرف العلة في جوفه قيل وبيع اصل
 قيل قول نقل كسرة الواو الى ما قبلها بعد سلب حركتها فجعلت الواو ياءً لسكونها
 وانكسار ما قبلها فصار قيل واصل بيع بيع نقلت كسرة الياء الى ما قبلها بعد سلب
 حركتها فصار بيع وقد جاء في الماضي المجهول الاحرف ثلث لغات أحل بها هذه
 هو الفهم والاخرى ما اشار اليه بقوله وبلا شام معطوف على مقدر اي تقول فلما مضى
 الجوف المجهول قيل وبيع بالنقل والابدال وبلا شام وهو ان تخو كسرة فلو الفعل نحو
 الضمة فتميل الياء الساكنة بعد ما الى الواو قليلاً اذ هي تابعة بحركة ما قبلها هذا هو المراد
 بلا شام عند النحاة والقراء في معتل العين المبنية للمفعول والغرض من الاشمام
 الابدال بان الاصل في اوائل هذه الحروف هو الضم قبل الواو عطف على قول وبلا شام نحو
 قول وبيع باسكان الواو بلا نقل وجعل لياء واو السكونها وانضم ما قبلها وكذا ذلك
 اي مثل باب قيل وبيع باب اختيار وانقيلا في الماضي المجهول من معتل العين من
 باب الارتفاع ولا نفعل في جواز الوجوه الثلاثة لمكان المشاركة بين باب قيل وبيع
 وباب اختيار وانقيد في التعليل فان قيل قد تفرق في التصريفات باب الارتفاع ككلام
 فكيف يتصور المجهول منه اذا المجهول مختص منه بالفعل المتعدي قلنا يمكن تعدى يتجرى
 الجرح بعد التعدية اخذ منه المجهول دون استخيار واقيم اي دون معتل العين من
 باب الاستفعل والافعال فانه لا يكون كذلك حيث لم يجرى فيها الا الكسرة دون
 الاشمام والواو وانما يجرى فيها لغة واحدة لفقد فعل اي لعدم تحرك ما قبل العين
 فيها اي في استخيار واقيم في الاصل واصلاهما استخيار واقيم بالياء والواو المكسرتين
 والقياس فيهما اذا اسكن ما قبلها ان ينتقل حركتهما اليه ويجعل العينية اذا كانت
 واو ايقال استخيار واقيم لغة واحدة وفي مضارع اي في مضارع الاجوز المجهول
 واوياً كان او يائياً تغلب العين الفاعل فيقال ويباع اصلها يبيع ويقول فقلت
 الواو والياء فيهما الفاعل كما عرفت في التصريف على كل واو ياء اذا كانت متحركة
 ويكون ما قبلها ساكناً نقلت حركتها الى ما قبلها وجعلت الفاعل على الوجوب
 فالى هذا اشار بقوله كما عرفت في التصريف مستقصي اي كما عرفت
 فلت في علم التصريف حال كونه مستوفياً وقيل اشارة الى بيان كيفية المجهول من وظائف

بینها

التقسیم فی ذکر الفعل

المتعدی و غیره

التصريف دون النحو الا انه بيتهما استطراداً ولو ضمنا ثم لما فرغ من تقسيم الفعل لم يذكر شرح
 في بيان القيد بل تقسم الفعل في المتعدى في اللازم اذ هما قيدان للفعل لا قسمان له فان المتعدى
 اعم من الفعل شبهة كذا غير المتعدى الا ان المتعدى مطلقاً يمكن تعريفه بما يتوقف فهم معناه
 على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه على شيء فضلاً عن المفعول ولذا اجاز حنن فاعله فقال
فصل الفعل اما متعد وهو اي المتعدى لا يتوقف فهم معناه على متعلق خا طبع اي بالمتعدى
 كضرب فان الضرب يتوقف فهمه على متعلق بحيث لا يتم بدون المصروف فكذا المتعدى بواسطة
 المحرك كضربه وقرب اليه فان الاعراض والرغبة لا يمان ولا يتصور ان يدون العرض عنه
 والمرغوب اليه متعلق يان بالوسائط بخلاف نحو قام فانه تام بدون متعلق متعلق الا ان يلحقه
 الباء فيصير بمعنى قام ويكون متعدي بالعارض واماً لازم وهو اي فعل متلبس
 بخلافه اي بخلاف المتعدى يعني بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق كقعد قام فالقعود
 والقيام لا يتوقف فهمه على متعلق واعلم ان اللازم يجعل متعدي بالجر والجر نحو ذهبت
 بزيد وبالهنزة نحو اذهبت زيداً او بتضعيف العين نحو فحنت زيداً او بالكاف المفاعلة
 نحو ما شئت معناه صاحبت في المشي وبسبب الاستفعال نحو استخرجته معناه صأثرته
 خارجاً او بتضمن اللازم معنى فعل ان متعدي بالتضمنهم ركب بمعنى وسع فهذه
 سبب اسباب التعدية والمتعدى يجعل لازماً بنحو الانفعال نحو انقطع وبناء الفعل
 نحو تخرج والمتعدى قد يكون متعدي الى المفعول الواحد كضرب زيد عمراً والى المفعولين
 لاقتضاء معناه اياهما ويكون ثانيهما اما غير الاول كاعطى زيد عمراً درهمين او عين
 الاول كعلمت عمراً افاضلاً ويجوز فيه اي في باب اعطيت الاقتصار على احد مفعوليه
 سواء اقتصرت على الاول كاعطيت زيداً او على الثاني كاعطيت درهماً بخلاف باب
 علمت حيث لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه بل اذا ذكر احدهما وجب ذكر الآخر
 والى ثلثة مفاعيل مخطوف على قوله والى مفعولين اي المتعدى يكون متعدي اي الى
 ثلثة مفاعيل نحو اعلم الله زيداً عمراً افاضلاً ومنه اي من المتعدى الى ثلثة
 مفاعيل اري بمعنى اعلم لكون اعلم واري صلي في هذا القسم اذ هما متعديان
 قبل ادخال الهنزة الى مفعولين وبعد ادخال الهنزة زاد مفعول ثالث
 يقلل له المفعول الاول واما البواقي من الافعال وهي انباء ونبأ واخبر وخبّر

وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة بل تعديتها اليها
لما فيها من معنى الاعلام واجريت مجزاة في تعديتها الى ثلثة واجاز الاختصار استعمال اخذت
واخسبت واخذت واذنمت بمعنى اعلت وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل
السبعة لا الستة كما وقع في بعض النسخ فانه سهوا منها سبعة لا ستة مفعولها اي مفعول
تلك الافعال الاول مع الاخيرين اي المفعولين الاخيرين لمفعولي اعطيت في جواز الاقتصار
على واحد هما اي احد مفعولي اعطيت فيجوز الاقتصار على المفعول الاول من تلك الافعال
بدون الاخيرين وعلى الاخيرين منها بدون الاول كما في مفعولي اعطيت حيث يجوز
الاقتصار فيه على كل واحد منها تقول اعلم الله زيدا بالاقتصار على المفعول الاول تقدير
اعلم الله زيدا عمرا فاضلا واعلم الله عمرا فاضلا بالاقتصار على الاخيرين تقدير اعلم
الله زيدا عمرا فاضلا والثاني اي المفعولي الثاني مع المفعول الثالث من هذه الافعال
كمفعولي علمت في عدم جواز الاقتصار على احدهما اي احد مفعولي علمت فلا يجوز
فيه الاقتصار على الثاني بدون الثالث ولا على الثالث بدون الثاني بل اذا ذكر
الثاني يجب ذكر الثالث وبالعكس كما في مفعولي باب علمت حيث لا يجوز فيه الاقتصار
على كل واحد منهما واذا لم يجز الاقتصار على احد المفعولين الاخيرين من هذه الافعال
فلا تقول اعلمت زيدا اخيرا الناس بالاقتصار على الثاني بدون الثالث بل تقول
اعلمت زيدا عمرا خيرا الناس بذكر الثاني مع الثالث وذلك لان المفعول الثاني و
الثالث من هذه الافعال هما مفعولا باب علمت في الحقيقة ثم لما فرغ عن بيان فاعلم
تعديته للفعل شرع في بيان افعال القلوب فاما افردتها بالذكور لاختصاصها باحكام ليست
في غيرها وهذا هو الوجه فلا بد من افعال الناقصة وما بعد ما فقال فصل افعال
القلوب سبعة علمت وطمنت ورأيت وحسبت وخلت وزعمت ووجدت
وتسمى هذه الافعال الشك واليقين ايضا وانما سميت هذه الافعال بافعال
القلوب لانها غير مفتقرة في صدورها الى الجوارح والاعضاء الظاهرة بل يكفي فيها القوة
الباطنة لان بعضها للشك وبعضها لليقين وكلاهما من افعال القلوب ولذلك
تسمى بافعال الشك واليقين والشك في اللغة هو خلاف اليقين ومن قال كانهم
ارادوا بالشك الظن والافلاشي من هذه الافعال بمعنى الشك المقضي لتساوي

مع مفعولها

من الفعل في القلوب

الطر فبئز فقد خلط اللغة باصطلاح اهل الميزان فاما التي منها اللشك فهي ثلثة
ظننت وحسبت وخلت واما التي منها اليقين فهي ثلثة ايضا علمت ورأيت ووجه
والسابع منهما يصلح لكل منهما وهو زعمت وانحصارها في السبعة استقر في
لاعقل والافرفت واعتقدت من افعال لقلوب ايضا وليس بمتعد يميز الى مفعولين استعما لا
ولا يجرى فيها احكامها وهي اى افعال لقلوب افعال تدخل على المبتدأ والخبر فتتصير
اى المبتدأ والخبر على المفعولية لانهما مفعولان بها نحو علمت زيد افاضلا وظننت عمر
عائلا ثم اشار الى بيان بعض خصائص هذه الافعال فقال واعلم ان لهذا الافعال خصائص
جمعة خصيصية وهي ما يختص بالشئ ولا يشارك فيه غير ذلك الشئ منها اى تلك الخصائص
ان لا يقتصر على احد مفعوليه اى مفعولى فعال القلوب بل ينكر احد هما منفردا عن
الاخر وان جازان لم يذكرا معا بقوله تعالى وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ
اى زعمتموها اياهم وانما لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه لان هذه الافعال تدخل على
المبتدأ والخبر فكما ان المبتدأ لا يبدل من الخبر وبالعكس لا بد لاحد مفعوليهما
من الخبر بخلاف باب اعطيت اى هذا متلبس به مخالفة باب اعطيت حيث يجوز
فيه الاقتصار على احد مفعوليه كما مر لانه لا يدخل على المبتدأ والخبر ولذا يجوز حذف
مفعوليه معا واذا لم يجز الاقتصار على احد مفعوليه فلا تقول علمت زيدا
بالاقتصار على احد المفعولين وهو المفعول الاول ولا علمت فاضلا بالاقتصار على
احد المفعولين وهو المفعول الثانى وقد جاء الاقتصار على احد مفعوليهما عند
القرينة وان كان قليلا كقولك قائما لمترقال ما ظننت زيدا لمترقال ما ظننت
قائما ومنها اى مرتلك النحاة جواز الالغاء اى جواز اهمال عملها لفظا ومعنى اذا
توسطت تلك الافعال بين المبتدأ والخبر اى بين مفعوليهما نحو زيد ظننت قائما وتأخرت
عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما جاز الالغاء في الصورتين لان مفعوليهما كلام مستقل
لصحة محل فيمتنعان عن كونها معمولين مع ضعف العامل بالتوسط والتأخر عن احدهما
او كليهما وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز عملها عند التوسط والتأخر ايضا لانه يمكن
ان يعمل فيها العامل لقوته ذاتا فيجوز الالغاء في الالات الاعمال اولى عند التوسط والالغاء اولى
عند التأخر وقيل انهما متساويان وفي قوله ذاتا توسطت وتأخرت اشارة الى انها ذاتا قدمت

ثم

لا يجوز الالغاء وهو عند الجمهور وقد نقل عن بعضهم جواز الالغاء عند التقدم نحو
ظننت زيد قائما وعلما ان هذه الافعال عند الالغاء تكون بمعنى المصدر والواقع
ظن فافهمي زيد ظننت قائما مثل زيد قائما بمعنى ظنني وظنني وظنني من تل ك
الخصائص انها اي تلك الافعال تعلق عملها اي تحمل هذا العمل لفظا وتعديل
معنى على الزوم اذا وقعت قبل حرف الاستفهام نحو علمت ان زيد عندك

امر عمر و قبل حرف النفي نحو علمت ما زيد في الدار وقيل لا بد من الالغاء نحو علمت لزيد منطلق
انما تعلق هذه الافعال عند هذه الاشياء الثلاثة لاقتضاء كل واحد منها مصدر الكلام فلو
علمت لم تكن هذه الاشياء في صدر الكلام فحمل هذا العمل لفظا لا يزول صدرها وان كان
معنى الاول علمت احد هما بعينه ومعنى الثاني علمت تريد اليس في الدار ومعنى الثالث علمت
زيدا منطلقا لان الجزئين الذين في هذه الامثلة في موقع النصب لان العلم وقع عليها في
الحقيقة وعدل عنه محاذرة للفظ من حيث اللفظ وبعيت هذه الاشياء ومن حيث
المعنى وبعيت هذه الافعال فاحمل كل واحد قبل حرف الاستفهام ليتناول الاسم كقوله
تعالى لَنَعْلَمَنَّ اَيُّ الْحَرْبَيْنِ اَخْصَى وفي قوله قبل الاستفهام اشارة الى انها اذا وقعت
بعد الاستفهام لم تعلق وانما سمي اسمها لفظا واحدا لها معنى بالتعليق انها عند
تعديتها لا هي ذات اعمال ولا هي ذات اسماء مشبهة بالمرأة المعلقة وهي التي يتبعها
زوجها من غير طلاق فلا هي ذات زوج ولا هي فارغة عندها ومنها اي من تلك الخصائص
انها اي الشأن يجوز ان يكون فاعلا اي فاعلا لفعال لقلوب مفعولها الاول ضمير متصل لانه
اذا كان احدهما منفصلا لم يكن جواز اجتماعها فحفظها بما بل في غيرها ايضا نحو اياك
ظننت لشيء واحدا هي عبارة عن شيء واحد ويكون مفعولها الثاني مفعولها نحو علمتني
منطلقا وظننتك فاضلا بخلاف سائر الافعال فانه لا يجوز فيها اجتماع ضمير الفاعل
والمفعول لشيء واحد حتى لا يصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في حالة واحدة فانه
ممتنع فلا يقال ضربتني وضربتك بل ضربت نفسي وضربت نفسك يا ابراهيم النفس
المضاف الى ياء التكلم وكانت الخطاب واهتض على هذا التعليل بانه يلزم ان يكون
الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في حالة واحدة في مثل ضربت نفسي وضربت نفسك ايضا
فالصواب ان يقال في تعليل ذلك انما لا يجوز اجتماع ضمير الفاعل والمفعول في غيرهما

نحو اي لا معنى

القلوب لان الغالب فيه تعلق الفعل بخير ولا وجه بينهما السبق الوهم الى المغايرة بينهما
 اذ لو قيل ضربتني لسبق الوهم الى ضربتني نتخلد فمع هذا الغالب عدل الى ايراد النفس
 قيل ضربت نفسي ولا يتدفع هذا الالتباس بحجة تاء الضمير مع قيام هذا الغالب لان هذا
 الغالب قوي ويجوز ان تشبه هذه الحركة بغيرها عند غفلة السامع وانما يجوز اجتماع
 الضمير في الفاعل والمفعول في افعال القلوب فان تعلقها في الحقيقة بالمفعول الثاني
 لا بالمفعول الاول فكان الاول غير موجودا لاننا قلنا ضمنت زيدا قائما فالمتظنون
 هو القيام لا ذات زيد بخلاف ضربتني مثلاً فان تعلقه بالضميرين معاً
 ولانها متعلقة باعتقادات القلوب من العلم والظن وان تعلق علم الانسان وخصه بصفات
 نفسه اكثر من تعلقها بصفات غيره فاذا التمسح الى ايراد النفس فيها لا انتفاء المقتضى
 لا ايرادها وهو الالتباس واما فقدتني وعدتني ان لم يكن تأنيذاً فاعمال القلوب فقد
 اجرياً هي انما لانها نقيضاً وجدتني فحلا عليه حمل النقيض على النقيض واعلم انه ان الشك
 قد يكون ظنن بمعنى اتهمت فهو من الظن بمعنى التهمة وعنده قوله تعرفوا هو على الغير
 بضئيراي متهمة وعلمت بمعنى عرفت ومنه قوله تعا فلقد علمتهم الذين ائتمروا
 وتكلم في السبب ورأيت بمعنى ابصرت اي بصرت به بعيني ومنه قوله تعا ما اذا ترى
 ووجدت بمعنى اصبت الضالة وهو من وجد ان الضالة اي اصابتها وكن احسبت
 قد يكون بمعنى صرنا حسباً خلقت بمعنى صرنا داخل وزعمت بمعنى كفلت به كانه خص
 البعض بالذكور لكون معانيه الاخر قريباً من المتخا الاول حتى يتوهم انه بتلك المعاني
 ينصب للمفعولين بخلاف البعض الاخر فانه ليس كذلك ان كانت هذه الافعال للمعاني
 الاخر المذكورة فتنصب بسببها مفعولاً واحداً فقط اي لا مفعولاً اخر فلا تكون شيئاً حين
 تلك المعاني افعال القلوب بعد كون هذه المعاني منها ولما فرغ عزيبان افعال القلوب
 شرع في بيان الافعال الناقصة فحصل في تلك الناقصة افعال وضعت لتقرير الفاعل اي
 لتبنيها على صفة غير صفة مصدرها اي مصدر الافعال الناقصة وانما وصفها بالصفة
 بهذا لانه ما من فعل الا وهو موضوع لتقرير الفاعل على صفة فتعريفه على تقرير فاعله
 على الضرب وفتح يدل على تقرير فاعله على الفتح اذ ان الصفة التي يدل سائر الافعال على
 تقرير الفاعل عليها هي مصدرها واما الصفة التي يدل الافعال الناقصة على تقرير

فان

الافعال الناقصة

فاعلمها عليها فهي غير مصلها وهي الاخبار وانما سميت هذه الافعال ناقصة
لنقصانها عن غيرها من الافعال لانها لا تدل الا على الزمان ولا تدل على فاعلها وتحتاج
الى المنصوب لتفيد ولنقصان عن غيرها بالنسبة الى الافعال التي تقيم بها فاعلها وتحتاج
ومن تابعها حروف لكونها دالة على معنى في غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر للابتداء على صفة
وهي اى تلك الافعال كان وصار الى اخرها اى احوال الافعال كما عرفت قبل شد حصل
على الجملة الاسمية هذه بجملة مستأنفة اى تدخل هذه الافعال على المبتدأ اى
الخبر وانما تدخل عليها ما لا فائدة نسبتها حكم معناها اى لتفيد هذه الافعال
حكم معناها في خبرها فان صارت لا تتقال وخبره لا يتصف بالانتقال بل يكون
منتقلا اليه فهو في حكم الانتقال فقد افاد صار حكم معناها في خبره
وكذلك معنى كان في قوله تعالى كان الله عليهما حكيمًا استعمل الفاعل على العلم والحكمة فيكون
الخبر مستقرًا عليها فقد صار خبره في حكم معناها وبهذا ظهر فائدة الحكم في قوله حكم
معناه وقيل ان معنى فادتها الخبر حكم معناها اى اثر معناها من معنى المثبوت كما في كان
والانتقال كما في صياد وما يرد فيها ولد وامر كما في ما زال وما يشابهها والتوقيت كما
في ما دام والنفي كما في ليس فترفع هذه الافعال الجزء الاول من الجملة الاسمية ويسمى
اسمها لها وهو اولى من ان يسمى فاعلًا لها وتنصب الجزء الثاني منها ويسمى خبرها لها وانما
ترفع اسمها لكونه فاعلًا وانما تنصب خبرها لكونه مشبهًا للمفعول به في توقف الفعل
عليه فتقول كان زيد فائمًا وكان اى كلمة كان اول لفظة كان وهو مبتدأ او
خبره على ثلاثة اقسام احدها ناقصة انما قيل ناقصة لجر يان استعمالها مؤنثا كما
يقال تامة وزائدة ونحو ذلك ولذا اوتت بالحكمة او باللفظة وهي اى كان الناقصة
تدل على ثبوت خبرها لفاعله في الماضي اى في الزمان الماضي ايان يكون دائماً نحو
كان الله عليهما حكيمًا او يكون الماضي منقطعاً نحو كان زيد شاكياً والثانية تامة كائنة
بمعنى ثبت وحصل وانما سميت تامة لانها تتم بالفاعل ولا يحتاج الى خبر نحو كان
قتال اى حصل قتال والثالثة زائدة لا يتغير باسقاطها معنى الجملة فيكون وجوها
كعدمها وهو تفسير الزائدة وهذه مختصة بلفظة كان بخلاف القسمين السابقين
فانها يجر يان في جميع تصاريدها كقول الشاعر شعس

لا فقط رسا خبر الافعال تدل على حدث وانما تدل

اعمالها انفس
وما في ما يجر

بالمفعول

مع دل على غرضها

مع اعنى الناقصة

ما التامة

كله هذا التامة

الزائد ١٣
مولود غلام لاهول
مرحوم

جیاد بنی ابی بکر نسائی علی کان المسوومة العراب

ای علی مسوومه الجیاد هی التحیل للسرعة وتسمی فی صله تنسائی فخذ فتاحا من التارین
تخفقا وهم من التسمائی بمعنی الترفع والعلو المسوومة بفتح الواو التحیل التي جعل علیها علامة
العراب بکسل لعین جمع عربی وهو صفة المسوومة وقوله جیاد مبتدأ مضافا الی بنی ابی بکر وخبره قوله
نسائی وعلی کالخ متعلق بهو کان لا بد لای تغیر بمعنی صلی بالجملة کابینه بقول الی علی المسوومة
وانما أورد هذین القسمین لانهما ناکصة استیفاء بجمیع استعمالها تبارک لموافقها بالنسبة
فی اللفظ وقد یکون کان ملغاة فی اللفظ ون المعنی کقوله زید کان قائم فیدل کان علیان علیا
کان فیما مضی وصار للانتقال من حال الی حال فحوصله زید غنیا ای انتقل من حال الفقر والحاجة
الغناء أو من حقیقة الی حقیقة فحوصله الطین حرا أو قد یحی صار بمعنی الانتقال من مکان الی
مکان أو من ذات الخات ویتعدی ج بالی فحوصله زید مخرجة الی غریته ومرتد الی بکروا
فأضحی وأضحی تدل ای هذه الأفعال الثلاثة علی اقتران مع الجملة التي وقعت
بعدها بتلك الاوقات اشارة الی اوقات هذه الأفعال هی الصبح والمساء والضحی واطراف
الاولی الی افعال بادی فی ملائمة ای بلا اوقات التي تدل هذه الأفعال علیها فحوصله زید
ذاکرا ای کان ذاکرا فی وقت الصبح وقس علی هذه الاضمی وامسی ومعنی صار نحو اصبح
زید غنیا ای صار وتكون هذه الأفعال الثلاثة تامة کائنة بمعنی دخل الصبح وخرج المساء
والضحی فی الضمی زید والمساء فی امسی زید ظل وبات تدل لان علی قتران مضمون الجملة الواقعة
بعدها بوقتها ای بوقتی هذین الفعلین وهما النهار واللیل نحو ظل زید مسرورا و بات
زید غرا وناو بمعنی صار ای ویکون هذین الفعلین معنی صار نحو ظل زید فقیرا و بات زید
فقیرا ای صار و یجیدان تامة نیز علی قلة نحو ظلت بمکان لطیف وبتین بیتا لطیفا واما
کان هذین الفعلین یفتقران عن الأفعال الثلاثة السابقة فی جمیعها تامة متیز علی قلة
افروهما بالذکر وان کانا مشترکین مع الأفعال الثلاثة السابقة فی الدلالة علی اقتران معنی
الجملة بأوقاتها و فی الجحی بمعنی صار و لذلك لم یذکرهما تامة نیز واما لوما فیتی و قابر و ما
أنفک تدل علی استقل رشوت خبرها ای خبر هذه الأفعال لفعلها ای لاسمها مذهبک فلهذا استمر
الضمیر المرفوع المستتر فی قبله راجع الی المفاعل الضمیر المنصوب البادئ الی الخبر تقديره من قبل
المفاعل ذلك الخبر یعنی ان ذلك الخبر ثابت للمفاعل علی وجه الاستمرار من کان ذلك

مضمون

الفاعل قابلاً لذلك صالحاً له في المعتاد نحو ما زال زيداً مبراً فإنه لا يفهم منه أنه كان
 أملاً في حال كونه طفلاً بل يفهم أنه كان كذلك من كان قابلاً وصالحاً أمره وبيّنهما في و
 يلزم هذه الأفعال حرف النفي فتدل على استمرار خبرها لفاعلها لأن معنى هذه الأفعال
 النفي ودخول النفي عليها يفيد الاشتباك لأن نفي النفي ثبات وقد يحذف حرف النفي في
 القسم لفظاً ويؤاد به معنى نحو قوله تعالى تَقْتُلُونَ كُرْبُؤُ سَفَايَ لَا تَقْتُلُوا وَمَا دَامَ
 تدل على توقيت أمر يمتد في فبوت خبرها أي خبر كلمة ما دَامَ لفاعلها أي لفاعل ما دَامَ
 وهو اسمها نحو قوم ما دَامَ زيد جالساً معناه أقوم مدة دوام جلوس زيد وليس
 تدل على نفي معنى الجملة حالاً أي في زمان الحال وهو لاكثر لأن العرب يستعملها
 لذلك تقول ليس زيد قائماً الآن وقيل ليست تدل على نفي معنى الجملة مطلقاً أي حالاً
 كان أو غيره كقوله تعالى الْيَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا فَهُمْ فِي نَعْدٍ لَكُونِ الْعَذَابُ عَصْرًا
 عنهم يوم القيمة فهي لنفي المستقبل وأجيب عن الآية بأن هذه الأخبار لما كان صائغاً
 الاختلاف في أخباره جعل كالواقع فكأنه واقع في الحال وقد عرفت بيقينة أحكامها في كل
 أفعال الناقصة من جواز تعدد خبرها على اسمائها في الكل
 وعلى نفس الأفعال أيضاً في العشرة الأولى وعدم جواز ذلك فيما في أقله ما واختلف في ليس
 في القسم الأول في الاسم وإذا كان كذلك فلا نعيد ما أي بيقينة الأحكام لئلا يلزم
 التكرار كما فرغ عن الأفعال الناقصة شرع في أفعال المقاربة فقال **فصل في أفعال المقاربة**
 المقاربة وذكرها عقيب الأفعال الناقصة لا شتر كما في قضاة الخبر لأنها موضوعة
 لتقرير الفاعل على صفة معينة الآتية خبرها اختص وهو كونه فعلاً مضارعاً وخبر
 الأفعال الناقصة أعم أفعال وضعت لدرؤ الخبر أي لقربه لفاعلها أي لاسم هذه الأفعال
 وهي أي أفعال المقاربة على ثلاثة أقسام الأولى أي القسم الأول للرجاء أي بقرب رجاء
 الخبر وهو أي القسم الأول الموضوع للرجاء عسى وهو فعل جامد أي غير متصرف
 ولا يستعمل منه غير الماضي حيث لا يجيء منه مضارع وهو واطرزى واسم لفاعل
 المفعول كونه متضمناً بمعنى الاشتاء الذي صلة ان يكون بالحرف فاشبه الحرف ولكونه
 محمولاً على الفعل لأن كل ما لم يسمع المحصول وهو عسى في العمل مثل كاذ في رفع الاسم
 كون خبره فعلاً مضارعاً الآتية خبره أي خبر عسى فعل مضارع مع أن وخبر كاذ فعل

أي في أفعال المقاربة

لهی سبب
درایه موت کنگی
توبی محو کزیدین
شده

یقظ

عند ای هلا
اوله زسم عیون بعد ما قیل ای
ای دور

معانیها

مضارع بغير ان نحو عسی زید ان يقوم ای قارب زید ان القيام قزید مرفوع بانه اسم
عنه وان يقوم فی محل التصب خبرها هذا ما ذهب الیه اکثر النحاة وذهب بعضهم
الی ان مع الفعل المضارع مرفوع المحل بانه فاعل عسی وزید فاعل يقوم
بناء على التقدير والتأخیر وذهب الکوفیون الى انه بدل عما قبله واشتراط ان فی خبر عسی
لتحقق معنى لترتقی فیها اذ الترتقی لا یكون الا فی المستقبل فجاءوا بما یبدل علیه ويجوز
تقدير الخبر ای خبر عسی علی سبب نحو عسی ان يقوم زید ای قریب قیام زید فان يقوم
مرفوع المحل بانه فاعل عسی وزید فاعل يقوم ویستغنی به عن خبره وعسی علی
هذا الاستعمال تأمة وعلى الاستعمال الاول ناقصة وقد یحذف من خبر عسی تشبیها
له بکاد فی الاستعمال فالاولی ان ینکر بحنبه ویقول نحو عسی زید ان يقوم وقد
یحذف ان نحو عسی زید يقوم ومنه قول الشاعر شعـ
عسى الكرب الذی علی مسیث فیـ یکون وراءه فرج قریب

والثانی ای القسم الثانی للحصول وهو کاد وخبره ای خبر کاد فعل مضارع دون ان یمضی
ان نحو کاد زید يقوم فزید مرفوع بانه اسم کاد ویمضی خبره هو فعل مضارع دون ان یمضی خبره
مقیضه من مقارنه الحصول وقد تدخل ان فی خبر کاد تشبیها له بعسی نحو کاد زید ان يقوم
ومنه قول الشاعر قد کاد من طول البکی ان یمضی ای یندرس ویمحو والثالث ای
القسم الثالث للاخذ ای لقرب الاخذ والشرع فی الفعل وهو طفق بمعنی اخذ وجعل بمعنی
طفق وکرب بفتح التاء بمعنی قرب واخذ بمعنی شرع واستعمالها ای استعمال هذه
الالفاظ الاربعة دون مضارفا مثل کاد ای مثل استعمال کاد فی اقتضاء کل واحد منها
اسما وخبرا وکون خبرها فعلا مضارعا دون ان نحو طفق زید یکتب ای اخذ وأوشک
بمعنی اسرع عطف علی قوله اخذ فیکون من جملة القسم الثالث واستعماله ای
استعمال اوشک لا معناه نحو عسی وکاد ای مثل استعمالهما فیستعمل تأرة مثل عسی
فی وجهیها ای کونها مقتضیة للخبر وکونها مستغنیة عنه اذا کان اسمها مع ان نحو اوشک
زید ان يقوم واوشک ان يقوم زید وتأرة مثل کاد فی اقتضاء الاسم الخبر وکون الخبر
فعلا مضارعا دون ان نحو اوشک زید يقوم ولا ینحرف عن عبارة المصنف هذه توهم ان
الاصل فی استعمال خبر اوشک ان ینکون مع ان وکذا اصل استعماله ان ینکون بدون ان

والاكتفاء
منها

وهذا تناقض ثلثا فرغ عن بيان افعال المقاربة شرع في بيان فعل التعجب فقال **فصل**
فعل التعجب هو انفعال النفس عند ذلك ما يحل سببه وخرج عن حد نظا شوه بمعنى
 الاضافة في قوله فعلا التعجب فعلا لان وضعه لا نشاء التعجب لهذا ترك التعريف لا يفهم من
 هذه الملايسة على انه وقع بيا ثلما يفهم فيها عند التصريح به ولا ان التعريف لا يضبط
 الجزئيات فلما انحصر المعرف في جزاء وجزئ لا يحتاج الى ذلك ولا الى والتعجب صيغتان
 مبتدأ متقدم الخبر وهو جملة معارضة وقوله فأفعله فاعل به خبر لقوله فعلا التعجب نحو
ما احسن زيد اي اي شئ احسن زيد او في احسن ظهور هو فاعله فماني ما احسن زيد اما
 مبتدأ نكرة بمعنى شئ عند سيبويه والتحليل اصله شئ احسن زيد او الجملة التي بعد اعني الفعل
 والفاعل المفعول به في موضع الرفع بانه خبره واما موصولة بمعنى الذي عند لاخفشر والجملة
 التي بعد هاء صلة وهي مع الصلة في موضع الرفع بانه مبتدأ وخبره محذوف تقديره الذي
 احسن زيد شئ واستفهامية عند البعض في مبتدأ وما بعد ها خبرها وتقديره اي
 شئ احسن زيد او نحو احسن زيد والجزم ههنا فاعل عند سيبويه فعلى هذا الوجه
 لا يكون الضمير في احسن لان الفاعل لا يكون الا واحدا واخرى استتار ضمير الفاعل لان
 الامر ههنا بمعنى الماضي والهمزة للصيرورة لا للتعدية والباء زائدة في الفاعل كما في قوله
 تعالى وكفى بالله شهيدا فيكون معنى احسن بين زيد صار زيد في احسن ومفعول عند لاخفشر
 يؤيده جواز حذفه كما جاء في قوله تعالى اشمعه ههنا فاعل على هذا الوجه يكون احسن لقوله
 خيرا فيكون فيه ضمير هو فاعله اي احسن انت زيد او زيد اي اجعله حسنا
 بمعنى صغيره والباء عند للتعدية فيكون الهمزة للصيرورة لا للتعدية ليصير احسن
 متعل يا بواسطة الباء او الزيادة في المفعول للتأكيد كما في قوله تعالى لا تلقوا يا ايها
فميتن يكون الهمزة للتعدية كما في شرج و احسن متعل يا بنفسه ولا يبين ان فعل
 التعجب الامتياز منه افعال لتفضيل اي الامن شئ يصح بناء فعل لتفضيل منه لوجود
 المشابهة بينهما لكون كل واحد منهما للمبالغة والتوكيد فلا يبين ان لا من ثلاثي مجرد قابل
 للزيادة والتقصان ليس يكون ولا عيب انما قيدنا الثلاثي الجرد بقولنا قابل للزيادة
 والنقصان احرازنا عن نحو مات زيد لا يقال فيه مات زيد الا ان الموت لا يقبل
 الزيادة والنقصان فلا يكون موت احد اثنان من موت احد احرا وانقصى الاظلام

یتعجب من الفعل لا من المفعول كما في اسم التفضيل فهو ما شهرة وما اشغل قليل
 وما عطا لا شاذ ويتوصل في الممتنع الى ان لا يمنع بناء فعل التعجب منه من رباي
 او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما أشد
 استخراجا في الاول وأشد دبا استخراجا في الثاني بينيان من فعل يمنع بناؤها
 منه ويوقع مصدر ذلك الفعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء كما عرفت ذلك
 في اسم التفضيل ولا يجوز التصرف فيها في فعل التعجب بتقدير وتأخير اي بتقدير
 المفعول والمجرور وتأخير الفعل عنها فلا يجوز ان يقال ما زيدا أحسن ولا ان
 يقال بزيلا أحسن فان قلت ذكر التأخير هنا مستدرك اذ كل من التقدير والتأخير
 مستلزم للاخر فيكون تقدير يمر شئ مستلزما لتأخير غيره وبالعكس قلنا
 ان احدهما ينفصل عن الآخر قصد الا لتحقيقا فكان الشيخ رحمه الله عليه اعتبار
 المقصد او نقول ذكره تأكيد اول فصل اي لا يجوز التصرف فيها ايضا بايقاع
 فصل بين العامل والمعمول فلا يجوز ان يقال ما أحسن اليوم زيدا ولا أحسن
 اليوم مزيد وجاء الفصل بكان الزائدة نحو ما كان أحسن زيدا ولا يقاس
 عليه لفظ يكون خلافا لابن كيسان وانما لا يجوز هذه التصرفات في صيغتي
 التعجب لكونها غير متصرفين حيث لا يحى منهما مضارع مجهول وامر مفعلي وتانيث
 وتثنية وجمع لانها بعد النقل الى النعت جرت مجرى الامثال فلا يتغيران كما
 يتغير الامثال ولا تقضاهما صدر الكلام لما فيها من معنى الا نشاء والمازى
 اجاز الفصل بالظرف حيث يتسع بالظرف مالا يتسع في غيره ولما سمع من
 العرب ما أحسن بالرجل ان يتصدق في نحو ما أحسن اليوم زيدا
 وأحسن اليوم مزيد وهذا اذا كان الظرف متعلقا بصيغتي التعجب اما اذا لم يكن متعلقا
 بهما فلا يجوز الفصل بالظرف فلا يقال لقية ما أحسن أمس زيد الا ان امر متعلق بقوله
 لقية لا بقوله احسن ثم اعلم ان النحويين اختلفوا في كون صيغتي التعجب فعلين ام اسمين
 فذهب الاكثر الى انهما فعلان واستدلوا على ذلك بان اتصال نون الواقية نحو الكوفي
 بعد اضافة الى المنصوب وبناءه على الفتح وذهب بعضهم الى انها اسمان واحتج
 عليه بتصغيرها أصيلا في قوله ع يا ما أصيلا غزلا ناشدا وبعدهم بحقوق

في الظرف

افعال المدح والمدح
والمدح

الضامات والتأنيث الساكنة والتصرف وتنحيز الواو في نحو ما اخوفن وكتما
فرغ عن بيان فعل التعجب شرع في بيان افعال المدح والذم فقال **فصل**
افعال المدح والذم ما وضع على افعال وضعت وتذكير الضمير باعتبار اللفظ لا اشتراك
او ذم فلا يصدق الحد على نحو كرم زيد وشره عمر ووقته بكر وعمر خالد وصدق
وذكرت لانها لم توضع الا لنشاء واما المدح فلما في فعل المدح فعلا ان احدهما نعم وهو
فعل ماض اصله نعم على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين وقد جاء في فعل اسماء كان
او فعلا اربع لغات اذا كان فاعله مفتوحا وعينه حلقيا فتحر الفاء مع كسر العين
وهي الاصل وتحر الفاء مع اسكان العين وكسر الفاء مع اسكان العين وكسر الفاء مع كسر العين
اتباعا للعين فختلف النحاة في فعلية نعم بشرق هب الكسائي والبصريون والآخرها فعلا ان
استدلوا على فعلية ما باتصال تأنيث الساكنة واستندوا بالضمير وذهب الباقون الى ان
اسما واحتملوا على اسميتها بدخول حرف النون عليها نحو يا نعم المولى واجيب بانها محمول على
حرف التثنية وفاعله اي نعم اسم معرف باللام نحو نعم الرجل زيد وهذه اللام للعهد
الذهني على الاصح اذ يفسر بالواحد المثني والمجموع وكذا المضارع والمضمر قبل ان يسموا باللام
وانما كان فاعله اسما معرفا بهذه اللام ليحصل المباعدة في المدح وهذا هو الناس ليباب
نعم وذلك لان اللام لما كان للهدى الذي يكون المعبر بها واقعا على واحد غير معين
ابتداء ثم يصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون الكلام بعدا مشتقا على الاصل والتفصيل
وهو واقعه في النفس واسم مضاف الى الاسم المعرّف باللام اما بغير واسطة نحو نعم
غلام الرجل زيد او بواسطة نحو نعم غلام صاحب لفرس او بواسطة نحو نعم وجه
فرس غلام الرجل وقد يكون فاعله اي فاعل نعم مضمرا لا يختصا لان قولك نعم رجلا
اعصر من قولك نعم الرجل زيد ولا نه اضمارا على قرينة التفسير وفيه مباعدة في المدح و
يجب حتمية اي تفسير ذلك المضمرة بنكرة منصوبة في التميز واقعة قبل مخصوصه
معرفة نحو نعم رجلا زيدا ومضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم ضارب رجل
زيد ونعم ضارب زيدا وحسن الوجه انت واما وصف النكرة بالمنصوبة لغير التوضيح اذ
التميز اما منصوب او محروم وهما لا يحتمل الجرا لا ان يراد الاحتراز به عن الجهر بمنزلة
في قائله الله من شاء من ذلك ان تريد بالمنصوبة لا محلا فاحتراز به عما يحسن التقابل بين

ابدانها

النكرة وبينها وانما وجب تميزه بتلك النكرة لانه لو لم يكن كره تميز لم يفهم ان في نعم ضميرا
او يما عطف على قوله بنكرة اي يجب تميز ذلك المضمرا بما منصوب بالحمل على التميز نحو قوله
تعا نفعنا هي اي نعم الشيء شيئا هي اي الصدفات اي ابتدءوا بها وما نكرة بمعنى شيء لا موصولة
ولا موصوفة والمخصوص بالمدح هي وقال الفراء وابو علي موصولة بمعنى الذي فاعل
لنعم ويكون الصلة بتامها في تمام هي محذوفة لان هي مخصوصة بالمدح اي نعم الذي
فعله هي وقال سيبويه والكسائي فاعلة تامة بمعنى الشيء فمعنى نفعنا هي اي نعم الشيء هي
فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي الامر وهي مخصوصة بالمدح وزيد في امثلة المذكورة الواقعة
بعد الفاعل يسمى المخصوص بالمدح لانه محض بالمدح ولم يصح بتقديره لانه قد جاء جواز
تقديره فيقال زيد نعم الرجل والثاني جئت المحو جئت ازيد فحبت فعل المدح وفاعله
اي فاعل هذا الفعل في الاشارة الى ما في لذهن كما قيل في الرجل نعم الرجل و
لا يجوز حذف ذا من حيث تفضيل الظاهر على المضمرة عند صاحب القاموس حبت اسم
بمعنى الجيب وذا فاعله والمخصوص بالمدح زيد بالواقع بعد جئت ويجوز ان
يقع قبل مخصوص جئت او بعده اي بعد جئت تميز مطابق لذلك المخصوص في
الافراد والعينية والجمع والتذكير والتانيث لكون فاعله مبهما وهذا بخلاف نعم
حيث يجب هناك التميز اذا كان فاعله مضمرا تفضيلا للملفوظ على غير الملفوظ نحو جئت
رجلا زيد مثال ما كان التميز واقعا قبل مخصوص جئت وجئت زيد رجلا مثال ما كان
التميز واقعا بعد مخصوص جئت او حال عطف على تميز اي ويجوز ان يقع قبل مخصوص
جئت او بعد حال على وفوق المخصوص في ما ذكر نحو جئت راكبا زيد في وقوع المحل قبل
مخصوص جئت او جئت ازيد راكبا في وقوع المحل بعد ثم المحل في التميز والحال
ما في جئت من الفعل وذا الحال هو ذا زيد لان زيد المخصوص بالمدح لا يجي الا بعد
المدح لفظا او تقديرا فالتركيب حال عن الفاعل لا عن المخصوص وعلى هذا القياس
في التميز في نعم رجلا هو نعم رجلا هو نعم ما الذي مر فله اي فلان من فعلان ايضا
كما يكون للمدح فعلا ن احدهما بشر الرجل زيد مثال فاعل بشر
المعروف باللام وبشر غلام الرجل زيد مثال فاعله المضاعف الى المعرف باللام وبشر رجلا
زيد مثال فاعله المضمرة للتميز بنكرة منصوبة والثاني ساء نحو ساء الرجل زيد ففاعل

القسم الثالث في الحروف

سلك المعرف باللام وساء غلام الرجل زيد فاعله المضاف الى المعرف باللام وساء
رجل زيد فاعله المضمم المميز بكرة منصوبة وهذان الفعلان مثل نغم في كون
فاعله انما اسماء معر فاعلا باللام او مضافا الى المعرف باللام او مضمما اميزا بكرة منصوبة
نعم لما فرغ من القسم الثاني في الفعل شرع في القسم الثالث في الحروف فقال

القسم الثالث في الحروف

وقد مضى تعريف الحرف في المقدمة واقسامه واقسام الحروف سبعة عشر قسمًا
حروف الجر والحروف المشبهة بالفعل وحروف العطف وحروف التنبيه وحروف النداء
وحروف الايجاب وحروف الزيادة وحروف التفسير وحروف المصدر وحروف التحضيض وحروف
التوقع وحروف الاستفهام وحروف الشرط وحروف الردع وتاء التانيث الساكنة والتسويين
نونا التاكيد فصل حروف الجر كان الانسب تقديم الحروف المشبهة بالفعل على حروف الجر على
طبق تقديم المرفوع والمنطوق على الجر واللام الا انه قد مر حروف الجر عليها مرعاة لاصالتها في علمها
فرعية الحروف المشبهة او لكثرة دورها في الكلام وانما سميت بحروف الجر لانها تجر معها الافعال الى ما
يليهما وتجر الاسماء وتسمى بحروف الاضافة لانها تضيف لفعل وشبهه ومعنى فعل هو ما يليها
حروف وضعت لافضاء الفعل الاولات يقول للافضاء بالفعل بمعنى ايصاله لان الافضاء
هو الوصول فاذا عدى بالباء كان معناه لا يطأ او شبهه اي شبه الفعل وهو ما يعمل على فعله
هو من تركيبه كاسمى الفاعل والمفعول الصفة المشبهة او معنى فعل وهو ما يستنبط منه معنى
الفعل ولا يكون من تركيبه كالظرف والجار والمجرور وحروف النداء وحروف التنبيه واسم
الاشارة واسم الفعل والتمق والتبرج والتشبيه غير ذلك مما يدل على معنى الفعل كالتاكيد
ما عبارة عن اسم والضمير المرفوع المستكن في تليها عائد الى الحرف المنصوب اليها رز الى ما اى الى اسم
تلى الحرف ذلك الاسم وانما عاثر عن الاسم بكلمة ما ليتناول مثل قوله تعروضا قات عليهم
الارض بمارحبت فانه ليس بالفعل فهو مررت بزيد نظير الافضاء للفعل وانما ما تبرزيد نظير
الافضاء لشبه الفعل وهذا في الدار ابوك اى شيراليه فيها اى في الدار نظير الافضاء لمعنى
الفعل وهي اى حروف الجر تسع عشر حرفا احدها من قد مها على سائر الحروف لانها لا تبدل في
بالابتداء والى وهي من موضوع لا ابتداء والغاية الى نهايتها اى لا تبدل عله نهاية ولا يستعمل ابتداء

حروف الجر

يقول

لانهاية له كالا هو دال بديته وهذا اعنى تفسيره بالغاية بالنهاية احسن من تفسيرها بمعنى
 المسافة لانه يوجب ان يكون استعماله في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة
 الحقيقية والتأنيلية وعلامته اى علامته كون من لا يتلوا الغاية ان يصح في مقابلته
 اى لا ابتداء الا انتهاء حتى يصح ايراد الى وما يفيد فائدتها في مقابلتها وهذا لا ابتداء
 يكون من مكان كما تقول سرت من البصرة الى الكوفة او من زمان كما تقول صمت
 من يوم الجمعة الى يوم الخميس وقد يعنى لغيره لا ابتداء من غير قصد الى انتهاء مخصوص مع
 صحة ان يكون في مقابلتها الا انتهاء كما تقول عوذ بالله من الشيطان الرجيم فان معنى
 اعوذ بالله التوجه اليه والتبشير به لاظهار المقصود من صريحهم وعلامته اى كون
 للتبيين ان يصح وضع لفظ الذى او تصاديفه على حذف المعطوف مكانه اى مكان
 لفظ من كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اى الرجس الذى هو
 الوثن فان قلت لا يصح وضع الموصول مكان من في نحو قد كان من قطري شئى
 من مطر مع انها للتبيين لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم جعل المفرد
 صلة قلت المراد بوضع الموصول مكانه مع ايراد مقتضيات الموصول وللتبعية على
 اى علامة كون من للتبعية ان يصح وضع لفظ بعض مكانه اى مكان من نحو اخذت
 من الدراهم فانه يصح ان يقال اخذت بعض الدراهم وزائدة بالرفع عطفا على
 قوله لا ابتداء فانه مرفوع بالخبرية وعلامته اى علامته كون من زائدة ان لا يمتثل
 المعنى باسقاط اى باسقاط لفظ من بل يبقى صل المعنى على حاله نحو جاءني من احد
 فاته لوقيل فاجاءني احد باسقاطه يمتثل صل المعنى ولا يراى من في الكلام الموجب
 على من هب البصر يميز فتمت في غير الموجب بخلاف الكوفيين ولا خفش فانهم جوزوا
 زيادتها في الموجب في اسم الجنب ايضا فاستدلوا على ذلك بقوله تعالى يغفر لكم
من ذنوبكم وبقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا وبقول العرب قد كان من
 مطر اى قد كان مطرا اجيب عن الآية بان قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطأ لانه
 نوح عليه السلام وغفران جميع ذنوبه صلى الله عليه وسلم لا يوجب غفران جميع ذنوب
 امة نوح عليه السلام فعلم من هذا ان كلمة من في قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم
 للتبعية لا للزيادة وعن قول العرب بما اشار اليه بقوله واما قولهم قد كان من مطر

شبهه مما یوهم زیاده من الکلام الموجب فمتأول بالحمل علی التبیین قد
 کان بعض مطر او علی التبیین قد کان شی من مطر وقد یجئ من
 بعض فی ک قوله تعالی اذ انودی للصلاة فزیوم الجماعة وقد یكون بمعنى لباء ک قوله تع
 یظرون من طر فی حقی ای به وقد یكون بمعنى البدل ک قوله تعالی ارضیتکم
 بالنبوة الدنیاء من الاخرة ای بدلهما وقد یكون بمعنى الاستغراق نحو ما جلع فی من
 رجل لان من هذه من حیث انها تفید الاستغراق لم تکن زائدة الا ترى انک لو
 حذفتها کان المعنی نفی الجی عن رجل واحد نحو ما جاء فی رجل بل رجلان من حیث ان
 اصل الکلام مستقیم بذمها کما زائدة بخلاف من التی فی قولک ما جاء فی من احد
 فانها زائدة البتة لان احدا لا یستعمل الا فی العموم وکن لا یستعمل الا فی المنفرد
 الجوهري ویكون من معنی علی نحو قوله تعالی ونصرنا به من القوم ای علی القوم وقد یكون للضم
 مکسورة الیم ومضمومها نحو من فی لا فعل کنز و ذکر بحری انها تكون لانتهاء نحو
 قربت منه ای قربت الیه ویجئ للفصل د خست علی ثانی المتضادین نحو قوله تعالی
 والله یعلم المقسد من المضل وثانیها الی وهی موضوع لانتهاء الغایة فلا یدخل
 فابعد هائی فاقبلها الا بما اذا ومنهم من قال بالعسر ومنهم من قال هی مشترکة فیها
 ومنهم من قال یدخل ان کان فابعد هاجس لما قبلها کالمرافق فی باب الغسل الا
 فلا کاللیل فی الصوم ثم ذلك لانتهاء اما ان یكون فی مکان کما مر مثاله نحو سرت
 من البصرة الی الکوفة او فی زمان ک قوله تعالی ثم اتموا الصیام الی اللیل ومعنی مع
 ای یجئ الی بمعنى مع قلیلا ای حال کونه قلیلا و حیث قلیلا و زمانا قلیلا
 ک قوله تعالی فاعسلوا و جوهکم و ایدیکم الی السرافق ای مع المرافق و ک قوله تع
 ولا تأکلوا أموالکم الی أموالکم ای مع أموالکم و ثالثها حته وهی ای حتی مثل الی
 فی کونها لانتهاء الغایة نحو مت الباحة حته الصباح ومعنی مع ای و یجئ حته بمعنى مع
 کثیر ای حیث کثیرا و زمانا کثیرا نحو قد یحتاج حته المشاة ای مع المشاة و فی قوله کثیرا
 اشارة الی ان حته یجئ بمعنى الی قلیلا و لان دخل حته فی غیر الظاهر ای فی غیر الاسم
 الظاهر بل ینتصر بالظاهر فلا یقال حته کما یقال الیه استغناء عنها بالی والاصوب ان
 یعمل بالاستعمال الاستغناء لانه یقتضی ان لا یدخل فی الظاهر ایضا لذلک

وليس اختصاصها بالظاهر في حجر دكونها بمعنى الى خلافا للمبرد فاته اجازة حولها
 في المضمرية كالي متمسكا في ذلك بقول الشاعر الذي نقله المص رحمه في الكتاب و
 الجمهور على انه نادى وشاذ وكتا كان قول الجمهور مختارا عند المص رحمه حكاه بشذوذه
 وقال واقول الشاعر الذي يتمسك به المبرد شعر فلا والله لا يبقى انا س
 نتي حثا كيا ابن ابي زياد * شياذ فلا يقاس عليه غيره ورابعها في وهي في موضوعة
 للظرفية اي بحمل ما بعد هاء ظاهر فالما قبلها اما حقيقة نحو زيد في الدار وما في الكور
 او توسعا واعتبارا نحو نظرت في الكتاب والنجاة في الصدق ومعنى على في يجرى
 في بمعنى على قليلا كقوله تعالى ولا صلبتكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل
 قال صاحب المفضل انها في الالية على اصلها وليست باستعارة بمعنى على كما
 توهم لتمكن المصلوب في الجذوع كتمكن الشيء الكائن في الظرف وذكر الشيخ ابن الحاجب
 ان كل ما فيه استقرار ومنزلة فهو موضع في وكل ما فيه معنى لاستعماله دون الاستقرار
 فهو موضع على وكل ما فيه معناه فهو موضع الحر في نظر الى المعنيين نحو جلست
 على الارض وفي الارض ويحى في بمعنى مع كقوله تعالى ادخلوا في امصار مع امر
 والتعليل كقوله تعالى مستكم فيما اخذت حرم فيه عن اب عظيم اي لما اخذتم
 وكقوله صلى الله عليه وسلم عن بنت امرأة في مرة حبستها و للمقابلة كقوله
 تعالى فما امتاع الحيوة الدنيا في الاخرة الا قليلا وخامسها الباع وهي اي
 الباء مستعملة للالصاق اي لالصاق الفعل بالجور وما حقيقة كيب ذاك او مجازا
 كمررت بزيد اي التصيق مروري بموضع يقرب منه زيد للاستعانة اي للدلالة
 على ما دخلت هي عليه الة للفعل نحو كتبت بالقلم اي مستعينا به وللمصاحبة
 بمعنى مع كخرج زيد بعشيرته اي مع عشيرته وللمقابلة اي للدلالة على وقوعه في
 مقابلة الشيء اخرجت هذا بذلك وكقوله تعالى ارضيتكم بالحيوة الدنيا نيامنا
 الاخرة وللتعدنية اي بحمل اللازم متعديا مثل الهزلة في اكرممت زيدا
 التضعيف في اكرمته كذهبت بزيد اي اذهبت وللظرفية كجلست بالمسجد اي
 في المسجد وزائدة عطف على قوله للالصاق فانه مرفوع بالخبرية قياسا
 مفعول مطلق اي قسناها قياسا او خبر يكون محذوف تقديره وتلك الزيادة يكون

على ما ثبت

قیاساً او نصب علی نزع الخافض ای عرفنا زیادة الباء بالقیاس فالفعل
والفاعل والمفعول مع الجار نسبیاً فی خبر النفی ای فی خبر النفی نحو ما زید بقائم ونحو
لیس زید براكب وفي الاستفهام ای فی خبره نحو هل زید بقائم فان قلت ذلک مطلق
النفی ولا استفهام يشمل لیس وما ولا المشبهتین به ولا لnfی الجنس والسمیة و
هل ولا لیس کنک لک اذا حکم بخصوص بلیس لا بما المشبه به وهل قلت ذلک
لعله اراد النفی والا استفهام المهوردی فی هذا الباب فی عرف المشهور
وهو النفی بلیس وما المشبهة ولا استفهام هل وسامعاً عطف علی قوله قیاساً فی المرفوع
سواء کان المرفوع مبتدأً نحو بحسبک زید فقوله بحسبک مبتدأً وزید خبره
والباء زائدة فی المرفوع وهو المبتدأ ای حسبک زید وخبر الکذا فی النفی ولا استفهام
نحو بحسبک زید أو فاعلاً ونحو وكفی بالله شهیداً ای کفی الله شهیداً فی المنصوب عطف
علی قوله فی المرفوع نحو النفی بید ای یدک فالباء زائدة فی المنصوب وهو المفعول قل الله
ولا تلقوا بأیدیکم الی التملکة ای لا تلقوا الی یدیکم ای انفسکم الی الهلاک بترك
الجهاد فانکم اذا ترکتم الجهاد غلبت الاعداء علیکم فهل کتم ویحی الباء بمعنی عن کقوله
تعالی سأل سائلین بعدایب ای عن عذاب وبعی من کقوله تعالی یوم تشق السحاب
بالقیام ومعنی علی کقوله تعالی ومنهم من ان تامة یقنطار یؤثر الیک فقیح
للجرید نحو رأیت زیداً بالعلم ای مجرداً خالیاً عن العلم بعینه لیس له علم حتی یقرأ
علمه وبعلم عنه وتساو سها اللام وهي للاختصاص ای لاثبات شیئ لشیئ والنفی عن غیره
وهو الظاهر وجرى علیه العمل ثم الاختصاص صرمان یكون اختصاصاً صریحاً مستحقاً
نحو الجلی للفرس او اختصاصاً صریحاً بحوال المال لزید واختصاصاً نسبیاً نحو زید
ابن لعمرو وللتعلیل ای لبیان علة شیئ سواء کان العلة غائیة کضریته للتادیب
فان التادیب غائیة یقصد الفعل لاجلها وهو الضرب او علة داعیة ولیست
بغائیة کخرجت لمخافتک فان المخافة علة داعیة علی الخرج ولیست غائیة یقصد
الفعل لاجلها وهو الخرج وزائدة بالرفع عطف علی قوله للاختصاص کقوله تعالی
ردف لکم ای رد فکم واللام زائدة لا روف متعل بنفسه وبعی عن الی وبعی
اللام بمعنی عن اذا استعمل مع القول وما یشق منه کقوله تعالی وقال

لما فی من الغام

الَّذِينَ كَفَرُوا وَالَّذِينَ آمَنُوا عَنِ الْوَاوِیْ لَا یَسْتَعْمَلُ الْوَاوِیْ
 بِمَعْنَى الْوَاوِ الْكَائِنَةِ فِي الْقِسْمِ لِلتَّعْجِیْبِ أَيْ عِنْدَ التَّعْجِیْبِ فِي سَمِ اللَّهِ وَلَا یَسْتَعْمَلُ الْوَاوِیْ
 فِي الْأُمُورِ الْعِظَامِ فَلَا یَقَالُ اللَّهُ لَقَدْ طَارَ الذِّبَابُ وَآتَمَّ أَلَمَ یَقْبَلُ بِمَعْنَى الْبَاءِ فِي الْقِسْمِ
 مَعَرَاتُ الْبَاءِ أَصْلُ فِيهِ تَنْبِيهًُا عَلَى أَنَّهُمْ كَوَاوِ الْقِسْمِ لَا كِتَابُهُ كَقَوْلِ الْهَذَا لِي تُشْعِرَ
 اللَّهُ بِبَقِيٍّ عَلَى الْإِقَامِ ذَوْ حَيْدٍ بِمَشْمُوحٍ بِهِ الظَّيَانُ وَلَا سَ * فَقَوْلُهُ اللَّهُ مُتَعَلِّقٌ
 بِالْقِسْمِ وَكَلِمَةُ لَا هُنَا مَضْمُورَةٌ لَا مِنْ الْإِتِّبَاسِ أَيْ لَا یَبْقَى وَقَوْلُهُ ذَوْ حَيْدٍ فَاعِلٌ یَبْقَى وَ
 بِمَشْمُوحٍ مُتَعَلِّقٌ بِهِ وَقَوْلُهُ بِهِ الظَّيَانُ وَلَا سَ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ وَقَعَتْ صِفَةً مُشْمُوحٍ وَحَيْدٍ
 جَمْعُ حَيْدَةٍ وَهِيَ عَقْدٌ فِي قُرْنِ الْوَعْلِ وَیَجْمَعُ حَيْدٌ وَحُیُودٌ كَبِدَارَةٍ عَلَى بَدَلٍ
 وَیَذُورُ وَاسْتَفْهَمَ الْجَمْلَ الْعَالِیَ وَالظَّيَانُ اسْمٌ نَبَتٌ طَیْبٌ الرَّائِحَةُ وَالْأَسَ شَجَرٌ مَعْرُوفٌ وَهُوَ
 الرَّیْحَانُ وَقِيلَ الْأَسَ قَطْرَةٌ مِنَ الْعَسَلِ تَقَعُ مِنَ النَّخْلِ عَلَى الْحَجَرِ فِی سِدَالُونٍ بِتِلْكَ الْقَطْرَةِ
 عَلَى مَوَاضِعِ النَّخْلِ وَمَعْنَى الْبَيْتِ وَاللَّهُ لَا یَبْقَى عَلَى تَصَرُّفٍ لَا یَا مَعْنَى مَرَاهُ فِي الدُّنْيَا شَيْءٌ فَلَا یَسْلَمُ
 مِنَ الْإِفَاتِ الَّتِي تَقَعُ فِي الدَّهْرِ حَتَّى هَذَا الْوَعْلُ الَّذِي یَعْتَصِمُ بِشَوَاقِقِ الْجَمْلِ لَا یَبْقَى
 مَا یُرْعَاكَ وَمَا یُشْرِ بِهْ وَهُوَ تَعْجِیْبٌ قَدْ یَسْتَعْمَلُ الْوَاوِیْ لِلصَّیْرِ وَرَةٍ نَحْوُ لَزْمِ الشَّرِّ لِلشَّقَاوَةِ وَ
 قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَارْتَقِ أَصْلًا فَرَعًا لِيَكُونَ لَهْمُ عَدُوٍّ وَحَزَنًا وَكَيْفَ هَذِهِ الْأُمُورُ
 الْعَاقِبَةُ وَقَدْ یَجْعَلُ بِمَعْنَى فِي كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ وَمَعْنَى
 عِنْدَ هَذِهِ الْآيَاتِ لِأَنَّهُ قِيلَ الْمَعْنَى عِنْدَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَمَعْنَى إِلَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى كُلُّ شَيْءٍ
 لَا جَلَّ مَسْمُوعٌ وَمُحَمَّدٌ ذِيهِ الَّذِي هَذَا أَنَا لِهَذَا وَمَعْنَى بَعْدَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى أَقِمِ الصَّلَاةَ لِلذِّكْرِ
 الشَّمْسِ أَيْ بَعْدَ زَوَالِهَا وَمَعْنَى مَعَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فَلَمَّا أَسْلَمْنَا وَتَلَا لِلْجَبَّارِينَ
 وَمَعْنَى مِنْ كَقَوْلِ الْجَمْرِ بِرِجِّ نَحْنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ * أَيْ مِنْكُمْ وَمَعْنَى الْفَاءُ
 كَقَوْلِهِ تَعَالَى إِذَا مَا مِتَّ لَسَوْفَ أُخْرِجُ حَيًّا أَيْ فُسُوفَ وَمَعْنَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَمَا أَمْرُ وَا
 إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ أَيْ أَنَّهُ یَعْبُدُ وَاللَّهُ وَ سَأَ بِعَهَادَاتٍ لِلتَّقْلِيلِ أَيْ لَا نَشَاءُ تَقْلِيلَ
 أَفْرَادٍ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي الْأَصْلِ كَمَا أَنَّ كَمَ الْخَبَرِيَّةَ لِلتَّكْثِيرِ أَيْ لَا نَشَاءُ تَكْثِيرَ أَفْرَادٍ مَا دَخَلَتْ
 عَلَيْهِ لَا أَنْ رَبِّ كَثِيرًا مَا یَسْتَعْمَلُ لِلتَّكْثِيرِ وَلَنْ لَمْ یَسْتَعْمَلْ كَمَ الْخَبَرِيَّةَ لِلتَّقْلِيلِ فَظَهَرَ فِيهَا
 ذِكْرُ قَدْ فَأَنَّهُ فِي الْمَضَارِعِ لِلتَّقْلِيلِ ثُمَّ اسْتَعْمَلَتْ لِلتَّكْثِيرِ فِي مَقَامِ الْمَدْحِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى عِلْمُ اللَّهِ
 الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا وَذَهَبَ الْإِحْقَاقُ إِلَى أَنَّ رَبَّ اسْمُهُ وَهُوَ مُخْتَارٌ

صاحب المفتاح ويستحق اي رتبة صدر الكلام لما فيها من الانشاء كما ان كسر
 الخبرية يستحق ذلك ولا تدخل اي رتبة الازمنة موصوفة لان مجزها في معنى
 التميز عنها لانها للتقليل كما ان كسر للتكثير ففيه شائبة للعد الطالب للتميز وهو لا يكون الا
 نكرة نحو رتبة رجل لقيته او مضمير بهم بان ليس له معناه مفر من ذكر اي وان كان
 التميز مثنى او مجزعا او مؤنثا مما يميز نكرة منصوبة على التميز لان المضمير لما كان
 مبهما اخرج الى التميز نحو رتبة رجل في المفر ورتبة رجلين في المثنى ورتبة رجال في
 الجمع ورتبة امرأة كذلك تقول رتبة امرأتين في المثنى ورتبة نساء في الجمع
 المضمير عائدا الى شئ قلل من ذلك الى شئ سبق ذكره ليحجب المطابقة وهذا عند
 البصريين وعند الكوفيين يجب المطابقة اي مطابقة المضمير التميز
 في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فيقولون نحو
 رتبة جلاديهما رجلين ورتبة امرأتهما امرأتين ورتبة نساء و
 قد تلحقها اي رتبة ما الكافة اي المانعة عن العمل ولا يجوز ان يكتب الا موصولة بخلاف
 غيرها من اقسامها الاسمية فانها لا تكتب الا مفصولة فتدخل رتبة بعد نحو قاتل الكافة
 بما على الجملة اقا فعلية نحو رتبة ما قاتلها واما اسمية نحو رتبة ما زيد قائم ولا بد لها
 اي لرب من فعل فاضرت لعلته ولو كانت مكفوفة بما وانما وجب ان يكون لها فعل
 ما لان رتبة للتقليل اي لتقليل المحقق الواقع وهو اي ذلك التقليل لا يتحقق اي
 يحصل الا به اي بالفعل لماض واما قولهم ساء يوم الذي كفر والوكا نوا
 مسلمات فهو كالماض لصدا والعيابة وتحقق فهو اذن بمنزلة الموجه المتحقق
 فيكون يوم بعد يوم ويؤيد لاقوله تعالى فسوف يعلمون اذا الغلال في اعتداتهم
 حيث جاء باذ وهو للماض وجمع بين وبين سون التي هي للاستقبال لكونه
 بمنزلة الموجود لتعريفه من التريب ويحذف الفعل الى الفعل الماض الذي
 تعلقت به رتبة غالبا اي حذوا غالبا او زمانا غالبا او في الغالب كقولك
 رتبة رجل كرمي في جواب من قال هل لقيت من كرمي اي رتبة رجل كرمي لقية
 فاكرم في صفة لرجل لما تقرر من كرمي رجا لا بد له من صفة ولقيته فعلها
 اي فعل رتبة وهو لقية محذوف وانما حذف فعلها بقرينة السؤل انما كثر افا

تقع جواباً لسؤال من كوراً ومقلد كحصول لعلم به لا لاجار والمجور وريدل على
 الفعل العام وهو حصل او كان واما قال غالباً لانه قد يحى فعلها ظاهراً نحو
 رب رجل اكرمى لقبته وثأمنها واورث التي تكون بمعنى رب وفي حكمها ولهذا تستحق
 صد الكلام كما اشار اليه بقوله هي اي واورث الواو التي يبدل بها في اول الكلام
 ولا تدخل الا على مظهر نكرة موصوفة وتحتاج الى فعل فاضربن فغالباً واما لم يقل
 واورث في حكمها لانه لا يفيد الحقوق والكلالة بالواو فيصير دخولها على الجملة كقول الشاعر
 شعرو بلدة ليس بها انيسر الا ليعافير والا العيسر اي رب بلدة والبلدة
 كل جزء من الارض مستجير عامر وعامر الانيسر الموانسرو كل ما يوانسره ولا يعافير
 جمع يعفور وهو اذن الظبي بلون التراب بضم الياء انخشف والعيسر بالكسر جمع
 عيسر وهي الابل الابيض التي ينخالط بياضها شئ من الصفرة وتاسعها واوالقسم
 هي تختص بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا تدخل المضمرة ثم الظاهر سواء كان
 اسم الله نحو والله او غيره نحو والترحم لا فعل واذا كان واوالقسم تختص
 بالظاهر فلا يقال ذلك لا فعل كذا خطأ لرجتها عن وجه الاصل وهو الباء حيث
 خصصوها بل كل القسمين واختاروا المظهر لاصالتها وعاشر هاتوا القسم وهي مختصة
 باسم الله وحده اي دون غيره من الاسماء الظاهرة والمضمرة وازدادة الاسم الله تعالى من قبيل
 اضافة العلم الى الخاص ولو قال بلفظ الله وحده لكان اوضح واذا كان كذلك
 فلا يقال تالرحمن وذلك لانهم لما ابدلوا التاء عن الواو ادادوا حظ رجتها من الواو فخصوها
 باسم واحد وعينوا اسم الله تعالى لذلك لانه اكثر مجيئاً في القسم من غيره
 ولجاء الى اخفش وحول تاء القسم على غير اسم الله تعالى مستدل لا يقول العرب
 نحو ترب الكعبة والجمهور حكوا بشذوذها ولما اختار المصنف رحمه الله تعالى قول
 الجمهور قال وقوله هي اي قول العرب الذي استدلل به لا خفس ترب الكعبة شاذ
 لا يقاس عليه غيره والحادي عشر باء القسم وهي تدخل على الظاهر سواء كان
 اسم الله او غيره والمضمرة اي تدخل على المضمرة نحو بآلله وبالرحمن وبك لكون الباء
 اصلاً في باب القسم ولا بدل للقسم من الجواب وهو اي ذلك الجواب جملة تسمى القسم
 الجملة الفعلية صفة جملة فان كانت اي تلك الجملة الواقعة جواب القسم جملة

لا
 يجوز

موجبة ای مثبتة يجب دخول الامر في الجملة الاسمية والجملة الفعلية منها نحو والله
 لزيد قائم نظير الجملة الاسمية الموجبة والله لا فعلان كن انظير الجملة الفعلية
 الموجبة ومنه قوله تعالى تالله لا كيد لك اصنامكم ودخول ان في الاسمية ای
 ويجب دخول ان المكسورة في الجملة الاسمية الموجبة دون الفعلية الموجبة نحو
 والله ان زيد قائم ومنه قوله تعالى ان سقمكم لشي في جواب والتيل ان يغش
 وان كانت ای تلك الجملة الواقعة جوابا للقسم جملة منفية يجب دخول ما ولا فيها اسمية
 كانت الجملة او فعلية نحو والله قازيد بقائم نظير الجملة الاسمية النافية سبأ والله
 لا يقوم زيد نظير الجملة الفعلية المنفية بلا وانما وجبت في الجملة المقسم عليها
 احدا لاشياء الاربع للذ كورة للربط بين الجملتين والمقسم عليها لاستقلال كل واحد
 منها بل ان الاخرى واعلم انه ای لسان قد يحذف حرف النفي من جواب القسم
 لنوال اللبس عند عدم التباس المنفي بالمثبت كقوله تعالى تالله تفقؤت كره
 يوسف ای لا تفقؤ لان المضارع المثبت لا بد له من ان يفترز بالامر وهو هنا منتف
 فعلم انه منفي وحرف النفي عنه محذوف ويحذف جواب القسم ان تقدم على القسم
 ما يدل عليه ای جواب القسم نحو زيد قائم والله ونحو قازيد والله
 تقدير الاول والله لزيد قائم وتقدیر الثاني والله لقام زيد او توسط ای القسم بين جزئي
 الجملة القسمية نحو زيد والله قائم وقام الله زيد تقدیر الاول والله لزيد قائم وتقدیر
 الثاني والله لقام زيد وانما حذف جواب القسم في هاتين الصورتين لانه لما تقدم
 على القسم ما يدل عليه هو جوابه في المعنى او توسط القسم بين جزئي ما هو جوابه في
 المعنى استغنى عن الاعادة والثاني عشر عن هي للجأوزة ای لجأوزة شئ وتعديته
 من شئ اخر وهو امر حقيقي كرميت السهم عن القوس الى الصيد او غير حقيقي
 كاطعمته عن الجوع وكسوته عن العري والثالث عشر على الاستعلاء ای استعلاء شئ
 على شئ وهو امر حقيقي نحو زيد على السطح او حكى نحو فلان علينا امير وعليه يزود يكون
 عن وعلى اسمين اقل دخلت عليهما ای على عزو على كلمة من الجارة فحينئذ يكون عن بمعنى
 الجانب وعلى بمعنى الفوق كما تقول جلست من عن يمينه ای من جانب يمينه ومنه قوله
 ع من عن يميني مرة وأما هي من نزلت من على الفرس ای من فوق الفرس ومنه قوله ع

له واخره ع
 فصل وعن يميني
 يمين امير
 من على ظلم رسول يوم

عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَقَرَّرَ هَذَا فَيَكُونُ أَنْ اسْمِيزَ بِدَلِيلِ دُخُولِ مِنْ عَلَيْهَا وَقَدْ يَجُوزُ
عَنِ التَّعْمِيدِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَمَا أَتَى بِجَزَى تَفْسِيرُ شَيْءٍ وَلَا اسْتِعْلَاءُ كَقَوْلِهِمْ يَنْحَلُّ عَنْهُ
وَرَضَى قَالَهُ الْمَالِكِيُّ وَلَا اسْتِعَانَةً كَقَوْلِهِمْ رَمِيتَ السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ وَجَاءَ لِلتَّعْلِيلِ
كَقَوْلِهِ تَعَالَى مَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَزْمٌ وَعِدَّةٌ أَيْ لِمَوْعِدَةٍ وَيَجُوزُ بِمَعْنَى
بَعْدَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ أَيْ بَعْدَ طَبَقٍ وَبِمَعْنَى فِي كَقَوْلِكَ لَا يَكُونُ
ذَلِكَ لِأَمْرٍ وَالْيَا أَيْ فِيمَا لَا أُولَى بَعْدَ لَنْفِي يَنْفَى بِنَاءً فِي ذِكْرِ عَزْمٍ وَفِي مَعْنَى عَلَى الْمَصَاحِبَةِ كَقَوْلِهِ
تَعَالَى الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ وَالتَّعْلِيلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ
وَلِكُفْرَانِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى عَلَى طَائِفَتَيْنِ وَأَقْرَبُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى عَلَى آثَرِ وَاجِهِهِمْ وَمَعْنَى
الْبَاءُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَتَوَلَّى عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ وَالزِّيَادَةُ كَقَوْلِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ
عَلَيْهِمْ وَآلِهِمْ وَصَلَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَصَلَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَصَلَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَصَلَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَصَلَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ
عَسَلُ الْكَافِ لِلتَّشْبِيهِ نَحْوُ زَيْدٍ كَعَمْرٍ وَهَذَا لِلتَّشْبِيهِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ الْمَشَبِّهُ وَهُوَ
زَيْدٌ وَالْمَشَبَّهُ بِهِ وَهُوَ عَمْرٌ وَوَجْهُ التَّشْبِيهِ هُوَ الْمُنَاسَبَةُ بَيْنَهُمَا أَوَّادَةُ التَّشْبِيهِ هُوَ الْكَافُ
زَائِدَةٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ أَيْ لَيْسَ مِثْلُهُ شَيْءٌ عَلَى أَجْزَالِ رُجُوعِهِ وَأَقْرَبُ قُلْنَا ذَلِكَ
لَا أَنْ لَهَذَا الْكَلَامَ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا سَوَى زِيَادَةِ الْكَافِ أَحَدُهُمَا مَا لَا زِيَادَةَ فِيهِ لِلْكَافِ بِلِ
الزَّائِدَةِ هُوَ مِثْلُ وَكَانَ وَجْهَانِ الْحَكْمُ بِزِيَادَةِ الْكَافِ هُوَ الْحَكْمُ بِزِيَادَةِ قَبْلِ الْحَاجَةِ بِخِلَافِ
الْحَكْمُ بِزِيَادَةِ مِثْلُ وَدَرَجَةُ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَهُوَ زِيَادَةُ الْكَافِ بِأَنَّ الْحَكْمَ بِزِيَادَةِ الْحَرْفِ اقْرَبَ مِنْ
زِيَادَةِ الْأَسْمَاءِ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَتْ الْحَرْفُ حَرْفًا وَاحِدًا أَوْ بَوَاحِشًا أَنْ الْحَكْمُ بِزِيَادَةِ الْمِثْلِ يُوجِبُ خُلُ
الْكَافِ عَلَى الظَّهِيرِ فِي التَّقْدِيرِ وَهُوَ مُحْتَضَرٌ بِالظَّاهِرِ وَالْغَلْبِ وَهُوَ مَا لَا زِيَادَةَ فِيهِ بِشَيْءٍ وَهُوَ أَنْ
نَفَى مِثْلُ الْمِثْلِ كُنَايَةً عَنِ الْمِثْلِ ذَلِيلُ وَجْهٍ الْمِثْلِ لَكَانَ لِلْمِثْلِ مِثْلُ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا
الْمِثْلُ مِنَ الْجَانِبِ وَهَذَا وَجْهٌ تَلَقَّاهُ الْفُحُولُ بِالْقَبُولِ وَرَحْمَةُ بَانَ الْكُنَايَةِ ابْلَغَ مِنَ التَّقْدِيرِ
وَعَدَمُ الزِّيَادَةِ حَقٌّ بِالْزَيْجِ وَقَدْ تَكُونُ أَيْ الْكَافِ اسْمًا إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفُ الْجَزْ كَقَوْلِ
الشَّاعِرِ يَضْحَكُنَّ عَمَّ كَالْبَرْدِ مِنْهُمْ أَيْ يَضْحَكُنَّ عَنْ سَعْنَانَ مِثْلُ الْبَرْدِ الذَّائِبِ
لِلطَّافَةِ وَالْبَرْدِ حُبُّ الْغَمَامِ وَلَا نَهَامُ الدُّوبِ شَبَّهَ ثَغْرَهُنَ اللَّاقِي بِعُلُوهَا
الْبَرِيقِ بِجَبَاتِ الْغَمَامِ الذَّائِبَاتِ قَالَ مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْكَافِ لِلتَّعْلِيلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَادْكُرُوا
كَمَا هَدَاكُمْ وَقَالَ الْفَرَاوَقِيُّ بِمَعْنَى عَلَى كَقَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ كَخَيْرٍ فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ كَيْفَ

يَلْقَى
لَهُ تَفْصِيلٌ فِي
عَلَى أَيْ الْوَجْهِ الثَّانِي
سَوَى زِيَادَةِ الْكَافِ
عَ أَوَّلُهُ ع
ثَلَاثَ

اصبحت اى اصبحت على خبر وانما من عشر من الزمان اقا في الابتداء
اي لا ابتداء في الماضي اى في الزمان الماضي كما تقول في شهر شعبان ما رايت
من شهر رجب اى انتفاء رؤيتي اياه من شهر رجب او للظرفية اى بمعنى في وقت
اى في زمان الحال نحو ما رايت من شهرنا ومن يومنا اى في شهرنا وفي يومنا اى انتفاء
رؤيتي اياه فيها ولا يجوز دخولها على المستقبل لانها وضعا للماضي والحال و
قال المحرري ان اريد بمدخولها اى مدخول من ومنذ الجارتين ابتداء الزمان
الماضي وانتهاء وهو ما انت فيه فتكونان للابتداء وان اريد بمدخولها الزمان
الحاضر غير مريض للابتداء وانتهاء تكونان للظرفية بمعنى في والسابع
عشر خلا والثامن عشر جاشا والتاسع عشر عدا للاستثنا اى هذه الثلاثة فيها
معنى الاستثنا واجررت بها ما بعد ما تكون حرف جر ولهذا عدا منها نحو جاء في القوم
خلا زيد وحاشا عمرو وعدا بكر واذا نصبت بها بعد ما تكون افعالا فهذه الثلاثة
قد تكون حروفا وقد تكون افعالا والخمسة التي قبلها قد تكون حروفا وقد تكون اسما و
اما احدها شلتى قبل تلك الخمسة فلا تكون الا حروفا شملت ما فرغ عن بيان حروف
الجر شرع في بيان حروف الشبهة بالفعل فقال **فصل الحروف المشبهة**
بالفعل ست اثنا سميت بهذا الاسم لمشابتها بالفعل المتعدي فمن حيث انها
تقتضى الاسمين كما يقتضيه الفعل المتعدي الفاعل والمفعول ومن حيث انها
تقسم الى ثلاثية ورباعية كالفعل ومن حيث انها بنيت على الفتح مثل ان وان الى اخرها
اي الى اخر هذه الحروف التي عرفت في المرفوع وهذه الحروف تدخل على الجملة الاسمية
اي على المبتدأ والخبر وتنصب الاسم وترفع الخبر كما عرفت في ما مر نحو ان زيدا قائم فت نصب
ان زيدا بانه اسمها وترفع قائما بانه خبرها وقد تلحقها اى هذه الحروف ما الكافة
ما هذه موصولة ههنا واذا لحقت بهذه الحروف ما الكافة فتكفرها اى تمنعها عن العمل
اي من عمل تلك الحروف فيما بعد ما على الاقصر والاصح لان ما الكافة اخرجت هذه
الحروف عن نزع مشابقتها بالفعل وهو اقتضاؤها الاسمين وانما وقعت فاصلة قسمة
عن العمل وانما قلنا على الاقصر لان هذه الحروف عند الحوق ما الكافة بها قد تعمل على
لغة غير فصيح كما جاء في بعض الاشعار وانما قلنا على الاصح لان بعضهم جعل

ما الكافة اسماً كضمير الشأن اسماً لهذه الحروف والجملته التي بعد ها خبراً
 لكنه غير صحيح والاصح انها حرف زائد فلو قال فتكفها عن العمل على الاصح الاصح كان
 انفع ثم الغرض عن المحاق ما الكافة بهذه الحروف الحصر والتأكيد في انما وافادة
 معناها في الجملتين الاسمية والفعلية في البواقي وحينئذ لا يميز اذا التحقها ما الكافة
 تدخل هذه الحروف على الافعال لان ما الكافة تمنعها عن العمل عز وجوب دخولها
 على الاسم تقول انما قد مر زيد قال الله تعالى انما سئمت عليكم المبتدئة ثم شرع في بيان
 احوال كل واحد من الحروف الستة و اشار الى التفرقة بين ان المكسورة والمفتوحة فقال
 واعلم ان ان مكسورة الهمزة لا تغير معنى الجملة بل تؤكد ها اي تقرها وتأكيد
 الضمير اما العودة الى الجملة والى معنى باعتبار المضاف اليه فانك اذا قلت ان زيد قائم
 اكدت به ما اكدت بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد للمبالغة وان مفتوحة الهمزة
 مع ما بعد ها اي ما بعد ان المفتوحة من الاسم والخبر بيان لما في حكم المفعول حيث لا يشتمل
 على اسناد تام يصح السكوت عليه وطريقته جعل الجملة التي بعد ها في حكم المفعول ان يجعل
 مصدر الخبر مضافاً الى الاسم فنقول بلغني ان زيداً قائماً اي بلغني قيام زيد او يجعل مصدر
 الخبر مضافاً الى الاسم فنقول بلغني ان زيداً ان تعلم يكرمك اي بلغني اكرام زيد
 عند تعليمك اياه او يجعل مصدر الخبر مضافاً الى ما يضاف الى الاسم اذا كان مضافاً
 اليه متعلقاً به فنقول في بلغني ان زيداً تحو منطلق بلغني انطلق اخ زيد فان
 مصدر الخبر اضعف الى الاخ المضاف الى الاسم وذلك لانه متعلق بزيد ولن الثاني
 لاجل ان ان مكسورة الهمزة لا تغير معنى الجملة بل تؤكد ها وان مفتوحة الهمزة
 مع ما بعد ها من الاسم والخبر في حكم المفعول يجب الكسر كسهمزة مادة ان اذا كان
 ما كتب بصيغة ان في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيداً قائم
 قال الله تعالى ان الله غفور رحيم ويجب الكسر ايضاً اذا كان بعد القول وما يشق منه
 لان مقول القول لا يكون الا جملة والمراد بالقول ههنا ما يحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد انه
 في حكم العلم والظن كقوله تعالى ان الله يقول انهم باقره ويجب الكسر ايضاً اذا كان بعد
 الموصول نحو ما رأيت الذي اده في المساجد لان صلة الموصول يكون جملة البتة ويجب
 الكسر ايضاً اذا كان في خبرها اي في خبر صورة ان اللام نحو ان زيداً قائم لان اللام

له منها قولان الثانية
 تشمل الاوليات ههنا
 الجسم من مضاف اليه
 ما متنا ونصفه
 قول ١٢١ له وهو
 لفظ الجملة
 من غير ان تكون
 ما في الجملة
 باطل بعد جملة
 افاد ما في الجملة
 قائم في الجملة
 فانك تقول في الجملة
 بغير ما في الجملة
 في الجملة كذا
 مروي في كلامهم

للتأكيد معنى الجملة أعلم ان المصنف رحمه الله تعالى ذكر الكسر
 اربعة مواضع وليس الكسر مخصوصاً بل يكسر اذا كان في اول جملة وقعت جزاءً
 او حالاً او جواب قسم و اذا كان بعد حتى لا ابتداء ولا واما التنبيه و اذا وقعت في
 محل القطع عن الكلام السابق كقوله تعالى فلا تحزننك قولهم ملائنا نعلم مما يسئرون
 وما يعليون وكن ابعدا قال صاحب الهاء و بعد حيث يقربها الى الجملة ثم قال
 لا يبعد فتحها عند مضافات حيث الى المفرد وكن اي كسر بعد لام و بعد منه في كل بعد
 وكن ابعدا كل وكن ابعدا للهاء كقوله تعالى سمعنا منادياً وبعدا لنداء ووجب
 الفتح اي فتح همزة مادة ان حيث يقع مع اسمها خبرها فاعلاً نحو بلغني ان زيدا عالم
 وحيث يقع مفعولاً نحو كرهت انك قائم وحيث يقع مبتدأً نحو عندك انك قائم و
 حيث يقع مضافاً اليه نحو عجبت من طول انك بكر وواقف وحيث يقع مجروراً نحو عجبت
 من ان بكر وواقف واما وجب الفتح في هذه الصورة لان كل واحد من الفاعل والمفعول
 المبتدأ والمضاف اليه لا يكون الا مفرداً ولا يشكك بما اذا كان المضاف اليه جملة
 مثل اكتب حيث انك جالس لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفرداً فاعتبر
 الاصل في حيث ويجب الفتح حيث تقع بعد لولا نحو لولا انك عندنا لا كرمته لان
 ما بعد لولا فاعل لا و قد حوّل لولا يكون لا فعلاً حقيقةً او تقديرًا لكونه حرف الشرط
 والفاعل يجب ان يكون مفرداً او حيث تقع بعد لولا نحو لولا انّه حاضر لغاب غريدي لان ما
 بعد لولا لا ابتداءً ثمّة مبتدأً محذوف الخبر والمبتدأ يجب ان يكون مفرداً اعم
 ان المصنف ذكر الكسر ستة مواضع وليس الفتح مخصوصاً بها
 بل تفتح حيث تقع خبر المبتدأ نحو العجب ان الضرب ضرب عمر ولا اصل
 الخبر ان يكون مفرداً او كذا تفتح حيث تقع بعد لولا التخصيصية لان ما بعدها
 فاعل او مفعول لان لولا هذه يجب ان يكون من حوّلها فعلاً لفظاً او تقديرًا
 نحو لولا زيد قائم وكن اذا تقع بعد حرف الجر نحو جئتك لانا
 كرهيم و بعد حتى لعاطفة والجاره وكن انما اذا كانت معطوفة على اسم المكسورة كقوله تعالى
 انك تتجوع فيها ولا تترى و انك لا تظنّ فيها ولا تظنّ وكن ابعدا من كذا اذا ابدلت
 من الاسم كقوله تعالى واذ يعبّدكم الله احدي الظايفتين انما لكم وكن ابعدا لقول

اذا كان بمعنى النظر نحو القول ان زيداً منطلق كما تقول الفتن ان زيداً منطلق وكن
اذا وقعت بعد علمت واخوانه ويجوز العطف معطوف على قوله ويجب الكسر لان
يعني ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة بل تؤكد ها وان المفتوحة مع ما بعد ها في حكم
المفرد على اسمان المكسورة دون المفتوحة بالرفع والنصب باعتبار المحل اللفظي باعتبار
محل اسمان فان اسمها المنصوب في اللفظ من فوعاً باعتبار المحل فيجوز العطف على اسمها بالرفع
اعتباراً للمحل على تقدير عدمها ويشترط في العطف على المحل مضي الخبر لفظاً نحو ان زيداً
قائم وعمر وتقدر اخوان زيداً وعمر قائم اذا التقدير ان زيداً قائم وعمر قائم وانما اشترط
مضي الخبر لانه لو عطف على محل اسمان قبل مضي الخبر وقيل ان زيداً وعمر ذاهبان
لكان مؤثراً الى كون الشيء الواحد معمولاً لعمليتين مختلفتين ذاهبان من حيث انه خبر
عز زيد معمول لان ومن حيث انه خبر عن عمر ومعمول لا ابتداء وهو غير جائز
والكوفيون لم يشترطوا مضي الخبر بل جواز العطف على المحل مطلقاً باعتبار
لفظ اسمان فان لفظه منصوب لانها موجودة لفظاً فيجوز العطف على اسمها بالنصب
باعتبار اللفظ ثم المكسورة اعظم من ان يكون لفظاً او حكماً لا يشك بما وقع بعد
العلم فانها وان كانت مفتوحة لفظاً فهي مكسورة حكماً لسد ها مسد
الجزئين حيث قامت مقام مفعولي جزئي العلم فيجوز العطف على محلها كالمكسورة
لفظاً نحو علمت ان زيداً قائم وعمر ومثل ان زيداً قائم وعمر فان قوله عمر
يجوز عطفه بالرفع على محل اسمان المكسورة ونصبه بالعطف على لفظه
ويجوز رفع عمرو على ان يعطف على الضمير في الخبر اذا اكت قبله او بينهما
بلاضعف وبلا تأكيد وفصل مع ضعف او على الابتداء وخبره محذوف ومنهم
من قال ان المفتوحة كالمكسورة في جواز العطف على اسمها مطلقاً ولم يجوز السير في
العطف على اسمان المفتوحة اصلاً ثم اعلم ان لكن مثل ان المكسورة في جواز
العطف على محل اسمها بعد مضي الخبر لفظاً او تقديرًا نحو ما خرج زيد لك
بكرًا خارج وعمر ولا انها موضوعه للاستدراك وهو غير منافي لمعنى لا ابتداء كما
لا ينافيه التأكيد خلافاً لبعض النحاة واما سائر الحروف المشبهة بالفعل
فلا يجوز العطف على محل اسمها لزوال الابتداء بدخولها خلافاً للنحاة ويجوز العطف في جميع

على الضمير المرفوع المستتر في الخبر على التأكيد والفصل فاقاساً اثر التوابع فيما سوى البديل
كالعطف عند الجرمي والتزجاج والقراء وسكت غيرهم عنها وكلامهم عن البديل
ايضاً والجواز على القياس واعلم ان ان المكسورة دون المفتوحة يجوز دخول اللام اى
لام لا ابتداء على خبرها اى خبر ان المكسورة لان لام لا ابتداء وانما تدخل لتأكيد
الجملة والمكسورة مع اسمها وخبرها جملة بخلاف المفتوحة لكونها بمعنى المفرد نحو
ان زيد القاشم وقد يتكرر اللام في الخبر والمتعلق نحو ان زيد القلبك لراغب وهو
قليل وتدخل على ان اذا قلبت همزته هاء نحو ههناك زيد وقد تخفف ان المكسورة
لتقل التشديد وكثرة الاستعمال ويبرزها اى ان المكسورة اللام اى دخول اللام
على خبرها بعد تخفيفها سواء كانت هاملة او لا اتماني صورة الهمال فلفظين
المخففة والنافية في مثل ان زيد القاشم باللام وان زيد القاشم بغير اللام واما في
صورة الاعمال فلا طراد الباء ذهب جمهور النحاة الى ان اللام في صورة الاعمال لازمة
لان الفرق حاصلة بالعمل فلا حاجة الى اللام وذهب ابن مالك الى انها لازمة
عند الاعمال اذا خيف اللبس كما في الاسم المبني والمقصود ثبوت اختلاف في اللام
فذهب جماعة الى انها لا مبتداء وذهب ابو علي وزياد الى انها ليست بلام
الابتداء وكلا الوجهين التعليق في علمت زيد القاشم واجب بان التعليق انما
يجب اذا دخلت اللام على المفعول الاول وههنا دخلت على المفعول الثاني كقوله
تعالى وَإِنْ كُنَّا لَيُؤْفِقِينَهم بخفيف ان والتنوين في كلا بدل من المضان اليه
واللام في المخففة هـ لام الخبر وكلمة ما زيدت لتفرق بين لام ان ولام ليوفيتهم
وهو جواب قسم محذون والمعنى ان كلهم اى جميع المختلفين في الكتاب
بالله ليوفيتهم وهذا على قراءة اهل مكة ونافع وعند بعض القراء ان في الآية
مشكلة وليست بخففة وحينئذ اى حين اذا تخففت ان المكسورة يجوز الغاؤها
اى ابطال عملها وهو الغالب لانه لغو المشابهة اللفظية بالفعل وهي كونه ثلاثية
مفتوحة كقوله تعالى وَإِنْ كُنَّا لَيُؤْفِقِينَهم كذا في المحضرون بخفيف ان و
رفع كل فـى ملغاة باللام لا محالة ولما تخففت على ان كلمة ما زيدت
للتأكيد وذهب بعض القراء الى ان ما هن لا نافية ولما مشددة بمعنى

الأول التنوين في كل عوض عن المضافات اليه المعنى ان كلهم اى الكفريات لمجموع
يوم القيامة محضرون عندنا الحسناء ويجوز افعالها ايضا على ما هو الاصل كقوله تعالى و
ان كلا لما يتخفيف ان ونصب كل ولما كان الغاؤها غالبا صرح به وقال ويجوز الغاؤها
ولم يصرح باعمالها حيث لم يقل ويجوز افعالها بل اشار اليه في ضمن جواز الالغاء والكوفيين
يوجبون الالغاء والاية حجة عليهم ويجوز دخولها عطف على قوله وحيد عن ويجوز
الغاؤها اى حيث لا تخفف من المكسورة يجوز دخولها على الافعال الداخلة على المبتدأ
والخبر نحو باب كان يكون وباب علمت كقوله تعالى وان كنت من قبل المرء الضالين
وان تظنك من الكاذبين وانما جاز دخولها على هذه الافعال لجواز الغاؤها
ولحصول تأكيد الجملة الاسمية التى هو مقتضاها فاصلها حينئذ
ولذلك خص دخولها بهذه الافعال وكذا لك اى مثل ان المكسورة قد تخفف من المفتوحة
وحينئذ اى حينئذ تخفف ان المفتوحة يجب افعالها اى اعمال المفتوحة في ضمير شاهد
مقدرا ذلول لم يقدر زوال العملها ضمير شان مقلد ولم يجد لها ملة في الظاهر للزم
مزية المكسورة التى هى اضعف تشبيها بالفعل على المفتوحة التى هى قوى منها فى ذلك
كقولنا اشهد ان لا اله الا الله واذا وجب افعال ان المفتوحة المنخفضة فى ضمير شان
مقدرا قد دخل على الجملة اسمية كانت نحو بلغنى ان زيد قائما قال الله تعالى ان الحمد لله
رب العالمين او فعلية سواء كان فعلا من الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر ولا نحو
بلغنى ان قد قام زيد وان قد علمت زيد او ان قد قام زيد ويجب دخول السين وسو
او قد و حرف النفع على الفعل اى على الفعل الذى تدخل عليه ان المفتوحة المنخفضة نظير
السين كقوله تعالى اعلم ان سيكون منكم مرضى ونظير سوف كقوله تعالى
واعلم فاعلم المرء يشفعه وان سوف ياتي كل ما قد را
ونظير قد كقوله تعالى ليعلم ان قد ابلغوا ونظير حرف النفي كقوله تعالى فلا يرون ان لا يخرج
اليهم وقوله تعالى يحسب ان لم يره احد وكقولك علمت ان فخر زيد علمت ان يخرج
زيد ثم اشار الوجه تركيب ان المفتوحة المنخفضة بقوله الضمير اى ضمير الشان المستتر اى المقدرا
اسم ان المفتوحة المنخفضة والجملة الواقعة بعد ما خبرها اى خبر ان وانما وجب دخول حد هذه
الحروف الاربعة على الفعل الذى تدخل عليه ان هذه لكون عوضا عما زال عنها من حد واحد

ولم يجدوها
ان سوف ياتي قائما
مقامه من افعالهم
مقتضى ان ينفذوا على
ان كل ما علمت به
القدرة على الحالة
فعلات لا تتوقف
اى السين وسو
قد مولى غلامه

نونها وليفرق احكام الثلاثة الاول بينها وبين ان المصدرية في الموحية ما النفي فيفرق
بينها من حيث المعنى لانه وان عني بحرف النفي الاستقبال في المنخفضة اذ لا يجوز
الاجتماع بين حروف الاستقبال والا فهي للمصدر رتبة من حيث اللفظ
لانها ان كان المنفى منصوباً في المصدرية ولا فلي المنخفضة واسما اختبرت هذه الحروف
لاموض والفرق لا خصاصها بالافعال فلي بالان عتق وجه مشابقتها بالفعل عوض عنه
ما كان مختصاً به والتمرد بالفعل المذكور الفعل المتصرف لان الفعل الجاهل لا يجوز دخول
احد الحروف المذكورة عليه كقوله تعالى وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى وقوله تعالى عَسَى
أَنْ يَكُونُوا قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ لعدم الحاجة الى الفرق حينئذ لان المصدرية لا تدخل
على الفعل الجاهل انما قال على لفعل لان المفتوحة المنخفضة ادخلت على الاسم
لا يجوز دخول احد هذه الحروف عليها لانها لا تتبسج بان المصدرية لانها لا تدخل على
الفعل ولا تحتاج الى التعويض لان التغير مع الفعل اكثر وهو احدث وقع
وقوع الفصل بعدها ولي مع الاسم لا المحذوف ولا يحتاج الى الفرق والتعويض مع الاسم
وكا التشبيه اي انشاء التشبيه نحو كَانَ زَيْدٌ لَاسِدٌ وقد نجي كَانَ للشك نحو
كَانَتْ قَمِيٌّ وهو اي لفظ كَانَ مركب من كاف التشبيه وان المكسورة اي مكسولة هزلة
ونشاء من هذا الكلام سؤال وهو ان الكلمة كَانَ لما لم تكن حرفاً برأسها بل كانت مركبة
مركبات التشبيه وان مكسورة الهمزة ينبغي ان تكسر الهمزة فيها ولم تكسر بل
تفتح فما وجه فتحها اجاب عنه وانما افتحت اي الهمزة في كَانَ لتقديرها الكان لاني
في حرفي الاصل وان خرجت عن حكم الجارة عليها اي على ان وبعد حرف البحر
تفتح همزة مادة ان كما عرفت لان حرف البحر لا تدخل الاعلى المفتوحة فتفتح ههنا رعاية
للصورة وان كان المعنى على لكسر تقديره اي تقدير نحو كَانَ زَيْدٌ لَاسِدٌ واسمه
ان زيدا لاسدا تفرقت متالكاف ليعلم انشاء التشبيه في اقل الامر هذا ما
ذهب اليه الخليل وهو اختيار المصنف رحمه الله تعالى والجمهور على انما حرف برأسها
حالة نظائرها لان الاصل عدم التركيب وهو الصحيح وقد تخففت اي كانت
فتلقى اي تمل عن العمل بعد التخفيف على الاخصه نحو كَانَ زَيْدٌ لَاسِدٌ لزال بعض
مشابقتها بالفعل ويجوز ان يفتد فيها ضمير الشأن بعد التخفيف كافي ان المفتوحة

اي الفعل
المنفى المصدرية

شعر

المخففة ويجوز ان لا يقلد فيها ذلك لعدم ما يوجب هو كما ان مشابعتها بالفعل في
احكام الفرق بين كان والكاف للتشبيه ثابت مزوجين احد هاتين ان وجه الشبه
اقوى في الكاف والثاني ان كان تقتضي صدر الكلام بخلاف الكاف فانها تقع في
وسط الكلام ولكن كلمة مفردة عند البصريين وقال الكوفيون انها مركبة من
لا وان المكسورة المصدر بالكان الزائدة واصليها **لا** **كان**
فقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة للاستدراك وهو دفع توهم نشاء عن
كلام سابق للسلح نحو ما جاء في زيد لكن عمر اقد جاء فان السامع اذا سمع
هذا الكلام يتوهم انه لما لم يجئ زيد لم يجئ عمر وقد رفع وهمه بقوله لكن عمر قد
جاء وهذا انما يكون اذا كان بين زيد وعمر وملازمة في المجيء وعده ولهذا يتوسط
اي يقع لكن بين كلامين متغايرين نفيًا وثباتًا في المعنى فالمطلوب هو التغاير المعنوي
ولذا اقتصر عليه واما التغاير اللفظي فهو قد يوجد نحو ما جاء في زيد لكن عمر اقد
جاء قال الله تعالى **وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَر النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ**
وقد لا يوجد نحو غاب زيد لكن بكرًا حاضر فان فيه ليس تغاير لفظي بل هو مقصور
على التغاير المعنوي الذي هو المطلوب وهو الغيبة والحضور وينبغي ان تعرف ان
الكلامين المتغايرين لا يجب ان يتضادا تضادًا حقيقيًا بل يكفي تنافيهما في الجملة كما
في الآية الكريمة فان عدم الشكر لا ينافي الفضل بل يناسبه اذ لا يتوان يشكروا ويجوز
معها اي مع لكن مشددة كانت او مخففة لو او نحو ما مر زيد ولكن عمر اقد لي فرق
بين لكن هذه وبين لكن للعطف لان دخول حرف العطف عليها لا يجوز ومنهم من
قال لا يجوز معها الواو اذا كانت مخففة لانها تصير حينئذ حرف عطف فلا يجوز دخول
حرف العطف على مثله وقد تخفف اي لكن فتلغى عن العنل بعد التخفيف نحو مشي
زيد لكن بكرًا عندنا وذلك لانها اذا خففت شابهت بلكن للعطف لفظًا و
معنى فاجرت مجراها في الالغاء وذهب الاخفش ويونس الى انه يجوز اعمالها بعد
التخفيف ايضا وعلى هذا لو قال وقد تخفف فتلغى على الاكثر لكان اولي يكون
اشارة الى هذا الاختلاف وليت للتمني اي لا تشاء التمني وهو طلب حصول شيء على
سبيل المحبة نحو ليت هند عندنا وليت ايام الشباب تعود واجازا لفرأوليت

زيداً قائماً بنصب الجز عين على تقدير فعل من التثنية كما أشار إليه بقوله بمعنى اتفق أو
تمتيت زيداً قائماً وهذا الفعل متعد إلى مفعولين الجز اتفق منصوبان على التثنية
بعد ليت عند لفظاء واجازة الكسائي أيضاً ولكن بتقدير كان أي ليت زيداً قائماً
فقائماً في هذا المثال منصوب عن أنه خبر كان المتعدي عن الكسائي وهذا من مواضع
وجوب حذف كان عند واجازة المحققين أيضاً لكن نصب الجزء الثاني على
الحالمة عند هـ ومنه من وقع وجوب حذف عامل الحال عند المحققين فيعلم من
هذه أنهم اتفقوا على اجازة ليت زيداً قائماً لكن اختلفوا في توجيه نصبه لعل
للتثنية أي لتوقع امر من جهة كقوله تعالى لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ وتثنية ترفع للعباد كقول الشاعر شعر
أحب الكلابية في أسك منكم، تعل الله يترزقي صلاحاً، قيل قاله أبا مريم المسلمين
أبو حنيفة رحمه الله عليه لم يبلغ ذلك المصنف ولو بلغه لم ير ضرراً بهذا التعبير بالشارة
أو من مخوف كقوله لَعَلَّ الشاة تكون قريشاً وبجاء الجز بها أي بعلل يجعلها
من حروف الجز وفي بعض النسخه وشد الجز بها نحو لعل زيداً قائماً جز زيداً هو أي في
بعلل شاة خارج عن القياس نظر الفرق بين التثنية والترجاء التثنية تستعمل في الممكنات
المتغيرات والترجاء لا تستعمل إلا في الممكنات وفي لعل أي جاع في لعل لغات آخر
أحد ما حل بدون اللام والثاني غير بدون اللام الأولى لذلك وقلب اللام الثانية
نونا والثالثة اق بقلب العين الفاعل قال الله تعالى أَمْ لَآ إِذْ جَاءَتْكَ لَآيَاتُ مِنُورٍ أي
لعلها فيمن قرأ بالفهم والرابع لأن بثبوت اللام الأولى وقلب العين الفاء واللام
الثانية نونا والخامسة لعل بقلب اللام الثانية نونا فقط وعند المبردا صلة
أي لفظ لعل عن بدون اللام الأولى زيد تخيل أي في عمل اللام فصارت لعل والبواقي
من اللغات المذكورة فرع عليه فتم لما فرغ عن بيان الحروف المشبهة بالفعل شرح
في بيان حروف العطف فقال فصل حروف العطف عشرة الواو والفاء وثم و
حتى واو وما بكسر الهمزة وأمر ولا وبل ولكن المنعقة فالاربعة الأول الفاء والتفسير
والأول جمع الأولى وهي من الواو إلى حتى للجمع أي للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه
فيما حصل للمعطوف عليه من الحكم فالواو للجمع مطلقاً أي من غير تقييد بترتيب
أو قران أو تراخي أو تدرج وأما قدم الواو لا صلة لها في باب العطف لكونها للجمع مطلقاً

النقي يوافق ولا يوافق

كذلك

حروف العطف

جاء فی زید وعمرو ای صدر المیثقی عنها سوا كان زید والمعطوف علیه متقدما فی
المیثقی او كان عمرو والمعطوف متقدما فانیه قال الله تعا واخروا الباب سجدا وتولوا
حطة وفي موضع اخر وتولوا حطة واخروا الباب سجدا والفاء للترتيب بلا
همله ای بلا تراخ بین المعطوف والمعطوف علیه فاحقیقة نحو قام زید فعمرو
وهذا انما یقال اذا كان زید لمعطوف علیه متقدما فی القیام علی عمرو المعطوف
وكان هو متاخر فانیه عن زید بلا همله ای مع وصل عادة نحو قوله تعا فخلقنا
العققة مصفوة فخلقنا المصفوة عطا ماءوا انزل من السماء ماء فتصبیر الارض
فحضره ونحو للترتيب بمهله ای بتراخ وبلا وصل نحو دخل زید ثم خالدی ثم
دخل خالد فی الدار هذا اذا كان زید لمعطوف علیه متقدما فی الدخول علی خالد
وبینهما همله ای ویكون بین المعطوف والمعطوف علیه تراخ وقد یجئ ثم یجر التعظیم نحو قوله
کرم ما اذ ربک فایوم الدین وثمر کلا سوت تعلمون وقد یجئ نائلا عند
الاخلش نحو قوله تعالی ثم تاب علیهم لیتوبوا وقیل انما یجئ اللام وحده کتم امثله
فی للترتيب والمهله الان مهله ای مهله حته اقل من همله ثم فیکون حته متوسطا بیز
الفاء ثم وشروطه ای شرط حته ان یکون معطوفا ای معطوف حقی الخلافی للمعطوف علیه
لکونها للغایة اتفق النحاة علی ان حته العاطفة یجب ان یکون معطوفا داخل فی المعطوف
علیه حقیقة حته یجر الصبح ولا ینصب فی قوالک تمت البارحة حته الصبح قال النحوی
ان ما بعد العاطفة یجب ان یکون جزءا لما قبلها او لما دل علیه ما قبلها واما
الجارحة فلا کثرون علی تجویز کون ما بعد ما متصلا یا اخر جزءا قبلها انما تمت
البارحة حته الصبح انتهى کلامه فلهذا التصریح یوجب ان یکون ما بعد حقی العاطفة
جزءا لما قبلها حقیقة ولا یکفیها الجزئية الاعتباریة وبأنه یجوز فی تمت البارحة حته
الصبح ان یکون فیه حته عاطفة ویكون الصبح منصوبا وانما الخلاف فی جواز جزه
فما عند الجمهور دون السیر فی مع جماعة وهی ای حته تفید قوۃ فی المعطوف نحو
فات الناس حته الانبیاء وقدام الجیش حته الامیر وتفید ضعف فی المعطوف نحو قدم
الحاج حته المشاة ای قدم رکبان الحاج حته رجالهم واو واما امر ثلثتها ای
ثلث هذه الحروف مشترکة فی کونها لثبوت الحکم لاحد الامور او الامور حال کونها

مقصود

لا بعینهای غیر معین فی علم المتکلم واکتفی المصرح باقل مثلاً لید منه فلم یقل و
 الامور وکن افعلى فی غیر موضع من هذا المختصر حیث قال الکلام واتفق کل منیز واذ
 تنازع الفعلان فهو مرت برجل او امرأة ای صرحت بواحد منها من غیر تعیین و
 هذا فی اذ التي للشك واما الحق للتفصیل كما فی التفتیة التي لا یها من فاتها للسعیین
 فی علم المتکلم الا انه یجوز ان یكون مقصودا ان یتین المعین المشترك بین جمیع هذه
 الحروف الثلاثة بخلاف التفصیل الایها فاتها لا یجر بان فی أمر و یجد سقط ما قبل
 من انها جاءت لكل الامر فی قوله تعالی لا یطعم من هم ایشما او کفوزا الا انه علی تقدیر
 التسلیم کان کلامنا فی المعنی المشترك بین الحروف الثلاثة فانه غیر جار فی أمر واما
 ما اجاب به بعضهم من انها فی الایة الکرمیة مستعملة لاحد الامرین علی ما هو الاصل فیها و
 العموم مستفاد من وقوع الاحد لهما فی سیاق النفي فلا یدفع الاشتباه لاینها وان
 كانت واقعة لاحد الامرین والعموم لزم من دخول النفي لکینها لیست لاحد
 الامرین لا بعین فی علم المتکلم وقد یجی او یعنی الی ولا کما متروک یجوز بل الحق قوله تعالی
 وادسلنه الی مائة الف أو یزید وکن کما اشار الی الفرق بین قاف او یعدا شتر کما فی
 المعنی بقوله واما انما یكون حرف عطف فانه انقد ما ای اما العاطفة اما اخرى وانما یلزم
 ذلك تنبیها من اول الامر علی ثبوت الحكم لاحد الامرین بحال العد اما زوج واقتر و یجوز
 بتقدیر اما علی او نحو زید اما کاتب او اقی و یجوز ان لا یتقدیر اما علی او نحو زید کاتب
 اقی ثم یتقدیر اما علی المعطوف علیه دخول الواو علیه یوجب انها لیست بحرف عطف
 کما ذهب الیه ابو علی الفارسی والقطع بکونها للشك مثل او یوجب انها حرف عطف کما
 ذهب الیه الجمهور ثم اشار الی تحقیق معنی امر للفرق بینها و یزید واما بقوله واما علی قسمین
 احدهما متصله وهی امر المتصلة وتدن کیر الضمیر باعتبار ما ذکره لا تانیث امر غیر
 حقیقی ما ای حرف یسال بها ای بنک الحرف فالضمیر المجرور راجع الی ما باعتبار المعنی عن
 تعیین احدا لای امرین والحال ان السائل بها یعلم ثبوت احدهما ای احدا لای امرین حال
 کونه مبهما ای غیر معین فی علمه بخلاف او واما ای وهذا متلبس بها لفرقهما فان
 السائل بها ای با واما لا یعلم ثبوت احدهما ای احدا لای امرین اصلا لا معینا
 ولا مبهما وتستعمل ای امر المتصلة بثلاث شل خط الشرط الاول ان یقع قبلها

رمیت

ای قبل امر المتصلة همزة ای همزة الاستفهام دون هل لان الهمزة غريقة
 فی الاستفهام والمراد بالهمزة اعمر من ان يكون لفظا نحو ازيد عندك امرؤا وتقدير
 كقول الشاعر شعر لعمری ما ادری وان كنت داريا - بسبع رمیت الجمر ام بثمان
 ای ایستجمع بخلاف او واما فانه لا يلزم ان يقع قبلها همزة والشرط الثاني ان يليها
 المتصلة ای يقع بعدها لفظ مثل ما ای مثل لفظ لی الهمزة ای يقع بعد الهمزة افعه اذا كان
 بعد الهمزة اسم مفرد فكن لك يكون بعد اسم مفرد كما قرئ مثال وان كان بعد الهمزة
 فعل ای جملة فعلية فكن لك بعد ها ای يكون بعد فعل نحو اقام زيد لم يقعد وكن اذا
 كان بعد الهمزة جملة اسمية فكن لك يكون بعد فعل جملة اسمية نحو ازيد عندك امرؤ
 بخلاف او واما فانه لا يلزم فيه ان يليها لفظ مثل ما يلي الهمزة فاذا كان كذلك
 فلا يقال اريت زيد امرؤا بد ولا الفعل بعدا في مقابلة الهمزة لان امرؤ في هذا
 التركيب لا يليها لفظ مثل ما يلي الهمزة لان ما يليها اسر ويلي الهمزة فعل فلا
 يوجد الشرط المذكور فيه فلم يجز هذا ما ذهب اليه المصنف وهو ما اختاره
 الشيخ ابن حاجب وذهب سيدي به الى انه جائز حسن ولعله اعتبر بالمعنى
 اذا المعنى اريت زيد امرؤا والاول وجان يقال زيد اريت امرؤا لا زيد امن او
 الامر بان المطلوب تعين احدهما ولم يجز زيد عندك امرؤ بخلاف الهمزة الاعلى الشد وذو
 الشرط الثالث ان يكون احدهما من المستويين متحققا ای ثابتا عند المتكلم
 مبهما وانما يكون الاستفهام ای استفهام المتكلم عن المخاطب عن التعيين ای عن طلب تعيين
 احدهما المستويين بعد تحققه فاعند فلان لا ای فلاجل انها لطلب التعيين بعد العلم
 بثبوت احدهما المستويين عند المتكلم يجب ان يكون جواب امر ای جواب هذا القول ای
 ما يسأل بها بالتعيين ای بتعيين احدهما المستويين لان الاستفهام عند دون نعم او لا عدم
 افادتهما بالتعيين فاذا قيل ازيد عندك امرؤ فاجابه ای جواب هذا القول بتعيين
 احدهما فيقال في الجواب زيد او عمر ولا يقال نعم او لا بخلاف ما اذا سئل باو واما مع الهمزة
 فاذا قيل اجاءك زيد وعمر او اجاءك زيد ما عمر يصح جوابها بنعم او لا لان المطلوب
 بالسؤال ان احدهما لا يعينه جاءك والثاني منقطعة وهي يكون بمعنى بل مع الهمزة ای
 للاضراب عن الاقل والشك في الثاني هذا هو الاكثر وقد يجيء لجرم الاضراب اذا كان ما بعد

تعيين

مقطوعا به كقوله تعالى أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ إذا لمعنى الاستفهام ههنا
أو كان ما بعدهما مشتقاً على حرف الاستفهام كقوله تعالى تَعْرَافُمْ هَٰؤُلَاءِ لِمَسَاءَتُمْ وَالتَّوْرُكُمَا
رايت عجباى صورة من بعيد قلت بعد رأيتهما أنها أى الشجر وتأنيت الضمير باعتبار
الصورة لا بل على سبيل القطع أى على وجه اليقين لا قبل اذ رأيتهما اعتقدت أنها ابل
بلا شك ثم حصل لك شك أنها أى الشجر شاة لانك اذا قرئت منها علمت أنها
ليست بابل واعترضت عن الاخبار فقلت بعدا لشك في كونها ابل امرهى شاة تقصد
الاعراض عن الاخبار الاولى وهو أنها لا بل ولا استيناف أى لا ابتداء بسؤال
آخر وهو أنها شاة معناه أى معنى قولك امرهى شاة بل هى شاة امرئى آخر واعترض
على قولهم لا بل امرهى شاة بأنه عطف الانشاء على اخبار وقد تفقوا على عدم جواز
هذا العطف واجيب بأنه استفهام مستأنف فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار فيه
نظرا لا تخصيصا على هذا ان لا يكون امل المنقطة من حروف العطف بل يكون حرف استيناف
الكامى فى عملها منها فالصواب ما اجتأ به بعض الفضلاء حيث قال يجوز عطف الانشاء على
الاخبار يتأويل القصة ويجوز عطف قصة على قصة يتأويل مقام الاضراب اعلم ان المنقطة
لا تستعمل الا فى الخبر كما متر مثاله وهو قوله أنها لا بل امرهى شاة او فى الاستفهام نحو
اعندك زيد امرهى وسألت اولا لمفعول فيه لقوله سألت اى زمانا سابقا ووقتا فاهيا
من حصول زيد ثم اضربت عن ذلك السؤال الاول وان اخذت اى شئت فى السؤال الاخر
عن حصول عمر ولا وبل ولكن جميعها اى جميع هذه الحروف الثلاثة مشتركة فى كونها
لثبوت الحكم لاحد الامرين معتنيا اى حال كون ذلك الاحد معينا عند المتكلم ام لا
فلنفه ما وجب اى ثبت من الحكم الاول اى المعطوف عليه عز الثاني اى المعطوف فيكون
الحكم ههنا ثابتا للمعطوف عليه ومن المعطوف نحو جاوز زيد عمر فلا يعطف على الثانى
الاجاب فلا يجوز ان يقال ما جاوز زيد لا عمر ولا يحسن معها اظهار الفصل نحو ما جاوز زيد
لا جاء عمر لئلا يشتبه باللام ولا يعطف بها الا الاسم والعطف على المضارع بها نادر ما
وقعت بعد غير فى التأكيد النفى لا للعطف نحو ولا الضالين وبل للارض بل على الامر
عز الاول موجبا كان او منفيا يعنى لصرف الحكم عن الاول اثبات للثانى على عكس لا نحو
جاوز زيد بل عمر ومعناه بل جاء عمر اى المنسوب اليه الجيى وهو عمر ونحو ما جاوز زيد

بل عمر ومعناه عند الجمهور بل جاء عمر وحج يكون بل لا يضرب عنقه فجيء زيد
الى اثبات فجيء عمر ومعناه عند الجمهور بل جاء عمر وحج حينئذ يكون لبيان
نسبت اليه عدم الميجي في عطف الجمل بمعنى ترك الأولى ولاخذ في الثانية نحو قولنا
أَمْ يَقُولُونَ اقْتَرَبَ بَلَدٌ هُوَ أَتَى مِنْ لَدُنْكَ وَلَا يَعْطِفُ عَنْهَا قُلُوبُ الْفَاسِقِينَ فَلَا
يُجِزُونَ يُقَالُ أَقَامَ زَيْدٌ بِلَ عَمْرٍ وَكَثُرَ لَاسْتَدْرَاكَ قَدْ عَرَفْتَ مَعْنَى الِاسْتِدْرَاكِ الْغَلْبَانِ
ههنا ويدور ما أي لكان النفي فلا يستعمل بل نه لا نها للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه
ويكون النفي اقبلها نحو ما جاء في زيد لكن عمر جاء وبعدها نحو قام بكره ولكن خالد لم يتم
تفصيل لمقام لكن في عطف المفرد على المفرد لزمن ان يكون النفي قبلها نحو ما جاء زيد
لكن عمر جاء وما رايته احد لكن عمر رايته وهي ح نقيضة لا فتكون لاثبات ما نفي من ذلك
واذا عطف الجملة على الجملة لزمن ان يكون النفي قبلها وبعدها وهي ح مثل بل في
اتيانها بعد النفي ولا يجاب بنفي ما بعد ما نحو ما جاء في زيد لكن عمر قد جاء وجاء زيد لكن
عمر لم يجي ففى جميع الصور لا تستعمل لكن دون النفي ثم ما فرغ من بيان حروف المعطوف
في بيان حروف التنبيه فقال **فصل حروف التنبيه ثلثة قل بعض المحققين الظاهر انها**
ليست حروف المعاني بل هي صيغ وضعت لغرض التنبيه فلا يليق ان تجعل من قبيل حروف
الزيادة الا بفتح الهزة وتخفيف اللام واذا بفتح الهزة وتخفيف الميم وهما صنعت هذه الثلاثة
لتنبيه المخاطب وايقاظه قبل شروع في الكلام لئلا يفوته أي المخاطب شيء من الكلام
الذي يليق به المتكلم اليه ولا يغفل عنه ويمكن في ذهنه ولذلك
سميت هذه الحروف حروف تنبيه لان تكون هذه الحروف الا في صدر الكلام سكوها المتصلة
باسم الإشارة فانها تقع حيث تقع اسم الإشارة واذا فصلت بينها وبين اسم الإشارة
فهي تقع في صدر الكلام ايضا نحو قوله تعالى انتم اولاء والاصل انتم هو اولاء فالا واما
لان دخول ال على الجملة لانها وضعت لتأكيد مضمون الجملة تفتح بها الكلام لا يقاظ السامع
اول تنبيهه عليه فلا تدخل ال على الجملة اسميت كانت تلك الجملة نحو قوله تعالى الا انهم
هم المفسدون وكقول الشاعر تعمر اكا والذي أبكى واضحك والذى امات
واحيى والذي امرك الا كثر البيت لا في لحن لحن لي يقسم بالله تعمر واما التنبيه فالواو
للقسم والباقي من الكلام صلات الموصولات والاستشهاد على ما للتنبيه دخلت الجملة

والتنبيه

الاسمية أو فعلية نحو لا تفعل وأما لا تضرب والثالث أي الحرف الثالث من حروف
التنبيه وهو ما تدخل على الجملة مثل الزوايا اسمية نحوها زيد قائم أو فعلية نحوها
افعل كذا والمفرد أي تدخل على المفرد الذي يكون اسماً لشارة نحو هذا وهو لا وعكس هذا وهو تارة
فهذه الحروف الثلاثة تدخل على الجمل كلها وتدخل على خاصة على المفردات من أسماء
الشارة تشتمل ما فرغ من بيان حروف التنبيه شرع في بيان حروف النداء فقال
فصل حروف النداء خمسة يا وأيا وهيا وأي والهزة المفتوحة فتأى بفتح الهزة وسكون

حروف النداء

الياء والهزة المفتوحة يستعملان للقریب یای للنداء القریب ویأ وهیا يستعملان للبعید
ای لنداء البعید ویأ أعظمها أي أهم جميع حروف النداء كما شرع بقوله أي يقع للقریب والبعید
وفي بعض النسخ ویأ لهما والمتوسط فأن قلت ينبغي ج أن لا يقال یا الله ویأ رب
لا قه تعالى اقرب الیه من حیث لورید قلت أمّا ذکر یا فی اسم الله سبحانه
استقصاء من القائل واستبعاد العزم مظان القبول ثم اعلل أن یا كما أنه أعظمها
بحسب المعنى كذلك أمّا بحسب موارد استعمال فيكون محذوفاً ومن كورة و
لا يحذف من حروف النداء غيرها ولا ينادى سم الله تعالى واسم المستغاث الأحمى
ولا يندب الأحمى أو بواو قد مر أحكام المنادى في قسم الاستغاثات تعادلتها فرغ
من بيان حروف النداء شرع في بيان حروف الإيجاب فقال فصل

حروف الإيجاب

حروف الإيجاب ستة نعم وبلى وإني بكسر الهمزة وسكون الهمزة وأجل
وسكون اللام وخير بكسر الراء وقد فتح وإن بكسر الهمزة وتشديد النون أقانم ونعم
أربع لغات فتح النون والعين وهي المشهورة وفتح النون وكسر العين وكسر النون و
العين وفتحهم يلقبون العين المفتوحة حاءً فلتقرير كلام سابقاً لتبشيت مضمون
مشتتاً كان الكلام السابق ومنهياً استغناءً ما كان أو خبراً أي في جواب أقام زيد معنى قل زيد
وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد بل يخص بالإيجاب ما نفى قبله أي بآيات من
الكلام السابق يعني أنها تنقض نفياً سابقاً وتصيرة إثباتاً سواء كان ذلك النفي استغناءً
أي متصلاً بإداة الاستغناء كقوله تعالى ألسنت برتكم قالوا بلى فمعنى بلى في باب
ألسنت برتكم بل أنت ربنا أو خبراً كما يقال لم يقم زيد قلت بلى قد قام زيد و
ينبغي أن يعلم أن كان المراد بالإيجاب في قوله حروف الإيجاب النفي السابق لا يشمل

نعم لانها ليست لايجاب النفع بل هي لتقرير ما سبق مثبتا كان او منقيا وان كان المراد
 به اثبات ما قبلها اي تقرير قبلها او تثبيته اثباتا كان او نفيا لا يشمل بكلي لانها
 ليست لهذا المعزيلي هي مختصة بايجاب النفي السابق فلو قال حروف التصديق
 والايجاب لكان اشمل واني للاثبات بعد الاستفهام وذهب بعضهم الى انها
 تأتي لتصديق الخبر ايضا وذهب ابن مالك الى ان اى بمعنى نعم وهذا يخالف لما
 ذكره المصنف والشيخ ابن الحاجب ر ويلزمها القسم اى لا تستعمل الا مع القسم
 غير ان يصرح بفعل القسم بعد ها كما اذا قيل هل كان كذا اقلت في جوابه اى والله ولا
 يقال اى اقسمت والله وجامد اى الله يحذف حرف القسم ونصب الله الا اذا كان
 قبله ما التنبيه نحو اى ما الله ذال انه حينئذ حجر ولا غير ليدلنا بها من باب الجاروفى
 اى ما الله اذا كان حجر ذاعزها التنبيه ثلثا وجمادى اى ما حذف الياء
 لا لتقاء الساكنين والشان فى فتح الياء ليدفع اجتماع الساكنين وخفت الفتحة والثالث الجمع
 بين الساكنين مبالغة فى المحافظة على حروف الايجاب بصون اخرها من التثنية والحق
 وان كان يلزم التقاء الساكنين على غير حد ها لكونها فى كل تنوين اجزاء لهم لم يجر كل تنوين
 فاشبه ما فيه اجتماع الساكنين على حد ها وهذا ايضا من خصائص لفظ الله واجل وجيز
 وان قلتها اى ثلثة هذه الحروف لتصديق الخبر سواء كان الخبر مثبتا او منقيا
 فلا يقع بعد الاستفهام كما اذا قيل جلعزير قلت فى جوابه اجل او جيرا وان اى
 اصدت قلت فى هذا الخبر وقال بعضهم ان اجل مثل نعم منهم الاخفش وهو يقول ان
 نعم فى الاستنخبار احسن وجيز فى الخبر وقيل ان جيرا اسم قسم للعرب فيقال جيرا
 لا فعلت كذا بمعنى حقا وقيل معناه الاعتراض والاراديد حول التنوين عليه وقد جاء
 ان لتصديق الدعاء ايضا كقول ابن زيد حين جاء اعرابي فساله شيئا فلم يعطه
 فقال الا اعرابي لعزائره ناقة حملتني اليك فقال ابن زيد جوا بلان وراكها اى
 لعزائره تلك الناقة وراكها نعم لما فرغ عزيان حروف الايجاب شرع فى بيان حروف الزيادة فقال
 فصل حروف الزيادة سبعة اى وان وقا ولا ومن والباء واللام المراد بالزيادة فلا يتغير
 به معنى الاصل حتى يكون وجوده وعن قسايين وليس معنى زيادتها ان تكون واقعة
 بالزيادة ابل بمعنى انها حيث وقعت كانت زائدة بل انها قد تنصف بالزيادة او من شأنها

حرف الزيادة

ان تزداد بمعنی انه اذا زید زیاده حرف فی الکلام زید ت حروف منها و لهذا سمیت بحروف
 الزیاده و تسمى حروف الصلة ایضا و المقصود من زیادتها فی الکلام التأكيد و الفصاحة
 او کلاما او غیر ذلك فان یکسب الهمزة و سکون النون و الفاء للتفسیر تزداد
 زیاده حاصلة مع ما التافیه کثیر التکید النقی نحو ما ان زید قائم و کقول الحسان
 شعر ما ان قد حثت ^{مجلس} ^{مجلس} بمقالتی . لکن مدح متعالي ^{مجلس} بمقالتی . و قال
 بعضهم انما ان التافیه دخلت علیها ما التافیه لتکید النقی هذا ضعیف لکراهتهم لاجتماع
 حروف اصلیتین معنی واحد لهذا لا يجوز ان یقال ان لزید ولا یا الرجل و تزداد مع ما
 المصدر ریه قلیلا نحو انتظر ما ان یجلس الامیر ی علی جالس لا میر و کن تزداد ان مع ما
 الاستمیه کقوله تعا و لقد مکتا هم فکما ان مکتا کم فیده و مع الاستمیه نحو الا ان قلم
 زید و تزداد ان مع ما التافیه نحو ما ان جلست جلست و ان بفتح الهمزة و سکون النون
 تزداد زیاده حاصلة مع ما کثیرا کقوله تعالی قلنا ان جاء البشیر قال فی الضمار ان قد
 تكون صلة ما نحو قلنا ان جاء البشیر وقد تكون ثلثه کقوله تعا و ما لهم ان لا یعن بهم
 الله ای لا یعن بهم فجعل لواقعة بعد ما مقابلة للزائد و وجه خفی و وضع منه موضع زیاده
 ان لم یذکر و تزداد ان بیز و القسم المقدر علیها نحو والله ان لو قتلت قت و تزداد ان مع
 کاف التشبیه قلیلا نحو قوله کان طبیة و ما تزداد زیاده حاصلة مع اذا و متی و انی و
 ایمان و ان و انی شرطیات ای حال کوز هذا الکلمات و ادوات الشرط و قلیلة حجاز عتبا اذا
 لم تکن شرطیات فان ما تزداد مقیم و ایضا استعالمها علی وجهین کما نقول اذا ما صحت
 صحت و کن البواقی نحو متی ما تخرج اخرج و ایما ما تضر ضا طر قال الله تعا ایما ما تدرجوا
 فله الاستمیه الحسنى و ایما ما تجلس تجلس و قوله تعالی اقا تریتن و ما تدرج هاترین
 و ما تخافتن و یلزم فی فعل ایمان و التکید فالبکور الفعل ولی بالتکید من حیث
 انه المقصود من الحروف و نحو ما تقسم اقسام بلا نون التکید قلیلا و تزداد ما بعد
 بعض حروف البحر سماعا نحو قوله تعالی فبما رحمة من الله و عتبا قلیل و مستما
 خطیبا ایتهم اخرجوا و انما قال و بعد بعض حروف البحر لا تها تزداد
 بعد جمیع حروف البحر و جاز زیاده ما مع المضاعفة کقوله تعالی ما اکلکم تطغون و نحو غطبت
 من غمها جرم و قیل ان بعد حروف البحر المضاف نكرة محرورة و البحر و بعد هابدا

له و هو قطعة من الشعر و البيت بنما و یومنا توافنا بوجه مقسم کان طبیة طونا ضلی لسل
 و ایضا
 ای الطری من اوراق شجرة السلم

له في هذا
المثال كلمة ما زائدة
وكلمة غير مضاف
الى جبرم اي غصبت
من غير جبرم

التفسير
حرف

منها ولا تزداد زيادة حاصلة مع الواو اي مع واو العطف الكائنة بعد لنفي سواء كان النفي
لفظا نحو ما جاء في زيد ولا عمرو او معنى نحو قوله تعالى غابا لمعضوب عليهم ولا انصا الي
فان الغير بمعنى لا النافية وكن تزايدا بعد لنفي نحو لا تضرب زيدا او لا عمرا وتزايدا
بعد لنفي المصدرية نحو قوله تعالى فامنعك ان لا تسجد وتزايدا قبل القسم على قلة
وان كثيرا يادتها قبل القسم الذي كان جوابه نفيا للاشعار بان جوابه نفي لا والله لا فعل
نحو قوله تعالى لا أقسم بمعنى اقسم والشر في زيادتها التنبيه على ظهور القضية بحيث يستغنى
عن القسم فتبين ذلك في صورة نفى لقسم وجاء زيادتها مع المضاف على لشدة ذكره
في بير لا نحو ريسري وما شعر بالحوار الهلاك اي فارق في بير الهلاك سر وما علم وقام
الباء واللام فقد مر ذكرها اي ذكر زيادتها في حروف الجر على التفصيل فلا نعيد ههنا كما كان زيادة
من والباء واللام كثيرة وزيادة الكاف قليلة خزن يادتها بالذ كرو لم يذكر زيادة الكاف فان ما
الكافة عن العمل يستحقان جعل من الحرف في الزائدة وكن اما انهم لم يجعلوها من الحرف
لزيادة لان لها اثر في الكلام وهو كفا ما لحقه عن العمل وتصحيح دخوله على الفعل الكافة وكذا
حيث واذا عن الاضافة وتصحيح كونها مجازين ثم لما فرغ عن بيان حروف الزيادة شرع في بيان حروف
التفسير فقال فصل حرف التفسير سقط نون التنبيه للاضافة اي بفتح الهمزة وسكون الياء وان
بفتح الهمزة وسكون النون فاعلم ان اعراب ما بعد حرف التفسير تابع لاعراب ما قبله قال
الحيوي ويعر بالمفسر باعراب المفسر لانه تابع له وقال المالكى اي عاطفة وفيه نظر لان
ما بعد ها يبين ما قبلها والعطف يقتضى المغايرة فاقى يفسر مبهما مطلقا سواء كان مفعلا كما
تقول في تفسير قوله تعالى واسأل القرية اي هل القرية او جملة ما تقول في تفسير قطع
الضراى مات وان انما يفسر بماى بلفظ ان فعل مغلب على القول كالامر بالنيل او المكتبة
وهو ذلك فلا يقع بعد حرف القول ولا بعد ما ليس فيه معنى القول كقوله تعالى وناديناك ان
يا ابراهيم وامرته ان اقموا كتب اليه ان اكثر الفعل الواقع بعد ان يكون مفعوله العمل
هو تفسير مقدم في الغالب بمعنى قوله تعالى ناديناك ان يا ابراهيم اي ناديناك بشئ او بلفظ
هو قولنا يا ابراهيم فقول ان يا ابراهيم تفسير للمفعول العام المقدر وهو شئ او بلفظ وقد يجوز مفعول
العام تفسيره مفعولا نحو قوله تعالى واوحينا الى اوك ما يوسى ارفق فيه فاذا لم يفسر بان الفعل قد
بالقول ولا القول الصريح فلا يقال قلت له ان كتب اذ هو اي قلت لفظ الصريح لا معنى اي معنى القول

وامتنع قولهم انما قلنا لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فتفسير الامر لا للقلوب ويبين
 ان يعلم ان ما بعد ان المفترقة ليست من صلة ما قبلها بل يتم الكلام بعد ان لا يحتاج من جهة
 للتفسير اليهم للمقدار قوله تعري واخر دعوانهم ان الحمد لله رب العلمين ليس ان فيه مفترق
 قوله ان الحمد لله رب العلمين خير للمبتدأ والمقدم فاي اعتلا استعماله من ان يجوز ان يفسر بها
 ما ليس فيه معنى القول وما فيه معنى القول وكلف القول الصريح وقال ابن مالك الغالب في
 اي ان تكون تفسير الغير معين ثم لما فرغ عن بيان حرفي لتفسير شرع في بيان حروف
 المصدر فقال فصل حروف المصدر اي الحروف التي تجعل الجملة في حكم المصدر في الاضافة
 بادنى ملايسة ثلثة وناد بعضهم كي وكوفي حروف المصدر ما وان بفتح الهمزة وتخفيف النون
 وان بفتح الهمزة وتشديد اللام فيا وان الجملة الفعلية اي يختصان بالجملة الفعلية
 فانها لا تدخل الا عليها فتجعلها في حكم المفعول فما كقولنا تعري وضائق عليهم الارض
 بما رخصت اي برحبها بضم الراء مصدر رخص على وزن كرم ومعناه الاتساع
 وكقول الشاعر شعري يسر للرحمما ذهب الليالي ورو كان ذهابا بمنزلة ذهابا اي هابها
 وان نحو قوله تعالى فما كان جواب قومه الا ان قالوا اي قولهم وان الجملة الاسمية اي يتحقق
 بالجملة الاسمية فانها لا تدخل الا عليها فتجعلها في حكم المصدر نحو خبرها فتجعلت ان ك
 قائم اي قيامك لوفي معناه ان امكن نحو عجبني ان زيد اخوك اي اخوك زيد لك فمن تعدي
 قلرت الكون نحو قول تعري ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام ما في لوتيت تكون في الارض
 وهذا عند سيبويه واجاز غيره بعد المصدرية بالجملة الاسمية ايضا ثم اعلم ان اختصاص
 ات بالجملة الاسمية اذا لم يكن مخففة ولم تلحق بها الكافة وانما اذا خففت او كفت فيجوز
 فيها الاسمية والفعلية ثم لما فرغ عن بيان حروف المصدر شرع في بيان حروف التحضيض فقال
 فصل حروف التحضيض حروف تدل على تحضيض الفعل تحريضا اربعة هاء واو ولوا ولوا
 اي اي هذه الحروف صدر الكلام لانها تدل على نوع من انواع الكلام فوجب التصدير بها ليعلم
 في اول الامر ان كون الكلام من ذلك ومعناها اي معنى هذه الحروف فحث وطلب على الفعل
 ان دخلت على المصارع نحو هاء تا كل قال الله تعالى لوما تايتينا بالملككة ومعناها
 لوما وتعيد لي تديم وتويز على ترك الفعلين خلت على الماضى نحو هاء لا ضربت زيدا
 وحينئذ اي حين اذا دخلت على الماضى لا يكون معناها تحضيضا الا باعتبارها فانها

المصدر
حروف

حروف التحضيض
تكون الكلام من ذلك النوع الى

الفعل ولا تدخل حروف التحضيض الا على الفعل لان التحضيض والحيث انما يتعلق بالفعل
 كقولك الفعل تان يكون لفظا كما مر مثاله او نقدر ايا كما اشار اليه بقوله فان
 وقع بعد هاءى حروف التحضيض اسم فباضمار فعل اي فهو معمول باضمار فعل بعد كما تقول
 لنضرب قوما سوى زيد منهم هلا زيدا اي هلا ضربت زيدا فزيدا معمول منصوب
 بفعل مضمي بعد فلا قال الرضي اذا وقع الظرف بعد هاء فهو منصوب بفعل بعد هلا بفعل
 مقلد بعد هاء لتوسعه في الظرف فنحو هلا يوم الجمعة زرني يوم الجمعة فيه منصوب
 بزررتني وقد جاء الا سميت بعد هاء للضرورة كقول الشاعر شعرا
 يقولون ليلى ارسلت بشفاعتي الى فريلا نفس ليلى شفيعتها
 وجميعها اي حروف التحضيض مركبة من الحزئين جزء هاء الثاني حرف النفي في جميعها الجز
 الاول حرف الشرط في بعضها هو لو او لو ما او حرف الاستفهام في بعضها هو هلا او حرف المصداق
 في بعضها هو لا او لا ما او حرف النفي في بعضها هو لا او لا ما او حرف المصداق
 لوجود الجملة الاولى نحو لو ارسلت هلك عمر اي لو ارحمة موجودا هلك عمر فببشارة الجود
 ثم الفارق بين لو ولا هذه وبين لو ولا حرف التحضيض انك اذا قلت لو لا ضربت نريلا هلك
 واذا قلت لو لا هلك لم يتم حتم لم تجزى بقولك هلك عمر حينئذ اي حينئذ كان لو لا المصداق
 الاخر يحتاج الى الجملة التي تليها اي اولى الجملة بجملة اسمية تليها او لو كانت
 الجملة الثانية اسمية او فعلية وهذا اذا فقدت خبر المبتدأ الذي بعد لو لا الامتناعية
 كما هو من باب البصرين واما على قول الكسائي فالاسم بعد هاء فاعل لفعل مقدر كافي
 لورادة هلك عمر فهي على هذا وان تحتاج الى الجملة التي تليها اي لا يكونا اسمية وقيل الفراء
 لو لا هي رافعة للاسم الذي بعدها ثم لما فرغ من بيان حروف التحضيض شرعا في بيان حرف
 التوقع فقل فصل حرف التوقع قد سميت بحرف التوقع لانه يخبر بالتوقع لا يخبر
 في اي قد اذا دخلت في الماضي تكون لتقريب الماضي الى الحال نحو قد ركب كلبا ميراى
 قبيل هذا ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة ولاجل ذلك اي ولا ان قد في الماضي
 لتقريبه الى الحال سميت حرفا لتقريب ايضا كما سميت بحرف التوقع ولهذا اي ولاجل انها
 لتقريب الماضي الى الحال تلزم اي قد لما مضى مع الماضي ليصل الى الماضي فيقع كما
 لان الماضي الواقع حاله سا بقوله فان العمل لانك اذا قلت جاء زيد قد ركب بوجه كان

الركوب مقلد ما على المجيء وقد منع اختلاف الحال وعاملها زمانا فالترجمة قد المقربة الى
الحال لتقريبه الى زمان الحال فيتحذف ما نهما حكما لان القريب من الشيء في حكم المقارب لذلك
لا يصح وقوع الماضى حالا فيما لا يصح استعمال قد فيه فلا يقدر ما تال الشيخ وقد ورد في يوم
كذا وقد قال فلان اليوم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا العدم القريب صحة استعمال
قد لا يتأويل وقد نجى قد في الماضى للتأكيد مجردة عن تقريب اذا كان ما دخل عليه
قد جوابا للمزيسأل ويقول هل قام زيد تقول جوابا له قد قام زيد وفي المضارع عطف على
قوله في الماضى اى وهى اذا دخلت على مضارع تكون للتقليل نحو ان الكذب قد
يصدق وان الجواد قد يبخل وقد تكون للتكثير مقام المدح نحو قوله تعالى قد يعلم الله
الذين يرتسلون ويحكموا اذا او قد نجى قد في المضارع للتحقيق مجردة عن معنى التقليل
كقوله تعالى يعلم الله المعوقين ويجوز الفصل بينها اى بين قد وبين الفعل اى وبين
فعله بالقسم نحو قد والله احسننت وكقوله وقد عمرى بت ساهرا وقد يحذف الفعل
بعد هاى بعد قد عند وجود قرينة عليه نحو قول الشاعر شعرا قد الترحل غابرا ان
رما بنا ما نزل برحالتنا وكان قد نى ماى وكان قد لتالبيت للتأبغة وقوله اقد فعل
ما خرج وزن علم بمعنى قرب ويروى انف معناه واحداى قريبا تحالنا الا ان الابل
التي يسير عليها تنزل اى تذهب برحالتنا فكان الشان انما ذهبت برحالتنا لصحة معناها
على الرفع قال ثم لما فرغ عزيان من التوقع فرغ في بشار وفي الاستفهام فقال فصل حرق الاستفهام المبرق
وهل ولها اى هل هذا خبر في خبر صد الكلام لا نهما تدخلا على احد نواع الكلام وهو الاستفهام
فوجب التصديق بها ليعلم من اقول الامر ان الكلام من ذلك النوع تدخلا اى وهما
تدخلا على الجملة الاسمية والفعلية لحواريد قائم في الجملة الاسمية وهل قلتم زيد في
الجملة الفعلية و قام زيد في الفعلية وهل زيد قائم في الاسمية ودخولها اى حول الهمزة
وهل على الفعلية اى على الجملة الفعلية اكثر من دخولها على الاسمية وانما كان دخولها
على الفعلية اكثر اذا استفهام بالفعل او على الاسم ولهذا كان تقدير الاسم بعد
الهمزة فاعلا اذا كان بعدها فعل حسن من تقديره مبتدأ كما تقول زيد قائم ثم
الاطن يبين ما يكون الهمزة به اكثر التصرف في الاستعمال من هل بقوله وقد تدخل الهمزة في
مواضع من الكلام التي لا يجوز دخول هل فيها اى في تلك المواضع وهى ربعة احدها ان تدخل

وقال سفيان
وكان

الشرط
حروف

فی کل انما اکثر تصرفا فی الاستعمال من الهمزة فیکون کل واحد منهما اعلم من الآخر وجسم المقام
عن بیان حرف الاستفهام شرع فی بیان حرف الشرط فقال فصل حروف الشرط ثلثة
ان بکسر الهمزة وسکون النون ولو واما بفتح الهمزة لهما ای هذه الحروف صمد الکلام ولما ذکرنا
فیما سبق ویدخل کل واحد منهما ای متلک الحروف علی الجملةین اسمیتین کانتا او فعلیتین
او مختلفتین لا ینحی ان هذا التعمیم لا یتقیم فی ان و لو حیث لا یجوز دخولهما علی
الجملةین اسمیتین بل یجب دخولهما علی الجملةین الفعلیتین وهوبنا فی
قوله فیما بعد ویلزمهما الفعل لفظا او تقدیرا فان الاستقبال وان دخلت الماضی
علی الماضی وان هذا للوصل نحو ان ذرتنی اکرمتک واما قولهم
ان اکرمتنی الیوم فقد اکرمتک من عمل علی معنی ان اکرمتنی الیوم یمکن سببا لا خیار بینک و
للماضی وان دخلت علی مضارع نحو لو نزلت فی اکرمتک قال الله تعالی لو یطیعکم فی کثیر
من الامر لعنتکم ای لو قمت فی الجهد الهلک وقد تجبى بمعنی ان نحو قوله تعالی ولا منة
مؤمنه یخیرکم فی شئ کذا ولو انجبتکم وقد تجبى بمعنی ان التا صبة نحو قوله تعالی وادوا
لو تد من قبل هینون ول غیر نظیر فی القرآن ویلزمهما ای لا یجوز لهما الفعل سواء کان لفظا کما مر
نظیرا او تقدیرا نحو ان انت زارنی فانا اکرمتک تقدیرا ان کنت زارنی فانا اکرمتک فلما حان
الفعل یضاهى بالتصل منفصلا قال الله تعالی ان احدکم من المشرکین استجار لک ای ان استجارک
احدک ولو انتم تمیکون ای ولو تمکون فاحدک وانتم من فوعا زکاینها فاعلان لفعلین محذوفین
یفترهما الفعل تظاهرا علم ان لا تستعمل الا فی الامور مشکوكة المحتملة کما مر نظیرا فلا یفرق
ان تک ان طلعت الشمس لان طلوع الشمس من الامور المقطوعة بها لیس من الامور مشکوكة
المحتملة وانما یقال ان تک ان طلعت الشمس لان اذا ما تستعمل فی الامور المقطوعة بها طلوع
الشمس منها ولو تدل علی نفی الجملة الثانية بسبب نفی الجملة الاولى کقوله تعالی لو کان فیها الهة الا الله لفسدت
فان لو ههنا تدل علی انتفاء الفساد بسبب ان تعدد الالهة منتفی واستعمالها بهذا المعنی
هو اکثر المتعارف وقد تجبى لا ثبات الثانی علی تقدیر وجود الاول وعدمه نحو نعم
العبد صهیب لو لم یخف الله لم یعصف فان نفی العصف لا یزید نفی الخوف کما هو لازم
لوجود الخوف ونحو لو اتیتنی لا کرمتک ای لا کرمتک انما ثابت سواء اکرمتک او اهننتنی
واذا وقع القسم فی اول الکلام وتقدم ای القسم علی الشرط یمکن ان یمکن الفعل لذی یحل

لما ای ان اکرمتنی
الیوم فقد اکرمتک من عمل علی معنی ان اکرمتنی الیوم یمکن سببا لا خیار بینک و
للماضی وان دخلت علی مضارع نحو لو نزلت فی اکرمتک قال الله تعالی لو یطیعکم فی کثیر
من الامر لعنتکم ای لو قمت فی الجهد الهلک وقد تجبى بمعنی ان نحو قوله تعالی ولا منة
مؤمنه یخیرکم فی شئ کذا ولو انجبتکم وقد تجبى بمعنی ان التا صبة نحو قوله تعالی وادوا
لو تد من قبل هینون ول غیر نظیر فی القرآن ویلزمهما ای لا یجوز لهما الفعل سواء کان لفظا کما مر
نظیرا او تقدیرا نحو ان انت زارنی فانا اکرمتک تقدیرا ان کنت زارنی فانا اکرمتک فلما حان
الفعل یضاهى بالتصل منفصلا قال الله تعالی ان احدکم من المشرکین استجار لک ای ان استجارک
احدک ولو انتم تمیکون ای ولو تمکون فاحدک وانتم من فوعا زکاینها فاعلان لفعلین محذوفین
یفترهما الفعل تظاهرا علم ان لا تستعمل الا فی الامور مشکوكة المحتملة کما مر نظیرا فلا یفرق
ان تک ان طلعت الشمس لان طلوع الشمس من الامور المقطوعة بها لیس من الامور مشکوكة
المحتملة وانما یقال ان تک ان طلعت الشمس لان اذا ما تستعمل فی الامور المقطوعة بها طلوع
الشمس منها ولو تدل علی نفی الجملة الثانية بسبب نفی الجملة الاولى کقوله تعالی لو کان فیها الهة الا الله لفسدت
فان لو ههنا تدل علی انتفاء الفساد بسبب ان تعدد الالهة منتفی واستعمالها بهذا المعنی
هو اکثر المتعارف وقد تجبى لا ثبات الثانی علی تقدیر وجود الاول وعدمه نحو نعم
العبد صهیب لو لم یخف الله لم یعصف فان نفی العصف لا یزید نفی الخوف کما هو لازم
لوجود الخوف ونحو لو اتیتنی لا کرمتک ای لا کرمتک انما ثابت سواء اکرمتک او اهننتنی
واذا وقع القسم فی اول الکلام وتقدم ای القسم علی الشرط یمکن ان یمکن الفعل لذی یحل

عليه حرف الشرط ما ضياء سواء كان الماضي لفظا نحو والله ان اتيتني لا كرميتك
او معنى بان يدخل لعمري على المصداق نحو والله ان لم تاتني لا هجرته تلك انما وجب ان يكون
مدخول حرف الشرط ما ضياء لانه ان امتنع علمها في الجواب بوقوع جوابا للقسم يجب كونه
ما ضياء في الشرط لئلا يعمل فيه ايضا ليتوافق في عدم العمل حينئذ اي حيزا اذا كان القسم
في اول الكلام وتقدم على الشرط تكون الجملة الثانية في اللفظ جوابا للقسم لا جزاء للشرط
لانته يلزم ان يكون الجواب محذورا وغير محذورا وهو مستحيل وتكون في المعنى جوابا للقسم
الشرط جميعا اما كونه جوابا للقسم فلا كوز اليقين عليه اما كونه جزاء للشرط فلا كوز ومفروض
بالشرط فلذلك اي فلاجل ان الجملة الثانية تكون حينئذ في اللفظ جوابا للقسم لا جزاء للشرط
وجب فيها اي في الجملة الثانية ما يجب في جواب القسم من اللام ونحوها اي نحو اللام من ان اذا
كان جواب القسم جملة موجبة وما لا اذا كان جواب القسم جملة منفية كما رأيت ذلك
في المثالين المذكورين واما اذا وقع القسم في وسط الكلام فتقدم الشرط او غيره عليه جاز
ان يعتبر القسم بان يكون جوابا له اي للقسم ويلزم ان يكون الشرط ما ضياء نحو ان اتيتني
والله لا تياك وجاثلن يلغى يجعل الجواب جوابا للشرط ولم يجب ان يكون الشرط ما ضياء يصير
القسم ملغى نحو ان تاتني والله انك واما التفصيل ما ذكره جملا نحو قوله تعالى فبينهم شقي
وسعيد واما الذين سعدوا ففي الجنة واما الذين شقوا ففي النار الا انهم لم
يلزموا تعدد اما كقولهم تعرفوا ما الذين في قلوبهم زيغ اهلاية حيث لم يرد كوا او اخرى لكونها
يفهم من هذا المقام ولذا قال بعضهم ان الراسخون في تقديروا الراسخون في العلم والصحيح
انها غير لازمة اصلا لا لفظا ولا تقديرا ويدل على ذلك صحة ان يقرأ اما نأفقد فعلت
هذا ويسكت وقد تكون اما لتفصيل ما اجل في الذهن ويكون معلوما عند المخاطب
بواسطة القرائن وقد تكون للاستيناف من غير ان يسبقها جمال كما في الواقعة
في اطال الكتب قال الرضي قد يحذف اما لكثرة الاستعمال واما يطر ذلك اذا
كان ما بعدها الفاء واصل ونهيا وما قبلها منصوبا او مفسرا به فلا يقال زيد فضررت
ولا زيد فضررت بتقدير ما فمادقم في توجيه اقا في اطال الكتب من قوله فضررت
بتقدير ما فمادقم بتقدير انما يندبني ويجب في جوابها هذا جواب بول مقدر و
السؤال ظاهرا في جواب اما الفاء ويجب ايضا ان يكون الاول سببا للثاني فوجب الفاء

له كلمة اما من حيث
الصورتين التفصيل
على ما في المتن
الصورة لا يندم
كما انما يندم
فمنه التفصيل في
مولف غلام

في جوابه وسببته الاول للثاني لان ذلك يحكم بكونها كلمة الشرط وبه يستدل على ذلك
ولم يحكم بكون اذا وحيث للشرط مع انه يقال حيث زيد لقيت فانا اكرمه ولا فانظائر
كثيرة في القرآن لعدم لزومها بل جعلوها حيزا للحي بالفاء ظرفين جازين في الشرط ويجب
ان يحذف فعلها اي فعل اقا الذي دخلت هي عليه مع ان الشرط لا يدل على الشرط من فعل اي
مزان يدخل على الفعل ذلك اي وجوب حذف فعلها ليكون حذف الفعل تنبيها على ان المقصود
من التفصيل بها اي بامّا حكم الاسم الواقع بعدها اي بعد اقا لا الفعل فحوامّا زيد
فمنطلق تقدير اي تقدير هذا الكلام مما يمكن من شيء فزيد منطلق فحذف الفعل لان
هو الشرط وهو يكتز وحذف ايضا الجواز المحرم وهو من شيء واقيد امّا مقامهما حتى بقي
امّا فزيد منطلق واما لم يناسب دخول حرف الشرط على فاء الجزاء فنقلوا اي النجاة الفاء على
الجزء الثاني وهو منطلق ووضعوا الجزء الاول وهو زيد بين امّا والفاء عوضا عن الفعل
المحذوف لئلا يلزم التوالى بينه وبين حرف في الشرط والجزء فصارا امّا زيد منطلق
ثم ذلك الجزء على الجزء الاول وهو الاسم الواقع بعد هان كان صالحا
للابتداء اي لكونه مبتدأ بان لم يكن ظرفا فهو اي ذلك الجزء مبتدأ كما مر مثاله والا اي وان
لم يكن ذلك الجزء صالحا للابتداء بان كان ظرفا فعامله اي فاعل ذلك الجزء مما يكون بعد
الفاء فحوامّا يوم الجمعة فزيد منطلق فمنطلق عامل في يوم الجمعة ناصبة له على لظرفية تعلم
ان النجاة اختلفوا في ان الاسم الواقع بعد اقا هل هو جزء من حيز جوابها ام لا فذهب بيوبه
الى انه جزء مما في حيز جوابها مطلقا سواء كان مرفوعا ومنصوبا وسواء كان بعد الفاء او الجواز
التقديم ولا وهو المختار عند المصنف حيث اخرجنا بالذكري وذهب ابو العباس المتبرد الى انه
ليس جزء مما في حيز جوابها مطلقا سواء وجد ما يمنع التقديم او لا امتناع عمل في حيز جوابها
فيما قبلها بل هو معمول الفعل المحذوف سواء كان مرفوعا فحوامّا زيد منطلق تقدير اي كما ذكر
يوم في يوم انطلق فهو منطلق او منصوبا فحوامّا يوم الجمعة فزيد منطلق تقدير اي كما ذكر
يوم الجمعة فزيد منطلق وهذا مردود كالا ليجاز النصيب في الاول بتقدير يرتكز كروا الرضوخ الثاني
بتقدير حصل الا انه غير جائز اتفاقا وذهب المازني الى انه ان كان جائزا للتقديم على جوابها
بان لم يوجد ما يمنع التقديم فهو من قبيل القسم الاول والا فهو من قبيل القسم الثاني يعني انه
ليس جزء مما في حيز جوابها بل هو معمول الفعل المحذوف فحوامّا يوم الجمعة فان زيد منطلق

در بیان حرف الردع

لاعتناع عمل ما بعد ها فیما قبلها لكونها مقتضية لصح الكلام ثم لما فرغ عن بيان الشرط
 شرع فی بیان حرف الردع فقال فصل حرف الردع كلاً وضعت لزجر المتكلم وردعه ای
 منع عما يتكلم به تقول لمن قال لك فلان يبغضك كلاً ای ليس الامر كذلك في حال تنبيهها
 على الخطأ كقوله تعالى فيقول ربي اهانك كلاً ای لا يتكلم بهذا الكلام فانه ای الامر ليس
 كذلك ای كما تقول لا لله سبحانه قد يوسع في الدنيا على من لا يكره من الكفار قد يضيق
 على من يكره من الانبياء والصالحين لا يستطاع هذا ای وضع كلاً لزجر المتكلم وردعه
 اذا جلت بعد الخبر كما مر وقد تجيء كلاً بعد الامر ايضاً اذا جاءت بعد الخبر وحينئذ تكون لفظة
 الاجابة كما اذا قيل لا يضرب زيداً فقلت كلاً ای لا أفعل هذا قط نفياً لاجابة الضرب لزيد
 وقد تجيء كلاً بمعنى حقاً والمقصود منه تحقيق معنى الجملة مثلاً ان كقوله تعالى كلاً سوف
 تعلمون ای حقاً ای حينئذ اجلت كلاً بمعنى حقاً تكون كلاً اسماً لا حرفاً ويبني
 كلاً حال كونه اسماً وان كان الاصل في الاسم الاعراب لكونه ای لكون كلاً هذا مشابهاً
 لكلاً حال كونه حرفاً لفظاً ومعنىً لمناسبة معناه فانك تردع به المخاطب عما يتكلم به تحقيقاً
 لضده وقيل قائله الكسائي ومن تابعه تكون كلاً اذا كان بمعنى حقاً ايضاً كما اذا لم
 يكن بمعنى حقاً كائناً عما يعني ان من الحروف المشبهة بالفعل المفيدة لتحقيق معنى الجملة قوله
 كلاً ان الارشاد ليظن معنى ان كلاً في قوله تعالى ثم يطمع ان ازيد كلاً انه كان
 لا يتنا غنيماً اي يحتمل الوجهين كونها الردع وبمعنى حقاً ثم لما فرغ عن بيان حرف الردع
 شرع فی بیان تاء التانيث الساكنة فقال فصل تاء التانيث الساكنة دوز المتحركة
 واختصاصها بالاسم فلو لم يقيد ها به لم يصح قوله تلحق الفعل الماضي وانما اسكن
 هذه التاء ليحصل الفرق بينهما بين تاء الاسماء وكونها حرفاً واصلاً بالسكون والمراد
 بسكون التام ان تكون ساكنة في الاصل وان صارت متحركة في بعض المواضع بالعارض فلا يرد
 تاء نحو قلت فانها ساكنة في الاصل متحركة بالعارض وهو التقاء الساكنين وانما انحصرت حوقها
 بالماضي لانها لا تلحق بغيره من الافعال وانما الحققت هذه التاء بالماضي لئلا يخلط بالماضي
 الامر على تانيث ما اسند اليه الفعل تحقيقاً وتنزيلاً كما في اجموع المنزلة منزلة الموء وسواء كان ما
 اسند اليه لفعل فاعلاً نحو ضربت هنداً على صيغة المفعول الم ليسم فاعلاً نحو ضربت هنداً
 على صيغة المجرول سابق بيان مواضع وجوب احاقها الى احاق التاء وجواز احاقها في فصل التاء

تاء التانيث الساكنة

اشاد اليه بقوله وقد عرفت مواضع وجوب الحاقها اي التاء وجواز الحاقها في فصل لقائ
فلا تفيد ها واذا الحقتها اي التاء الساكنة حرف ساكن واقع بعد ها اي بعد التاء وفيه اشارة الى
انه لو حقتها ساكن قبلها لا يجب تحريكها بل يجب تحريك ذلك الساكن وجب تحريكها
اي التاء بالكسر لا بالضم والفتح وانما وجب تحريكها لرفع التقاء الساكنين ثم وجب تحريكها
بالكسر لان الساكن اذا حرك بالكسر لا بالكسر اصل في تحريك الساكن لان الكسر لقلته يناسب
العدم وهو المتسكون لمحو قد قامت القلوة فان التاء التي فيها اذا حقتها اللام حركت بالكسر لهما
كان ههنا سوال وهوان يقر اذا حوز فاحد الساكنين لا تقارنهما فانما وجب رده المحذوف عند
تحريك التانيث لان علة المحذف وهو التقاء الساكنين اذا نزلت بتحرريك التانيث
وجب رده ما حذف فلم يرد الالف في مثل رمت المرأة عند تحريك التاء بعد ما كانت
الالف عند وفة لا لتقاء الساكنين وهما الالف والتاء اجاب عنه بقوله وحركتها
اي حركة التاء لا توجب ردها اي حرف حذف ذلك الحرف لاجل سكونها اي لاجل سكون
التاء فلا يقل رما ت المرأة برقا الالف المحذوف فية بالتقاء الساكنين وانما لا توجب
حركتها رده المحذوف لان حركتها اي حركة التاء عارضية لا اصلية واقعة لرفع التقاء الساكنين
هي التاء وساكن يحقها والعارض كالعدم مرفى تكون في حكم السكون اذ كل حركة يحصل بعارض
فهي في حكم السكون وهم يحقق اجتماع الساكنين في رمت المرأة وهو علة المحذف فلم يرد الالف فيه
لهذا الورد الوافي قل المحذوف عند تحريك اللام بعد ما كانت محذوفة في قل لا لتقاء الساكنين
الواو واللام لان حركة اللام حصلت بامر عارض في وهو رفع التقاء الساكنين فيكون في حكم
السكون بخلاف قولاء وقولك حيث يرد الواو فيها عند تحريك اللام لان حركة اللام في
الاصل قد حصلت في الاول باتصال ضمير الفاعل به في الثاني باتصال نون التاكيد به
كل واحد من ضمير الفاعل ونون التاكيد بمنزلة الجزء من الكلمة التي اتصل كل منهما بها
فلا يكون حركة اللام فيها بالعارض وانما حذف الالف في عا تا وقاتا وان حصلت حركة
التاء فيها باتصال الفاعل لان التاء ليست من نفس الكلمة لانها حقتا البيان ان فاعلها
مؤنث بخلاف اللام والنون في قولاء وقولك لانه من نفس الكلمة فانه لم يحذف لغنى فلا يلزم
منه الواو في قولاء وقولك ردا الالف في محو عا تا وقاتا واذا كان كذلك فقولهم اي قول
العرب المرأتان رما تا برقا الالف المحذوف لا لتقاء الساكنين ضعيف اما لحاق علامة التنثية

والجمعيز في جمع المذكر المؤنث بالفعل اذا كان الفاعل ظاهراً اليديل على ان ما اسند اليه بالفعل مثني كان او مجموعاً من كرا كان او مؤنثاً كالحق تاء التانيث لذالك تضعيف لانه يلزم تكرار صورة الفاعل فلا يقال قاما زيدان بلحقا الالف في التشنية وقاموا الزيدان بلحقا الواو في جمع المذكر فيمن النسب بلحقا التنوين في جمع المؤنث واما اذا كان الفاعل ضميراً فالحقا علامة التشنية والجمعيز بالفعل ليس بضعف فيقال زيدان قاما وزيدان قاموا والنسب فيمن وينقد يراد الحق اي الحق هذه العلامات بالفعل مع الضعف لا تكون تلك العلامات ضمائر فلا يلزم الرضا راي ضمير الفاعل قبل الذكر اي قبل فكونه من غير فائدة بل تكون حرفاً هي علامات دالة من اول الامل بالحقت بالفعل على احوال لفاعل من كونه مثني او مجموعاً من كرا او مؤنثاً كذا التانيث الساكنة فانهما ليست بضمير كتاب ضمير بيت بالحركات الثلاث لانها لو كانت ضميراً لزم حذفها عند مجيء الفاعل لظاهر اللاحق بطلان جواز قولنا ظهرت هند فاملزم ومثله لان بطلان اللاحق يوجب بطلان الملزوم بل هي حرف الحقت بالفعل الماضي لتدل على تانيث ما اسند اليه الفعل انما لم يعد تاء التانيث المتحركة من الحروف ولا علامة التشنية والجمعيز في الافعال منها لانها اسم اشار الى العلامة حرفاً في لغة ضعيفة تبعلبيان حكم تاء التانيث ثم لما فرغ عن بيان تاء التانيث الساكنة شرع في بيان التنوين فقال **فصل** التنوين نون ساكنة في اصل الوضع فلا يرد غير بيان لا لتقاء الساكنين نحو زيد والقاضل ولما كان قوله نون ساكنة يتناول نونين ولدون ولم يكن نوناً ونظائرهما قيد به بقوله تتبع حركة اخر الكلمة لاخرها عنه لان هذه النونات تكون واخر تلك الكلمات ولم تكن تعابح حركات واخرها وانما ادخ الحركات دون ان يقول تتبع اخر الكلمة تنبيهاً على ان التنوين تسقط في حالة الوقف اسقاط السكت وقيل في وجه ادراجها مزان المتبادر من متابعتها الاخر نحو قها به من غير تخلل شيء وهذه الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين وفيه نظر والمتبادر ههنا نحو قها به من غير تخلل حرف فالوجه ما قلنا والمراد بالكلمة اعم مزان يكون حقيقة او حكماً فيدخل فيه تنوين قائمة وبصري والمراد بالآخر ما ينتهي اليه التكلم فيشمل تنوين قاضرات الضاد ليس اخر الكلمة حقيقة ولا حكماً بل اخره تنوين لكنه ينتهي اليه التكلم وانما قلنا اخر الكلمة ولم يقل اخر ال اسم ليتناول تنوين الترتيم في الفعل والحركة

لأنه في قوله

ن

ففيه

لا لتأكيد الفعل احترز به عن التنوين الخفيفة نحو اضرب فانها نون ساكنة تتبع حركة الآخر
 الكلمة لكنها لتأكيد الفعل فلا تكون تنويناً ولا في قوله لا لتأكيد الفعل حرف في دخلت على
 فعل مقدّر دلّ عليه قوله لتأكيد لانه جار وفجر مضارع بفتح الفاء او تقديرا وهي جملة
 وقعت صفة للتنوين تقديراً لا تكون التنوين الساكنة لتأكيد الفعل او حرف عطف
 والمعطوف محذوف تقديره التنوين نون ساكنة تتبع حركة آخر الكلمة لا نون ساكنة
 تلحق الآخر لتأكيد لفعل وهي اي التنوين خمسة اقسام القسم الاول من تلك الاقسام التي يمكن
 وهو ما اي التنوين يبدل على ان الاسم اي الاسم الذي يدخل عليه هذا التنوين
 متمكن من اسم في مقتضى الاسمية اي انه منصرف فيسمى تنوين الصرف ايضاً
 لفصله بين المنصرف والممتنع نحو زيد ورجل قد توهم ان التنوين في مثل رجل للتذكير
 وهذا غلط لا ترى انك لو سميت احداً برجل وثرثوب او طر وجعلته علماً في التنوين
 على حاله ولو كان للتذكير لم يثبت في الموضع الذي يتغير من لوله فيه فليعلم بذلك ان
 هذا التنوين للتميز لا للتذكير والثاني اي القسم الثاني من تلك الاقسام للتذكير وهو ما
 اي تنوين يبدل على ان الاسم الذي يدخل عليه نكرة لا معرفة فيكون تنوين التذكير هو لفظ
 بين النكرة والمعرفة نحو صه واما بغير السكون متبوعاً اي اسكت سكوتاً في وقت قال في
 الصحيح تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف منوناً فمقتضى كلامه ثبوت قسمين
 للتنوين وهو الفارق بين الوصل والوقف قال الرضي تنوين التذكير مختصة بالصوت
 واسم الفعل نحو سيبويه وصه واما صه بالسكون غير منون وانما عقبة بالسكون
 مع انه لا يمكن الا ان يكون بالسكون لتخصيص الصورة الخطية بالسكون فهذه
 بمنزلة الاعمال فيلزم ان يرد على ولا يقر فمعناه اي معنى صه بالسكون
 اسكت السكوت الان اي اسكت السكوت الذي تعرفه الان اعلم ان لا يمكن
 طلب الشيء في زمان الحال ولا المكان طلباً لما يمتنع امتناعاً فلو لم يفرغ الامر عن امر ولا يفرد الخطاب
 لا يمكن من الخطاب الا قدامه ففي قوله اسكت السكوت الان مسكت فمعناه اسكت السكوت
 متصلاً بالان والثالث اي القسم الثالث من تلك الاقسام للعوض وهو ما اي تنوين يكون عوضاً
 عن المضاف اليه اذا تحقت بلاسم لتعاقبها على الكلمة نحو حينين وساعتين ويومين
 اي حين اذا كان كذا والحين مضاف الى اوله مضاف الى الجملة بعد هاء فاما حرفت الجملة

تخفيفاً بحيث التنوين إذاً يكون عوضاً عن المضاف اليه وهو الجملة المحذوفة وعلى هذا
القياس ساعتين ويومين أي ساعة إذاً كان كذا ويوم إذاً كان كذا أو الرابع أي القسم
الرابع من تلك الأقسام للمقابلة وهو التنوين الذي تدخل في جملة المؤنث التسمك لمسلات
فإن التنوين فيها بمقابلة للنون في مسلمين واللفظ التاء فيها علة للجر كما أن الواو علة للجر في
مسلمين وليس هذا التنوين تنوين التماز كما توهم بعضهم ولا تنوين التثنية في العلم للمنفعة
من التصرف ولا تنوين العوض عن المضاف اليه لأن المعنى غير مساعد ولا تنوين التثنية لمجئته
في آخر أبيات والمصارع فلم يبق إلا كون المقابلة وهذه الربعة المذكورة من أقسام التنوين
تختص بالاسم قد عرفت وجه اختصاصها في بيان علامات الاسم في هذا الكلام إشارة إلى
أن القسم الخامس من الترقيم غير مختص بالاسم بل هو مشترك بين الاسم والفعل والقسم
الخاص من تلك الأقسام للترقيم وهو الذي يلحقوا بآخر أبيات وأنصافاً للمصنوع أي
الخرائط من أبيات التي جعلت مصاريع وذلك لتحسين الانشاد فسمى بتنوين الترقيم بحسن الغناء
به ومن قال سمي به لأن فيه ترك الترقيم لم يثبت على ما قلنا نقول الشاعر وهو جريشع أفلح للوم
عاذل والعنابن وقول إن أصبت لقد أصابن وكقوله أي قول الشاعر وهو روبة
يا ابتاعك أو عساكن فقله يا ابتاعك هذا اليلع شكوه التاء واللفع عوض عن ياء وعساكن فمعنى
لكك وعساك عطف عليه خبر لعل وعسى محذوف فالتقدير بعكك تجل زقا وعساك تجل والقول الأول
مثال تنوين الترقيم الذي يدخل الاسم والفعل آخر البيت والثاني مثال لتنوين الذي يدخل على الفعل
يلحق آخر المصراع ومثال تنوين الترقيم الذي يدخل على الحرف قوله فلهان ترد أنحس هل ترشع علم أن تنوين
الترقيم لم يوضع لمعنى من الخيال و وضع لغرض الترقيم وليس معنى الترقيم كان حروفاً التي لم توضع شيء من
للغاني بل وضع لغرض التركيب ففي ذكر الترقيم في أقسام الحروف التي هي من أقسام الكلمة التي فيها
الوضع مسأحة ولكن أساساً التنوينات في اعتبار الوضع في بعض تسامح إذاً الظاهر أن تنوين
العوض وضع لغرض التعويض وتنوين المقابلة وضعت لغرض المقابلة وجعل لتنوين
والأعلى الجمعية كالنون بعيد ففي قول المصنف الثالث للعوض والرابع للمقابلة والخامس للترقيم
مسأحة حيث أبرز العوض والمقابلة في معرض الموضوع له وقد يحذف أي التنوين على سبيل
الوجوب من العلم إذا كان أي العلم موصوفاً بـ أو ابنة حال كون الابن ولا بنة مضافاً إلى علم
آخر نحو زيد بن عمر وهذا بنة بكر وأنها حذفت والتنوين من هذا العلم طلباً للتخفيف

يدخل

لطول اللفظ وكون العلم ثقيل وكثرة الاستعمال وتحذف الفايضة خاصة في الكتابة قصداً
للتخفيف في الخط والدلالة على شدة اتصال الموصوف بالصفة ولا تحذف الفايضة حيث كان
موصوفه لا يتباسها بالبنية وفي هذا الكلام إشارة إلى أن الفايضة كانت صفة لغير العلم نحو قام
رجل ابن عمي ولم يكن صفة نحو زيد بن بكير وكان العلم موصوفاً لغير العلم نحو قام زيد بن يحيى
لم يحذف والتنوين في جميع هذه الصور كذا التنوين في البنية فيما ذكر لأن حكمها حكم الالف في
هذه كما مر تماماً فخرج عن بيان التنوين شرع في بيان نون التأكيد فقال **فصل**
نون التأكيد أي النون الذي يفيد التأكيد بتحصيل المطلوب هي نون وضعت لتأكيد
الامر والمضارع إذا كان في أي في المضارع طلباً لأنه لا يؤكد بهذا النون إلا ما كان مطلوباً
وهي بالزاد قد أي بمقابلة قد التي وضعت لتأكيد الماضي كما أن قد وضعت لتأكيد المضارع
كذلك هذا النون وضعت لتأكيد المضارع بشرط معنى الطلب فيه هي أي نون التأكيد على
ضربين أحدهما خفيفة أي ساكنة بدلاً لحواضر بنزقدها على الثقيلة لأنها جزء من الثقيلة
ولأن مفهومها بعض مفهوم الثقيلة وإنسا كانت ساكنة لكونها مبنيّة والأصل في البناء
هو السكون والثاني ثقيلة أي مشددة وهي بلغ في التأكيد من الخفيفة وهي أي الثقيلة
مفتوحة للخفة إن لم يكن قبلها أي قبل الثقيلة الف مطلقاً نحو اضر بن ومكسورة عطف
على قوله مفتوحة إن كان قبلها أي قبل الثقيلة الف سواء كانت الف ضمير في التثنية نحو اضر بن
أو كانت زائدة في جمع المؤنث نحو اضر بنات لمشايرتها بنون التثنية من حيث وقوعها بعد
الالف صورة وإن ثبت بينهما فرق من حيث التشديد في التخفيف وتدخل أي نون التأكيد
خفيفة كانت أو ثقيلة في الأمر أي في آخر الأمر مطلقاً معلوماً كالزاد وهو لا حاضر كان غائباً
قل لتدخل نون التأكيد في آخر الأمر مع أنها مرسوطة المعاني كحرقة النفس والاستغفار القسم
ومحايها صدر الكلام فينبغي أن يدخل في أول الأمر قلنا أنما تدخل نون التأكيد في فعل الأمر إذا
لودخلت في الأول يلزم لا ابتداءً بالسكون لأنها مشابهة بالتنوين ومحليها آخر الكلمة ولا يمكن
مناخاً عن المؤكد ابتداءً لأن الحروف المذكورة لها صدر الكلام ولا تقصاها بخلاف نون فانها
تتصل بآخر الكلمة دائماً وفي النون والاستغفار والتمني العرض وحالها أي تدخل نون التأكيد في
هذه المواضع الخمسة من الأصل إلى العرض نحو لا جائزاً وإنما دخل نون التأكيد في هذه المواضع
في كل منها أي من تلك المواضع طلباً أي لأن معنى الطلب موجود في كل واحد منها فينبغي أن يكون

نون التأكيد

أي حرف التثنية والتثنية والتثنية

فلما دخلت عليه لتأكيد الطلب ما وجو لا طلب في الامر انتهى والاستفهام نظام اما في التقى والعرض
فلاهما بمنزلة الامر علمون نون التأكيد تدخل في الفتح وان لم يكن فيه معنى الطلب تشبيهها
له بالثني الا انه قليل ولهذا لم يذكره لان القلة ملحقة بالعدم نحو هل تضررت بتشديد النون
في الاستفهام وليت تضررت بتشديد النون في الفتح ولا تنزل بتشديد النون في العوض وقد
تدخل اي تلك النون في القسم اي في جواب القسم والافنوز التأكيد لا تدخل في نفس القسم وجوبا
اي دخولها واجبا اذا كان جواب القسم مثبتا وانما دخل نون التأكيد في جواب القسم جوبا لوقوع
القسم على ما يكون مطلوب باوجوده وتحصيله للمتكم غالبا فارادوا الى لقوم ازا يكون اخر القسم
عن معنى التأكيد كما لا يخفى اوله اي اول القسم منه من التأكيد نحو والله لا فعلت كذا بتشديد
النون في القسم واعلم انه اي لسان يحضر ما قبلها اي ما قبل نون التأكيد خفيفة كما او ثقيلة في جمع
المذكر فائبا كان او حاضرا نحو اضررت بتشديد النون او جضم ما قبل نون التأكيد هتاكيد اي اضم
ما قبلها على الواو والمعدونة في خبر اجتماع الساكنين وهو في العلة واول نون التأكيد لاكتفاء
بالضمة وانما لم يبق الواو على حاله لان مثل هذا من اجتماع الساكنين جائز في النون الثقيلة
لان الاول حرف مد والثاني مد غم طلبا للتخفيف فان قيل كيف يجوز حذف الواو في خبر
عن اتصال نون التأكيد به لانه فاعل حذف الفاعل لا يجوز قلت لانسم الزاواو معدونة
لان الدال عليها وهو الضمة موجودا كما لم يحذف في هذا كالايماء في صلوات المريض يقوم هتاكيد
فلا يعد تركا كفاية بالقل للمكسر والكفاية عنه كافية في انفسه لا اطله ويجب كسر
ما قبلها اي ما قبل نون التأكيد مطلقا في الواو المخاطبة نحو اضررت بتشديد النون وانما
وجب كسرها قبلها ليدل هذا الكسر على لياء المعدونة في اجتماع الساكنين وهو في العلة
واول نون التأكيد وانما لم يبق الياء على حاله لان مثل هذا من اجتماع الساكنين
جائز في النون الثقيلة طلبا للتخفيف ويجب الفتح اي فتح ما قبل نون التأكيد فيما
على جمع المذكر والمخاطبة وهو المقدر المذكور غائبا كما لا يخفى واذا كانت مطلقا وجمع المؤنث
مطلقا او جوف فتح ما قبلها في المقدر فلا نه لوضعه ما قبلها لا لتبليغ المقدر بالجمع المذكور
لو كسر ما قبلها لا لتبليغ المقدر بالمخاطبة ولو سكن المقدر اجتماع الساكنين فلهما يكتن غين
الفتح تعين الفتح لان نون التأكيد كلمة براسها انضمت الى اخرى ومن عادتهم انهم
اذا ركبوا كلمة مع كلمة اخرى فتحوا اخر الكلمة الاولى نحو خمسة عشر لان الفتحه اخف الحركات

منع انه

ولن افتحوا النون المشددة للمخفة واما وجوب فتح ما قبلها في المثنية وجمع المؤنث فلان
ما قبلها أي ما قبل النون الف والالف في حكم الفتح اذ في حكم العدم لانها غير حازجة حصين
لاجل سكونها وما قبلها مفتوح فيكون الحذف واجب الفتح من قوله ويجب الفتح فيما عداها اعم
من ان يكون حقيقة كما في نحو ضربات او حكما كما في اضر بناك وانما لا يحذف الالف في
المثنية لئلا يلتبس بالواحد ولحق الالف وزيدت الالف في جمع المؤنث قبل النون
قبل نون التأكيد لكراهة اجتماع ثلاث نونات احدها نون الضمير والثاني نونا التأكيد
المدغم وللدغم فيه لاق النون الثقيلة بمنزلة النونين واجتماع الثلاث يوجب الثقل لموجب
للادغام فكيف اجتماع الامثال فزيدت الف الفاصلة دفعا للثقل والالف اخف حروف
الروايد فلذا اختيرت للفصل ولم يحذف نون الضمير مع ان تدفع اجتماع ثلاث
نونات لانها ليست علاقة للرفع حتى تحذف بل هي ضمير جمع المؤنث ومما جاز دخول
نون الخفيفة في محل اهل الثقيلة الا في الموضعين فان الثقيلة تدخل فيها دون الخفيفة
اشكال الى بيانها والنون الخفيفة لا تدخل في التثنية اصلا اي سواء كانت تثنية المدغم
او المؤنث ولا تدخل ايضا في جمع المؤنث فلا يقال اذهبان ولا اذهبنان وانما لا تدخل
الخفيفة في هذين الموضعين لانه اي الشان لو حركت النون اي النون الخفيفة لم
تبق خفيفة فلم تكن على الاصل اي على اصلها وان ابقيتها ساكنة على الاصل لزم
التقاء الساكنين في الالف والنون على غير حدة وهو غير حسن توضيح هذا المقام ان
النون الخفيفة لو دخلت على التثنية وجمع المؤنث يلزم اهل المحظورين وهو اقا حريك
النون الخفيفة واما ابقاء على السكون لاسبيل الى الاول لان وضع النون الخفيفة
على السكون فتحريكها خروج عن الوضع الاصل مع حصول اللبس ولا الى الثاني لانه يلزم
اجتماع الساكنين على غير حد اي غير محل جواز التقاء الساكنين وذلك غير جائز وانما
عبر عنه بقوله وهو غير حسن كفاء بادني فانه لا يمكن حذف واحد هما المدغم
التقاء الساكنين لانه يلزم الالتباس بالمفرد على تقدير حذف الالف فلم يكن حينئذ
لا اتصال النون فائقة اذ وجودها يؤدي الى عدمها واما التقاء الساكنين على حدة وهون
يكون الساكن الاول حرف مد والثاني مدغما وكلاهما في كلمة واحدة هو جائز نحو آية
اصلا كما بينه حذف فت حركة الباء الاولى فادغمت في الثانية لان المدغم في المحرور بمنزلة

فكان الساكن الاول مقفولاً
والساكن الثاني مفتوحاً

التحريك فكان الساكن الاول مقفولاً ولا بد من المدغم لا يستقل بالتلفظ يعلم يكن ملفوظاً
الابتدائية المدغم فيه فهو كالمعدهم فكأنه لم يكن في الكلام الا ساكن واحد فان قلت
برد على هذا نحواً ظروفي فان اصله اضربوا اتصل به نون التاكيد فكان القياس ان يقع
الظروبون لانه اجتمع الساكنان فيه على حدة وكذا نحو اضربوا اصله اضربوا فينبغي ان لا يحد
الواو من الاقل والياء من الثاني كالمعدهم في اضربوا قلت ان نون التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة
مع الضمير لما ذكر فكان القياس ان تحذف الواو والياء في الصور تزيلان التقاء الساكنين ليس
في كلمة واحدة وحده ان يكون في كلمة واحدة كما اشترنا اليه انما فرق بين الواو والياء وبين الالف مع ان
القياس التسوية بينهما بالحذف لان الالف لو حذفت من المثنى لا تبس بالمعجم كما وقع عند وقوع
في جمع المثنى لو حذفت الالف ليزال الوقوع فيما مر منه هو اجتماع النونات مع خفة الالف
استثقال الواو والياء ثم اعلم ان النون الخفيفة انما لا تدخل في التثنية وجمع المثنى على ما
غيره من النحوي واما على من هب فيه فدخل النون الخفيفة في التثنية وجمع المثنى قياساً وحملاً
لخفيفة على الثقيلة لان التقاء الساكنين غير متعذر او لا المثل الذي في الالف بمنزلة الحركة
نخفة المدة كقراءة من قرء ومحيى يسكون الياء في قوله تع ومحيى ومما في الله رب العلمين
لا شريك له وبينك ايمرت وانا اقول المسلمون هذا وان الفراغ من تاليف
شرح المختصر الموسوم بالهداية في النحو الحمد لله الذي وفقك لتمامه بفضل واعانة
على جمعه بكرمه وكثر الى امرى باذنه وعظم امرى واتاني عسوى بجوده وجاء بموليتي
والصلوة والسلام على نبيه المبعوث بعجلته وعلى اصحابه المخصوصين بكراماته
الهم متع طالبه بفوائده وزيت قاصد به بفرائده وازهر الراغبين اليه من مقاصده
والمرجومين ان يدعوا بالخير والغفران عسى ان يخففوا الله سبحانه بالسعادة مع الايمان

جملہ حقوق دائمی بحق ناشر باضابطہ محفوظ ہیں

بسم اللہ الرحمن الرحیم

وما توفیقی الا باللہ

زجاجۃ العوامل فی تراکیب شرح مائتہ عامل

تالیف

ملا حفظ الرحمن حنفی

مدرس جامعہ مخزن العلوم خان پور

کتب خانہ مجیدیہ ملتان 543841